جلال التليلي

الصحافة والإيديولوجيا التنموية
تحت النظام التسلطي







جلال التليلي

الصحافة والإيديولوجيا التنموية
تحت النظام التسلطي

نقوش عربية 2013

الكتاب:
الصحافة والإيديولوجيا التنموية
تحت النظام التسلطي
الكاتب:
جلال التليلي
الطبعة الأولى تونس 2013
الترقيم الدولي للكتاب:
978-9938-07--051-4

الناشر: دار نقوش عربية
33، نهج لينين - تونس-1000
الهاتف/الفاكس:71338137
البريد الإلكترونيarabesques1991@yahoo.fr

الإهداء

إلى شهداء الحرية والعدالة والكرامة

إلى مناضلي الصحافة الحرة



تمهيد

لا تمثل علاقة الإعلام بالتنمية إشكالية جديدة على ميدان البحث العلمي والسوسيولوجي ولا على المؤسسات السياسية، حيث ارتبط المجالان منذ أن ظهرت التنمية على الساحة المحلية والدولية بوصفها استراتيجيا حكومية تدخلية للتسريع بإحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الضرورية للخروج بالمجتمعات إلى مرحلة تكون خلالها قادرة على التحكم في مواردها والاستفادة من المنجزات التقنية والتنظيمية، بل هي جزء من إشكالية أعم ترتبط بعلاقة التنمية بجملة الوسائط الاتصالية كالتربية والتعليم والإعلام. يرتبط المجالان ببعضهما ارتباطا سوسيولوجيا، لا يمكن معه طرح إشكاليات أحدهما دون استدعاء متغيرات الآخر باستمرار. وإذا السلوك الاجتماعي يفترض من وجهة النظر السوسيولوجية تبادل المعلومات والمعطيات والتجارب لصياغة الاستراتيجيات الفردية والجماعية، فإن تنظيم العلاقات الاجتماعية وتطورها يجري بواسطة عمليات الاتصال والإعلام، وتبدو العلاقة التحليلية بين الموقف والسلوك وبين القيمة والفعل وبين المبدأ والممارسة هي الوجه الآخر لعلاقة الإعلام بالتنمية. وفي الوقت الذي يقدم فيه الإعلام السياق الضروري والوسائط الاتصالية لتداول المواضيع وتحيين المعلومات وتبادل الآراء والتجارب، وينهض فيه بمهام السلطة الرابعة في تقييم أداء الفاعلين السياسيين ومراقبة التزاماتهم تجاه القضايا الهامة، تعبّر فيه التنمية عن ترجمة المضامين الاتصالية والقيمية إلى سلوك يومي يحمل إمكانيات تعديله باستمراره في ضوء ما يتوفر من هذه المعطيات والمعلومات.

إن مجمل هذه العلاقات المفترضة بين الإعلام والتنمية يمكن مسك متغيراتها الأساسية في ترجمة الأنماط التنموية أهدافا ووسائلا ضمن الخطاب الإعلامي المكتوب خلال النصف الثاني من القرن العشرين بمنعطفاته وتعرجاته، وهو الخطاب الذي مثل أحد التوسطات الأساسية في علاقة المجتمع بالدولة - الحزب الفاعل الوحيد المهيمن في بناء التنمية تصورا وتخطيطا وإنجازا وتقييما، كما كان نفس مركب الدولة - الحزب

الزبون الوحيد للمنتوجات الثقافي والإعلامية. وإذا كان تاريخ الحقل الإعلامي يفسر الجانب الأوفر من طرائق اشتغاله ويعطيه مميزاته الخصوصية، فإن العودة إلى تاريخ الصحافة في تونس يعتبر مدخلا ضروريا لدراسة السياقات الاجتماعية والسياسية لتشكيل رهانات الحقل الصحفي وهيكلته في إطار جملة من الإكراهات الخارجية والداخلية، سوف تكون العلاقة بين مستوييها حاسمة في تشغيل الاستراتيجيات الصحفية الموجهة لإنتاج الصحفيين وخاصة منه المرتبط بالقضايا والمواضيع والأحداث التنموية.

فما هي طبيعة الاكراهات الداخلية والخارجية والشروط الإيديولوجية المتحكمة في إنتاج تمثلات الفاعلين الاجتماعيين داخل الحقل الصحفي من خلال استنطاق سلوكهم اللغوي خطابا مكتوبا ومضامين مقابلات ميدانية؟ وكيف صيغت مختلف الاستراتيجيات الصحفية بناءا على طبيعة الرهانات المطروحة للتداول والمنافسة بين نفس الفاعلين الصحفيين المعنيين بالقضايا التنموية في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الثقافية؟

يتنزل هذا الكتاب في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع حول "الإعلام والتنمية في تونس في تمثل الصحافة المكتوبة" سنة 2008، وقد توزع مجال البحث في هذا الموضوع بين الخطاب الصحفي المكتوب من خلال مدونة جمعت قرابة 300 افتتاحية لجريدة الصباح التونسية مسحت ما يقارب الخمس عشريات: منذ الاستقلال حتى نهاية التسعينات، وبين محتوى المقابلات نصف الموجهة مع عينة من الصحفيين المباشرين الحاملين للبطاقة المهنية من محررين ورؤساء تحرير في القطاعين الخاص والعمومي. تم اختيار نصوص المدونة المدروسة من افتتاحيات جريدة الصباح لما يستمده هذا الركن من أهمية خلال تاريخ الصحافة ذاتها من حيث هي أنها تمثل الخط التحريري للمؤسسة الصحفية باعتبارها "نص رأي بامتياز يتضمن موقفا وانحيازا لفكرة واضحة حيث تكون الصفة الإقناعية غالبة على المحاججة"[1]، وهي التي تحوم حول مركز الأحداث وتعكس تراتبتها في تمثل المؤسسة الإعلامية. ورغم أن الافتتاحيات بدأت تختفي من

[1] Pierre Agbain MICHEL, « Editorial », **Encyclopédie Universalis**, France S.A. Version CD ROM 10, 2010.

بعض الصحف في المجتمعات الغربية، إلا أنها "في البلدان الاشتراكية [سابقا] وفي بلدان العالم الثالث تحمل المواقف الرسمية أو شبه الرسمية"[2] لتمثل مجالا يمكن من خلاله مسك التوجه الإعلامي نظرا لتركيز الفاعل السياسي عليه في تقييم الأداء السياسي للمؤسسة الصحفية. كما ثبات أن هذا الركن ومحدودية المساحة المخصصة له، إنما يسهل على الباحث من الناحية المنهجية جمع مدونته بطريقة شاملة ويعفيه من التوهان بين العناوين والمواضيع والأعمدة غير القارة.

أما اختيار مؤسسة الصباح فقد أرجعناه إلى جملة من خصائص ميزت هذه المؤسسة الخاصة "المستقلة" الناطقة باللغة العربية خلال رحلتها الطويلة منذ 1951 التي تغطي كامل المرحلة الزمنية المدروسة من حفاظ على دورية صدورها، وتميزها ببعض التقاليد الصحفية الكلاسيكية البعيدة عن صحافة المعلومة وصحافة الإثارة.

وسواء تغير وسائل الإعلام من أفكار الجمهور المستهدف وسلوكه أو تحافظ على نفس الاتجاهات والنماذج السائدة في المجتمع وتدعمها، أو المس آثارها بطريقة مباشرة أو عن طريق وسطاء من زعماء الرأي، فإن دور الصحافة المكتوبة في تاريخ التجارب التنموية المتبعة في تونس وفي بناء الدولة الوطنية لا يمكن لدارس المسألة التنموية والتغيرات الاجتماعية الثقافية والديمغرافية التي صاحبتها إلا أن ينتبه لمل مثبته الصحافة من وزن اجتماعي سياسي في إحداث التغيرات المقصودة أو تلك التي ظهرت بطريقة منحرفة.

---

[2] المرجع السابق

الفصل الأول

الصحافة المكتوبة من التوظيف الوطني إلى التوظيف التنموي

I ـ نشأة الصحافة في تونس

1 ـ ظهور الصحافة المكتوبة

لقد توسّط المثقفون المصلحون في تونس خلال كامل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ببعض المثقفين المشارقة[3] وببعض المستشرقين في الاتصال بالحضارة الغربية من خلال الصحافة في مختلف مستويات التثاقف اللغوي والفكري والحضاري، وعرف المجمع التونسي الصحافة العربية لأول مرة قبل ظهور المؤسسات الصحفية التونسية وذلك بواسطة صحيفتي "برجيس بريس" التي بدأت الصدور في1859 بالعاصمة الفرنسية، و"الجوائب" التي صدر عددها الأول في ماي 1860 في أسطنبول[4] أي قبل صدور صحيفة "الرائد" في 22 جويلية 1861. وقد أدى تداول الصحيفتين وتوزيعهما في مدينة تونس إلى إرساء أولى بوادر الثقافة الصحفية وتقاليدها سواء عند القراء أو عند مؤسسيها من المثقفين التونسيين أمثال سليمان الحرايري ورشيد الدحداح بالنسبة إلى صحيفة "برجيس بريس"، وفارس الشدياق فيما يخص صحيفة "الجوائب".

كانت أول تجربة صحفية تونسية مع صحيفة (Gasetta di Tunisia) ناطقة باللغة الإيطالية، ظهرت منذ فيفري 1860 على يد الانقليزي شارل هولت الذي سمحت له الدولة البياتية بإدارة المطبعة الرسمية وإصدار صحيفة ناطقة بالإيطالية لأنها لغة الجالية الأجنبية الأكثر عددا في تونس ولأنها لغة دولة لم تدخل بعد حلبة الصراع على الامتيازات الأجنبية في تونس.[5] ومباشرة

---

[3] حفناوي عمايرية، "مساهمة السوريين في الحركة الأدبية والفكرية والسياسية بتونس" ، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، عدد3-4، ديسمبر 1991 ، (ص131ــ 172)، ص133.

[4] Moncef CHENNOUFI, *Le problème des origines de l'imprimerie et de la presse arabe en Tunisie dans les relations avec la renaissance Nahdha, (1847-1887)*, M.T.E, Tunis, 1979, p18.

[5] الأرشيف الوطني، قسم وثائق الحكومة التونسية، دفتر رقم 839، صندوق عدد71.

بعد فشل التجربة الأولى التي لم تعمر طويلا تمّ إصدار صحيفة "الرائد" تحت إدارة أحد المصلحين المقربين من خير الدين باشا، ورئيس المجلس البلدي لمدينة تونس وهو الجنرال حسين. أما إدارة التحرير فكانت موكلة لشارل هولت الذي سرعان ما تم عزله لإضعاف النفوذ الإنقليزي لتصبح الصحيفة تابعة للحكومة، وتم تعويضه بالفرنسي كرليتي (Kerliti) أين واصل مهمته كمحرر[6] "للرائد" لمدة 17 سنة باعتباره لم يكن محسوبا على القنصل الفرنسي في تونس.

أدت حركة الاتصال مع أوروبا وتنوع العلاقات التجارية والسياسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى تزايد الاهتمام بالتجديد التقني والتنظيمي، وظهرت الحاجة الاجتماعية إلى معرفة التمدن الأوروبي كما الحاجة السياسية إلى تحسس الأطماع الغربية. وتبعا لذلك تبلورت الحاجة لدى الأوساط الحاكمة والمثقفين الإصلاحيين إلى الإطلاع على سير الأحداث في المجتمعات الغربية وخاصة ما تعبر عنها صحافتها حول الأوضاع الداخلية في تونس كما في أرجاء الإمبراطورية العثمانية. وخلال هذه المرحلة استعمل أصحاب السلطة البياتية المراسلات الصحفية أي تلك التقارير التي يكتبها بعض المثقفين المقيمين في أوروبا ويبعثون بها إلى رموز السلطة السياسية في تونس مثل ما كان يفعل الشدياق مع الوزير مصطفى خزندار وكذلك رشيد الدحداح وإلياس مصلّي[7]. كانت هذه البداية الصحفية مرتبطة بحاجة السلطة إلى معرفة نوايا الدول الغربية تجاه المملكة التونسية في مرحلة احتدم فيها التنافس بين الدول الغربية على اكتساب الامتيازات الاقتصادية والسياسية في البلاد.

عرفت ظاهرة المراسلات الصحفية منعرجا واضحا مع زيارة أحمد بشا باي إلى فرنسا سنة 1846 الذي سعى إلى معرفة أصداء زيارته تلك في الصحافة الفرنسية وإلى معرفة النتائج المترتبة عن الأوضاع السياسية

---

[6] Monji SMIDA, *Aux origines de la presse en Tunisie du « **Raid** »*, Editions I.O.R.T, Tunis, 1979, pp24-25.

[7] حفناوي عمايرية، **الصحافة وتجديد الثقافة، تونس خلال القرن التاسع عشر**، مرجع سابق، ص210 ـ 211.

والاجتماعية خلال مرحلة ثورة علي بن غذاهم 1864 ـ1867[8]، أما الأسباب المرتبطة بحاجة الدولة لإبلاغ أوامرها وقوانينها وإجراءاتها فقد ظهرت مع الإصلاحات السياسية وتأسيس المجالس البلدية بداية من سنة 1857، وهي المرحلة التي بدأت فيها الدولة البايتية تتحسس نوعا من التواصل مع المجتمع وحواضره وفئاته وجهاته وإعلام المسئولين المحليين والجهويين خاصة مع بداية ظهور بعض الفئات المثقفة والمتجهة نحو التجديد والإصلاح والتي يمكن أن تضطلع ببعض الأدوار النخبوية والتوسط بين الدولة والمجتمع[9]. وأمام تسارع الأحداث المحلية والعالمية وازدياد تأثيرها في السياسة الداخلية والخارجية لدولة البايات في منتصف القرن التاسع عشر، تواترت الانتظارات الاجتماعية والنخبوية حول معرفة ما يجرى في المجتمعات الغربية التي كانت تمرّ بتحولات اجتماعية وسياسية عميقة، وحيث كانت قوة المكتشفات التقنية والتغيرات الفكرية والسياسية تتجاوز في عمقها وآثارها الحدود السياسية والثقافية والجغرافية للمجتمعات الأوروبية في مرحلة كانت أوروبا تمثل مركز العالم. وسرعان ما تشكل في وعي الإصلاحيين أن معرفة أوروبا وأحداثها يسمح بمعرفة سر قوتها وازدهارها وتطور مجتمعاتها، واعتبر وأن إنشاء الصحافة وسيلة قادرة على التقاط الأحداث ومتابعة التغيرات و"كشف التمدن الأوروبي" ونشره بين الفئات الصاعدة والنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعود إنشاء المطبعة الحجرية إلى سنة 1847 حين كانت تمولها الجمعية التبشيرية المسيحية "جمعية نشر العقيدة"[10]، وارتبط ظهور المطبعة في تونس بالصراع السياسي بين فرنسا وبريطانيا على النفوذ داخل البلاد، وفي 6 جانفي 1860 تم الاتفاق رسميا مع شارل هولت على إنشاء صحيفة بالعربية وأخرى بالإيطالية ولكن فشل التجربة أعاد المشروع إلى الفرنسي كرليتي تحت إدارة

---

[8] أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الجزء السادس، الدار التونسية للنشر، 1989، ص98.

[9] الهادي التيمومي، تونس والتحديث، أول دستور في العالم الإسلامي، دار محمد علي للنشر، سلسلة "مسالك"، صفاقس، 2010.

[10] Moncef CHENNOUFI, *Le problème des origines de l'imprimerie et de la presse arabe en Tunisie dans les relation avec la renaissance Nahdha*, (*1847-1887*), Op.Cit. p93.

أحد المصلحين المتحمسين المقربيين من خير الدين باشا وهو الجنرال حسين الذي كان يرأس المجلس البلدي لمدينة تونس، لتكون"الرائد" أول صحيفة تونسية.

صدر العدد الأول يوم 22 جويلية 1860، وكانت توزع في مدن أخرى كالقيروان وسوسة وصفاقس وبنزرت وتصل إلى الجزائر واسطنبول وطرابلس والإسكندرية وبيروت وباريس ومرسيليا ومالطا[11]. تضمن العدد الأول رسالة الصادق باي إلى الجنرال حسين لإنشاء الجريدة كما تضمن أهدافها ووظائفها وطريقة الإشراف عليها، أما القسم غير الرسمي فقد احتوى افتتاحية مطولة بإمضاء أحد المصلحين الشاعر والقاضي فيما بعد، محمد قبادو تناول فيها الدفاع عن العلم ومزايا المطبعة وأهمية الصحافة ودورها في إحداث التفوق الأوروبي العلمي منه والمدني وطالب القراء بمساندة هذا المشروع الصحفي، وكانت "الرائد" تشمل جملة من الأخبار الرسمية المحلية والعالمية وإعلانات مواعيد السفر إلى المدن التونسية عبر البحر[12]. لقد انفردت هذه الصحيفة بالصدور ورفضت الحكومة كل المطالب المقدمة لتأسيس المطابع وإصدار الصحف، وكان الخوف من تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية وعدم الاطمئنان لتوسيع حركة الإصلاح والمشاركة الاجتماعية وراء هذا الرفض خاصة بعد اندلاع ثورة 1864 والتراجع عن العمل بالدستور وإلغاء بعض المكاسب السياسية والإصلاحية[13]. وكان الطابع الرسمي للجريدة وارتباطها بالحكومة في الاقتصار على نشر الأوامر والقوانين وبعض الأخبار الرسمية يضعان أمامها قيودا هيكلية وحدودا سياسية في تناول المسائل السياسية الداخلية والخارجية، فالمصادر الإعلامية لصحيفة الرائد تتمثل أساسا في الدوائر الحكومية والقضائية حيث كانت تنشر القرارات والأوامر والإجراءات العادية والاستثنائية، كما كانت تعتمد على بعض الصحف الأجنبية الفرنسية منها أو العثمانية.

لم تتمكن الحركة الإصلاحية من استخدام صحيفة الرائد كأداة صحفية إعلامية لتطوير رؤاها ومشاريعها التحديثية، ولم تستطع الصحيفة تمثيل الرأي

---

[11] فليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، المطبعة الأدبية، بيروت، 1913، ص57.

[12] المرجع السابق، ص62.

[13] الهادي التيمومي، مرجع سابق.

العام والتعبير عن مشاغل الفئات الاجتماعية الصاعدة نظرا لغلبة الطابع الرسمي على طبيعتها وهيمنة المركزية المفرطة مما جعلها تتراجع في محتوياتها ومبيعاتها اثر إلغاء العمل بالمجالس بعد اندلاع ثورة علي بن غذاهم، وكان لارتباطها تنظيميا وماليا بالسلطة الباياتية منذ تأسيسها أن التزمت بالسياسة الحكومية الداخلية والخارجية واحترام التزامات الحكومة مع الدول الخارجية ويكون من الصعب أن نرسم ملامح سياسة إعلامية واضحة للرائد إلا خلال بعض المراحل الاستثنائية في عهد وزارة خير الدين ومصطفي بن إسماعيل بل أن بعض الباحثين اعتبروها "نشرية قوانين قبل أي صفة أخرى"[14].

ورغم ذلك حاول التيار الإصلاحي استخدامها لتأسيس رأي عام كان ضروريا لإنجاح بعض الإجراءات الإصلاحية ولكن صفتها الرسمية السياسية غلبت على صفتها الإرادية حين استعملها الباي للتنديد بمقاومة الاحتلال الفرنسي، ومع موت الصادق باي في 1883 سوف تصبح الرائد التونسي نشرة رسمية وينتهي بذلك دورها الإعلامي والصحفي وتترك الساحة إلى مؤسسات صحفية جديدة سوف تحاول مواصلة المسيرة الإصلاحية ضمن تناقضات اجتماعية أشد وأعمق مما كانت عليه وفي مناخ اجتماعي تميز أساسا بانتصاب الحماية وهيمنة الاستعمار المباشر كظاهرة كلية، و تأجج أشكال جديدة من الصراع الاجتماعي توسعت دوائره لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

بعد عدة محاولات صحفية فاشلة بقيت "الرائد التونسي" الصحيفة الوحيدة مدة ما يزيد عن عشرين سنة حتى دخول الاستعمار سنة 1881 الذي لم يوافق على إصدار الصحف إلا سنة 1884 مع صحيفة "جريدة تونس" لتكون أول صحيفة غير رسمية تواصلت في الصدور إلى حدود سنة1889. وكان لظروف انتصاب الحماية ونتائجها أن تم تجميد جميع الإصدارات وعاشت البلاد نوعا من حالة الطوارئ التي صاحبت أحداث المقاومة الأولية، ثم تتالت العناوين الصحفية الناطقة بمصالح الجاليات والفئات الأوروبية من معمرين وإداريين مثل (Le réveil Tunisien)، واستجابت التجربة

---

[14] Monji SMIDA, *Aux origines de la presse en Tunisie du « Raid »*, Op. Cit. p35.

الصحفية الأولى إلى حاجات الجاليات الأوروبية ومصالحها بصفة أساسية فأصدر الإيطاليون صحيفة "الوحدة" سنة 1886 واليهود التونسيون صحيفة (Le Soleil) سنة 1885. وفي سنة 1890 ثم إصدار الصحيفة المسائية الفرنسية الأكثر جرأة كما يدل على ذلك عنوانها (La Dépêche Tunisienne)[15] والتي ستعرف تواصلا في الصدور إلى ما يزيد عن 70 سنة حتى يتم إيقافها بعد الاستقلال سنة 1961.

أما الصحافة الناطقة بالعربية فكانت أولها "الحاضرة" التي أسسها الطلبة الزيتونيّون وتواصلت في الصدور بين سنتي 1888 ـ 1910 ثم تلتها "الزهرة" سنة 1897 لتصبح أول صحيفة سياسية ناطقة بالعربية استطاعت أن تتواصل في ظل الاحتلال نظرا لسياستها المرنة وطابعها التربوي[16] فجلبت العديد من الأقلام واستطاعت التعبير عن انتظارات الكتاب والمثقفين وبعض الفئات المتعلمة.

إن ما ميّز الصحافة في تونس خلال المرحلة الأولى من الاستعمار هو استقطابها اللغوي بين اللغة العربية واللغة الفرنسية وبعض اللغات الأوروبية، ومن ناحية أخرى خلال عشرين سنة من الاحتلال لم تدخل الصحافة معترك الحياة السياسية التي لم تتضح معالمها ولم تتمايز أطرافها بطريقة واضحة[17]. جمّدت حركة الإصلاح التي كانت قد بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع دخول الاستعمار، وانكفأت الصحافة على بعض الوظائف التربوية والأدبية وتداول بعض الأحداث المحلية والأجنبية وخاصة تلك الواردة في الصحف المشرقية والتركية والأوروبية. أما الصحافة الإصلاحية الوطنية فقد انتظرت بداية القرن العشرين كي تبدأ في الظهور على المسرح الاجتماعي مع بوادر انبعاث الحركة الإصلاحية من جديد بعد أن واجهت تحديات جديدة وعبرت عن انتظارات اجتماعية جديدة بدورها ارتباطا بالفئات ذات التكوين

---

[15] Fethi HOUIDI, Ridha NAJAR, *Presse, Radio et Télévision en Tunisie*, Maison Tunisienne de L'Edition, Tunis, 1983, p35.

[16] المرجع السابق، ص37.

[17] Christiane SOURIAU-HOEBRECHTS, *La presse Maghrébine*, Editions du C.N.R.S, Paris, 1975, p43

الحديث في المؤسسات التعليمية الفرنسية[18] والمشبعة بالحس التحديثي وبالقيم الفنية والأدبية والإنسانية لعصر الأنوار.

فرغم تشدد السلطات الفرنسية في إصدار الصحف والدوريات استطاعت الصحافة الإصلاحية أن تبرز كمنافس لغوي خاصة مع ظهور "حركة الشباب التونسي" بواسطة صحيفة "التونسي" (Le Tunisien) الناطقة باللغة الفرنسية بداية من سنة 1907 التي تواصلت لمدة 5 سنوات وطالبت بالمساواة بين التونسيين والأجانب كما طالبت لأول مرة منذ دخول الاستعمار بدستور يضمن حقوق التونسيين الاجتماعية والمدنية[19]، وعبرت بذلك عن طموح المثقفين من الفئات الوسطى للعب أدوار أكثر ديناميكية في الحياة السياسية والثقافية. وخلال هذه المرحلة ظهرت أيضا الصحافة الهزلية الناطقة باللغة العربية على غرار صحيفة "أبو قشة" و"أبو نواس" و"جحا"، ساهمت بطريقتها في تحريك الوعي الإصلاحي ثم الوطني بواسطة أساليب النقد الساخر والتي ستتطور مع تجارب الصحافة الهزلية لاحقا مثل "النديم" و"جحجوح" و"الوطن"[20]. وتوفر سوسيولوجيا الثقافة إطارا مفهوميا يكشف عما يختفي وراء الهزل والفكاهة من تمثلات ومواقف اجتماعية تجاه "جدية الحياة اليومية، ولتعبر عن بعض مستويات التهميش والتمرد على الأرتودوكسية في شكلها الرمزي"[21] والتي سوف تؤسس لبداية تغيير في الثقافة الزيتونية التقليدية بعد أن عجزت عن الدخول في منطق المرحلة واستعمال أسلحتها وأدواتها.

مثلت صحيفة "التونسي" بقيادة البشير صفر ثم علي باش حانبة الأداة البرنامجية والدعائية لحركة الشباب التونسي التي تأسست على إثر حادثة الإضرابات الطلابية[22] وهي الحركة التي سوف تؤطر أحداث الجلاز سنة

---

[18]Fethi HOUIDI, Ridha NAJAR, *Presse, Radio et Télévision en Tunisie*, Op. Cit. pp35-36.

[19] Op. Cit. p38.

[20] Ridha BOUKRAA, « Humour et idéologie dans la presse d'avant l'indépendance, Essai de sociologie culturelle », **Cahiers du C.E.R.E.S.** n°17, 1983 (pp223-241), p225.

[21] Op. Cit. P224.

[22] Jaafar MAJED, *La presse littéraire en Tunisie de 1904-1955*, Publications de l'Université de Tunis, 1979, p20.

1911 وحوادث الترامواي سنة 1912 مما أدى إلى نفي أعضاء الحركة وإعلان حالة الطوارئ ومنع إصدار كل الصحف التونسية باستثناء صحيفة الزهرة. وتواصل هذا الركود الصحفي طيلة الحرب العالمية الأولى (1914 ـ1919) حتى استعادة الحركة السياسية لديناميتها من جديد خلال عشرينات القرن العشرين مع تأسيس الحزب الحر الدستوري بقيادة بعض أعضاء حركة الشباب التونسي خاصة عبد العزيز الثعالبي المسئول السابق في صحيفة التونسي. وفي نفس المرحلة تم بعث الحركة النقابية على يد محمد علي الحامي بتأسيس "جامعة عموم العملة التونسيين". كان لهذه المرحلة التأسيسية أن نشّطت الحركة الصحفية وطبعتها بأشكال جديدة من تسيّس الفئات المثقفة والطلائع العمالية والنقابية.

فتغيير الخريطة الطبقية للمجتمع التونسي نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية أظهر على السطح قطبين طبقيين جديدين أحدهما ممثلا في نواة الطبقة العاملة الصناعية في بعض المدن الكبرى والآخر في الفئات الوسطى المنحدرة من التعليم الحديث، وتنامت بذلك الحاجات الإدارية والخدمية لمجتمع استند إلى إستراتيجية الرفض والقبول في التعامل مع الحضور الاستعماري الأجنبي. وحملت بعض قطاعات الفئات الوسطى لواء حركة التثاقف الاجتماعي مع العناصر الثقافية والتنظيمية الأوروبية، وقد عبرت الصحافة المكتوبة في مطلع العشرينات عن التنوع السياسي والإيديولوجي لبعض الفئات الثقافية والأجنبية والتونسية التي كانت قد تكونت في المؤسسات التعليمية الفرنسية وأصبحت تتطلع إلى لعب أدوار سياسية ونقابية أكثر طموحا ووضوحا.

ورغم ظهور التيار الوطني الإصلاحي ممثلا في الحزب الحر الدستوري كطرف فاعل في الحقل السياسي والإعلامي اكتفت صحافة العشرينات الناطقة بالفرنسية اكتفت بتنوع سياسي ثلاثي الأبعاد:

ـ التيار الليبرالي ممثلا في صحيفة (La Dépêche Tunisienne)

ـ التيار الاشتراكي العمالي ممثلا في صحيفة (Tunis Socialiste)

ـ التيار الشيوعي الذي بدأ يتحسس طريقه إلى تنظيم بعض الخلايا التأطيرية عـن طريق بعض العناصر الإيطالية خاصة واستطاع إصدار صحيفة(L) 'Avenir Social'سنة 1922 .

2 ـ من التوظيـف الإصـلاحي إلـى التوظيف الوطـني

تميزت مرحلة العشرينات بازدهار الصحافة في تونس وكانت الصحف الناطقـة بالعربية فقط تعد 27 عنوانا أغنتها الصحافة الجهوية التي عرفت نشاطا ملحوظا في بعض المدن مثل صفاقس والقيروان وبنـزرت والكـاف، وشـهدت عشريـة الثلاثينـات انتعاشا للحركة الوطنية بعد وصول بعض العناصر الجديـدة ذات التعلـيم الحـديث إلى مناصب قيادية وتأطيرية في الحزب الحر الدستوري وظهر التبـاين في الـرؤى بـين جيل المؤسسين والجيل الجديد في مستوى الوسـائل الدعائيـة والتأطيريـة الممثلـة في الصحافة المكتوبة أساسا. واستطاعت الصـحافة أن تؤسـس لتقاليـد صـحفية حديثـة ناطقة باللغة الفرنسية مثل صحيفة "صوت التونسي" التي صدرت سنة 1930 حيث كان الحبيب بورقيبة أحد العاملين فيها، وبعد خلاف مع رئيس تحريرها الشاذلي خير اللـه أسس بورقيبة سنة 1932 صحيفة "العمل التونسي" (L Action Tunisienne)[23] التي انطلقت أسبوعية في بدايتها، وقـد كـان لظهـور هـذه المجموعـة الجامعيـة الجديدة أن غذى الصراع بين الجيلين الذي تفجر في مؤتمر الحـزب الحـر الدسـتوري بـقصر هـلال سـنة 1934 تمخـض عنـه تغيـير اسـم الحـزب ليصـبح "الحـزب الحـر الدستوري الجديد". وبعد أن طالت إجراءات المنع للصحف الناطقة بالعربية وحتى الصـحافة الوطنيـة الناطقـة بالفرنسـية والمناوئـة للسـلطات الاسـتعمارية، عرفـت الصحافة انتعاشا جديدا غير مسـبوق بعـد وصـول الجبهـة الشـعبية إلى السـلطة في فرنسا سنة 1936 وتحقق نوعا من حريـة الصـحافة وصـدرت سـبع عنـاوين ناطقـة بالعربية فقط[24] وأصبحت الإصدارات تعد حوالي 41 عنوانا سنة 1937 تميزت بتنـوع مضـامينها واتجاهاتهـا، كـما نشـطت الصـحافة المختصـة التـي لعبـت دورا أساسـيا

[23] Fethi HOUIDI, Ridha NAJAR, *Presse, Radio et Télévision en Tunisie*, Op. Cit. p37.

[24] Op. Cit. pp24-25.

في "تحديث الأدب والفن ومعاضدة الحركة الوطنية من الناحية الثقافية"[25]، كما ظهرت خلال نفس العشرية صحف ذات توجهات سياسية وأدبية مثل صحيفتي "الطليعة" ذات التوجه الشيوعي وصحيفة "السرور" التابعة لجماعة تحت السور.

لكن هذه الانتعاشة لم تدم طويلا فالأحداث الدموية التي عرفتها مظاهرات 9 أفريل 1938 أعادت الصحافة إلى إجراءات المنع والمحاصرة وهي الوضعية التي لم تتغير حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهرت بعض الصحف الجديدة مثل "صوت العمل" التي أسسها فرحات حشاد سنة1947 و"المهمّة" (Mission) التي أصدرها الهادي نويرة سنة 1948 و"الصباح" التي أسسها الحبيب شيخ روحو سنة 1951، وهي الصحف التي سرعان ما طالتها إجراءات المنع مع اندلاع الكفاح المسلح سنة 1952 وعرفت الملاحقة والتضييق حتى الاستقلال السياسي.

تميزت الصحافة في تونس بخصوصياتها وبالشروط الاجتماعية والسياسية المحيطة بها، فارتبط ميلادها الحديث بالظاهرة الاستعمارية مما أثر على محتوياتها السياسية فكانت إما استعمارية تبريرية أو مقاومة ومطالبة تراوح بين الدعاية والتحريض، ومثلت في أغلبها أداة أساسية في العمل السياسي الإصلاحي في مرحلة أولى ثم الوطني في مرحلة لاحقة[26]. كما عانت من التذبذب في الحفاظ على دوريتها التي ارتبطت بالظرفيات المحلية والخارجية وراوحت بين المنع والموافقة وهو ما أفقدها إمكانية المراكمة وتطوير الخطاب الصحفي وتنويع أشكاله خاصة وأن أغلب الصحفيين العاملين في الصحافة الناطقة بالعربية من خريجي الزيتونة هم الذين استطاعوا الهيمنة على مواقع فاعلة داخل الحقل الصحفي الذي لم يكن قادرا إلا على ترويج الخطاب الصحفي الناطق بالعربية نظرا لخصوصية السوق الثقافية، أما الصحافة الناطقة بالفرنسية فقد كانت تعاني من محدودية جمهور القراء ولذلك كانت انتقائية خاصة تجاه الأوساط الحضرية التقليدية والأوساط الريفية. ورغم

---

[25] Jaafar MAJED, *La presse littéraire en Tunisie de 1904-1955*, Op. Cit. p26.

[26] مصطفى حسن، **الاتصال والمجتمع، الخطاب الافتتاحي ووظائف المكتوب الصحفي الصادر باللسان العربي في تونس (1888ـ1956)**، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999، ص28.

التنوع اللغوي الذي تطورت ضمنه الصحافة المكتوبة إلا أن عدم المحافظة على دوريتها أفقدها المراكمة الصحفية والمهنية والثقافية التي تجعل من بعض تقاليدها المهنية والتنظيمية ومكتسباتها الحقوقية ثوابت تدعم المراحل اللاحقة في اشتغال الحقل الإعلامي والصحفي. وكان لارتباطها بالعمل الوطني تأثير على تطور فاعليتها من قبل النخب الوطنية التي مثلت لها الصحافة أداة أساسية في تنشيط الحركة الوطنية، وهو ما يفسر إلى جانب عوامل أخرى الهيمنة شبه المطلقة لجهاز الدولة على الإعلام والصحافة في بناء المشروعية السياسية للدولة الوطنية وإعادة صياغة المشروع المجتمعي لمرحلة ما بعد الاستقلال.

II ـ تشكّل الحقل الصحفي فيما بعد الاستقلال

1 ـ الإطار التشريعي ومركزية التنظيم الإداري

عرفت الصحافة المكتوبة مرحلة انتقالية حملت الخصائص الانتقالية بدورها التي ميزت عشرية الاستقلال وبداية الستينات، وولدت الشروط الجديدة للعمل الاجتماعي حوافز جديدة وعفوية قابلة للالتقاء مع الحوافز السياسية المولودة خارج الإطار الفكري التقليدي. وكان إصدار قانون الصحافة في9 فيفري 1956 قبل صياغة الدستور نفسه وقبل العديد من المجلات القانونية والحقوقية كقانون الشغل أو مجلة الأحوال الشخصية، قد عبّر عن انشغال الوعي السياسي للنخبة الحاكمة مبكرا بأهمية الوظائف السياسية للإعلام والصحافة في البناء الوطني، وهي الأهمية النابعة من الوظائف التي لعبتها الصحافة لدى الحركة الوطنية واستعمال تقنيات الدعاية والتحريض والتعبئة بواسطة الأدوات التوسطية الصحفية. فأغلب القادة السياسيين لمرحلة الاستقلال كانوا قد اشتغلوا بالصحافة واستخدموها في تطوير الحركة الوطنية في تونس، وبذلك عبرت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للنخب الوطنية عن مميزات الفئة الوسطى المثقفة والمشبّعة بالتقاليد الجديدة للعمل الثقافي والإعلامي في استعمال الصحافة والإعلام وتوظيفهما في المشاريع السياسية.

بدت فصول مجلة الصحافة لسنة 1956 مشبعة بروح قانون الصحافة الفرنسي الصادر1881 في العديد من قوانينها العامة، وركزت في فصلها الأول على حرية الطباعة والنشر، ويوضح الفصل الخامس هذه الحرية على أن: "كل

صحيفة أو دورية يمكن أن تنشر دون إذن مسبق ودون تقديم كفالة مالية"[27]، لكن نفس الفصل يفترض إعلاما للجهات الأمنية "بعنوان الصحيفة وطبيعة إصدارها" بالإضافة إلى أسماء وجنسية مالكيها ومديرها والمطبعة التي تتعامل معها ولغة إصدارها[28]، ولكن كل هذه الإجراءات يتم إثباتها عمليا بواسطة الإذن المسبق. إن هذه الصيغة من بعض فصول مجلة الصحافة تبين طبيعة التصور التشريعي والقانوني للممارسة الصحفية والتي لا تبتعد كثيرا من حيث النص عن تصور حرية الصحافة الذي كان معمولا به في التجربة الفرنسية، وقد عبر هذا التصور لمرحلة التأسيس عن ردة فعل تجاه الإجراءات التي عانت منها الصحافة الوطنية إبان المرحلة الاستعمارية. لكن الفرق يبقى جليا بين القوانين والنصوص التشريعية وبين الممارسة الفعلية خاصة في مجال الصحافة التي لا تضمن حريتها بواسطة الإطار القانوني فقط "لأنها مرتبطة بالتقاليد السياسية أكثر من النظام القانوني وبالأفراد (الفاعلين) أكثر من المؤسسات".[29] وقد عبرت هذه المجلة عن بداية تشكل الإيديولوجيا التحديثية لمشروع الدولة الوطنية في تونس وللنخب السياسية التي قادت الحركة الوطنية نحو الاستقلال السياسي كما استند هذا الطموح التشريعي ـ الشكلي لإرادة تغيرية للطبقة السياسية وفق أهدافها في بناء الدولة الفتية عبر جملة الوسائل والأجهزة الإدارية والتعليمية والإعلامية. لكن هذا الإطار الشكلي القانوني الذي استند إلى التصور الليبرالي لحرية الصحافة لم يستطع إخفاء تناقضه مع السياق الاجتماعي التاريخي لطبيعة الممارسة السياسية التي ارتبطت بعناصر النظام السياسي وطبيعته التسلطية[30] وباختيار المشروع المجتمعي الذي قادته الدولة الوطنية.

فرغم المرجعية الدستورية والليبرالية للنص القانوني المؤطر للحقل الصحفي فإن توظيفه في مستوى الوقائع والتوجهات ألحق الإعلام والصحافة بوظائف اجتماعية وسياسية غير تلك التي صاحبت مشروع الحداثة الغربية،

---

[27] Article 7 du **Code de la Presse**, Décret du 9 Février 1956.

[28] المرجع السابق.

[29]Francis BALLE, *Institutions et publics des moyens d'information*, , Op. Cit. p197.

[30] Michel CAMAU, *Le Syndrome autoritaire : Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. pp 40-41.

وتميز الحقل الصحفي منذ بداية تشكله بخصائص سوق المنتجات الثقافية والإعلامية والصحفية التي مثلت الدولة زبونها الأساسي. فالمشروع التحديثي للدولة الوطنية احتكر مختلف الأجهزة الإيديولوجية وربط الجهاز الإعلامي والصحفي بأهداف تعليمية ـ إرشادية وتعبوية راوحت بين الدعاية للمشروع التحديثي وبين الدعاية السياسية المباشرة للنظام السياسي القائم. فقد احتاج بناء المشروعية السياسية لشحنات مستمرة ومتواصلة من الدعاية السياسية للنظام والدعاية الإيديولوجية لأهدافه التغييرية، كان الحقل الإعلامي أحد أدواتها الأساسية، وبذلك تم ربط فاعليه من أصحاب الصحف والمؤسسات الصحفية والصحفيين بالجهاز الحزبي بواسطة التأطير الإداري والمساعدات المالية ومراقبة اشتغال الحقل الإعلامي في مرحلة كانت فيها إيديولوجيا السلطة الحاكمة في وضعية "الأرتدكسية المدعومة"[31] لا فقط من قبل أغلب الفئات والشرائح الاجتماعية ولكن أيضا من قبل النخب الثقافية والإعلامية.

وكان لبعض الأحداث التي مرت بها الدولة الفتية مثل الخلاف اليوسفي ـ البورقيبي ومحاولة اغتيال الرئيس الأسبق سنة 1964 مناسبة للهيمنة على الحقل الإعلامي بالكامل وربطه بالجهاز الحكومي للدولة تحت شعارات "الأمن القومي" و"الوحدة القومية الصمّاء". ومنذ البداية ألحق الحقل الإعلامي بأداتية سياسية وإيديولوجية اعتبرته مجرد أداة لتحقيق المشروع الوطني، كما كان للشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية أن لعبت دور التحديات التي واجهت الدولة ووجهت سياستها التعبوية والتعليمية نحو أهداف طموحة تتجاوز الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وهي نفس الشروط التي مثلت تعلّة للنخب السياسية حتى تقصي كل اختلاف أو معارضة مؤسسة بذلك لتسلطية سياسية سوف تنمو على حساب الحقل الإعلامي.

لعل أهم العناصر المهيكلة للحقل الإعلامي في تونس أنه تشكل تاريخيا كأداة ووسيلة لفائدة مشاريع مجتمعية مصيرية كبرى بداية من المشروع الإصلاحي مرورا بمشروع التحرر الوطني ومشروع بناء الدولة والمجتمع وانتهاء بالمشروع التنموي عبر مختلف مراحله، وكانت تبعيته جزء هيكليا من تبعية

[31] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit. p131.

مختلف الحقول للحقل السياسي، وهو ما جعل من الإكراهات الخارجية للحقل الصحفي تتضاعف وتهيكل إكراهاته المهنية الداخلية. أما الخاصية الثانية فتتمثل في طبيعة النظام السياسي التسلطي الذي ألغى كل أنواع المعارضة وأقام دولة الحزب الواحد وهو النموذج الذي ساد أغلب الأنظمة الوطنية في دول ومجتمعات العالم العربي والعالم الثالث والذي اتخذ من نموذج دول أوروبا الشرقية نموذجا كليانيا مع اختلاف الإيديولوجيا السائدة والأهداف والوسائل الشكلية المعتمدة. وكان لخلوّ المشروع الوطني من كل محتوى ديمقراطي ولإضعاف المشاركة السياسية والاجتماعية أن طبعا إنتاج الحقل الإعلامي بأحادية الطلب المتمثل في المؤسسات الرسمية وأحادية الخطاب الإعلامي الذي ألحق بشرح سياسة الدولة والدعاية لأهدافها وإيديولوجيتها بل والدعاية لشخص الزعيم.

لم تكن المرونة التي تميزت بها مجلة الصحافة الصادرة سنة 1956 قادرة على استيعاب التغيرات الناجمة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعشرية الستينات بتجربة التعاضد والفشل الذي انقادت إليه، وهي المرحلة التي مثلت منعرجا في طبيعة الإيديولوجيا التنموية والتي انتقلت من وضعية الأرتودكسية المدعومة إلى وضعية الأورتودكسية المقبولة[32]. فالأهداف والقيم التي قام عليها الخطاب السياسي في نسخته الإعلامية المكتوبة بدأت تتراءى بعيدة المنال لقطاعات واسعة من الفئات التي تضررت من تجربة التعاضد ووجدت ملاذها في الهجرة الداخلية والنزوح الريفي، وظهرت أجيال جديدة من الفئات الوسطى لم تعد تثق في المشروعية الوطنية وتتطلع إلى أهداف تغيرية فعلية. ومع تبني سياسة التحرر الاقتصادي، المدعومة بتشجيع الاستثمار الخارجي بقوانين 1972 ـ1974 ظهرت الحاجة إلى تغير الإطار التشريعي لمجلة الصحافة التي لم تعد قادرة على استيعاب التحولات الاجتماعية وتطور وتيرة الصراع الطبقي والتغيرات الإعلامية والتقنية السمعية البصرية[33] وما تفترضه من آليات جديدة لفرض الهيمنة على مجتمع بدأ يقابل سياسة الدولة بالقبول السلبي ويقابل ايديولوجيتها بنوع من اللامبالاة. وبعد قرابة العشرين سنة

---

[32]Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit. p139.

[33] Mustapha MASMOUDI, *Economie de l'information en Tunisie*, Editions Dar Assabah, Tunis, 1975, p34.

من أول قانون ينظم قطاع الإعلام والصحافة تـم إصـدار أول تنقـيح لمجلـة الصـحافة سنة 1975، التي عرفت تغيرا تشريعيا عميقا عبّر عـن تحـول في إيـديولوجيا السـلطة ولوسائلها السياسية.

فقد كثف تنقيح 1975 من مراقبة الدولة للمنتجـات الصـحفية وأضـاف إلى الفصـل الأول منه الخاص بحرية الصحافة إن "إن هذه الحرية تمارس حسـب الشروط المحـددة بهذه المجلة"[34] وعوّض الإعلام بالنشر إلى "إذن بالنشر" يصاحب بعدة إجـراءات إداريـة وأمنيـة تابعـة لـوزارة الداخليـة[35]، وتبعـا لـذلك أقـرّ جملـة مـن العقوبـات الجسـدية للمخالفات الصحفية مازالت سائدة حتى سقوط بن علي توازى بين جرائم الحق العـام كالسرقة والقتل وبين "الجرائم" الصحفية خاصـة منهـا المتعلقـة بـنشر الأخبـار الكاذبـة والأخبار التي من شأنها "تعكير النظـام العـام أو حتـى القابلـة منهـا لتعكيرهـا"[36]، كـما خرقت بعض الفصول أهم القواعـد القانونيـة والتـي لا تحـاكم بموجبهـا النوايـا وصرح نفس الفصل أن القانون يعاقب "نشر الأخبار الكاذبة إذا كانت صادرة عن سوء نيـة"[37]، وضمن هذا التنقيح مكانة خاصة لإجراءات التسـليم القـانوني (Dépôt légal) بتعلـة كونه "وسيلة لمنع السرقات الصحفية والحفـاظ عـلى الـتراث الـوطني وكوسـيلة لمراقبـة الصحافة"[38].

واعتبارا لأهميـة الإعـلام والصـحافة في تصـور النخبـة السياسـية التـي قـادت الاسـتقلال السـياسي تـم إنشـاء "كتابـة الدولـة للإخبـار"♣ بعـد شـهرين فقـط من إعلان وثيقة الاستقلال أي في 31 ماي 1956[39]. وقاد هذا التصـور إلى سلسـلة من الإدماج والانفصال لهذا الهيكل الوزاري مع وزارة الثقافـة وهـو مـا عـبر عـن

---

[34] الفصل الأول من **مجلة الصحافة** الصادرة سنة 1975.

[35] Fethi HOUIDI, Ridha NAJAR, *Presse, Radio et Télévision en Tunisie*, Op. Cit. pp44-45.

[36] الفصل 49 من **مجلة الصحافة** الصادرة سنة 1975.

[37]Fethi HOUIDI, Ridha NAJAR, *Presse, Radio et Télévision en Tunisie*, Op. Cit. P49.

[38] Mohamed HAMDEN, Le droit de l'information en Tunisie, C.N.U.D.S.T. Tunis, 1989, p41.

♣ كانت الترجمة الرسمية والصحفية الأولى لمصطلح (*Information*) بكلمة "**إخبار**" وليس "**إعلام**"، تعبير عن التصور الذي كان يقود النخب السياسية والثقافية لوظيفة الإعلام في الدولة الوطنية.

[39] وقد أوكلت هذه المهمة إلى السيد **بشير بن يحمد** الذي انفصل في ما بعد عن الحزب والحكومة وأسس مجلة "**إفريقيا الشابة**" (**Jeune Afrique**) في فرنسا.

إلحاق الإعلام والسياسة الإعلامية بالسياسة الثقافية واعتبار الصحافة أداة تثقيفية تعليمية ووسيلة تدخلية لنقل إيديولوجيا الدولة الوطنية لأن "الإعلام في تونس يتموضع أساسا في خدمة التطور الإنساني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية اللذان انفرد الحزب والدولة بتحقيقهما".[40] فبداية من 1961 تم جمع المجالين الإعلامي والثقافي ضمن هيكل وزاري موحد في إطار من إلحاق الإعلام بتنظيم الأنشطة الثقافية باعتبار الصحافة ممارسة ثقافية لابد من إخضاعها لمراقبة الدولة وسياستها الثقافية، وبعد تغيير تسميتها سنة 1963 لتصبح "كتابة الدولة للشؤون الثقافية والتوجيه"، وقع تمييزها عن "كتابة الدولة للشؤون الثقافية" تأكيدا على الوظائف التوجيهية والتعليمية والتثقيفية للإعلام والصحافة. ولكن الوظائف الكامنة أو غير المصرح بها تمثلت في الالتزام بمضامين الإيديولوجيا الرسمية وبالدعاية لسياسة الحزب الحاكم والدولة، وهي الوظائف التي ألغت أغلب الوظائف والأدوار التي يمكن للإعلام والصحافة أن تنهض بها إذا ما ارتبط بالأنساق المتنوعة حيث يكون الاتصال (والإعلام) متجها من أعلى إلى أسفل من الحاكمين إلى المحكومين وحيث "تنقل الصحافة الأوامر ونماذج التفكير والممارسات والأمثلة المختارة"[41]

عكس هذا الارتباط بين الإعلام والتوجيه سياسة الحكومة وإرادتها في قيادة الحملة التعبوية والدعائية لفائدة المشروع التعاضدي المميّز لعشرية الستينات، والذي سرعان ما انهار تاركا المجال لمرحلة جديدة من سياسة التحرير الاقتصادي وهو ما انعكس على التصور التدخلي لسياسة المركزة الإعلامية التي ألحقت بالوزارة الأولى في 1969 تدعيما للصلوحيات الواسعة التي حاز عليها الوزير الأول وقتها والرائد لهذا التوجه الليبرالي الجديد[42] وليس تخفيفا من هذه المركزة. وقد مثل تحويل الهيكل الحكومي الخاص بالإعلام والصحافة إلى "وزارة الإعلام" سنة 1975 حسما للتذبذب الذي طبع موضعة الهيكلة الحكومية وتتويجا لخيارات المركزة الإعلامية إداريا وسياسيا. وبقدر ما عكس هذا التذبذب تشويشا في سياسة الدولة في كيفية تصريف الحقل الإعلامي ومراقبته ، فإن الحسم الإداري جاء لتثبيت الأدوار والوظائف التي اختارتها الدولة الوطنية

---

[40] Mustapha MASMOUDI, « La politique tunisienne en matière d'information », **Discours du 17 Juin** 1975, à Tunis, S.E.I.

[41] Bernard VOYENNE, *L'Information aujourd'hui*, Op. Cit. p43.

[42] المقصود هنا الوزير الأول السابق السيد **الهادي نويرة**.

للإعلام والصحافة خاصة مع التغيرات التي لحقت بوتيرة الصراع الاجتماعي الناتج عن تدهور الشروط الاجتماعية للسياسة الاقتصادية الناتجة عن فشل سياسة التعاضد. وبذلك انتقلت الإيديولوجيا التنموية من وضعية الأرتودوكسية المدعومة التي ميزت نهاية العشرية الأولى من الاستقلال والنصف الأول من عشرية الستينات إلى وضعية الأرتودكسية المقبولة[43] بواسطة إحكام الهيمنة على مجال العنف الرمزي والثقافي الإعلامي. وبيّن المرسوم المؤطر لسياسة وزارة الإعلام عن جملة من التوجهات الجديدة التي لم تكن ظاهرة قبل 1978 في فصله الأول المهام المنوطة بهذا الهيكل الجديد:

- تطبيق سياسة الحكومة في مجال الإعلام وفق الخيارات الوطنية.
- التعريف بخيارات الحكومة وبرامجها وإنجازاتها داخليا وخارجيا.
- تحديد القواعد التي يجب أن تضبط المهن الصحفية في مجال الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية، وفي مجال التوريد والنشر وإصدار الدوريات.
- السهر على استعمال كل وسائل الإعلام لفائدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون مع مختلف الهياكل الوزارية.

يتبين من خلال هذه النماذج المختارة أن سياسة الدولة في حاجة إلى تعريف "بخياراتها وبرامجها وإنجازاتها" وهي الحاجة المتولدة من اللامبالاة الاجتماعية تجاه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ضرورة توظيف الإعلام لفائدة سياسة الدولة توظيفا محكما. أما القواعد المهنية والتنظيمية التي تحكم اشتغال الحقل الصحفي فيجب تحديدها تشريعيا وتنظيميا بشكل أدق خاصة مع تنوع القنوات الاتصالية وظهور وسائل اتصال جديدة على المسرح الاتصالي من سينما ودور نشر وتوريد منتجات إعلامية من الخارج وذلك لأحكام الهيمنة على الحقل الصحفي. فقد مثل تاريخ 26 جانفي 1978 منعرجا في وتيرة الصراع الاجتماعي وظهور الاتحاد العام التونسي للشغل كبؤرة استقطاب تخطّى الحدود النقابية المطلبية إلى مجال الحقل السياسي.

---

[43] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit. p145.

وبعد أحداث جانفي 1978 عبر النص التشريعي المؤطر لإحداث وزارة للإعلام عن إرادة سياسية جادة في مزيد توظيف الحقل الإعلامي للدعاية السياسية والإيديولوجية لفائدة الخيارات التنموية الجديدة المتبعة التي لم تفصح عن النتائج المرجوة لدى شرائح تزداد اتساعا من فئات المجتمع التونسي. وتأكدت المركزية الإعلامية مرة أخرى في بداية الثمانينات بصدور المنشور رقم 1637 ـ 82 المؤرخ في 24 ديسمبر 1982 الذي يحدد إعادة التنظيم الداخلي لوزارة الإعلام[44] بتنويع الإدارات والمصالح الفرعية حتى تشمل كل الوسائط الاتصالية ومختلف الأنشطة الإعلامية تحت رقابة الوزارة وتصرفها المباشر.

ورغم حذف الهيكل الحكومي للإعلام في منتصف التسعينات فقد تم تعويضه هيكليا وإداريا "بالوكالة التونسية للاتصال الخارجي" وإلحاق إدارة الإعلام بالوزارة الأولى، فإن سياسة الدولة بقيت محافظة على المركزية الإدارية والسياسية للنشاط الإعلامي تقوم بوظائف توجيه العلاقة بين الصحافة والحكومة وتنظيم الندوات الصحفية والتعريف بسياسة الدولة وبالخطابات الرئاسية.

2 ـ أحادية المصادر والتبعية المالية للدولة

لم تكن المركزية الإعلامية والصحفية مرتبطة فقط بالهياكل الحكومية وتفرعاتها الإدارية المسؤولية عن تنظيم الحقل الإعلامي وصياغة مضامينه وتصريف منتجاته لأن خصوصية اشتغال هذا الحقل بطريقة تضمن "اختراق هامش الحرية لفاعليه تفترض التحكم في مصادره الشكلية"[45]، ولعل الأحادية المؤسسية تفترض التحكم في المصدر الإعلامي وانتماءه إداريا وتنظيميا للقطاع العام مثلت أهم العوامل في الهيمنة على الفاعلين الصحفيين وتوجيه مضامين الرسائل الإعلامية والصحفية خاصة في مستوى صحافة المعلومة وصحافة الرأي. وتعد وكالات الأنباء قاعدة أساسية للعمل الإعلامي باعتبارها "المزود

[44] J.O.R.T. n°83, du 24 - 12 – 1982, p2841.

[45] Pierre BOURDIEU, *Sur la télévision*, Op. Cit. p39 .

الرئيس لكل المؤسسات الإعلامية بالمادة الصحفية الخام"[46] في مستوى المعلومة والإخبار عن الأحداث بمختلف أنواعها.

فقد تم إنشاء "وكالة تونس إفريقيا الأنباء" منذ 1961 كمؤسسة عمومية تملك الدولة 98% من رأسمالها، ومهمتها جمع المعلومات والأخبار وتزويد المؤسسات الإعلامية والصحفية بها عن طريق عقد يلزم كل مؤسسة إعلامية وصحفية بالتعامل معها بمقابل يتم تحديده حسب نوعية الخدمات الإعلامية التي توفرها لها. ارتبطت نشأة هذه الوكالة بحاجة الدولة الوطنية إلى تحقيق نوع من الاستقلال الإعلامي عن وكالات الأنباء العالمية التي كانت تهيمن كليا على المشهد الإعلامي العالمي والمحلي، حيث اعتبر الإعلام أداة أساسية في انطلاق السيرورة التنموية وفي التحول الاجتماعي وفي تعبئة الفئات الاجتماعية لصالح الخيارات التحديثية ومحاولة انفراد الدولة الوطنية بتأطير مجتمعها ثقافيا وإعلاميا في إطار مشروعها التأسيسي. ورغم التبريرات السياسية التي صاحبت إنشاء "وكالة تونس إفريقيا للأنباء" والتي ألحقت هذا المشروع بإرادة "التخلص من الهيمنة الإعلامية الخارجية... ومدّ الصحافة المكتوبة والمنطوقة بالمعلومات التي تترجم وجهة النظر التونسية وليست الخارجية"[47]، فإن طبيعة النظام السياسي المنبثق عن دولة الاستقلال وتصوره لطبيعة الوظائف الإعلامية التعليمية والدعائية حوّل عمومية هذه المؤسسة إلى احتكار المصادر الإعلامية بيد الحكومة التي تعاملت معها كأداة تنفيذية وكجهاز إداري لتنفيذ سياسة الدولة في مجال الإعلام والصحافة.

فالوضعية القانونية التي تؤطر الوكالة تجعل منها مؤسسة عمومية خاضعة ماليا وإداريا لسلطة إشراف الهيكل الحكومي المعني سواء كان كتابة الدولة للإعلام أو وزارة الإعلام أو الإدارة العامة للإعلام بالوزارة الأولى، وإلى جانب التزامها بتقديم المعلومات "الكاملة والخاضعة لمبدأ الموضوعية" للمؤسسات الإعلامية والصحفية فإن الوكالة تقدم "تحاليل صحفية تعكس توجهات الحكومة"[48] في شكل مقالات دورية أو بيانات ظرفية "تلزم" المؤسسات

---

[46] Mehdi JANDOUBI, *Journalisme d'agence, journalisme de base*, Editions de l'I.P.S.I. Tunis, 1984, p7.

[47] **Agence Tunis Afrique Presse**, 30 ans au service de l'information (1961-1991), C.N.U.D.S.T. Tunis, 1996, pp16-17.

[48] Op. Cit. p29.

الإعلامية والصحفية بنشرها. وباعتبارها وكالة حكومية تحتكر المعلومات الصحفية وتنفرد بتسويق خدمات الوكالات العالمية كما تنفرد باحتكار شبكة المعلومات الحكومية والرئاسية وشبكة النقل التلغرافي، فإنها تمثل النواة الأساسية لاشتغال الحقل الإعلامي وربطه بالحقل السياسي وذلك بالتحكم في طبيعة المصادر الإعلامية وتصريف المعلومات المسموح بتداولها إعلاميا والهيمنة على عمليات الإخبار الشكلية والرسمية.

لا شك أن المشهد الإعلامي والصحفي يتحدد في جزئه الأوفر بالطبيعة التنظيمية والإدارية لوكالات الأنباء التي كانت تمثل "دليلا لمختلف وسائل الإعلام باعتبارها المصدر الأول والوحيد في أغلب الأحيان في توفير المعلومة"[49]، وخارج إطار التعددية التنافسية بين الوكالات تصبح الأحادية الاحتكارية لوكالة الأنباء منتجة لرؤية معينة للإحداث مما يضعف الحيادية المهنية يؤثر على نوعية الرسائل الإعلامية والصحفية التي تنقلها بقية وسائل الإعلام إلى جمهورها. فوكالات الأنباء "هي أول المسئولين عن إعادة إنتاج الواقع إعلاميا وصحفيا"[50]، وحين تنفرد بالمراسلين والملحقين الصحفيين في ميدان الحدث فإن صحفيها هم من يعيشون "فجر الأحداث" وميلادها وهم من يعطونها أسمائها الإعلامية الأولى وتصنيفها حسب تراتبية متمثلة تعكس "تطّبعهم المهني" وطبيعة إكراهات المؤسسة التي يعملون لصالحها. أما من الناحية التنظيمية تعبر هيكلة "وكالة تونس إفريقيا للأنباء" عن طبيعة وظائفها الاحتكارية التي تتجاوز مجرد الوظائف الإعلامية إلى نظيراتها السياسية حيث تتوفر المؤسسة على مصلحتين إداريتين أساسيتين المصلحة العالمية والمصلحة الوطنية، وترتبط هذه الأخيرة بشبكة اتصالية هوائية مع رئاسة الجمهورية والوزارة الأولى ووزارة الخارجية ومجلس النواب. كما كانت وقتها تتوفر على مراسلين قارّين بدواوين مختلف الوزارات ولها 12 مكتبا جهويا وبعض المراسلين داخل البلاد، وهي تضم جملة من المصالح الفرعية المتخصصة حسب القطاعات وتصدر بعض النشريات اليومية المتخصصة[51] حسب القطاعات

[49] Mehdi JANDOUBI, *Journalisme d'agence, journalisme de base*, Op. Cit. p8.

[50] Eric NEVEU, *Sociologie du journalisme*, La découverte, Collections « Repères », Paris, 2001, p47.

[51] **Agence Tunis Afrique Presse**, 30 ans au service de l'information (1961-1991), Op. Cit. p23.

الاقتصادية والمالية والتكنولوجية أما المصلحة العالمية فتختص بالمعلومات والأخبار العالمية. ومن خلال تقسيم العمل والوظائف يتضح أن الوكالة كادت تختص بالمعلومات والأخبار الخاصة بنشاط الحكومة وجمعها وتقديمها إلى المؤسسات الإعلامية والصحفية المشتركة بها، وهي تعمل تحت قيادة رئيس مدير عام يتم تعيينه من قبل الحكومة ويترأس مجلس إدارة يتكون من ممثلين عن الحكومة وعن بعض المؤسسات الحكومية والاقتصادية والإعلامية[52].

تحتكر وكالة تونس إفريقيا للأنباء قبل 14 جانفي ما "يزيد عن 70% من المصادر الإعلامية لمختلف المؤسسات الإعلامية" الداخلية حسب ما صرح به بعض المستجوبين، وهي تمثل المصدر الرئيس للمعلومات والأخبار المحلية والعالمية رغم أن وسائل الإعلام لها حرية الاعتماد على مصادر موازية، ولكن محدودية الموارد المالية والتقاليد الصحفية المعمول بها تجعل من تعدد المراسلين الميدانيين والجهويين المختصين ومن المكاتب الصحفية الجهوية عملية مكلفة خاصة بالنسبة إلى الصحافة المكتوبة، بالإضافة إلى عامل الثقة الرسمية في مصدر الوكالة الذي يجنب الصحف إمكانية المحاسبة القانونية لأنها تعبر عن "كلام الدولة".

لا شك أن ظهور الصحافة وتطورها لم يرتبط ماليا بسعر بيع المعلومات والأخبار بطرق واسعة، بقدر ما كان مرتهنا بعائدات الإشهار والإعلان في صلب العملية الصحفية[53] لتغطية الكلفة المالية التي تفترضها مختلف المنتوجات الصحفية. وقد كان لهذا السند المالي الدور الحاسم في دخول الصحافة مرحلة التصنيع والتطور التقني والتوسع التنظيمي، كما كان للدولة الديمقراطية الحديثة دورا أساسيا في حماية الصحافة ودعمها بتوفير التشريعات القانونية والمساعدات المالية لضمان اشتغال مؤسساتها والحد من تأثرها بالسلطات الموازية. أما في مجتمعات العالم الثالث فقد كان للشروط التاريخية والاجتماعية التي صاحبت بناء الدولة الوطنية أن أدمجت العمليات الاتصالية والتربوية والإعلامية بآليات بناء المشروعية السياسية وبتوظيفها لفائدة المشاريع المجتمعية أمام التحديات التحديثية والتنموية. ولضمان هذا الدور الخصوصي لوسائل الإعلام والصحافة عمدت الدولة الوطنية في تونس إلى الهيمنة على

---

[52] Ibidem.

[53] Francis BALLE, *Médias et société*, Op. Cit. pp80-85.

مجمل التوسطات الإعلامية سواء بالتشريعات القانونية أو بالهيمنة التنظيمية واحتكار المصادر الإعلامية أو بواسطة التبعية المالية إلى المؤسسة الحكومية. وبعد إلغاء وزارة الإعلام مباشرة تم إنشاء "الوكالة التونسية للاتصال الخارجي" حسب قانون 7 أوت 1990 كمؤسسة عمومية "ذات صبغة صناعية وتجارية" تحت إشراف الوزارة الأولى. وقد ألحقت الوكالة بجملة من الوظائف المعلنة أهمها "تدعيم الحضور الإعلامي التونسي بالخارج والتعريف بسياسة الدولة في جميع القطاعات"[54] وتأطير الصحفيين الأجانب في تونس "وتقديم صورة إيجابية عن تونس"[55]. ولكن أهم الوظائف غير المعلنة المنوطة بالوكالة تمثلت في احتكار التصرف في الإشهار التجاري والصناعي والإداري التابع للقطاع العام الذي تمركزه ثم تتولى توزيعه على مختلف المؤسسات الصحفية والإعلامية العمومية والخاصة.

كما تتدخل الوكالة بطرق لا شكلية لدى الشاهرين الخواص "لتوجيه تعاملاتهم مع المؤسسات الصحفية الخاصة" ولتوسع من احتكارها بالتصرف في عمليات الإشهار التي تتجاوز عائداتها 60% من جملة المداخيل لدى أغلب المؤسسات الصحفية. إن الارتفاع المتزايد لكلفة المنتوج الصحفي يجعل من المؤسسة الصحفية عادة ما تتبنى ما يسمى "بالسياسة الصحفية" التي تضمن لها عائدات من إشهار المؤسسات العمومية والخاصة، كما تتبنى استراتيجيات توافقية مع السياسة الإعلامية للدولة حتى تجلب "رضا مسؤولي الوكالة التونسية للاتصال الخارجي" حسب ما صرح به بعض الصحفيين. ورغم تبعية المؤسسات الصحفية والإعلامية تجاه الممولين المباشرين وغير المباشرين ظلت دوما تؤثر على المضامين الاتصالية حتى في المجتمعات الغربية[56] إلا أن خصوصية الحقل الإعلامي والصحفي في مجتمعات العالم الثالث وفي تونس تميزت بتبعية تجاه المجال السياسي الرسمي الذي يتوسط بالقانون ويجعل من التبعية المالية أحد أهم الوسائل الضامنة لاندماج الحقل الصحفي مع التوجهات الرسمية. وقد كان لانعكاس خاصيات التبعية المالية والتأطير القانوني المتشدد والرقابة السياسية والذاتية على الحقل الصحفي، أن جعل من الفاعلين الصحفيين

---

[54] نشرية داخلية خاصة **بالوكالة التونسية للاتصال الخارجي.**

[55] المرجع السابق.

[56] Eric NEVEU, Sociologie du journalisme, Op. Cit. p92.

عادة ما يتبنون استراتيجيات دفاعية[57] تجاه الاكراهات الخارجية لضمان المصالح المادية والرمزية لأصحاب المهنة. ولذلك بقيت التنشئة المهنية والصحفية مرتهنة في جزء أساسي منها بإكراهات هذه التبعية حتى أصبحت مراكمة الرأس مال الصحفي تحمل قيمة أحادية في مستوى سوق المنتجات الصحفية أين تمثل الدولة الزبون الأساسي الذي يتحكم في صياغة القيم الاستعمالية والتبادلية للرأسمال الصحفي.

اتصفت الصحافة المكتوبة في تونس كحقل فرعي من الحقل الإعلامي بعدة خصائص، فقد تمكن الإطار التشريعي للنشاط الصحفي من ربط القطاع الصحفي الخاص بالدولة عن طريق المراقبة والإعانات الحكومية مما أضعف حرية الصحافة والإعلام. كما أعطى وزنا حاسما لصلاحيات وزارة الداخلية في مراقبة المنشورات الصحفية وإمكانية منعها وحجزها مثلما نص الفصل12. أما تنقيحات 1988 [58] و1993[59] فقد حافظت على تشدد مجلة الصحافة وعلى إدماج وزارة الداخلية في مراقبة المنشورات الصحفية، وأضاف تنقيح 1993 ضرورة احترام القواعد المهنية والأخلاقية وعبّر عن المشاغل الحكومية الجديدة المترتبة عن مواجهة الحركة السياسية السلفية لما كان يسمى بحركة النهضة، حيث نص على"منع نشر الأفكار المؤسسة على التمييز العرقي أو التطرف الديني"[60]. ورغم تأكيد الخطاب السياسي على ضرورة "إعطاء حرية أوفر للإعلام والصحافة والسهر على الحد من الرقابة الذاتية التي ما زالت تعيق الممارسة الصحفية"[61]، فإن قانون الصحافة المعمول به حتى سقوط بن علي كان محافظا على روح التشدد والرقابة التي ميزت الإطار التشريعي للنشاط الإعلامي والصحفي.

اقترنت التجربة السياسية في تونس بمرحلتين متصلتين: الحركة الوطنية كمشروع للتحرر من الاستعمار ومرحلة البناء الوطني كتجربة تحديثية ثم تنمويةّ مثل الخطاب الصحفي أداتهما الأساسية الجامعة بين العناصر الإيديولوجية لكلا المرحلتين، وكان للخصائص الشمولية والتوظيف التي

---

[57] Michel CROZIER, Erhard FREIBERG, *L'Acteur et le système*, Op.Cit.91.

[58] القانون عدد88 ـ 89 المؤرخ في 2 أوت 1988، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** عدد 52.

[59] القانون عدد 93 ـ85 المؤرخ في 2 أوت 1993، **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** عدد 58.

[60] Revue « Réalités », n°731 du 29 – 12 – 1999, p12.

[61]جريدة "**الصباح**"، 3جانفي، 1198.

طبعت المرحلة الأولى أن تواصلت مع الخطاب التنموي الذي حاول أن يسقط شمولية التنمية على شمولية التوظيف الإعلامي. ومثلما كانت مرحلة التحرر الوطني تفترض تعبئة جماهيرية ودعاية إعلامية للبرامج الإصلاحية والمطلبية تهيكل الحقل الإعلامي على أساسها وتقاسم فاعلوه نفس الهواجس ونفس الإستراتيجيات الكبرى، فإن مرحلة البناء الوطني بدورها افترضت إجابات شاملة وتعبئة جماهيرية واسعة تمحورت حول أهداف تعليمية فرضتها طبيعة الأسئلة والتحديات التحديثية والتنموية في مستوى أهدافها البرنامجية ووسائلها المالية والبشرية ووسائطها القانونية والإدارية والتربوية والإعلامية في إطار الوظائف الكلية "للدولة المحدثة التي أصبحت شاملة الحضور في المجتمع [...] باتساع المجال العمومي عل حساب الحياة الشخصية"[62]. وبذلك مثلت التحديات التاريخية والسياسية للخطاب الإعلامي بعض العناصر التي رسمت خصوصية الحقل الصحفي في تونس، وهي "نفس التحديات تقريبا التي واجهت الخطاب السياسي العربي عموما"[63] وفعّلت مرتكزاته الإيديولوجية والدعائية:

1 ـ التحدي الاستعماري الذي فعّل الصحافة الإصلاحية ثم الصحافة الوطنية التحررية[64] ولكنه سجنها ضمن الإطار التسلطي وأفقدها عناصر المراكمة المهنية وأربك تطورها شكلا ومضمونا عن طريق المنع والملاحقة والتضييق، ولم تتح لها فرص طرح القضايا الديمقراطية والتشاركية.

2 ـ تحدي الدولة الوطنية ذات النظام الشمولي الذي هيمن على الحقل الصحفي وأفقده أهم مبادئه المهنية ألا وهي حرية الصحافة وجعل من التطبع المهني داخل الحقل الإعلامي يتحدد بالزبونية السياسية والولاء المعلن للنظام وخياراته العامة والظرفية موظفا المؤسسة الإعلامية والصحفية توظيفا كاملا لفائدة الدعاية السياسية، واستخدم الآليات الخصوصية الكفيلة

---

[62] علي أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، المركز الثقافي العربي، الدار لبيضاء،1985، ص195.

[63] المنصف وناس، **الخطاب العربي الحدود والتناقضات**، مرجع سابق ص101.

[64] مصطفى حسن، **الاتصال والمجتمع، الخطاب الافتتاحي ووظائف المكتوب الصحفي الصادر باللسان العربي في تونس (1888ـ1956)**، مرجع سابق، ص29.

بإحكام الهيمنة على خصوصية الحقل المتمثلة في التشريع القانوني والهيكلة التنظيمية والارتهان المالي وأحادية المصادر الإعلامية في إطار دولنة مؤسسات الإعلام والصحافة[65] باسم "الوحدة الوطنية" تارة و"التنمية الشاملة" تارة أخرى.

وكأغلب الحقول الاجتماعية في المجتمع التونسي التي صاغتها الدولة الوطنية على صورتها، لم يخرج الحقل الصحفي في تنظيم هيكلته وإنتاجه عن إطار السياسة الإعلامية المتوخاة منذ فجر الاستقلال والتي تميزت بسياسة "وضع اليد على قطاع الإعلام في جميع مستويات حركة المعلومات"[66] باسم الحفاظ على متغيرات المسألة الوطنية كما صاغتها النخبة السياسية المتمثلة في ضمان الوحدة والهوية والسيادة الوطنية. ويذهب بعض الباحثين إلى تفسير تواصل هذه الوضعية بإرث ثقافة سياسية لا تشتغل إلا في إطار مبدأ المركزية الإدارية والسياسية للدولة التي "مازالت تميز طبيعة الدولة الباتريمونيالية المشخصنة في الزعيم"[67]. فالثقافة السياسية السائدة منذ نصف قرن لا تفصل بين الدولة والإعلام ولا تطالب بإثارة إشكاليات تحرير الإعلام من دولنة مؤسساته بصيغ مباشرة وأخرى غير مباشرة والتي عادة ما كانت تبرر "بالوظائف الاستراتيجية للقطاع العام" و"المصلحة العليا للوطن" في مجتمع يواجه تحديات خصوصية ينهض تجاهها الإعلام بمسؤوليات تدعيم اللحمة الاجتماعية وصيانة الاستقلال ورفع المستوى الثقافي للمواطنين.[68]

كان لوزن التحديات المطروحة على بناء الدولة الوطنية أن قادها تدريجيا إلى إعادة تنظيم المجال السياسي بما يسمح لها بتطبيق نمط تحديثي تسلطي

[65] Wolfgang S. FREUND, « Information et Développement », in Wolfgang Slim FREUNM (Sous la Direction de), **L'Information au Maghreb**, Cérès Productions, Collection « Enjeux », Tunis, 1992, pp13-38, p25.

[66] Larbi CHOUIKHA, « Fondements et situation de la liberté de l'information en Tunisie, Essai d'analyse », in Worlfgang S. FREUND (Sous la direction de), **L'Information au Maghreb,** Op. Cit. pp71-93, p72.

[67] A. LARIF-BEATRICE, « L'Etat tutélaire, Système politique et espace éthique », in Michel CAMAU,(sous la direction de), **Tunisie au présent, Une modernité au-dessus de tout soupçon**, Editions de C.N.R.S. Paris, 1987.

[68] Mustapha MASMOUDI, *Economie de l'information en Tunisie*, Editons Dar Essabah, Tunis, 1975,pp88-89.

ومحافظ، كان الخطاب الصحفي يبرره بعمق المخلفات الاستعمارية وبضرورة التدخل العلاجي الشامل والسريع وفق التصورات التحديثية للنخب السياسية التي استولت على الحكم بمساندة أغلب المنظمات (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد القومي النسائي، اتحاد الفلاحين) على حساب الشق اليوسفي في الحزب الحر الدستوري الجديد ذي الميول المحافظة. فعمق التخلف وشموليته يقتضيان من الدولة الفتية المبادرة بتصفية الإرث الاستعماري وإعادة بناء المجتمع والاقتصاد وإعطاء الاستقلال محتواه الوطني "بتحويل النشاط التجاري إلى صناعة وطنية" وتصفية الأنماط العقارية التقليدية في المجال الفلاحي مثل الأراضي القبلية وأراضي الحبوس وإلغاء الأوقاف[69]، بتحريرها من الانحصار في القيم الاستعمالية وتفعيل قيمها التبادلية بالبيع والشراء "مما يسمح بإمكانية انتقالها إلى من يحسن استغلالها".

فالحكومة المحتاجة إلى الدعم السياسي والثقافي وإلى الثقة الإيديولوجية والرمزية "في إمكانية التغيير وضرورته، فتجدهما في خطاب الصحف والمنشورات"[70] كلما اتجهت إلى التعبئة من أجل مساندة التغيير الذي كان يستجيب نظريا ورمزيا لانتظارات جيل الاستقلال وطموحاته في تغيير شروط حياته الاجتماعية بطريقة ملموسة. وبذلك استطاعت إيديولوجيا التحديث أن تتسرب إلى تصورات مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية المتطلعة إلى وعود الدولة الوطنية وأن تكسب مساندة واسعة حيث كان الخطاب الصحفي لا يجد صعوبة في تبليغ رسائله ومواقفه الداعية إلى هذا التغيير والداعمة له، إذ طغى نوع من التطبع الصحفي كان ينهل من الإرث الإصلاحي والوطني للصحافة المكتوبة في مستوى استمرارية وظائفها التعبوية والتعليمية والإرشادية الداعية إلى الالتفاف حول الدولة الفتية. غير أن هذه الوظائف أدت إلى هيمنة سياسية مورست على الحقل الإعلامي منذ بداية تشكله مع مشروع الدولة الوطنية، كانت تحرمه من تطوير وظائفه التوسطية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وترهنه لتقلبات السياسي

---

[69] محمد نجيب بوطالب، **سويولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 145.

[70] Fethi HOUIDI :::::p 123.

مع مختلف الأنماط التنموية جاعلة منه خطابا دعائيا تبريريا سرعان ما يتنكر للمراحل السابقة كلما اتجهت الدولة إلى نمط تنموي جديد. لقد كان للتضحية بحرية الصحافة بما تختزله من حريات عامة مدنية وسياسية، باسم الوطنية والتحديث في مرحلة ما بعد الاستقلال ثم باسم التنمية والوحدة الوطنية في مراحل لاحقة وأخيرا باسم العولمة ومقتضياتها اللبرالية، أن فوت على المجتمع حقه في امتلاك أدواته التوسطية أساس توسيع كل مشاركة اجتماعية كانت دوما ضرورية لنجاح المشروع التنموي في جلب المساندين وعقد التحالفات الطبقية الصلبة مهما كانت طبيعة التوجه الاقتصادي، من خلال تجييره لفائدة الدعاية السياسية والتبرير الإيديولوجي.

ولئن قادتنا مقاربة وضعية الهيمنة التي فرضت على الحقل الصحفي إلى إثارة السؤال حول طبيعة نظام الحكم من خلال سلوكه تجاه الإعلام والصحافة حيث ارتبط بأغلب عناصر التسلطية السياسية سواء في احتكار المجال السياسي والمدني عن طريق الحزب الواحد ثم حزب الأغلبية في مرحلة التسلطية الجديدة، أو في احتكار الزعامة ومحاولة تحويلها إلى كاريزما سياسية، أو كذلك في تحويل المساندة الجماهيرية لبعض مشاريعها إلى أداة لتبرير الهيمنة والانفراد بالسلطة عن طريق إيديولوجية تنموية صغرى في مقابل الإيديولوجيات الكبرى التي تستند إليها الأنظمة التوتاليتارية. فالنخب السياسية الحاكمة توارثت ثقافة سياسية تسلطية تستند إلى إفراغ مشاريعها التحديثية أو التنموية من كل محتوى سياسي تشاركي مهدد لمصالحها في الانفراد بالأجهزة التشريعية والتنفيذية[71] حتى انتهت مشاريعها إلى "حداثة سطحية فاقدة للمعنى والحرية"[72].

وقد عبر الخطاب الصحفي بطريقة ضمنية عن هذه الحلقة المفرغة من غياب الحداثة السياسية والتنموية التشاركية من خلال الهيمنة والتوظيف اللذان خضع إليهما الحقل الصحفي وصاغا معا الطابع الدفاعي لمختلف الاستراتيجيات الصحفية لمختلف الفاعلين الصحفيين سواء كانوا مهيمنين

---

[71] عبد اللـه العروي، **العرب والفكر التاريخي**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1988، ص 216،

[72] محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، ص232.

داخل الحقل أو مهيمن عليهم في ما يخص المواضيع التنموية المتداولة صحفيا، وهو ما سجن الصحافة المكتوبة والإعلام عموما داخل الحدود الدعائية والتبريرية بارتهان الخطاب الصحفي بالخطاب السياسي والتماهي معه إل حدّ أنه أصبح أحد الأجهزة التنفيذية للدولة يتلون بطبيعة المرحلة الإيديولوجية السائدة سواء كانت مدعومة أو مقبولة أو إرهابية كما سوف نرى في فصول لاحقة. وبذلك ساهم الحقل الصحفي في انغلاق المجال التوسطي عن كل توسيع لدوائر المشاركة المدنية والسياسية في صياغة المشاريع التنموية المتعاقبة واختيار وسائلها المالية والبشرية والطبيعية مع مراقبة التزامات مختلف الفاعلين الاجتماعيين المعنيين وتقييم نتائجها وكلفتها الاجتماعية. وكان للانغلاق التسلطي في الانفراد بالمجال العمومي والأفضية الإعلامية أن أدى إلى تصلب الأجهزة السياسية الرسمية واحتكارها لمختلف التوجهات التنموية وإسقاطها على الجميع دون مراعاة مدى تقبلها سياسيا واجتماعيا وحتى ثقافيا حتى انتهى فشل التنمية إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية مع منتصف السبعينات وتحول إيديولوجيا التنمية إلى مرحلتها الإرهابية لمواجهة الحركات الاحتجاجية التي ضاق عنها المجال العمومي فتحولت إلى حقل خصب لتطور حركات سياسية تعبوية تنهل من خارج الحداثة والتحديث وتقفز عن الأسئلة التاريخية والسياسية للتنمية الشيء الذي زاد من تصلب النظام التسلطي في مواجهتها ومن مزيد احتكاره لمختلف الوسائط حتى بعد التراجع إلى المستوى المقبول من الإيديولوجيا التنموية حين أصبحت اللبرالية بديلا عن التنمية خلال مرحلة التسعينات.

فالتسلطية الجديدة واصلت في حرمان المجتمع من تلمس قضاياه والبحث المدني والسياسي عن الحلول المجتمعية، ومن ثمة استبدت بالدولة وأغلقت باب المشاركة خارج الحدود التي يمكن أن تراجع الخيارات الكبرى والتفصيلية لما استمر احتكار المصادر الإعلامية وتحديد حجم ونوعية المعلومات والمعطيات التي يسمح بتداولها صحفيا في المجال العمومي، ولم تفلح محاولة تحرير الحقل الصحفي من هذه الهيمنة التسلطية المزدوجة، الذي تلا انقلاب 7 نوفمبر 1987. إذ كان التطبع الصحفي الذي ميز تاريخ الحقل لعدة عقود وتوارثته الأجيال والمؤسسات الصحفية، يمنع الفاعلين

الصحفيين من تغليب استراتيجيات هجومية بالمعنى الاستقلالي قادرة على مراقبة الطبقة السياسية ومناقشة المسائل التنموية.

كانت علاقة الإعلام بالتنمية خلال مختلف المراحل تفصح منهجيا عن علاقة متغيرات صحفية وإعلامية تابعة لمتغيرات تنموية مستقلة، تبعا لهيمنة الفاعل التنموي المنفرد بمختلف العمليات والمراحل التنموية ممثلا في السلطة السياسية على الفاعل الصحفي المنفعل بمنطق إيديولوجيا التنمية مهما كان موقعه داخل حقل الإعلام والصحافة، وهي وضعية يمكن تفسيرها بطبيعة النظام السياسي التسلطي الذي وجد في أولى المقاربات المعرفية لوظائف الإعلام وفي تاريخ الصحافة المحلية ما يبرر هذا التوظيف السياسي للصحافة والهيمنة المطلقة عليها. وبذلك كانت وضعية الصحافة والإعلام في تونس كما في العديد من تجارب المجتمعات المغاربية والعربية ضحية عاملين مختلفين ولكنهما متكاملان في هيكلة البنية التسلطية التي استبدت بالمجتمع وبأفضيته العمومية والمدنية:

ـ عامل معرفي يرجع إلى الاقتصار على النظريات الاتصالية الأولى التي تعطي لوسائل الاتصال والإعلام تأثيرات مضمونية وشكلية لا تقاوم في الجمهور المستهدف باعتباره متلق سلبي ينخرط طوعيا في العملية الإعلامية فيطبق ما يراد له دون مقاومة خاصة في مجال الدعاية السياسية والإشهار التجاري.

ـ عامل تاريخي يستند إلى ماضي التجربة الصحفية ودورها الطليعي في الحركة الإصلاحية ثم في الحركة الوطنية لمّا نهضت بوظائف راوحت بين الدعاية للبرامج الإصلاحية أولا وحركة التحرر الوطني في مرحلة لاحقة، وبين التعبئة للانخراط في المهام المجتمعية وحتى التحريض السياسي والإيديولوجي، حيث كانت الصحافة دائما في خدمة قضية مجتمعية.

إنه تداخل بين عناصر ثقافة إعلامية وأخرى سياسية ظلت مشتركة بين الحقلين من خلال الماضي السياسي للصحفي والماضي الصحفي لرجل السياسة، كان دوما يعبر عن نفسه من خلال التمثلات والتصورات الصحفية كما السياسية التي كانت ومازالت تعطي للإعلام والصحافة تأثيرا مبالغا فيه "في إنجاح التنمية أو إفشالها" معتبرة أن الباث مطلق التأثير في المتلقين من

خلال إلحاق الإعلام "بالأدوار الخطيرة" باعتباره "سلاح ذو حدين"، وهي نفس تمثلات الثقافة السياسية للنخب الحاكمة التي تبرر احتكارها للمجالات التوسطية والهيمنة على الإعلام ومراقبة الصحافة بهذه الخطورة المتأتية من الثقة شبه المطلقة في التأثير الإعلامي على المستهلكين. ولئن ساد براديقم "الحقن الجلدية" أولى الدراسات والتنظيرات العلمية التي كانت قد تناولت الظواهر الاتصالية والإعلامية منذ أربعينات القرن الماضي ملحقا إياها بوظائف مضمونة التأثير على المتلقين، فإن التغيير الحاصل في مستوى النظريات اللاحقة بتنسيب التأثير المفترض لوسائل الإعلام على المتلقين والانقلاب المعرفي في البراديقم الاتصالي منذ سبعينات القرن الماضي، لم يغيرا في عناصر الثقافة الإعلامية والسياسية لكل من الفاعلين الصحفي والسياسي اللذان مازالا يلحقان هذه الوسائل الإعلامية بنفس الأدوار والوظائف.

الفصل الثاني
تطور الإيديولوجيا التنموية في تونس

مثلت التنمية موضوع اهتمام نظري وتطبيقي منذ ما بعد مرحلة البناء الوطني وانشغلت بها المؤسسات العالمية والمحلية وشكلت مجال تنظير أكاديمي سرعان ما انزاحت إلى المجال الإيديولوجي لما حملته من رهانات سياسية ارتبطت بتجديد المشروعية السياسية وتبرير التسلط السياسي لأنظمة الحكم الوطني التي وجدت نفسها مجبرة على تبني نموذج الدولة / الأمة في استبدال السياسة الشرعية بالسياسة المدنية، غير أن عمق وشمولية التحديات التي واجهت الدولة الوطنية في تونس كما في باقي مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية جعلت من مهامها التاريخية تصدم بالعوائق الخارجية والداخلية المرتبطة بتقسيم العالم إلى مراكز مستقلة وأطراف تابعة ضمنة هيكلة عالمية واحدة. واستحالت التنمية أمام هذه الوضعية التاريخية والاجتماعية والسياسية إلى إيديولوجيا تخصّصت في خدمة السلطة السياسية على حساب أغلب وظائفها الاجتماعية الأخرى وانشغلت بتبرير السياسات المتبعة مهما كانت توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولئن بدأت هذه الإيديولوجيا التنموية مسنودة بالحجم الرمزي للتاريخ الوطني وثقل الطموحات والانتظارات التي صاحبت دولة الاستقلال، فقد أصبحت مقبولة بعد أن فشل أول تجربة تنموية مع مشروع التعاضد وضعف البدائل لدي الحركات الاجتماعية، لتنتهي إرهابية مع ارتفاع وتيرة الصراع الاجتماعي وتجذّر بعض الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.

I ـ التنمية وإيديولوجيا التنمية

1 ـ التنمية من التنظير إلى الأدلجة

كان للتمييز الذي أقامه بودون بين الإيديولوجيات الحديثة والنظريات العلمية التي تستند إليها، أن وفّر إمكانية التمييز بين التنمية كجملة من العمليات المجتمعية وكسيرورة تحول مستمر وبين إيديولوجيا التنمية كخطاب تعميمي تجاوزي حول أهدافها ووسائلها يرمي إلى تحقيق نتائج

سياسية تتجاوز الأبعاد التنموية بل وقد تتحول إلى عوائق أمام إنجاح المشروع التنموي ذاته. ولتفسير القدرة الإقناعية للإيديولوجيا التنموية رجع بودون إلى إحدى النظريات العلمية الاقتصادية التي مثلت نواة لها وهي "نظرية الحلقة المفرغة للفقر"[73] التي كان قد اقترحها السويدي راقنار نوركسي (NURKSE Ragnard) ثم طورها عالم الاقتصاد جون كنيث قالبرايت[74](John Kenneth GALBRAITH) وتقوم هذه النظرية على جملة من المقدمات والعناصر التفسيرية والتحليلية التي يمكن اختبار صحتها تجريبيا، وتتوفر بالتالي على إمكانية دحضها[75]، ويمكن تلخيصها في أن الفقر يقود إلى ضعف الادخار وهو ما يؤدي إلى تراجع الاستثمار وبالتالي إلى ضعف الإنتاجية التي تقود بدورها إلى تراجع مستوى العيش والفقر من جديد. فالتنمية بما هي خروج من وضعية الفقر وما ينتج عنه من ظواهر لا تتحقق إلا بتحطيم بعض عناصر هذه السلسلة من الظواهر الاقتصادية المتوالدة وخاصة تلك المرتبطة بضعف الاستثمار وبدائية التقنيات، ولإطلاق سيرورة التغيير التنموي يصبح الحل في حقن رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التقنيات من الخارج[76] لأن الشروط الداخلية وحدها لا تكفي للخروج من وضعية اللاتنمية وحالة الفقر التي تعمل على إعادة إنتاج ظواهرها بطريقة شبه آلية.

لقد سادت هذه النظرية الاقتصادية خلال الفترة ما بين 1950 و1970 من القرن الماضي واستندت إلى جملة من المسلمات التي كانت تعتبر بديهية في علم الاقتصاد وقدمت نفسها على أنها نظرية عامة للتخلف خاصة بما تتوفر عليه من خصائص تفسيرية وتعميمية، وبذلك توفرت على العناصر الابستمولوجية الإقناعية التي مكنتها من اجتياز الحلقة الأولى من حلقات المجتمعات المعاصرة الممثلة في المجتمع العلمي حين تحولت إلى

---

[73] Ragnan NURKSE, *Problemes of Capital Formation in Underdeveloped Countries*, Oxford, Blackwell, 1953, *cf.* :

-Raymond BOUDON, *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Op. Cit. p248-249.

[74] Gérard Destanne DE BERNIS, "GALBRAITH (JOHN KENNETH)", in **Encyclopedia Universalis**, Op.Cit.

[75] Karl Popper, *logique de la découverte scientifique*, Editions de Minuit, Paris, 1987, p79.

[76]Raymond BOUDON, *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Op. Cit. p248.

براديقم قاد حتى علماء الاجتماع إلى اقتراح نظريات تحديثية اعتبرت أن "التجديد التكنولوجي والتمدرس وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري لها نتائج تتابعية على المجتمعات السائرة في طريق النمو"[77]. أما اجتياز المجتمع المدني والسياسي فقد افترض أن تتحول هذه النظرية إلى أيديولوجيا تعتبر أن الدول الغربية تتحمل مسؤولية قيادة البلدان المتخلفة نحو التحديث والتنمية وأن الغرب يتوفر على القدرات التكنولوجية والمالية الكافية لذلك. فما يسمى بالمجتمعات "السائرة في طريق النمو" تعاني من ثقل الإرث الاستعماري وتستحق الإعانات الإنسانية للتغلب على فقرها، وبالتالي أحرزت فكرة التنمية انتشارا واسعا لدرجة أنها أصبحت "إيديولوجيا دولية... تم تصديرها إلى العالم الثالث في فترة النشوة بالاستقلالات... واستعملت كنواة أساسية لكافة الإيديولوجيات السياسية ولكافة برامج الحكم"[78]. وبيّن ريمون بودون أن انتشار النظرية التنموية كاعتقاد جماعي في المجتمع العلمي والمجتمع المدني والمجتمع السياسي وتحولها إلى إيديولوجيا، إنما هو توفرها على هذه العناصر الإقناعية، العلمية الابستمولوجية منها والسوسيولوجية الاتصالية إلى جانب ارتباطها بأهداف جماعية وتوجهاتها للتأثير في الأحاسيس ومخاطبة المشاعر الفردية والجماعية[79] لفئات وشرائح من أجيال حملت إرهاصات الانتقال من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة التحرر الوطني وبناء المشاريع المجتمعية الكبرى. ذلك أن نقل الإيديولوجيا ليس عملية آلية بل هو نتيجة لنشاط الفاعلين والوسطاء والمؤسسات الذين يكيفون الرسالة الإيديولوجية حسب تمثلاتهم وأهدافهم ومصالحهم أي حسب استراتيجياتهم الخصوصية داخل مختلف الحقول التي ينتمون إليها، وهو ما يفسر نجاح هذه الإيديولوجيا ونجاح

---

[77]Raymond BOUDON, *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Op. Cit. p251.
ويقصد **بودون** هنا النظريات السوسيولوجية التحديثية الأولى من أمثال نظرية **دانيال ليرنر** حول تحديث المجتمعات التقليدية في الشرق الأوسط، أنظر:

-Daniel LEARNER, *The Passing of Traditional Society : Modernising he Middle East*, Op. Cit.

[78] جورج قرم، "تهافت إيديولوجيا التنمية والتعاون الدولي"، **الفكر العربي المعاصر**، عدد1، السنة الأولى، بيروت، ص34.

[79] Vilfrédo PARITO, *Traité de sociologie générale*, Op. Cit. p51.

الدولة الوطنية في توظيف أغلب الحقول الاجتماعية وخاصة الحقل الإعلامي لفائدتها بواسطة الهيمنة السياسية التي مورست باسم التنمية ذاتها.

فرغم ما تظهره نظرية الحلقة المفرغة للفقر من منطلقات تحليلية واستنتاجات ماكرو ـ اقتصادية منطقية، فإن "بعض التفكير يكفي لاعتبار خصائصها التي لا تقبل النقاش مجرد وهم"[80] كما يقول ريمون بودون، لأن عناصر هذه النظرية غير قابلة للتعميم على جميع مجتمعات العالم الثالث ذات الاقتصاديات الخصوصية التي تتميز أساسا بلامساواة كبيرة في الدخل وتوزيع الثروات بين الفئات والأفراد مما يجعل من الفقر ظاهرة اجتماعية مركبة لا يمكن تعميم خصائصها الاقتصادية والاجتماعية على جميع مجتمعات العالم الثالث. إلى جانب أن ربط الإنتاجية بالاستثمار الرأس مالي ينطبق أكثر على واقع المجتمعات المصنعة التي عرفت تراكما بدائيا لرأس المال رافق نمو اقتصادها وتطوره من طور الرأسمالية التنافسية إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية. أما مجتمعات العالم الثالث فإن القطاع الأول (الفلاحة) هو المهيمن على اقتصادياتها المنتجة وهو القطاع الذي لا يحقق إنتاجيته فقط بقوة استثمار رؤوس الأموال بل أساسا بتغيير قوى الإنتاج وعلاقاته وتطوير الوسائل الزراعية التقنية منها والتنظيمية مثلما هو الحال بالنسبة إلى تجربة المجتمع الياباني الذي "يعتمد تنظيما خاصا للعمل في إنتاج الأرز"[81].

ومن ناحية أخرى فإن الإنتاجية الاقتصادية في وضعية هذه المجتمعات تتأثر بدرجة التبادل مع الخارج ونوعيته ضمن شروط عالمية غير متوازنة وتتجه أكثر فأكثر نحو العولمة الاقتصادية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم يفصح تجديد نظرية الفوائد المقارنة عن نتائج إيجابية في محك التجربة التنموية لمجتمعات العالم الثالث. ولكن تحويل النظرية التنموية إلى "اعتقاد جماعي يحصنها ضد النقد وإمكانية الدحض يفترض تدعيمها بجملة من المسلمات التاريخية والفكرية" وبعض البراهين المنطقية، وإسقاط صفة النسبية على فرضياتها، وشحنها بمجموعة من القيم الإنسانية العامة وإدماجها ضمن أهداف جماعية حتى تظهر كنظرية

[80] Raymond BOUDON, *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Op. Cit. p252.

[81] المرجع السابق، نفس الصفحة.

عامة حاملة لحلول بسيطة وقابلة للانتشار عن طريق الوسطاء السياسيين والإعلاميين وبواسطة المنظمات الدولية "وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، حيث أصبحت عناصرها كونية مطلقة رغم اختلاف الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية"[82].

ورغم الوهن المبكر الذي عرفته هذه النظرية في امتحان الوقائع الاجتماعية التاريخية والاقتصادية منذ نهاية الستينات واستناد المشروع التنموي إلى نظريات موازية مثل تلك المستندة إلى نظرية التبعية الاقتصادية المشهورة والتي تم تحويلها هي الأخرى إلى إيديولوجيا "عالم ثالثية"[83] سادت في بعض دول العالم الثالث، فإن العديد من النظم السياسية حافظت على استخدام الإيديولوجيا التنموية وهو حال الدولة الوطنية في تونس التي استبدلت المشروع التعاضدي بالمشروع اللبرالي منذ بداية السبعينات.

لم تكن الإيديولوجيا التنموية إيديولوجية كبرى ظاهرة الخصائص والمميزات ومستندة إلى نسق فكري وفلسفي مغلق بقدر ما كانت كامنة وفرعية ارتكزت في اشتغالها واختراقها لمختلف الحقول الاجتماعية، كما في توظيفها السياسي، إلى نظرية علمية حاولت تأييدها وتعميمها وأخرجتها من مجال نسبية العلم إلى مجال إطلاقية العقيدة. كما استندت إلى جملة من القيم الإنسانية والرمزية والأهداف الجماعية المشتركة، ولكنها لم تنتج "دولة إيديوقراطية"[84] بل دعمت دولة وطنية كليانية حاملة لمشروع نخبوي

---

[82] فتحي التريكي، "الإيديولوجيا الإنمائية والوحدة المغربية"، **كرّاسات السّيراس، سلسلة الدراسات الاجتماعية**، عدد9، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1983، ص 217-229 ، ص220.

[83] ونقصد بذلك ترجمة المصطلح الفرنسي (*Tiers-mondisme*) كما ورد في تعريف **ريمون بودون** في مؤلفه المذكور، أنظر:

-Raymond BOUDON, *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Op. Cit. p259.

[84] ونعني به الدولة التي تستند في حكمها إلى نظرية كبرى تحولها إلى إيديولوجيا رسمية مثل دولة **هتلر** النازية ودولة **ستالين** "الاشتراكية" وهو التعريف الذي استقيناه من أعمال **ريمون أرون** **حول** السلطة التوتاليتارية، أنظر:

-Raymond ARON, *Démocratie et totalitarisme*, Editions Gallimard, Paris, 1966, p79.

تسلطي رغم اتجاهه التحديثي، وهي الدولة التي استبدلت فشل العملية التنموية بإيديولوجيا تعبوية باستخدام محكم لمختلف الحقول الاجتماعية والتي مثل الحقل الإعلامي أحد مفاصلها الأساسية حين بالغ في رسم الأهداف وتضخيم الوعود التنموية على حساب الشروط الهيكلية والظرفية.

2 ـ معالم إيديولوجيا الدولة الوطنية

إن الخيار النظري والمنهجي الذي يقود بحث العلاقة بين التنمية والإعلام يجعل من الاستخدام الإجرائي لمفهوم الإيديولوجيا قادرا على ملامسة الارتباطات المفترضة بين أهداف التنمية حين تتحول إلى خطاب إعلامي في الصحافة المكتوبة وبين بعض خصائص الإيديولوجيا في مستوياتها التعبوية والتبريرية. ويفترض البحث أن لحظة التحول هذه تبرز من خلال الانتقال من مجال التنمية كأهداف إجرائية قابلة للتحقق وعمليات مجتمعية تدمج مختلف الفاعلين الاجتماعيين ضمن سيرورة تفاعلية وتجمع بين الأفعال العقلانية الموجهة بالقيم والأفعال العقلانية الموجهة بالمصالح[85]، إلى مجال الإيديولوجيا باعتبارها اعتقاد جماعي قادر على التعبئة الوجدانية باستخدام المخيال الجماعي والرموز الكامنة[86] وقادر على طمس الإخفاقات وتبرير الوقائع بتوسيط الحقل الصحفي، ولكنه غير قادر على تعويض الفعل التنموي بالفعل الإيديولوجي. وحين ينزاح الإعلام عن وظائفه التوسطية بين الدولة والمجتمع المدني وكأداة تفاوضية توسّع من دوائر المشاركة الاجتماعية بمختلف مستوياتها إلى التخصص في الوظائف الدعائية والإيديولوجية، يصبح البحث عن دوره في التجربة التنموية التونسية خارج إطار السياسة الإعلامية للدولة الوطنية وطبيعة النظام السياسي المنبثق عنه بحثا خارج الإشكالية السوسيولوجية المطروحة لعلاقة الصحافة المكتوبة بالأهداف التنموية.

وإذا كانت الإيديولوجيا تدعي تقديم أجوبة عامة لكيفية رسم التطور وتحقيقه وهي الحاملة لقيمه وأهدافه ومبادئه فإن التنمية كفعل تدخلي وكعملية مجتمعية تتقاطع مع الإيديولوجيا في بعض مستويات تمثل التطور

---

[85] Max WEBER, *Essai sur la théorie de la science*, Op. Cit. 1965, p328.

[86] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit. p17.

والتقدم والنمو وصيانة المصالح العامة والخصوصية [87] وإذا كان الشرط التنموي في مجتمعات العالم الثالث قد احتاج إلى التعبئة الإيديولوجية والسياسية من أجل حشد الطاقات وتحفيز الفاعلين على تحقيق التغيرات المطلوبة، فإن الإيديولوجيا بدورها تحتاج إلى التنمية كمجال إجرائي لتفعيل عناصرها التبريرية ولتشغيل وظائفها في إحداث التماسك الاجتماعي وتبرير الوقائع المعيشة وتلك التي ستعاش، وبناء الهوية الاجتماعية والثقافة السياسية للمجتمع[88]. وإن كانت التنمية تتجه إلى الاستثمار العقلاني في الموارد البشرية كما في الموارد الطبيعية وتعيد صياغة عقلانية الأفعال الاجتماعية، تتجه الإيديولوجيا على العكس إلى "استنهاض المشاعر والأحاسيس الفردية والجماعية"[89]، وهو ما يجعل عملية الانزياح من المجال التنموي إلى المجال الدعائي ومن الخطاب التنموي إلى نظيره الإيديولوجي مرتهنة بطبيعة النظام السياسي وبكيفية تصريفه للأجهزة الإيديولوجية للدولة والحقول الاجتماعية المعنية بإنتاج الخطاب السياسي.

فبعد سياسة التحديث التي تبنتها الدولة الوطنية في بداية الاستقلال، سرعان ما اعتمدت المقاربة التنموية كسياسة إجرائية للتعجيل بسيرورة النمو وإحداث التغيرات المجتمعية المفترضة، لكن حركة الاستقطاب السياسي انبثقت من آليات المراوحة بين مجالين لبناء الشرعية السياسية للنظام السياسي سرعان ما تحولا إلى مكونات إيديولوجية متعالية:

1 ـ حركة التحرر الوطني والتخلص من الاستعمار المباشر.

2 ـ البرنامج التنموي الطموح للخروج من واقع الصدمة الحاضرة.

وأمام النجاح الباهر الذي كانت قد بدأت تحققه تجربة "الثلاثين المجيدة"[90] في المجتمعات الغربية بين 1945 ـ 1974 وانطلاق "مخطط

---

[87] محمد أحمد إسماعيل علي، "الإيديولوجيا العربية والتنمية المجتمعية"، **مجلة الوحدة**، عدد75،ديسمبر1990، ص 87 ـ 101، ص87.

[88] محمد سبيلاً، **الإيديولوجيا، نحو نظرية تكاملية**،المركز الثقافي العربي، بيروت،1992، ص32.

[89] Vilfrédo PARETO, *Les systèmes socialistes*, Tome V, Op. Cit . p38.

[90] Jean FOURASTIE, *Les trentes glorieuses*, Editions Pluriel, Collection « Le livre de poche », Paris, 1980.

مارشال"[91] في بلدان أوروبا الغربية، بدأ النموذج التنموي يحتل المواقع الأولى في البرامج الحكومية والحزبية وعمل المنظمات الدولية بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية لمختلف العلوم الاجتماعية التي اشتغلت تحت لواء البراديقم التنموي حتى أصبح القرن العشرين قرن التنمية بامتياز خاصة بالنسبة إلى الدول الوطنية في العالم الثالث التي لم تجعل من التنمية الشاملة برنامجا سياسيا فقط بل حولتها إلى إيديولوجيا تعبوية للفئات الاجتماعية وأداة تبريريه للخيارات السياسية ووسيلة لبناء شرعيتها، وبذلك أصبح الخطاب التنموي نواة للخطاب السياسي وتم تسريبه إلى مختلف الحقول الاجتماعية والأجهزة الإيديولوجية حيث مثل الإعلام أحد مفاصله السياسية. ضمن هذا السياق تتأطر التجربة التنموية التونسية في مراوحتها بين التنمية وإيديولوجيا التنمية، وكان مؤتمر باندونغ[92] قد دشن بداية تبلور الخيارات التنموية لدول العالم الثالث كما مثل منعرجا في الفرز الإيديولوجي للأنظمة حديثة العهد بالاستقلال، ومثل بذلك حدثا سياسيا عالميا حمل دلالات كبيرة على مستقبل البراديغم التنموي وقتها رغم ارتهانه بالمتغيرات السياسية العالمية التي تلت الحرب العالمية الثانية. وكانت المواقف السياسية والنظرية من قضية التنمية قد توزعت بين رؤيتين اثنتين:

1 ـ الرؤية الاشتراكية التي تعتبر أن بناء تنمية حقيقية ستؤدي بالضرورة إلى الخروج من معسكر الرأسمالية وإلى "بناء معسكر اشتراكي عالمي لا يكون بالضرورة وراء الاتحاد السوفياتي"[93]

---

[91] وهو المشروع الذي اقترحته **الولايات المتحدة** على الدول الغربية بما فيها **الاتحاد السوفياتي** من خلال خطاب وزير خارجيتها **جورج مارشال الذي** ألقاه في هارفارد يوم 5 جوان 1947 وحمل اسمه فيما بعد، لتمويل الاقتصاديات الأوروبية المنهارة بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية وحمايتها من الأزمات التي قد تهددها بوصول الشيوعيين إلى السلطة. ورغم رفض **الاتحاد السوفياتي** ودول المعسكر الشرقي هذا العرض، تم ضخ 12 مليار دولار استفادت منها الدول الأوروبية الغربية وخاصة **ألمانيا الغربية واليابان** في الفترة الممتدة من 3 أفريل 1948 إلى 31 ديسمبر، منها 5, 16 % فقط كقرض مالي والباقي في شكل هبة تم تعويضها فيما بعد بإعانة عسكرية. أنظر:

-André KASPI, « Plan Marshall », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit .

[92] المؤتمر الذي انعقد في 18 أفريل 1955 بمدينة **باندونغ** الأندونيسية وجمع جملة من زعماء العالم الثالث وقادة حركات التحرر الوطني لتبني سياسة مطلبية تجاه البلدان المصنعة ليكون نواة أولى لتأسيس جبهة عدم الانحياز.

[93] سمير أمين "مضاعفات إخفاق إيديولوجيا التنمية"، **مجلة الوحدة** عدد 22 ـ 23، السنة الثانية، سبتمبر 1986،(ص48 ـ 54)،ص49.

2 ـ الرؤية الغالبة ويعتقد أصحابها أن التنمية ممكنة في إطار"التبعية المتبادلة" داخل النظام الاقتصادي العالمي، وهو الاتجاه الذي سوف تنخرط فيه الخيارات التنموية المتعاقبة في تونس.

وإذا كانت كلا الرؤيتان تنبعان من تصورات إيديولوجية مختلفة ولم يعبر المؤتمر عن تصور مشترك تجاه مسألة التنمية وبناء الدولة الوطنية، فلأنه عبر عن تجمع سياسي جبهوي توفيقي من أجل دعم حركات التحرر الوطني والمطالبة بحصة أوفر في الاقتصاد العالمي عن طريق فكرة "الحياد الإيجابي" ثم "جبهة عدم الانحياز" لاحقا. ورغم اختلاف الأشكال الملموسة لهذا المشروع سياسيا وإيديولوجيا واختلاف تداعياته على الخيارات التنموية، فقد مثل "المشروع البورجوازي الوطني للعالم الثالث المعاصر"[94]، ويمكن إرجاع التداخل بين الإيديولوجيات التي حكمت مكوناته إلى إيديولوجيا تنموية عامة تشترك في الخصائص التالية[95]:

ـ إرادة تنمية القوى المنتجة وتنويع الإنتاج مع التركيز على التصنيع.

ـ سيطرة الدولة وهيمنتها على مختلف العمليات التنموية.

ـ الاعتماد في حيادية التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية.

ـ الإيمان بأن العملية التنموية لا تفترض مبادرة الجماهير بل أن دورها ينحصر في مساندة قرارات الدولة.

ــ الاعتقاد في أن شمولية التنمية تستدعي شمولية التوظيف السياسي والإيديولوجي واعتبار أن المعارضة تعيق العملية التنموية.

وفي مقابل العوائق الظرفية والتاريخية والهيكلية لعجز المشروع البورجوازي الوطني عن تحقيق أهدافه التنموية، وفي مقابل تصلب الأجهزة البيروقراطية ـ التسلطية وإقصاء الفئات الفاعلة من دائرة المشاركة الاجتماعية تخطيطا وتنفيذا ومراقبة وتقييما، تم استبدال التنمية المحلية بإيديولوجيا تنموية تصر على الترويج الدعائي للإمكانيات الواعدة للتنمية تحت مسميات تختلف باختلاف تقييم الثغرات والعوائق الداخلية للمشروع

---

[94] المرجع السابق ، ص51 .

[95] المرجع السابق، ص52.

التنموي دون مراجعة تلك التوجهات المسقطة التي استبدلت المشاركة بالفرض والاستبداد. ولما كانت الإيديولوجيا في مجتمعات العالم الثالث محاولة "ظاهرية للتعبير عن الحداثة" فإنها تدخل في صراع مع البنيات المادية والرمزية التقليدية والوسائط الجماعوية المحلية وترتبط بوظائف التحديث المجتمعي الشامل، وهو ما ينطبق على تجربة الدولة الوطنية في تونس التي حاولت بناء نفسها بطريقة إيديولوجية مكثفة لتعويض النقص الحاصل في مجالي الإجماع السياسي ومشروعية النظام السياسي الذي يقودها و"تعويض وظائف المجتمع المدني الذي شكل القاعدة التحتية للدولة الأمة"[96]. فإذا كان المجتمع في التجربة الغربية هو الذي يولد الدولة التي تحافظ على التواصل معه بواسطة المؤسسات التمثيلية التشاركية مع ما يفترضه ذلك التواصل من استقلالية نسبية للمجال التوسطي الإعلامي والثقافي والتعليمي، فإن الشروط التاريخية والاجتماعية للتجربة السياسية هي التي جعلت من الدولة الوطنية جهازا متعاليا عن المجتمع، صنعته على صورتها ووفق خياراتها السياسية والتحديثية ثم التنموية، وآلت محاولة بناء المجال السياسي بدمج الثقافة السياسية التقليدية المحلية مع العناصر المكونة للدولة الحديثة إلى مشروع إيديولوجي لتفعيل الآليات المنتجة للمشروعية السياسية وتصليب الولاء السياسي[97] لا فقط للدولة كجملة من الأجهزة والمؤسسات، بل أساسا للنظام الكاريزمي المشخّص في الزعيم. وأمام تناقض الشروط التاريخية والاجتماعية مع الهواجس التحديثية للنخبة السياسية توافرت العوامل والمتغيرات لنمو إيديولوجيا تحديثية ثم تنموية تشبعت بالتصلب إبان المرحلة الكفاحية وانفجار الصراع السياسي على السلطة منذ فجر الاستقلال "فجاءت إيديولوجيا هجينة وتلفيقية [...] خليطا من النظريات الفكرية والسياسية المهيأة في الغرب بقدر ما تدمج فيها عناصر مستقاة من الواقع والتراث المحليين مما يجعل من الحداثة والتقليد يتداخلان ليعبر كل منهما عن توجّهه من خلال الآخر"[98]. فعوض تزامن

[96] François CHATELET, et Autres, *Les concepts politiques du XX ème siècle*, P.U.F. Paris, 1981, p501.

[97] Michel CAMAU, « Tunisie au présent, Une modernité au-dessus de tout soupçon », in Michel CAMAU, (Sous la direction de), **Tunisie au présent, Une modernité au-dessus de tout soupçon**, Op. Cit. pp9-49, p20.

[98] محمد سبيلا ، **الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية**، مرجع سابق، ص 55.

التعبئة الاجتماعية والسياسية للمخططات وأهـدافها التنموية مع إطلاق حركة المشاركة الاجتماعية والسياسية وتوسيع دوائرها ضمانا لتحالفات طبقية صلبة قادرة على استيعاب مراحل التصور والإنجاز والمراقبة والتقييم، انبرى الخطاب الإيديولوجي للدولة الوطنية يمجد الخيارات المتبناة ويبرر السياسات المتبعة خارج كل إطار تفاوضي يتوسط بوسائل الاتصال والإعلام وبمؤسسات المجتمع المدني، ويلحق المؤسسات الإعلامية بوظائف الدعاية وبدولنتها على صورة هرمية السلطة السياسية التي احتكرت إنتاج المعلومة وتوزيعها وحددت الأشكال والمضامين الإعلامية والصحفية حتى أصبح كل "ما يمكن أن يطلع عليه المجتمع وما يجب أن يعرفه إعلاميا يحدد من قبل الدولة".[99]

3 ـ الهيمنة الإيديولوجية

كان لتفاقم عوائق التنمية الداخلية والخارجية، الظرفية والهيكلية في التجربة التونسية أن دفع بالإرادة السياسية للنخبة الحاكمة إلى تبني سياسة الهروب إلى الأمام في محاولات للتعجيل بإحداث التغير الاجتماعي وافترضت تبعا لذلك شحنات إضافية من تدخل الدولة في كافة الحقول الاجتماعية بوصفها المولد الأساسي للمشروع المجتمعي ببنياته المادية والرمزية "وبتراتبياته الطبقية والفئوية والجهوية"[100]. وأدى إخفاق المشروع التنموي في ما بعد إلى جملة من الترددات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية واجهته الدولة الوطنية بمزيد من الهروب إلى الأمام وضع خطابها الإيديولوجي في مأزق تاريخي واجتماعي حاولت الخروج منه بمزيد إحكام الهيمنة على الأجهزة الإيديولوجية وعلى مختلف الحقول التوسطية والاتصالية وخاصة منها الحقل الإعلامي الذي ألحق دائما "بوظائف خطيرة" وبتمثلات سياسية للنخبة الحاكمة تبالغ في تقييم آثار الإنتاج الإعلامي على المدى القصير والبعيد. فقد استند المشروع التنموي في تونس منذ بدايته إلى تشخيصات سطحية "ترى في تخلف الاقتصاد

---

[99] Worlfgang S. FREUND, « Information et Développement », in Worlfgang S. FREUND (Sous la direction de), **L'Information au Maghreb,** Op. Cit. p25.

[100] عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، دار سيراس للنشر، سلسلة "آفاق مغربية"، تونس،1993، أنظر القسم الثالث، العنصر الأول، الدولة كمولد للطبقات، ص163.

والمجتمع مجرد تأخر تاريخي يمكن استدراكه إذا ما تم اتباع الخطوات والمراحل الضرورية والتعجيل باختصار التفاوت"[101] بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات الخارجة لتوها من التجربة الاستعمارية، وتبنت السياسة التنموية بعض الوصفات الجاهزة التي اعتبرتها محددة مثل مركزة توزيع العائدات الإنتاجية في سبيل خلق فئة من المستثمرين المحليين والأجانب الذين سيصبحون نواة لطبقة قادرة على إعادة تركيب السوق المحلية والاستفادة من الاستثمارات الخارجية والتداين ونقل التكنولوجيا للوصول إلى ما كان يسمى "بعتبة الانطلاق". كما انصب الاهتمام على معالجة الظواهر الثقافية التقليدية والسكانية الديمغرافية التي اعتبرت معوّقة للتطور والتنمية[102]. وانبرت الإيديولوجيا التنموية تسوّغ لهذه السيرورة بتغليب الطموحات القيمية والاستباق الإنجازي ضمن رؤية وثوقية تبريرية تستدعي مختلف الفئات الاجتماعية للانخراط في الانضباط التنفيذي وتستبدل الفاعلين الاجتماعيين بتظخيم الدور الريادي للدولة ولأجهزتها التنفيذية مقابل توظيف المؤسسات المدنية المستحدثة لغاية صناعة الدعاية السياسية للنظام السياسي وإضفاء الشرعية على خياراتها مهما كان توجهها، ولم تكن هذه الاستبدالية قادرة دائما على تجاوز تناقضات خطابها الدعائي رغم محاولات النظام السياسي التخلص من إخفاقاته بسياسة الهروب إلى الأمام ومزيد قصف الأجهزة الاتصالية والإعلامية بشحنات دعائية دون تمييز بين المفاعيل الاجتماعية للتنمية كمشروع عقلاني يفترض تعبئة الفئات الاجتماعية والمؤسسات المدنية في إطار تفاوضي تشاركي، وبين الدعاية الإيديولوجية التبريرية التي تتوجه مباشرة إلى إثارة أحاسيس الأفراد ومشاعرهم[103] واستجداء ولائهم للخيارات والأهداف المعوّمة ولاء وجدانيا.

لقد حملت الإيديولوجيا التنموية بعض الخصائص الثابتة والملازمة لاستبدالية التعبئة بالدعاية والدولة بالنظام والمجتمع المدني بالمجتمع

[101] عماد هرصلاني، "نظريات التنمية ومأزق الخطاب الإيديولوجي"، مرجع سابق، ص79.

[102] Rapport du 5ème congrès de **Néo – Destour** , Sfax, 15-19 Novembre 1955, Publications du Ministère des Affaires Culturelles et de l'information, Tunis, 1971.

[103] وهي نفس الوسائل التي كان الرئيس السابق **الحبيب بورقيبة** يستعملها في خطاباته مثل البكاء واستعراض جوانب من حياته الخصوصية والحميمية.

السياسي والمشاركة بالاستبداد، وهي الثنائيات التي اشتغل عليها الخطاب السياسي وحكمت عملية التشريط التنموي مزيحة لفاعلية مؤسسات التنمية ليحلّ محلها توظيف شمولي لمختلف الحقول الاجتماعية واختراق منظّم لها في محاولات مستمرة لتحويلها إلى أجهزة إيديولوجية[104]، وتم إسقاط شمولية التنمية كصفة إجرائية لها على شمولية التوظيف الإعلامي الدعائي. وباستقراء خصوصية الفعل الإيديولوجي للدولة الوطنية في تونس منذ بداية تشكل الإيديولوجيا التنموية، يمكن استنتاج بعض مفاصلها التبريرية الأساسية:

- ترويج شعار "الوحدة الوطنية الصماء" لإلغاء كل اختلاف سياسي أو فكري وإقصاء الفاعلين المعنيين بالعملية التنموية من المشاركة السياسية والمدنية في برمجة المخططات وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها.

- استبدال الولاءات التقليدية بالولاء للنظام السياسي والحزب الحاكم عوضا عن الولاء لمؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في إطار حقوقي يميز الحقوق عن الواجبات لفائدة توزيع الامتيازات والمناصب حسب معايير سياسية وجهوية وتحويل الحقوق المدنية إلى امتيازات نادرة حسب معايير الولاء السياسي للحزب الحاكم والحكومة[105].

---

[104] نتبنى هنا رأي **بيار بورديو** الذي يعتبر أن "**الجهاز هو الحقل الاجتماعي في حالته المرضية**" التي تلغي استقلاليته الخصوصية بشكل كامل قانونيا ومؤسسيا وتحاصر ديناميته واشتغاله الخصوصي كفضاء للصراع الاجتماعي بين الفاعلين المعبرين عن مصالح وقيم متصارعة وبالتالي عن فئات اجتماعية متخالفة، أنظر في هذا المجال:

- Pierre BOURDIEU, *Questions de sociologie*, Op. Cit.p 125

[105] وهو مسمّي "**بالدولة الزبائنية**" التي تنسج علاقاتها مع مواطنيها لا حسب معايير المواطنة والمساواة في توزيع الحقوق بل حسب درجة الولاء السياسي والمحسوبية والتدخلات لدى المسؤولين السياسيين والإداريين حيث تحوّل الحقوق إلى امتيازات، وهي وضعية تنشأ عن التداخل بين الحزب الحاكم والدولة بهياكلها الإدارية، أنظر:

-Michel CAMAU, « Etat, espace public et développement : Le cas tunisien », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI, (Sous la direction de), in **Etat et développement dans le monde arabe, crises et mutations au Maghreb,** Editions du C.N.R.S. Paris, 1990,pp67-78, p75.

ـ تغليب شعارات "التحديث" و"الازدهار" و"اللحاق بركب الأمم الراقية" على حساب الأهداف التنموية الإجرائية في مجتمع مازال يعاني في أغلبيته من الأمية والفقر والبطالة.

ـ تحويل الاستثمار في الموارد البشرية إلى استثمار دعائي للنظام السياسي والحزب الحاكم لا يتوانى عن استخدام العنف الرمزي والثقافي تجاه الأفراد والجماعات.

وبالتمييز بين الإيديولوجيات الكبرى الظاهرة، النابعة من نظريات وأنساق فلسفية مكتفية وبين الإيديولوجيات الصغرى[106] التي تحاول انتقاء أفكارها ومبادئها من مرجعيات مختلفة في النوع والدرجة[107]، تكون "الإيديولوجيا التنموية" السائدة في مجتمعات العالم الثالث كما في تونس كامنة لا يمكن مسك مكوناتها وعناصرها الخصوصية إلا من خلال خطابها المتعين في الواقع الإجرائي والذي يمكن للخطاب الصحفي أن يمثل أحد أهم مجالاته الميدانية.

لقد احتاج المشروع التحديثي للدولة الوطنية في تونس إلى إعادة بناء الذات الجماعية للمجتمع في محاولة لتأسيس جملة الأطر المؤسسية الجديدة تعوض تلك المرجعيات التقليدية، ولكن سرعان ما تبين أن هذا المشروع اصطدم بواقع عصي التغيير وأن النخب السياسية الجديدة غير قادرة على تعويض الفئات الاجتماعية القائدة المفترضة لهذا المشروع، وظهر ثقل الواقع المشبع بالبنيات اللتقليدية المادية والرمزية كما أن طبيعة النظام السياسي المنبثق عن الاستقلال لم يكن مستعدا لاستكمال المشروع التحديثي بتحديث سياسي يفترض توسيع دائرة المشاركة والمعارضة . وباجتماع هذه العناصر مع الشرط التاريخي للتقسيم العالمي للعمل الاجتماعي لإعاقة المشروع التحديثي فشلت معه الدولة في تحويل الوعي بالمهام الوطنية إلى

---

[106] Raymond BOUDON, *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Op. Cit. p282.

[107] وهو نفس التمييز تقريبا الذي اعتمده **هشام جعيط** بين **"الإيديولوجيا المعلنة"** التي تتبناها تيارات سياسية أو دينية، وبين **"الإيديولوجيا المضمرة"** وهي التي تشتغل **"تحت أقنعة اجتماعية وثقافية عديدة وهي عادة ما تخترق الصحفي من المدخل السياسي المباشر لتغدر بوعيه الاجتماعي وبدوره النقدي"**. أنظر في هذا المجال: حوار مع **هشام جعيط**:

ـ **حوارات فكرية في الحداثة والتقدم**، نقوش عربية، تونس، 1996، ص42.

وعي تحديثي، واضطرت إلى التوجه مباشرة إلى المهام التنموية وخلال هذه اللحظة احتاجت إلى الإيديولوجيا التنموية التي عوضت العملية التنموية. ومثلت هذه الإيديولوجيا جملة من التمثلات الجماعية للأهداف والقيم المدعومة ولكنها ظلت مرتبطة بالواقع الذي أنتجها وتنتجه بما هي خطاب عن الواقع "وعرض له يختلف عن الواقع الذي ترمي إليه خاطئة"[108].

تمثل الانزلاق الإيديولوجي في تحويل الحلول الظرفية المحددة بشروطها الاجتماعية والسياسية إلى حلول مطلقة لا تقبل التغيير أو التعديل، وأصبحت السياسات والإجراءات والقرارات التفصيلية والاختيارات الكبرى تتمتع بحصانة لا ينزع إليها الشك، وكان لإفراغ المشروع التنموي من نسبية مسلماته واستخدام المنطق الاستبدالي في التعامل مع مختلف الفاعلين بدعوى "الجهل والأمية" وبحجة "القيادة السياسية الرشيدة" العارفة، أن قاد إلى "استبدال الواقع المعيش بواقع وهمي يسيطر على مجرى الحياة العامة"[109]. وأمام ثقل التحديات المطروحة وتهيكل التمثل الإصلاحي للنخبة السياسية الحاكمة متأثرا ببعض عناصر المشروع الإصلاحي للقرن التاسع عشر، ظهرت دولة الاستقلال بمشروعها التحديثي التغييري حتى أن بعض الباحثين سمّاها الدولة المصلحة[110] التي اختصرت التعبئة الجماهيرية في إنتاج الولاء السياسي وبناء الشرعية السياسية دون صياغة الأهداف واختيار وسائل الإنجاز، وطرحت نفسها بديلا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا شاملا ووسيطا أوحدا تمر من خلاله كل أشكال العلاقات بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، كما شكلت نسيجا من المنظمات المدنية والمهنية والإدارية تدور في فلك الحزب الحاكم، "كانت حليفا أيديولوجيا أو ظرفيا لها حسب الوضعيات"[111]. وكما استخدمت الدولة هذه الأجهزة التنفيذية والإدارية

---

[108] فتحي التريكي، "الإيديولوجيا الإنمائية والوحدة المغربية"، مرجع سابق، ص218.

[109] المرجع السابق، ص219.

[110] وهي الترجمة التي اعتمدناها للصيغة الفرنسية:(*L Etat réformateur*) عوض الدولة الإصلاحية بمعنى(*L Etat réformiste*)أنظر:

- Michel CAMAU, « Tunisie au présent , Une modernité au-dessus de tout soupçon », in Michel Camau (Sous la direction de), **Tunisie au présent , Une modernité au-dessus de tout soupçon,** Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes, Collection, « Connaissance du Monde Arabe », Paris, 1987, pp9-49, p30.

[111] المرجع السابق، نفس الصفحة.

والسياسـية، اسـتعملت أيضـا مـا سـماه بعـض الدارسـين "المؤسسـات التبشـيرية للحداثة"[112] مثل المؤسسات المدرسية والصحية والإعلامية التـي أوكلـت لها مهامـا تعليمية في نشر نماذج جديدة للسلوك والقيم ولنمط حياة كامل مخـالف للـنمط المعيش بل ومناقضـا لـه، وهـي العمليـة التـي عـبرت عـن محاولـة دولنـة شـاملة وفجائية للمجتمع والتي سوف تؤدي إلى تهديد فعلي لاستقلالية المؤسسات المدنية والاجتماعية.

II ـ الإيديـولوجيا التنمويـة في خدمـة التسلطـية السياسـية

1 ـ مرحلـة البنـاء الوطنـي 1956ـ1964 : إيديولوجيـا التحديـث المدعـوم

تبـدو كـل محاولـة علميـة لمقاربـة الظـاهرتين الإعلاميـة والتنمويـة وتفسـير الترابطات الخفية بينها ملزمة بمستويات محددة من التنظير نظرا لتعقد مستويات هذه العلاقة، ويظل نجاح المفاهيم في الولوج إلى العلاقات المفترضة بين الظـاهرتين رهين تفكيك متغيراتها لاختبار صدقها في التعبير عما هو خفي. وتشـير الملاحظـات المرتبطـة باشـتغال المجـالين إلى وجـود جملـة مـن التقاطعـات بـين الإجـراءات والعمليات التدخلية في مجال التنمية وبين تداول الرسائل والصحفية ذات المضامين التي تتناول والأهداف والقيم التنموية، يمكن لمفهوم الإيديولوجيا أن يفكك العديد من مستوياتها. وبالتخصيص على موضوع البحث وتفرع إشكالياته اخترنا أن نعـيّن اشـتغال الإيـديولوجيا في مسـتواها التنمـوي حتـى نـتمكن مـن حصر الفرضـيات وتوجيـه توالـدها في اتجـاه المجـال المـدروس، وبـاقتراح اسـتخدام "الإيـديولوجيا التنموية" لا يعني وجـود مجموعـة مـن الإيـديولوجيات السـائدة يمكـن تصـنيفها حسب تنوع الحقول والمجالات الاجتماعية، بل أن هذه الإيديولوجيا السائدة ذاتها يمكن حصر اشتغالها في مجال محدد حتى نتمكن من تفكيك مفهومهـا واسـتعماله للكشف عن تلك العلاقات الخفية التي كثيرا ما تحدد مجريات الواقع الاجتماعي.

[112] Fanny COLONNA, « Paysans et encadreurs, A propos des transferts des savoirs et de modèles entre villes et campagnes en Algérie », in **Système urbain et développement au Maghreb**, Cérès Productions, 1980,pp318-340, cité in Op. Cit. p32.

تشير الدراسات السوسيولوجية والانتربولوجية إلى أن بناء الدولة الوطنية في مجتمعات العالم الثالث كان قد احتاج إلى وظيفة رمزية وتعبوية ضرورية نهضت بها إيديولوجيا وطنية لإعادة صياغة المجتمع على أسس متجاوزة لتنوع ولاءاته وبنياته التقليدية، وكان جورج بلانديه قد استخلص من خلال دراساته الانتروبولوجية للمجتمعات الإفريقية إن الإيديولوجيا السياسية في هذه المجتمعات تقوم على أنقاض الأساطير والثقافات المحلية التقليدية وهي"ايديولوجيا وطنية تلعب وظائف إعادة البناء والتحديث والتنمية وتميل إلى توحيد المجتمعات مقابل النزعات القبلية والجهوية والعرقية"[113] ولذلك فهي تقوم على توظيف الرموز التوحيدية وكثيرا ما تستعمل شخصية الزعيم الوطني وتضفي عليها صبغة كاريزمية وبذلك تتواصل بعض المضامين الأسطورية والتقليدية داخل الإيديولوجية الجديدة لتدعيم فاعليتها وطاقاتها التعبوية. وقد لعب السياق التاريخي والمجتمعي دورا حاسما في صياغة طبيعة الإيديولوجيا واشتغالها في مجتمعات العالم الثالث حيث كانت دائما محاولة ظاهرية "للتعبير عن الحداثة" داخل توجه تحديثي للفئات الاجتماعية الوسطى، من حيث مصاحبتها بعمليات تفكيك للبنيات التقليدية والوسائط الجماعوية. فمحدودية تجربة الدولة الوطنية تجعلها تحاول بناء نفسها بطريقة إيديولوجية مكثفة لتعويض النقص في صلابة الإجماع ومتانة الشرعية الاجتماعية والسياسية وفي اشتغال الولاء السياسي والاجتماعي لمؤسساتها الشابة، وفي التجربة التونسية اعتمدت دولة الاستقلال في بناءها للمجتمع إيديولوجيا تبريرية لتعويض وظائف المجتمع المدني "الذي يمثل القاعدة الضرورية للدولة الأمة"[114]، فإذا كان المجتمع هو الذي يولد الدولة في المجتمعات الغربية وما زال يعيد إنتاجها باستمرار عبر المؤسسات التمثيلية والتشاركية، فإن الشروط التاريخية والمجتمعية هي التي جعلت الدولة الوطنية تتعالى عن المجتمع وتصنعه على صورتها في التجربة التونسية كما في أغلب تجارب العالم الثالث. وما كان بلانديه يسميه

[113] Georges BALANDIER, *Sens et puissance*, Op. Cit. p25.

[114] Pierre ROSANVALLON, *La nouvelle question sociale, Repenser l'Etat providence*, Edition du Seuil, Paris, 1995, p96.

"بالإيديولوجيا الوطنية"[115] تأثرا بالعناصر السياسية التي ميزت طبيعة الحركات الاجتماعية للتحرر الوطني لم يكن سوى مكونا من جملة المكونات السوسيولوجية للإيديولوجيا السائدة في تونس منذ الاستقلال وحتى منتصف الستينات لما كانت في خدمة السلطة السياسية وعاشت وضعية "الأرتودوكسية المدعومة من قبل أغلب الفئات الاجتماعية"[116] للمجتمع التونسي في تلك المرحلة.

لقد وفرت جملة هذه الشروط التاريخية المجتمعية العوامل والمتغيرات لنمو الإيديولوجيا التحديثية التي ارتبطت بنتائج تصفية المرحلة الاستعمارية وعجز الطبقات البورجوازية عن صياغة المشروع المجتمعي وتخلف البنيات المادية والرمزية عن استيعاب المتطلبات التنظيمية والتقنية والمجالية، بالإضافة إلى ظهور الفئات الاجتماعية الوسطى حاملة لمهام البناء الوطني. وأدى تفكيك البنيات المادية والرمزية التقليدية دون إعادة بناءها وتفجر الصراع على السلطة منذ فجر الاستقلال إلى فراغ إيديولوجي حاولت الدولة الوطنية أن تستغله لطرح مشروعها التحديثي وفرضه عبر تحويل جملة الحقول الاجتماعية "المسؤولة عن الإنتاج الثقافي إلى أجهزة اخترقت بواسطتها مختلف الأفضية الثقافية"[117] دون الاقتصار على الأجهزة السياسية وحدها وأعادت صياغة هذه الحقول "صياغة شمولية كالحقل المدرسي والحقل الثقافي"[118] وكذلك الحقل الإعلامي. وانطلق الخطاب التنموي من تشخيص تحديثي يرى في تخلف اقتصاد المجتمع مجرد تأخر تاريخي يمكن استدراكه إذا ما تم اتباع الخطوات والمراحل والتدخل بتعجيل التغيرات الاجتماعية وتسريع وتيرة الحركية الاجتماعية[119]، وتبنت الدولة سياسة تدخلية كلية لمعالجة الظواهر الثقافية والبنيات السكانية التي اعتبرت معيقة للتطور والتنمية. وفي مجال الاقتصاد تمت الدعوة إلى تبني طريقة لتخصيص الموارد وتوزيع عائدات الإنتاج والادخار في سبيل خلق فئة من

---

[115] Georges BALANDIER, *Sens et puissance*, Op. Cit.

[116] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit. p136.

[117] المرجع السابق، ص139.

[118] منصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في تونس**، دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.

[119] مصطفى عمر التير، "نظريات التحديث والبحث عن النموذج المثالي"، مجلة **الوحدة**، عدد57، السنة الخامسة، يونيو 1989، ص56.

المستثمرين المحليين والأجانب الذين سيصبحون نواة الطبقة القادرة على إعادة تركيب السوق المحلية والاستفادة من الاستثمارات الخارجية. كما تحسس الخطاب التنموي لنقل التكنولوجيا والوصول إلى ما يسمى في الدراسات الاقتصادية "بعتبة الانطلاق" نحو أهداف تنموية لا تقل طموحا في مستوى الخطاب عن الأهداف المحققة في المجتمعات الغربية.

عبّر هذا النموذج التنموي الذي لم يكن خاصا بالدولة التونسية عن مشروع إيديولوجي يفترض أن التجربة الغربية رائدة وخالية من العثرات والأزمات الهيكلية وأن مجتمعات العالم الثالث قادرة على تحقيق هذا النموذج إذا ما انفردت الدولة بقيادة المجتمع وتوجيهه توجيها شموليا،[120] كما عبرت الإيديولوجيا التنموية في منطلقاتها عن بعض النظريات الاجتماعية والاقتصادية العلمية والتي مثلت نواة هذه الإيديولوجيا والتي تم توظيفها لبناء تماسكها النظري والسياسي[121] واستخدمت بعض نظريات التحديث وأعطتها أبعادا تعميمية وتخصيصية لإسقاطها على واقع التحديات التنموية في المجتمع التونسي. فإذا كانت بعض النظريات التحديثية والتنموية قد ربطت بين التنمية المحلية والاقتصاد العالمي وافترضت إمكانية تحديث مجتمعات العالم الثالث من خلال اختصار الطريق الذي قطعته المجتمعات الغربية وذلك بواسطة الاستثمار المالي والإعانات الخارجية والنقل التكنولوجي والتكنوقراطي، فإن الإيديولوجيا التنموية التي اتخذت طابعا تحديثيا حولت هذه الفرضيات إلى مسلمات ومبررات للانفراد بسلطة القيادة المجتمعية وفق استراتيجية تدخلية تقصي كل مشاركة اجتماعية تحت غطاء إيديولوجي حوّل هذه النظريات إلى أهداف جماعية كبرى تقفز على الإمكانيات الفعلية المحلية منها والعالمية كما تقفز على شروطها السياسية. ودون مراعاة الكلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتمثلة على التوالي في التهميش والبطالة وحركات النزوح الريفي ثم في التداين الخارجي الذي تهيكل داخل الاقتصاد المحلي[122]، وأخيرا في العجز عن التكيف مع

---

[120] برهان غليون، **مجتمع النخبة**، دار البراق للنشر، تونس، 1989، ص 45.

[121] منصف وناس، **الخطاب العربي ، الحدود والتناقضات**،مرجع سابق، ص101.

[122] Sophie BESSIS, « Banque Mondiale et F.M.I. en Tunisie, Une évolution sur trente ans », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI, **Etat et développement dans le monde arabe**, (Sous la direction de), Editions C.N.R.S, Paris, 1990, pp 135- 148.

الحضارة العالمية تحت مسميات مختلفة كالأصالة والتراث ثم الخصوصية والهوية لاحقا، تم تبرير غياب الديمقراطية وإقصاء كل أنواع المشاركة الاجتماعية. ولكن الخاصية الانتقائية للإيديولوجيا عبرت عن نفسها في مستوى الإيديولوجيا التنموية حين تم إفقار النظريات التحديثية والتنموية من كل عناصر المشاركة والممارسة الديمقراطية وتم تغييب التنمية السياسية وإفراغ الثقافة السياسية المستحدثة من كل مضامينها التشاركية، وحين تمت صياغة مختلف الحقول الاتصالية والإعلامية والصحفية حسب خصوصية تسقط شمولية التنمية كخاصية علمية على شمولية التوظيف الإعلامي والصحفي كممارسة سياسية، انزاحت الوظيفة التنموية للإعلام كفضاء لتصريف الحوار المجتمعي وتسهيل عمليات الصراع والتعاون والمشاركة إلى الوظيفة السياسية التبريرية وعوض تداول التحديات التنموية و تحويلها إلى وسيلة لتوسيع المشاركة الاجتماعية بمختلف مستوياتها، اختصر الإعلام في الأدوار الدعائية.

وإذا كانت الإيديولوجيا عامة تدعي تقديم جواب لكيفية رسم التطور الاجتماعي وتمثيل الأسس التاريخية والقيمية له، فإن التنمية كما تمثلتها النخبة السياسية الحاكمة في تلك المرحلة وكما حملها الخطاب الصحفي المكتوب كانت تلتقي مع الإيديولوجيا في بعض هذه المستويات من رسم القيم والأهداف الجماعية كالتطور والتقدم والحفاظ على المصالح العامة[123]. و بذلك تمتعت هذه الإيديولوجيا بقدرات ووظائف تعبوية تمثلت من خلال التجربة التونسية في بناء تماسك اجتماعي مؤقت لأنه يقفز فوق الصراعات، ونحت هوية هلامية مسقطة لم يشارك في صياغتها الأفراد وترويج ثقافة سياسية ولائية تحتكم إلى الجذور التاريخية وحتى المعاصرة منها لبراديقم الطاعة الذي اشتغل عند الحكام والمحكومين، مساهما في "أن يكون المجتمع المدني إقصاء متبادلا حتى اليوم"[124] مع الدولة، وهو البراديقم الذي ظل

---

[123] خطاب الرئيس السابق **الحبيب بورقيبة** بتاريخ 18 فيفري 1975، منشورات دار العمل.

[124] الطاهر لبيب، "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ فرضيات حول علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، مؤلف جماعي، **دراسات في الثقافة والمجتمع**، منشورات المعهد العالي للتنشيط الثقافي، كتاب غير دوري، تونس، 1994، ص ص36-37.

معوضا للمشاركة السياسية وجاعلا من الإيديولوجيا السائدة "نسقا اعتقاديا مدعوما من قبل الفئات الاجتماعية المعنية"[125] وأجيال الاستقلال السياسي ووجدت فيها ملاذا لشحن الطموحات الجماعية التي ظلت مكبوتة بفعل انغلاق قنوات الحراك الاجتماعي خلال المرحلة الأخيرة للاستعمار المتميزة بارتفاع سقف الانتظارات وتوالد المطالب الجماعية وتراكمها.

وبتخصيص اشتغال الإيديولوجيا في مجال التنمية يتضح من خلال الملاحظة العينية وتتبع الخطاب الصحفي أنّ الإيديولوجيا التنموية ارتبطت برؤية تحديثية فوقية[126] وعبّرت عن مشروع الفئات الوسطى المتطلعة إلى تغيير المجتمع تغييرا شاملا دون التحكم في الوسائل السياسية والتنظيمية والحوارية بطريقة مرنة، بل تعاملت مع مختلف الفئات الاجتماعية تعاملا استبداليا بتبني النموذج السياسي الكلياني ومحاولة إدماجه مع النموذج الاقتصادي الليبرالي. ولفهم التجربة التنموية في تونس نفترض أن استعمال مفهوم الإيديولوجيا في تعيّنها التنموي يتيح إمكانية تفكيك الخطاب التنموي[127] والكشف عن أهم تمفصلاته في مستوى الإنتاج الإعلامي وتعامله مع الأهداف التنموية المعلنة في مختلف المخططات المدروسة ومقارنتها مع المسافة الإيديولوجية التي تستغرقها ليعاد بناءها داخل الخطاب الصحفي المكتوب. ويمكن لهذا المفهوم أن ينصبّ على عدة عناصر ومتغيرات مثل أهداف التنمية والمخططات التنموية كما تبدو من خلال الخطاب الإعلامي الحامل لها وعلى عمليات التحويل الدعائي التي تخضع لها باستخدام حقل الإعلام استخداما مكثفا في بناء الشرعية السياسية أين مثلت التنمية أحد موضوعاتها الأساسية.

وعلى خلاف المقاربات التي تحاول التركيز على الوظائف السياسية للإيديولوجيا على حساب وظائفها الاجتماعية الكامنة، فإن تحليل اشتغال الإيديولوجيا التنموية يفترض علاوة على أدوارها السياسية جملة من الأدوار الأخرى باعتبارها "نسقا اعتقاديا ذا توجه نحو التغير الاجتماعي ويتضمن

---

[125] Pierre ANSART, *Idéologies*, *conflits et pouvoirs*, Op. Cit. p19.

[126] برهان غليون، **مجتمع النخبة**، مرجع سابق، ص23.

[127] المنصف وناس، **الخطاب العربي ، الحدود والتناقضات**، مرجع سابق، ص88.

تفسيرا محددا للعالم"[128] وتحديدا للأهداف التي يراد لها أن تكون جماعية. حاولت الإيديولوجيا التنموية تبني بعض نظريات التحديث كما حاولت تخطي البنيات التقليدية للمجتمع بدمج فئاته عبر مؤسسات التعليم والإعلام والإدارة لتفادي مختلف التوترات والمقاومة المفترضة الهيكلية منها والظرفية وذلك عبر تجاوز حالات الإحباط الجماعي وشحن الانتظارات والطموحات الاجتماعية للفئات الصاعدة بالوعود والأحلام التي تصيب الأحاسيس الفردية والجماعية واعتماد بيداغوجيا تعليمية تلقينية لفرض رؤية بذاتها للعالم.

وبحكم هذا الطابع الانتقائي لاشتغال الإيديولوجيا بصفة عامة فإن الإيديولوجيا التنموية كانت تقر سلّما للأولويات التنموية مما جعلها تعبر عن مصالح فئات اجتماعية دون أخرى زاد في توالد الإشكاليات التنموية جهويا وقطاعيا. وكغيرها من الإيديولوجيات التي تمثل نسقا اعتقاديا مغلقا، كانت الإيديولوجيا التنموية أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في الخريطة الاجتماعية وفي المجال الرمزي والثقافي والاجتماعي ـ الاقتصادي، عبر ثبات هذه الإيديولوجيا في مقابل دينامية الواقع المعرض لمختلف العوامل الداخلية والخارجية. ورغم ذلك فإن هذه الايديولوجيا التي كانت في خدمة السلطة السياسية باعتبارها المعبر عن رؤية المؤسسات الرسمية الحاكمة يمكن تصنيفها على أنها "أرتودكسية ايديولوجية مدعومة اجتماعيا"[129] لأنها كانت تستجيب في عناصرها التغيرية وأهدافها ووسائلها لحاجة اجتماعية عند الأجيال الجديدة والفئات الصاعدة التي كانت ترى في مشروع الدولة الوطنية أفقا لاندماجها. وهي وضعية تختلف عن وضعية "الإيديولوجية الثورية" حيث يكون المتقبلون للخطاب الإيديولوجي موزعين بين خيارات متنوعة ومحتوى الرسائل الإيديولوجية التي تتضمن الدعوة إلى النقد والتغير "وليس إلى تمجيد القيم المؤسسية والقادة السياسيين"،[130] وهي على العكس كانت مدعومة اجتماعيا لأنها استطاعت تعبئة مختلف الفئات الاجتماعية التي استبطنت مضامين التحديث والتنمية أو ما كان يسمى

---

[128] محمد أحمد إسماعيل علي، "الإيديولوجيا العربية والتنمية المجتمعية"، مرجع سابق ص 90 .

[129] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit. p136.

[130] المرجع السابق، نفس الصفحة،

"بالجهاد الأكبر" كما عبرت عنها الأجهزة الإعلامية والصحفية وقبلت التوزيع الجديد لمختلف الأدوار الاجتماعية في سبيل تحقيق الأهداف الجماعية والاعتراف بشرعية السلطة وتوجهاتها.

2 ـ مرحلة الإيديولوجيا التنموية المقبولة

إن ربط الفعل الإيديولوجي بالمرحلة السياسية التي تلت الاستقلال السياسي يمكّن من اكتشاف طريقة اشتغال الإيديولوجيا التي استطاعت أن تجمع بين الباث والمتقبلين للخطاب السياسي عبر الوسائط الإعلامية والصحفية، وتم استدعاء قيم "الأهداف المشتركة" لتلعب دورا مزدوج الوظيفة: تنشيط جملة من الممارسات ومنع بعضها الآخر. وفي هذه المرحلة ذات الوضعية "الأرتودكسية المدعومة" تكون الإيديولوجيا في أوج نشاطها وفاعليتها وهو ما يصدق على الإيديولوجيا التنموية في مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى مرحلة التعاضد في منتصف الستينات التي تمكنت من إنتاج خطاب استبطن مبادئه وقيمه من مختلف الفئات الاجتماعية واستعادة أحلام مرحلة التحرر الوطني ووعودها بالمبادئ العامة "كالحرية" و"الكرامة" و"العزة الوطنية"[131]. كما استطاعت أن تبني شرعية واسعة لمختلف المؤسسات الجديدة "وتدعم شرعية القادة الجدد وإضفاء هيمنتهم"[132] وتقديمهم على أنهم أبطال التضحيات من أجل المصلحة العامة والقيم الوطنية.

لقد تمت صياغة التصورات والمفاهيم المرتبطة بالمشروع التنموي من منظور تطوري وأصبح مفهوم التنمية مع الدولة الوطنية مرادفا لمفهوم التقدم والازدهار[133] حتى حلّ محله وجعل منه الشعار السياسي الأساسي، وبحكم الصفة الشمولية لمفهوم التنمية كظاهرة كلية بالمفهوم السوسيولوجي عند جورج قورفيتش، ارتبط المشروع التنموي في تونس بضرورة التدخل الشامل للدولة في مجمل ميادين إنتاج الحياة الاجتماعية لأحداث التغيرات المطلوبة والتسريع بإنجازها. وللتحكم في هذه الأهداف تم تبرير هيمنة

---

[131] وهي الشعارات الملازمة للخطاب السياسي في تونس وكثيرا ما تتردد في خطب الرئيس السابق.

[132] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit. 135.

[133] أنطون مقدسي، "هل التقدم مفهوم بورجوازي؟"، **مجلة الوحدة**، عدد23/22، السنة الثانية، يوليو1986، عدد خاص حول:**إشكالية التقدم والتخلف** ،ص6 ـ 17.

الدولة على مجمل "الأجهزة الايديولوجية" كالتعليم والمؤسسات الثقافية وخاصة المؤسسات الإعلامية التي تم استحداثها أصلا لصالح هذه الوظائف الأداتية، ولم ينقطع بناء هذه الحقول الاجتماعية عن التجربة الفريدة للدولة الوطنية في علاقتها بالمجتمع التي أصبحت هي المولدة والمنشئة له على صورتها[134] وهي المولدة للطبقات وللتراتبية الاجتماعية والاقتصادية[135].

وفي حين تهيكلت أغلب الحقول تنظيميا وسياسيا لإنجاز هذه الوظائف التنموية بأشكال غير مباشرة، انبرى الحقل الصحفي يشرح أهداف التنمية ووسائلها ويروّج للسياسة التنموية الرسمية والخيارات الحكومية حتى استحال إلى نوع من الدعاية السياسية والإيديولوجية المباشرة التي احتاجتها الدولة الوطنية لاستكمال بناء شرعيتها السياسية وإحداث التغيرات المجتمعية القسرية، وسرعان ما أصبحت "الدولة تراقب الاقتصاد والتربية والإعلام عبر مؤسسات استحدثت لفرض نماذجها وتصوراتها على الأفكار والممارسات"[136]. فقد وجدت الدولة الوطنية ضالتها منذ البداية في المشروع التعاضدي الذي ترجم في أحد جوانبه عن مصالح شريحة هامة من الفئات الوسطى وخاصة من بيروقراطية الدولة التي ربطت مصيرها باستيلاء الدولة التام على الاقتصاد والمجتمع وفرض السياسة التعاضدية خارج إطارها التاريخي وفلسفتها الاجتماعية وطوعية الانخراط فيها، وهي نفس الشرائح البيروقراطية التي سوف تستفيد فيما بعد من التحول إلى الليبرالية لتكون نواة القطاع الخاص في المجال الاقتصادي إبّان التحول إلى اللبرالية[137]. ذلك أن مبدأ التعاضد كما نشأ وتطور نظريا وميدانيا في بعض المجتمعات الغربية كان يعبر عن "حركة اجتماعية توفيقية بين شطط

---

[134]المنصف وناس، **الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 63 .

[135]عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، مرجع سابق، أنظر الفصل المعنون "**المؤسسات العامة والتشكل الطبقي: الدولة كمولد للطبقات**" من ص162 إلى ص 194.

[136]هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، دار الطليعة، بيروت، 1984 ، ص 208.

[137] عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، مرجع سابق، ص167.

[137]أنطون مقدسي، "هل التقدم مفهوم بورجوازي"، مرجع سابق، ص 14 .

الرأسمالية وطوباوية الاشـتراكية"[138] وارتـبط بمحاولـة بنـاء مجتمـع أكـثر عدالـة في توزيع الجهد والثروة يستند إلى تلقائية العمال والمنخرطين والتعـاون الاختيـاري في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بين "المحرومين مـن المـوارد الاقتصـادية الـذين لم يبـق لهم سوى سلاح التجمّع المتساوي والتعاون وتعميم التجارب التعاضدية"[139]، خارج كل فرض أو إلزام من قبـل الدولـة. كـما أن أبسـط التعـاريف التاريخيـة للتعاضـد باعتباره "تجمع إرادي لمجموعة من الأفراد على قاعـدة المسـاواة للقيـام بنشـاط ذي طبيعة اقتصادية (إنتاج أو استهلاك أو بيع أو سكن أو إقـراض)، يقتسـمون أو يستهلكون النتائج المفترضة حسب نشاط كل عـنصر"[140] تتنـاقض مـع تبنيـه سياسة رسمية مفروضة بوسائل الإكراه المادي والمعنوي كما هي الحال مع المجتمع التـونسي الـذي عـاش تجربـة ملزمـة ومسـقطة عـلى هياكلـه الفلاحيـة وتمثلاتـه الاجتماعية والثقافية للعلاقة بـالأرض والملكيـة، وعـوض مبـدأ "البـاب المفتـوح"[141] الذي ميّـز كـل التـاريخ الاجتماعـي والاقتصـادي والتنظيمـي للتجـارب التعاضـدية التشاركية، انطلق البرنامج التعاضـدي في تـونس في التجميـع الـقسري للممتلكـات والعقارات الفلاحية حتى أثار الاحتجاجات الاجتماعية وانتهى إلى الفشل الذريع.

كانـت تجربـة المجتمـع التـونسي مـع التحـديث والتنميـة مخالفـة لتجربـة المجتمعـات الغربيـة مـع الحداثـة التـي سـبقت المشروع التنمـوي ومهـدت لـه المسالك الاجتماعية والثقافية والسياسية ووفـرت لـه البنيـات التقنيـة والتنظيميـة

[138] Eric BIDET, « L'Economie sociale », in **Encyclopédia Universalis** , Op. Cit.

[139] Jean DEFOURNY, Démocratie coopérative et efficacité économique, La performance comparée des S.C.O.P. françaises, Editions De Boeck – Wesmael, Bruxelles, 1990, p19.

[140] Eric BIDET, « L'Economie sociale », in **Encyclopédia Universalis** , Op. Cit.

[140] يمكن الإشارة هنا إلى أن التعاضد كان قـد اسـتند منـذ تأسـيس أول تعاضـدية ناجحـة سـنة 1844 بفرنسا إلى جملة من المبـادئ والقواعـد التـي رافقـت كـل تجاربـه وأعطتـه الخصوصـية الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية وسهلت انتشاره في العالم وهي تتمثل في:

1 ـ مبدأ **الحرية المطلقة** في انضمام الأفراد أو انسحابهم حسب سياسة الباب المفتوح.

2 ـ مبدأ **المساواة** في اتخاذ القرارات بصوت واحد لكل فرد.

3 ـ مبدأ **العدالة** في توزيع النتائج والمرابيح حسب الجهد المبذول في العمل

4 ـ مبدأ **الحياد الديني والسياسي** في العمل والتسيير وتحمل المسؤولية الجماعية، أنظر:

- Jean DEFOURNY, Démocratie coopérative et efficacité économique, La performance comparée des S.C.O.P. françaises, Op. Cit, p114.

[141] Eric BIDET, « L'Economie sociale », in **Encyclopédia Universalis** , Op. Cit.

الضرورية كما أنضجت القوى الاجتماعية والسياسية لقيادة عمليات التغيير الاجتماعي، أما الدولة الوطنية في تونس فقد احتاجت إلى تعبئة قوى وقيادة فئات لم تكن قد تشكلت بعد ووجدت نفسها أمام جملة من التناقضات والطموحات اختارت الحل الاستبدادي كلها وتجاوزها بإنشاء نظام سياسي يمزج بين الطابع البرلماني الشكلي وبين النموذج "الاشتراكي" في التسلط على المجتمع[142] في جميع المواقع. وإذا ما تمزقت دولة الاستقلال بين مقتضيات بناء الشرعية السياسية والإرث الاستبدادي وبين الطموحات التحديثية والوتيرة المتصاعدة للصراعات الاجتماعية فإنها آلت إلى نظام سياسي أقرب ما يكون إلى "السلطة اليعقوبية" وبذلك احتاجت الدولة الوطنية إلى تحويل التحديث والتنمية إلى إيديولوجيا تحديثية وتنموية لسد عجزها التنظيمي في تصريف الصراعات وإنجاز المشاريع ولتبرير انفرادها بالسلطة السياسية ولمحاولة بناء لحمة رمزية جديدة بين فئات المجتمع هدفها الإنتاج المستمر للإجماع لا حول الأهداف المعلنة فقط بل حول الوسائل المتوخاة حتى في أدق تفاصيلها.

جاءت الإيديولوجيا التنموية على صورة الفئات الوسطى التي استحدثتها وعلى شكل النظام السياسي الذي صاغها، فالنخب المثقفة التي قادت بناء الدولة الوطنية "لم تكن لها مصالح تحافظ عليها بل كانت تملك مواقع تدعمها وتصورات تدافع عنها"[143] محوّلة المشروع التنموي في أهدافه ووسائله إلى إيديولوجيا متعالية تلونت مع مختلف المراحل التنموية وتعاملت بطريقة فوقية مع التحديث والتنمية وأغرقت بعض المفاهيم التي تهدد سلطتها في النسبية والخصوصية[144] حين يتعلق الأمر بالمجتمع المدني وحرية الرأي والإعلام والصحافة والديمقراطية، وفي المقابل أطلقت بعض المفاهيم كالوحدة والإجماع والولاء والطاعة وجرّدتها من نسبيّتها، كما أفرغت الثقافة السياسية الحديثة من محتوياتها التشاركية بدعوى التعالي عن "تخلف المجتمع ... وأميته". وبذلك كان هاجس الهيمنة على الحياة السياسية قد وسع من دائرة استبعاد المشاركة وإقصاء متغيرات التنمية السياسية من

---

[142] هشام جعيط، **حوارات فكرية: الحداثة والتقدم**، مرجع سابق، تونس 1996 ص 35 .

[143] إلياس مرقص، "التاريخ والتقدم"، **مجلة الوحدة**، عدد 23/22، السنة الثانية، يوليو1986، عدد خاص حول: **إشكالية التقدم والتخلف**،ص29-47.

[144] إلياس مرقص، "التاريخ والتقدم"، **مجلة الوحدة**، المرجع السابق.

الشمولية المفترضة للتنمية حيث تسلحت إيديولوجيا التنمية بجملة مـن الكليـات التبريرية وحولتها إلى مطلقات تبرر الخيارات الكبرى واستتباعاتها مثلما تبرر انفراد أجهزة الدولة بالقيادة ورفض كل معارضة واقعية أو مفترضة. وعلى خلاف ظـاهرة الاسـتبداد الشرقـي التقليـدي الـذي لم يكـن معنيـا بالشرعيـة السياسـية ولا يهـتم بالتقنيات التعبوية لأنه كان يتوفر على مشروعية قهرية ودينية تعفيـه مـن تعبئـة الجماهير وممارسة الدعاية[145] فإن الأنظمة السياسية المعاصرة في مجتمعات العـالم الثالث ذات التوجه الكلياني والطبيعة التسـلطية[146] تسـتخدم إيـديولوجيا تبريريـة ترمي إلى بسط رقابة عامة عـلى المجتمـع مـن خـلال الـتحكم المبـاشر في الأنسـاق التربوية والإدارية والإعلامية والسياسية[147] ومراقبتها الدقيقة.

ومع الفشل الذي آلت إليه تجربة التعاضد والنتائج الاجتماعيـة والسياسـية التي ارتبطت بها، انتقلت الإيديولوجيا التنموية من مرحلة الأرتودكسية المدعومـة إلى مرحلة "الأرتودكسية المقبولة" وبدأت الفئـات الاجتماعيـة التـي كانـت تسـاند المشروع التحديثي في الانسحاب مـن مجـالات التعبئـة السياسـية للدولـة الوطنيـة وانكفأت الفئات الفلاحية الوسـطى والـدنيا المـتضررة مـن سياسـة التعاضـد لتجـد ملاذها في حركات النزوح الريفي باتجاه العاصمة وبعض الأقطـاب الصـناعية التـي استحدثت خلال الستينات. أما الفئات الوسطى من موظفي الدولـة والبيروقراطيـة الإدارية وقيادة الاتحاد العـام التـونسي للشـغل التـي كانـت قـد سـاندت اضـطلاع الدولـة بـدور قيـادي ومحـوري في التنميـة الاقتصـادية وبنـاء المجتمـع الجديـد[148] فقد رأت في التحوّل إلى اللبرالية تهديدا لمواقعهـا ولمصـالحها المتنفـذة وللامتيـازات المادية والرمزية التـي كانـت تتمتـع بهـا. وهكـذا اسـتقالت أغلـب هـذه الشرائـح والفئات التي مثلت موضوع الفعـل الإيـديولوجي المـدعوم وانسـحبت إلى مواقـع

---

[145] Karl WITTFOGEL, *Le despotisme oriental*, *Trad. Française*, Editions de Minuit, Paris, 1964, p27.

[146] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, *Le Syndrome autoritaire* : *Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. p41.

[147] Claude LEFORT, *L'Invention démocratique*, *Les limites de la domination Totalitaire*, Editions Fayard, collection « Biblio Essais », Paris, 1981, p97.

[148] عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، مرجع سابق، ص ص53-54

اللامبالاة والقبول بسياسة الأمر الواقع في انتظار الاختبار الذي سيؤول له النمط الجديد للتنمية اللبرالية، لتنخرط الدولة في إيديولوجية تنموية مقبولة تغطي مرحلة امتدت إلى أواخر السبعينات احتاجت خلالها الأيديولوجيا التنموية إلى خلق "الأجهزة الخاصة القادرة على ممارسة الدعاية السياسية"[149] وتجديد آليات الشرعية والولاء لمواجهة كل مقاومة مفترضة أو متسامحة وتعويض رموز البناء الوطني بالتأكيد على اللحمة الاجتماعية وتجاوز الصراعات و"الحفاظ على الوحدة الوطنية الصماء" التي كانت كثيرا ما تتردد في هذه المرحلة أمام تنامي الصراعات الاجتماعية. وفي إطار ما سمي بظاهرة "المواطنة السلبية"[150]، لم تعد سياسة الدولة تقابل بنفس الحماس ولا خطابها يلقى نفس التأييد والدعم الجماهريّين اللذين ميزا مرحلة البناء الوطني وبداية سياسة التعاضد.

3 ـ منعطف السبعينات والتحوّل إلى الإيديولوجيا الإرهابية

تم تأكيد الخيار التنموي الليبرالي انطلاقا من 1970 للحد من تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية وخوض تجربة الاقتصاد الحر بالتعويل على القطاع الخاص وحقنه بمختلف التشجيعات. وأمام ضعف الرأسمال المحلي تم استدعاء الاستثمارات الأجنبية وتتالت القوانين المشجعة للرأسمال الأجنبي من قوانين 27 أفريل 1972 وحتى 3أوت 1974 وما تلاها خاصة ما يرتبط منها بالصناعات التصديرية والتحويلية[151]. بعد أن انتهت مرحلة أرتودكسية الإيديولوجيا التنموية المدعومة منذ منتصف الستينات حين واجهت إجراءات التعاضد القسري قطاعات واسعة من الفلاحين الصغار والمتوسطين وبدأت تتحول الإيديولوجيا التنموية إلى إيديولوجيا مقبولة من قبل الفئات الاجتماعية الواسعة في المدن والأرياف وبدأت معها تظهر بوادر المواطنة السلبية نتيجة "عمق الشعور بالخيبة الذي خلفته فترة

---

[149] Pierre ANSART, Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs*, Op. Cit . pp146-147.

[150] Michel CAMAU, « Tunisie au présent », Op. Cit. p35.

[151] Sophie BESSIS, « Banque Mondiale et F.M.I. en Tunisie : une évolution sur trente ans », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI, **Etat et développement dans le monde arabe**, Extrait de l'Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987, Editions du C.NR.S. Paris, 1990, pp135-148, p142.

الستينات"[152]. وكان لنتائج التوجه اللبرالي أن ضاعف من مخلفات فشل التجربة التعاضدية وزاد من وتيرة الصراعات الاجتماعية وبروز فئات عمالية مدينية جديدة وفئات من الطبقات الوسطى ما فتأت انتظاراتها الاجتماعية والاستهلاكية تزداد طموحا قابلته الدولة بعجز متنام عن الاستجابة لسياسة تأجيرية قادرة على إحداث التوازن بين الأقطاب الاجتماعية والاقتصادية، وأمام هذه الوضعية استمرت الدولة في سياستها التنموية الجديدة بهروب إلى الأمام تمثل في إحكام السيطرة على كل المؤسسات التوسطية وتفعيل إجراءات العنف المنظم تجاه بعض الحركات اليسارية والطلابية[153]. وجاء تحوير الدستور في منتصف سبعينات القرن الماضي متناغما مع هذه التوجهات ومؤكدا لها في نفس الوقت ليزيد من مركزية النظام الرئاسي ومن تدعيم للسلطة التنفيذية وإسناد الرئاسة مدى الحياة للرئيس السابق[154] إلى جانب تحوير مجلة الصحافة في اتجاه أكثر تشدد تجاه الرقابة على المنشورات الصحفية وتجريم مخالفات الرأي ومقابلتها بالعقوبات الجسدية، خلال مرحلة لم يعد فيها الإعلام قادرا على الإقناع بالتوجهات التنموية اللبرالية وحولت كل المؤسسات التوسطية إلى أجهزة دعائية لشخص الزعيم في محاولة لتفعيل صفاته الكاريزماتية الحائزة على كل الحقائق، ولم يعد الأمر يتعلق "بالإقناع المنطقي بقدر ما يرتبط [فرض التوجهات التنموية] بالمحافظة على الطاعة...وحمل الرأي العام على القبول بالأمر الواقع"[155] بواسطة نسق الرقابة المنغلق تجاه المؤسسات التوسطية والتشاركية.

ومع نهاية السبعينات كانت نتائج التوجه الليبرالي تضغط على الفئات الاجتماعية المتضررة من سياسات التقشف والضغط على الأجور وتراجع

---

[152] المنصف وناس، **الخطاب العربي، الحدود والتناقضات**، مرجع سابق، ص160.

[153] نشير هنا على سبيل المثال إلى انقلاب قربة (فيفري 1972) على مؤتمر **الاتحاد العام لطلبة تونس** الذي اختار توجهات مستقلة عن **الحزب الاشتراكي الدستوري** الحاكم وعن السلطة السياسية سياسيا وتنظيميا وإيديولوجيا، إلى جانب محاكمات تنظيم **العامل التونسي** السري ذي التوجهات الوطنية والاشتراكية الراديكالية ما بين 1972- 1973.

[154] القانون الدستوري، عدد13 لسنة 1975 المؤرخ في 19 مارس 1975، أنظر:

ــ **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، عدد19، الصادر في 18 و21 مارس 1975، ص602.

[155] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoir*, Op. Cit. pp153- 154.

المقدرة الشرائية واستفحال ظاهرة النزوح الريفي في وقت احتدّ فيه الاستقطاب الاجتماعي بين الدولة من ناحية والاتحاد العام التونسي للشغل من ناحية أخرى وتحول إلى استقطاب سياسي[156] ظهر في المواجهة بين المنظمة النقابية التي تقوّت بقاعدتها العمالية التي ما فتئت تتوسع منذ فشل التعاضد وتحويل الفئات الفلاحية الريفية إلى فئات عمالية وشبه عمالية حضرية، وبطلائعها النقابية ذات التوجهات اليسارية الراديكالية التي عارضت مظاهر الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وخاصة منها سياسة الأجور والأسعار وسوء التصرف في بعض المؤسسات المشغلة ومماطلة بعضها الآخر في خصوص تطبيق الاتفاقيات المهنية كما طالبت بالحريات الديمقراطية وحرية العمل النقابي. مثل تاريخ 26 جانفي 1978 نموذجا ساطعا في امتحان مرحلة كاملة من الإيديولوجيا التنموية حين واجهت الحكومة الإضراب العام للعمال والمظاهرات المصاحبة له باستدعاء الجيش رسميا وتطبيق منع الجولان لإخماد الحركة النقابية التي سرعان ما تحولت إلى حركة اجتماعية عامة[157].

دشن السلوك السياسي للحكومة التي استعملت خلاله العنف غير المنظم وسقوط عديد الضحايا من القتلى والجرحى تتويجا في إيديولوجيا الدولة التي تحولت إلى إيديولوجيا تنموية إرهابية تلجأ إلى العنف المنظم والانتقائي تجاه المعارضين المعلنين أو حتى المفترضين وهو ما يفترض "تحولا في ممارسة العنف الرمزي إلى عنف جسدي"[158]، وقد أظهرت وسائل الإعلام السمعية البصرية والصحافة المكتوبة انحيازا مطلقا للحكومة بما سمّته "القيادة المنحرفة" وأطلقت حملات إعلامية وصحفية تدعو صراحة إلى الانسلاخ عن الاتحاد وتأسيس نقابة موازية[159]، قابلتها

---

[156] لأول مرة منذ مؤتمر **صفاقس** 1956 يبادر **الاتحاد العام التونسي للشغل رسميا** بنقد الاختيارات الكبرى والتوجه العام للسياسة الاقتصادية، ويقوم بطرح المسألة الديمقراطية والحريات العامة متجاوزا المستوى المطلبي إلى المستوى السياسي تحت ضغط تدني الأجور والتضييق على حرية الممارسة النقابية، أنظر في هذا المجال:

ـ الأمين اليوسفي، **الحركة النقابية في تونس 1900-1981**، منشورات التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، 1983، ص86.

[157] المرجع السابق، ص87.

[158] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoir*, Op. Cit. p151.

[159] الأمين اليوسفي، **الحركة النقابية في تونس 1900- 1981**، المرجع السابق، ص91.

الحركة النقابية المعبر الأساسي عن الاحتجاج الاجتماعي برفض معمم تمثل في التمسك بالقيادات الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل رغم تنصيب قيادة بديلة موالية للحكومة[160]،كما قابلتها الحركات الديمقراطية واليسارية بإمضاء عريضة لألف من المواطنين تحمل المسؤولية للحكومة وتطالب "بإطلاق سراح النقابيين ورفع حالة الطوارئ عن البلاد"[161]. ورغم إصدار أحكام مشددة من قبل محكمة أمن الدولة وصلت إلى عشر سنوات أشغال شاقة، تمكنت الحركة النقابية والديمقراطية من مقاومة هذه الإجراءات وعادت القيادة الشرعية للاتحاد.

مثل تعثر التجربة التعاضدية منذ منتصف ستينات القرن الماضي والتي طبقت "بطريقة تسلطية ومتسرعة نهاية إيديولوجيا [تنموية] انشغلت بالعدالة الاجتماعية وكان رمزها الأساسي سعادة الشعب"[162] وبدأت مرحلة جديدة من التوجه الليبرالي افترضت إيديولوجيا مقبولة أمام ضعف الحركات الاجتماعية وضعف المجتمع المدني الذي كان مساندا للدولة إبان مرحلة البناء الوطني وتصفية الإرث الاستعماري فقد أدى التحول الليبرالي لعشرية السبعينات إلى "استفادة أقلية اجتماعية وجهوية على حساب أغلبية الفئات الاجتماعية"[163] المتضررة من فشل التعاضد ممثلة أساسا في قطاعات من الفلاحين المتوسطين والفقراء. وبعد أن كانت الفئات الاجتماعية ترى في النخب السياسية والثقافية والإعلامية المهيمنة "رموزا لحصولها على الحرية ولكنها [هذه النخب] بدأت تتماسف لتؤسس وحدة مفروضة على جميع المواطنين لفائدة أقلية حاكمة وقائد مقبول من الجميع"[164] وهو ما يقابل

---

[160] حيث انعقد مؤتمر استثنائي للمنظمة النقابية في 25 فيفري 1978 تم فيه تنصيب قيادة جديدة للاتحاد العام التونسي للشغل، موالية للحكومة على رأسها السيد **التيجاني عبيد** إلى جانب عدد من النقابيين مثل السيد **فرحات الدشراوي** الذين رفضهم المؤتمر الرابع عشر عن طريق الانتخاب نتيجة وضوح انتمائهم إلى **الحزب الاشتراكي الدستوري** الحاكم.

[161] صحيفة الرأي، 9 فيفري 1978.

[162] Badra B'CHIR, « Violence symbolique, Exclusion et mouvement social, Comment lire un mouvement social ? », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 73-84, p76.

[163] Op. Cit. p73.

[164] Badra B'CHIR, « Modèle de pouvoir et dépendance culturelle », in **Cahiers du C.R.E.S.** Série Sociologique, n° 14, **Syndicat et société**, 1989, pp107- 118, p112.

الانتقال من الإيـديولوجيا التنمويـة المدعومـة جماهيريـا إلى وضـعية الإيـديولوجيا التنموية المقبولة بوسائل الإكراه الشرعي رمزيا وماديا. فقد أصبح هذا التماسـف[♣] معمّما في علاقة النخب السياسية والمدنية بأغلب الفئـات المـتضررة مـن اخفاقـات التنمية، واقتحم الحقل الإعلامي مستقطبا الفاعلين المهيمنين داخل هذا الحقل من جهة والجمهور الواسع المستهدف بالخطاب الإعلامي والصحفي المكتوب من جهـة أخرى.

كانت الدولة الوطنية تحت قيادة بورقيبة تحمل مشروعـا مجتمعيـا تحـديثيا وتهدف إلى بناء دولة قوية ومجتمع حديث آلا كلاهما إلى تحديث تسلطي يعتمـد المرجعية الغربية في مستوى القيم التطورية والعقلانية والعالمية[165]، وارتأت النخـب الحاكمة أن تعيد بناء المجتمع والدولـة عـلى حسـاب المرجعيـات والهويـة المحليـة التقليدية القبلية منها والدينية واحتاج هذا المشروع إلى تصفية "البنيات التقليديـة شملت الاقتصاد والتعليم والقضاء والفضاء الديني"[166].

ومثلت انتفاضة الخبز سنة 1984 امتحانا صعبا لا لفشل سياسة التنمية المتبعة منـذ منعرج السبعينات من القرن الماضي بل أيضـا لنتائجهـا عـلى تفـاقم وتـيرة الصراعـات والتناقضات الاجتماعية و تعبيرا آخر عن اشتغال الإيديولوجيا الإرهابيـة التـي كانـت قد دشنت إجرائيتها منذ أحداث جانفي 1978. كانـت المواجهـة بـين الاتحـاد العـام التونسي للشغل والسلطة قد عبرت عن الخروج عن مرحلـة "التحـالف الاضـطراري" الذي ميّز وضعية الإيديولوجيا المقبولة بعد مرحلة "التحالف الاختياري"[167] المصاحب لوضـعية الإيـديولوجيا المسـنودة والتـي انتهـت مـع فشـل سياسـة التعاضـد، كـما

[♣] وهو المقابل العربي الذي ارتأيناه للمصطلح الفـرنسي (*Distanciation*) أي اتخـاذ مسـاحة إرادية تتسع حتى تصبح مهيكلة في اشتغال أحد الحقول الاجتماعية تجـاه موضـوع مـا أو فئـة اجتماعية أو حتى مجتمع بأكمله.

[165] Abdellatif HARMASSI, « Le mouvement islamique en Tunisie et en Algérie : Eléments pour une analyse comparative », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 263-296, p268.

[166] المرجع السابق، ص269.

[167] الطيب البكوش، "تطور العلاقة بين السلطة السياسية والحركة النقابيـة في تـونس، كراسـات **مركز الدراسات والأبحـاث الاقتصـادية والاجتماعيـة**، سلسـلة علـم الاجـتماع، عـدد15، تـونس، 1989، **النقابة والمجتمع**، (ص ص11-20)، ص ص 12-13.

عبرت اجتماعيا عن تفاقم الصراعات الاجتماعية المأسسة حيث أخذت طابعا عمّاليا متصاعدا خاصة في قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات حيث حطمت الإضرابات العمالية أرقاما قياسية ووصلت سنة 1977 إلى 452 إضرابا[168] استدعت خلال بعضها قوات الأمن والجيش لاقتحام المقرات النقابية والاعتصامات في مكان العمل رغم إمضاء اتفاقية "الميثاق الاجتماعي"[169] لإنهاء موجة الإضرابات التي عرفتها سنة 1976 بـ 372 إضرابا[170].

وأمام إضعاف المجتمع المدني واحتكار الحزب الاشتراكي الدستوري والدولة للمجالين السياسي والمدني ومركزة السلطة في شخص الرئيس بورقيبة، كانت أغلب الحركات الاجتماعية والقوى السياسية ترى في المنظمة النقابية المنفذ الوحيد أو يكاد للاحتجاج والمعارضة في وقت أصبح فيه الاتحاد العام التونسي للشغل نواة المجتمع المدني وقوة اجتماعية موازية بمنخرطيه الذين وصل عددهم "إلى 600 ألف منخرط موزعين في كافة أرجاء البلاد"[171]. وكالعادة كانت صحافة المنظمة النقابية أداة أساسية في تعبئة الفئات العمالية وغير العمالية والحركات الاجتماعية المقصاة من المجال التوسطي لتبنيها سياسة إعلامية ناقدة ولغة شعبية بسيطة مخالفة

---

168 Habib ELAID, « Observations sur les conflits du travail en Tunisie et au Maroc pendant les années 60 et 70 », in **Cahiers du C.R.E.S.** Série Sociologique, n° 14, **Syndicat et société**, 1989, pp183- 217, p206.

169 وهي الاتفاقية الممضاة بين الحكومة **والاتحاد العام التونسي للشغل** عشية المخطط الخامس سنة 1977 والتي تنص بالأساس على:
- الالتزام بالحفاظ عل السلم الاجتماعية.
- المراجعة الآلية لسياسة الأجور وربطها بالزيادة في الأسعار.
- الترفيع في قيمتي الأجر الأدنى الصناعي والأجر الأدنى الفلاحي بـ 33%.
- الالتزام بتطبيق الاتفاقيات المبرمة سابقا.

170 Habib ELAID, « Observations sur les conflits du travail en Tunisie et au Maroc pendant les années 60 et 70 », Op. Cit. pp206 – 213.

171 Mustapha KREIM, « Etat, Syndicats et mouvement social lors des évènements du 26 janvier 1978 », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 197-249, p219.

بذلك الخطاب الصحفي السائد والغارق في الدعاية والتبرير والتركيز على متابعة النشاط الرئاسي، حتى وصلت جريدة الشعب سنة 1977 إلى توزيع 80 ألف نسخة أسبوعيا[172] مستقطبة التطلعات الاجتماعية الجديدة لتغيير الشروط المسؤولة عن تردي الأوضاع المعيشية وتجاوز نتائج التوجهات اللبرالية وانعكاساتها على إنتاج الخطاب الإيديولوجي الذي بدأ يتجه إلى مرحلته الإرهابية لمواجهة الحركات الاجتماعية الجديدة المتجذرة والنابعة من تزايد وتيرة الصراعات وحدّتها. فكانت مواجهة 26 جانفي تعبيرا يتجاوز مجرد المطالبة النقابية إلى الاحتجاج المعمم على سياسة الحكومة وتوجهاتها اللبرالية في المجال الاقتصادي والتسلطية في المجال السياسي خاصة بعد تصفية الاتجاه الذي كان ينزع إلى التغيير الديمقراطي داخل الحزب الاشتراكي الدستوري بقيادة السيد أحمد المستيري خلال المؤتمر الثامن للحزب الحاكم المنعقد في أكتوبر 1971 لصالح اتجاه المحافظين بقيادة السيد الهادي نويرة وبعض الوزراء الذين "يرفضون كل تغيير ويختفون وراء الحكم المطلق للرئيس السابق"[173]، وذلك رغم فوز الاتجاه الأخير حين رفض بورقيبة نتائج المؤتمر وطرد رموز هذا الاتجاه من الحزب والحكومة.

وتم تتويج هذه السياسة بتعديل الدستور وتزكية الرئيس الحبيب بورقيبة رئيسا مدى الحياة وتدعيم السلطات الرئاسية الواسعة للجهاز التنفيذي تماشيا مع التغيير الحاصل في طبيعة الصراعات الاجتماعية وبالتالي في طبيعة الإيديولوجيا التنموية التي بدأت تنتقل من المرحلة المقبولة إلى المرحلة الإرهابية لما

---

[172] Mustapha KREIM, « Etat, Syndicats et mouvement social lors des évènements du 26 janvier 1978 », Op. Cit. p209.

[173] المرجع السابق، ص205.

عبرت السلطة المستندة إليها عن القمع المعمم والانتقائي خلال أحداث الإضراب العام وما تلاها، والذي عادت لاستخدامه بنفس الطريقة بعد ست سنوات خلال انتفاضة الخبز سنة 1984 وهو ما يمكّن من تحليل الوضعتين في إطار ظاهرة الحركات الاجتماعية وعلاقتها بطبيعة النظام السياسي.

فإذا كانت الأنظمة السياسية الديمقراطية تعرف عدّة أشكال من الحركات الاجتماعية مثل الحركات الشبابية والنسوية والبيئية التي يتوفر لها المجال التعبيري وتستطيع القنوات التوسطية و الحقول الإعلامية أن تنفتح عنها فتتطور ضمن أفق تشاركي، "فإن شكلا واحدا من هذه الحركات تعرفه الأنظمة السياسية التوتاليتارية وهو شكل الانتفاضة"[174] لأنها لا تعبّر عن عجز المجتمع عن التنظم وتصريف صراعاته الاجتماعية بقدر ما تعبر عن عجز هيكلي في سياسة الدولة في مجتمعات العالم الثالث عموما ونظمها السياسية التي لا تسمح بالمشاركة الاجتماعية والسياسية ولا تعترف بغير الوظائف الدعائية والتعليمية للوسائل الاتصالية والإعلامية في تبرير خياراتها التنموية الفوقية. فكما عبرت الزيادة المشطة في أسعار المواد الغذائية الأساسية في ديسمبر 1983 عن فشل السياسة التنموية المتبعة منذ السبعينات وعن هشاشة الحلول لأزمة هيكلية يعاني منها الاقتصاد المحلي في ظل علاقات التبعية، عبرت كذلك انتفاضة الخبز في جانفي 1984 بصفتها حركة اجتماعية عفوية عن احتجاج اجتماعي ضد الاستبداد والحكم

---

[174] Badra B'CHIR, « Logique de l'Etat et dynamique interne des mouvement sociaux : Invariants et variables », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 307-328, p307.

المطلق وضد "ظواهر الفساد السياسي الذي كان المتنافسون على خلافة بورقيبة يستغلّونه بمهارة"[175].

فقد كان لغياب حرية الإعلام والصحافة التي تختزل انعدام جملة الحريات السياسية والمدنية، أن سدّ على الفئات الشبابية المهمشة كل القنوات التوسطية التي يمكن من خلالها أن تعبر عن مطالبها وقيمها المضادة للقيم الرسمية السائدة في الخطاب السياسي والإيديولوجي وأن تتحوّل إلى فاعل اجتماعي محاور ومفاوض حين تكون الصحافة قادرة على إعطاء الكلمة لمن لا صوت لهم داخل المجتمع[176]، ذلك أن منطق الحركات الاجتماعية لا يشتغل باستقلالية عن طبيعة علاقاتها بالمجتمع الكلي وبما يتوفر لها من وسائل تعبيرية وحوارية تسهل عليها عمليات تعديل استراتيجياتها المطلبية والتفاوضية وتغيير أشكال احتجاجاتها.

وعلى الرغم من سياسة الانفتاح السياسي التي اتبعها الوزير الأول السابق محمد مزالي بعد "عملية قفصة" في 27 جانفي 1980 والاعتراف ببعض الأحزاب المعارضة وإجراء انتخابات تشريعية سنة1982، فإن وتيرة الصراعات الاجتماعية والطبقية تزايدت أمام استفحال الأزمة الاقتصادية التي كانت وراء اندلاع "انتفاضة الخبز" في جانفي 1984 على اثر رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، وبدأت أزمة النظام البورقيبي تتمظهر في مستوى تبلور الإيديولوجيا الإرهابية التي انطلقت منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي مع تصاعد وتيرة الصراعات الاجتماعية ولم تجد القنوات التشاركية والسياسية لتأطيرها وتحويلها إلى حوار مدني ومجتمعي أمام تحول "الخطاب الإيديولوجي [التنموي] إلى خطاب "حقيقة" يكون العنف السياسي الوسيلة الأساسية للانخراط فيها"[177].

فعلى إثر الزيادة في بعض المواد الغذائية الأساسية المدعومة مع نهاية شهر ديسمبر 1983 تبعا لتوصيات البنك العالمي للتنشئة والتعمير، قامت الصحف بحملة دعائية تبريرية لهذه الزيادة ركزت خلالها على

---

[175] المرجع السابق، ص323.

[176] Eric NEVEU, *Sociologie du Journalisme*, Op. Cit. p 86.

[177] Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoir*, Op. Cit. p152.

"استهلاك المشط والتبذير في الخبز قبل أن تقدّم هذه الإجراءات على أنها ضرورة مملاة من الظرفية الاقتصادية العالمية"[178]. وفي مقابل تغطية أحداث الانتفاضة التي انطلقت يوم 2 جانفي في بعض مدن الجنوب التونسي كانت وسائل الإعلام السمعية البصرية والصحافة المكتوبة تواصل تبرير إجراء تلك الزيادة في الأسعار ومنشغلة باحتفالات خمسينية الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي الدستوري) ولم تلتحق بالأحداث التي انتقلت إلى العاصمة وعمت جميع المدن ونزل الجيش إلى شوارعها، إلا بعد يومين من انتظار الموقف الرسمي وصدور بيان حكومي يدين "المنحرفين الذين يقفون حول هذه الأحداث [...] وبعد أن تمت تغطيتها من قبل وسائل الإعلام الأجنبية"[179].

وكانت الحكومة تعمل على مزيد توظيف الوسائط الاتصالية والإعلامية والصحفية بطريقة دعائية لم تعد تجد المتلقي القابل للإقناع بما يقدّم له، كما جاءت أحداث 1978 و1984 لتؤكد هذا "التوجه السياسي التسلطي في إعادة ترتيب نمط الضبط الاجتماعي"[180] الذي غلب على المضامين الإيديولوجية الإقناعية وعوّضت بمضامين تهديديه وقمعية تجاه مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية والديمقراطية. ولئن كان لقرار التراجع عن الزيادة في أسعار المواد الغذائية مفعولا ظرفيا في امتصاص التواترات الاجتماعية فإن الدولة اتجهت إلى مزيد الحد من الحريات خاصة مع اندلاع الأزمة الاقتصادية والمواجهة الثانية مع الحركة الإسلامية صيف 1986 التي استغلتها الحكومة لإغلاق كافة منافذ الحوار الاجتماعي والمدني.

عرفت تونس أزمة اقتصادية حادة لم "تعرف مثلها منذ الاستقلال تمظهرت أساسا في انتشار البطالة وتدهور القدرة الشرائية وتراجع

---

[178] Riadh FERJANI, « Internationalisation du champ télévisuel en Tunisie », in Tristan MATTELARD, (sous la direction de), **La mondialisation des médias contre la censure, Tiers Monde et audiovisuel sans frontières**, Editions De Boeck, Bruxelles, Larcier, 2002, pp155-175, p162.

[179] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[180] Akram BELGAID-ELLYAS, Michel CAMAU, Roger COQUE, Jean CANIAGE, Claude LEPELLEY, Robert MANTRAN, « La Tunisie », in **Encyclopédia Universalis**, Version CD- ROM, France S.A, 2002.

الاستثمار واستفحال المديونية الخارجية"[181] وكان لتصريف هذه الأزمة بطريقة ليبرالية بالاستناد إلى برنامج الإصلاح الهيكلي أن عمق من آليات التهميش الاجتماعي ودعم الاستقطاب الاجتماعي ـ السياسي. استند هذا البرنامج إلى تطبيق جملة من الاجراءات التي تمثل صدمات اقتصادية واجتماعية "لم تطبق حتى داخل المجتمعات الغربية ذات الاقتصاد الليبرالي والتي مازالت تتخذ اجراءات حمائية فيما يخص التجارة الخارجية"[182] ومازالت دولها تتبع سياسات الضمانات الاجتماعية الأساسية بالزيادة المطردة في ميزانية الدولة على عكس التصريحات السياسية. لكن الهدف من سياسة الإصلاح الهيكلي كان إعادة هيكلة الاقتصاد بما يسمح للدولة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الديون الخارجية وقد قام هذا البرنامج على التوجهات الاقتصادية التالية[183]:

ـ تحرير التجارة الخارجية برفع الاجراءات الحمائية

ـ الرفع التدريجي للالتزامات والضمانات الاجتماعية للدولة عن القطاعات غير المنتجة مباشرة مثل الصحة والتعليم.

ـ خوصصة المؤسسات الاقتصادية لفائدة القطاع الخاص.

ـ تشجيع الاستثمارات في القطاعات القادرة على التصدير.

ـ رفع الدعم عن المواد الغذائية والفلاحية.

لم تكن هذه الإجراءات قادرة على تجاوز العمق الاجتماعي والسياسي للأزمة الاقتصادية رغم الحلول الظرفية التي اتخذتها الحكومة الانتقالية وقتها[184] والتي كانت ملزمة باللجوء إلى مزيد من ضخ الديون الخارجية أمام تصاعد وتيرة الصراعات الاجتماعية داخل المنظمات النقابية

---

[181] Mahmoud BEN ROMDHANe, « Fondements et contenu des restructurations face à la crise en Tunisie, Une analyse critique », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb** Op. Cit. pp149-176, p175.

[182] المرجع السابق، ص 176.

[183] Op. Cit. Pp152-153-154.

[184] المقصود هنا تشكيل حكومة الوزير الأول السيد **البشير صفر** للتفاوض مع المنظمات العالمية المالية المقرضة حول آليات تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي.

والمهنية التي عرفت وضعية كادت أن تؤول إلى ما يشبه أحداث جانفي 1978 حين تم تنصيب قيادة بديلة عن القيادة الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل، إضافة إلى التصعيد السياسي الذي عرفته المواجهة مع الحركات الديمقراطية والطلابية وخاصة مع الحركة الإسلامية.

4 ـ ربيع تونس 1987 ـ 1989 والعودة إلى الإيديولوجيا المقبولة

كان للتغيير في هرم السلطة ليلة 7 نوفمبر 1987 بقيادة الوزير الأول آنذاك الذي لم يمض أكثر من شهر على توليه منصب الوزارة الأولى لقيادة الحكومة الأمنية في مواجهة الحركة الإسلامية وبعض الحركات الاجتماعية، أن غيّر المشهد السياسي خاصة بعد تفاقم أزمة النظام البورقيبي ذات الوجوه المتعددة وخاصة في مستوى نتائجها الاقتصادية والتسلطية. وإضافة إلى البرنامج السياسي ذي الطموحات والوعود الإصلاحية الذي تضمنه بيان القيادة الجديدة[185]، فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات السياسية و"الديمقراطية" مثل إلغاء المحاكم الاستثنائية "ودعوة المغتربين للعودة إلى أرض الوطن" وفتح حوار مع المعارضة توّج بإمضاء الميثاق الوطني كمرجعية يشتغل عليها المجتمع المدني، وتجديد هيكلة الحزب الحاكم وبرنامجه السياسي بتحويله من الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التجمع الدستوري الديمقراطي للتعبير عن التخلي النهائي عن "الاشتراكية الدستورية"[186] ومحاولة الحدّ من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي كضامنة لفاعلية القطاع العام والخدمات الاجتماعية الأساسية. ولم يستثن المجال الإعلامي والصحفي من هذه الإجراءات حيث تم رفع الرقابة على الصحف والمجلات التي نشطت بعض عناوينها بطريقة

---

[185] Akram BELGAID-ELLYAS, Michel CAMAU, Roger COQUE, Jean CANIAGE, Claude LEPELLEY, Robert MANTRAN, « La Tunisie », in **Encyclopédia Universalis,** Op. Cit.

[186] Sophie BESSIS, « Banque Mondiale et F.M.I. en Tunisie : Une évolution sur trente ans », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb** Op. Cit. p139.

استثنائية وتم السماح بإصدار صحيفتين معارضتين: "الفجر" و"البديل"[187]. وكانت تصب جملة هذه الإجراءات والوعود الإصلاحية في محاولة "إنشاء ديمقراطية إجماعية"[188] (consensuelle) Démocratie (، استفاد منها الحقل الصحفي في مستوى الاستقلالية الظرفية التي تمتع بها تجاه الحقل السياسي الرسمي واستطاعت بعض الصحف والمجلات الأسبوعية أن تستعيد مصداقيتها الصحفية التي حرمت منها طويلا.

مثلت هذه المرحلة القصيرة انفراجا ظرفيا في توتر الإيديولوجيا الرسمية المهيمنة التي تخلت عن طابعها الإرهابي بل وباتت تبحث عن صفة أقل تشددا في التعامل مع الملفات الموروثة عن المرحلة السابقة في تصريف مخلفات الأزمة الاقتصادية ونتائج برنامج الإصلاح الهيكلي مع تأجيل الحلول والبتّ فيها، وطفق الخطاب السياسي الرسمي يطنب في مخاطبة الأحاسيس وإثارة مشاعر الوطنية والإجماع والتوحد نحو المستقبل ورسم الوعود "ببداية مرحلة جديدة من التعددية ومبادئ دولة القانون"[189] لم يفصح من خلالها عن طبيعة الإيديولوجيا التنموية التي سيتم تبنّيها بدل تحديد الأهداف التنموية المستجيبة لطبيعة مكونات المرحلة؛ وذلك في محاولة للبحث عن مرتكزات جديدة لبناء الشرعية السياسية للنظام السياسي الجديد. ولكن الانجذاب إلى هذا الانفراج السياسي غطّى على مواصلة العمل بنفس التوجهات اللبرالية مع رفع الرقابة عن النقاش العمومي "الذي طغت على اهتماماته قضايا الديمقراطية وإمكانيات التحول إلى التعددية السياسية"[190] مما سمح لبعض مكونات المجتمع المدني بفتح ديناميكية غير معهودة، واستقل المجال العمومي ببعض مؤسساته ومنظماته المهنية

---

[187] وهما الصحيفتان التابعتان على التوالي لكل من "**حركة النهضة**" التي صدر عددها الأول في أفريل 1990 وتم إيقافها في جانفي 1991و"**حزب العمال الشيوعي التونسي**" الذي أصدر العدد الأول من صحيفة "**البديل**" في مارس 1990 وتم إيقافها في 27 أفريل 1991.

[188] Akram BELGAID-ELLYAS, Michel CAMAU, Roger COQUE, Jean CANIAGE, Claude LEPELLEY, Robert MANTRAN, « La Tunisie », Op. Cit.

[189] Michel CAMAU, « Changements politiques et problématique du changement », in Extrait de **l'Annuaire da l'Afrique du Nord**, Tome XXVIII, 1989, Editions du C.N.R.S, pp3- 12, p4.

[190] Abdelkader ZGHAL, « Le concept de la Société Civile et la transition vers le multipartisme », Extrait de **l'Annuaire da l'Afrique du Nord**, Tome XXVIII, 1989, Editions du C.N.R.S, pp207- 228, p209.

والسياسـية والثقافيـة وأصبحت الصحافة المكتوبـة أكـثر جـرأة في تنـاول القضـايا المباشرة والمصيرية وتقيـيم مخلفـات مـا سـمّي وقتهـا "بالعهـد البائـد" في محاولـة لاستخلاص الدروس ورسم الحدود الفاصلة بينه وبـين مـا سـمّي "بالعهـد الجديـد" رغم عدم انخراط المؤسسة السمعية البصرية رسميا في هذه الديناميكية. لا شـك في أن الإيديولوجيا التنموية الرسـمية قـد تخلـت عـن صـفتها الإرهابيـة خـلال هـذه المرحلـة الانتقاليـة وعاشـت شـبه فـراغ إيـديولوجي كـان ضروريـا لـتلمس المعـالم الإيديولوجيـة التـي تسـتجيب لـوتيرة الصراعـات الاجتماعيـة ولطبيعـة التحـديات التنموية ونوعية الخيارات الكبرى والتفصيلية، مقابل مسـاندة مدنيـة وجماهيريـة للقيادة الجديدة وكان يجب انتظار بعض الأحداث السياسية والاجتماعية وطريقـة التفاعل مع بعض المتغيرات العالميـة في بنـاء التصـور التنمـوي لاكتشـاف الوظيفـة التي سوف توكل لمؤسسات المشـاركة الاجتماعيـة والسياسـية وللوسـائط الإعلاميـة والصحفية في مواجه العولمة بخطاب الانسحاب منذ بداية عشرية التسعينات.

وجدت القيادة الجديدة نفسها أمام جملة التحديات الموروثة عن أزمة منتصف الثمانينات مـن القـرن المـاضي ومدفوعـة إلى الانخـراط في اقتصـاد السـوق بعـد انهيـار المعسكر الشرقي. فتابعت السياسة الاقتصادية الموروثة في تحرير الاقتصـاد والخوصصـة وتشـجيع التصـدير والاسـتثمار في القطاعـات المنتجـة ولكـن مـع الحفـاظ عـلى بعـض الضمانات الاجتماعية التـي اسـتطاعت حمايتهـا ولـو بشـكل جـزئي وانتقـائي في مجـالي الصحة والتعليم اللذين بقيا دوما يعانيان من تدني الاستثمارات وضعف التمويل. أما في المجال الاجتماعي فقد واجهت السلطة أزمة تشغيل الإطارات التي استطاعت الـتملص منها تدريجيا، ولكن المجال السياسي بتوسّطاته المدنية والإعلامية والصـحفية لم تشـمله التغيرات المنتظرة خاصة بعد المواجهة الثانية مع الحركة الإسلامية[191] التـي تحولـت إلى

[191] وهي المواجهة التي بدأت بتوزيع بيان باسم **حركـة النهضـة** يـوم 2 أكتـوبر 1989 يطالـب "**باستقالة وزيـر التربيـة القوميـة**" آنـذاك السـيد **محمـد الشرفي** كـما يطالـب "**كافـة المدرسـين والطلبة بالتصدي لمشروع إصلاح التعليم الديني**"، وقد أثارت هذه الحادثة استنكارا واسعا من مختلف المنظمات السياسية والديمقراطية وآذنت ببداية التحضير للمواجهة العنيفة بين الحركـة الإسلامية والسلطة السياسية والتي انتهت بتحول جذري لم ينتظره الرأي العام في سياسة الدولة نحو التشدد والمركزة والتخلي عن البرنامج السياسي الذي تضمنه ما سـمّي " **بيـان السـابع مـن نوفمبر**" ليرسم الخصائص الهيكلية الفعلية لمرحلة ما بعد بورقيبة منـذ مطلـع التسـعينات مـن القرن الماضي.

تبرير لسياسة المركزة الإدارية والسياسية الشديدة والتحفظ تجاه البرنامج السياسي المعلن منذ نوفمبر 1987، وسرعان ما تم التخلي عن هذه الديناميكية السياسية الواعدة بآفاق جديدة للمشاركة الاجتماعية مهما كان التوجه التنموي المعتمد لفائدة المركزة السياسية وعودة الرقابة على الفضاء العمومي بمكوناته المؤسسية وخاصة توسطاته الصحفية التي تعرضت "للعديد من إجراءات المنع والمصادرة والإيقاف والتجريم"[192]، وارتبطت هذه الخيارات بطبيعة الإيديولوجيا التنموية المقبولة التي تقاطعت مع الانخراط المتسارع في اقتصاد السوق العالمية وتشريطاته منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي.

فقد كان لبرنامج الإصلاح الهيكلي أن مثل مقدمة اقتصادية واجتماعية لسياسة انسحاب الدولة في العديد من بلدان العالم الثالث وتنصلها المفاجئ من جملة الالتزامات الاقتصادية والضمانات الاجتماعية التي استندت إليها منذ الاستقلال[193]، وهي الاستحقاقات التي طرحتها تحديات العولمة والتغيرات العالمية على النموذج اللبرالي للتنمية في تونس طيلة مرحلة التسعينات وما بعدها المتمثلة "في خوصصة القطاع العام وتدويل الاقتصاد وتحريره"[194]. كما كان للتقاطع بين إجراءات الإصلاح الهيكلي وتداعيات التحرير الاقتصادي أن عجّل بهذه التحولات المفاجئة وسهل على الدولة الإسراع في برامج تفويت جملة من مؤسسات القطاع العام لصالح القطاع الخاص بتسهيلات وامتيازات جبائية ومالية وتمويلية متنوعة[195] اقترنت بتشجيع هذه العملية رغم ما أثارته من نقاش بين السلطة السياسية والمعارضة وبعض المنظمات المهنية المستقلة لم يرتق إلى مستوى الحوار

---

[192] Larbi CHOUIKHA, Kamel LABIDI, Hassen JUINI, « Etat de la liberté de la presse en Tunisie de janvier1990 à mai1991 », in Ouvrage Collectif, **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. pp94-119.

[193] Abdelali DOUMOU, Habib EL MALKI, « L'Interventionnisme de l'Etat marocain à l'épreuve de l'ajustement », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb,** Op. Cit. pp283-198, p283.

[194] الشاذلي العياري، "التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص: تجربة تونس"، **المستقبل العربي** عدد139، سبتمبر 1990، ص ص154- 182، ص 155.

[195] المرجع السابق، ص ص 163-164.

العمـومي الـوطني المشرك لجميـع الفـاعلين عـلى اعتبـار الحجـم الاقتصـادي والاجتماعـي الـذي اضـطلع بـه القطـاع العـام في تـونس خـلال مختلـف التجـارب التنموية المتبعة. وأظهر الخطاب الإيديولوجي التنموي "تأييـدا مطلقـا للخوصصـة باعتبارها المنفـذ الوحيـد لـدفع اقتصـاد تـونس إلى الأمـام"[196]، واعتـبر أن تعـويض القطاع العام بالمستثمرين المباشرين الخواص هو وحده الكفيـل بتـدعيم القـدرات الوطنية والارتقاء "باقتصاد تونس إلى مصاف الاقتصـاديات المعـاصرة المتقدمـة"[197]، وهي التبريرات التي سوف يستند إليها الخطاب الإعلامي والصحفي بصـفته أحـد التعبـيرات الأساسـية للخطـاب الرسـمي مهـما كانـت الصـبغة الفوقيـة المركـزة لتوجهات السياسة التنموية.

وبالموازاة مع هـذه التوجهـات التحرريـة والانخـراط في تـدويل الاقتصـاد تبنـت الدولـة اسـتراتيجية تأهيـل المؤسسـات الاقتصـادية لمواجهـة تحـديات المنافسـة داخليـا وخارجيـا وظهـر "برنـامج التأهيـل الشـامل" بنتائجـه غـير المنتظـرة عـلى إغـلاق بعـض المؤسسات الاقتصادية وتسريح أعداد متزايدة من العمال والإطارات من المؤسسات التي تم تفويتها أو من تلك التابعة للقطاع الخاص. ولكن جملـة هـذه الإجـراءات السياسـية المفاجئة احتاجت إلى تحول في الإيديولوجيا التنموية التـي لجـأت إلى تبريـرات متنوعـة حاولت استقاء بعض مفاهيمها ومقولاتها من النظريات الليبرالية والليبرالية الجديـدة[198] ومن الاكراهات المفروضة من السوق الخارجية وبالغت في استدعاء المتغـيرات العالميـة، وأصبح الخطاب التنموي يـدافع عـن المبـادرة الحـرة وفاعليـة القطـاع الخـاص ووعـود اقتصاد السوق في إحداث التوازنات بين العـرض والطلـب، كـما حـوّل مسـألة التشـغيل إلى قضـية خصوصـية تسـتند إلى الكفـاءة والخـبرة والقـدرة الفرديـة عـلى الانـدماج في عالم العمل معللا ذلـك باسـتفحال ظـاهرة البطالـة في المجتمعـات الصـناعية المتقدمـة. ورغم ذلك فإن المقاومة الحقيقية أو المفترضة لهذا التوجـه ونتائجـه سـواء في مسـتوى

---

[196] المرجع السابق، ص169.

[197] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[198] Azzam MAHJOUB, « Etat, secteur public et privatisation en Tunisie », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb,** Op. Cit. pp299-216, p299.

خطاب الانسحاب والصدى الذي كان يخلفه في الأوساط الاجتماعية والسياسية المتلقية أو في مستوى النتائج المباشرة لهذه السياسة على وتيرة الصراعات الاجتماعية، كانت تستدعي بدورها "تدعيما لتسلطية سياسية متزايدة"[199] في مواجهة كل اعتمالات المفترضة للاحتجاج المؤسسي في المنظمات النقابية أو لدى بعض الحركات الاجتماعية والديمقراطية وانفرد الخطاب التنموي بتأويل متطلبات المرحلة وبإحكام الهيمنة على مختلف الحقول التوسطية "لضمان تطابقية اجتماعية مع السياسات المتبعة داخل النسيج الجمعياتي ومراقبتها [...] بإعادة إنتاج تطابقها مع الخطاب الرسمي"[200]. وإذا ما تمكنت الإيديولوجيا التنموية من استخدام الحقل الصحفي والإعلامي لشرح السياسة التنموية والإقناع بجدواها والتبشير بنتائجها المباشرة والتاريخية دون أن تتوسط به في إنتاج أفضية الحوار مع المؤسسات المدنية فلأنها حولته من وضعية الحقل الاجتماعي ذي الخصوصية الاستقلالية إلى وضعية "الجهاز الإيديولوجي للدولة الذي يضمن الهيمنة السياسية بدل السيطرة الجسدية"[201]، للتأكد من تطابق محتوياته مع الأهداف المرسومة مسبقا وهو ما يجعل من القبول بمضامين الخطاب المحمولة في وسائل الإعلام والصحافة قاعدة للتلقي السلبي أمام انغلاق المجال التوسطي على نفسه.

ولتعويض جانبا من المشروعية السياسية التي كانت الدولة الوطنية تستمده من القطاع العام في ما يوفره من قدرات على استيعاب طالبي الشغل وما يساهم به في مداخيلها التي تضخها في صناديق التعويض، لجأت إلى تشجيع "الانتصاب الحر" بالعمل على توفير البرامج التكوينية وسياسة الإقراض المالي والإعفاء الجبائي للمشاريع الخاصة التي مازالت كلفتها المالية والإدارية تضغط على كاهل المؤسسات المستحدثة للغرض. ورغم ذلك فالدولة الوطنية مازالت ملزمة بمواصلة "دورها التوسطي والتعديلي عن طريق تدخلها التعويضي في مجالات التعليم والصحة والسكن والنقل

---

[199] Abdelali DOUMOU, Habib EL MALKI, « L'Interventionnisme de l'Etat marocain à l'épreuve de l'ajustement », in **Etat et développement dans le monde arabe, crises et mutations au Maghreb,** Op. Cit. pp283-198, p285.

[200]Pierre ANSART, *Idéologies, conflits et pouvoirs,* Op. Cit. p146.

[201] Louis ALTHUSSER, *Pour Marx*,p85.

..."[202] وهي وظيفة تمليها الحاجة المتزايدة لتعويض النقص في مشروعيتها السياسية والاجتماعية وفي سد ثغرات ما يسمى "بالدولة الزبائنية"[203] في مستوى توزيع الاستثمارات والامتيازات التي ما تزال تخضع إلى معايير سياسية وجهوية وشخصية في مقايضة، لأن منطق الدولة مازال يعتمد على بناء مشروعيته عبر "الانخراط الزبائني القسري للجسم الاجتماعي"[204] في ما توفره الدولة من حلول ظرفية للفئات الاجتماعية المتضررة من تنصّل الدولة وتنكرها لضماناتها الاجتماعية التي تأسست وتطورت على قاعدتها. وككل الإيديولوجيات خاصة حين تكون في وضعية الأرتودكسية المقبولة وليست تلك المسنودة اجتماعيا من قبل أوسع الفئات الاجتماعية، لجأت الإيديولوجيا التنموية في بعض من مستويات اشتغالها إلى "مخاطبة المشاعر والأحاسيس الجماعية"[205] ووظفت المشاريع التنموية الاستثنائية لفائدة بعض الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية من سكان مناطق الظل والمسنين فاقدي السند الاجتماعي والمعوقين وحولتها إلى قاعدة تنموية عامة. ولكن المؤسسات المالية والإدارية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض لم تتمكن من الإيفاء بكل الحاجات المتزايدة والمتوالدة بفعل هيكلية اللاتوازنات الجهوية والتناقضات التراتبية الموروثة والمستجدة، وبقي الخطاب التنموي في صداه الإعلامي والصحفي يردد القيم الأخلاقية والتضامنية لهذه الإجراءات ويوظفها في تقييم التجربة التنموية عامة دون أن يحفز المؤسسات المعنية بمواصلتها وتعميمها على مجمل المؤسسات المعنية.

---

[202] Azzam MAHJOUB, « Etat, secteur public et privatisation en Tunisie », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb,** Op. Cit. pp299-216, p303.

[203] Michel CAMAU, « Etat, espace public et développement : Le cas tunisien », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), in **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb,** Op. Cit. Pp67-78, p75.

[204] Azzam MAHJOUB, « Etat, secteur public et privatisation en Tunisie », in in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb,** Op. Cit. pp299-216, p303.

[205] Vilfrédo PARITO, *Traité de sociologie générale*, Op. Cit. p122.

لم تكن التغيرات السياسية الطارئة على المجتمعات المغاربية عامة والمجتمع التونسي خاصة في العشرية الأخيرة للقرن العشرين منقطعة عن التحولات العالمية في مجالي الإنتاج والتبادل، وظهرت بوادر "أرتودكسية تنموية جديدة تقوم على ثلاث مبادئ أساسية سوف تقود العملية التنموية [حتى اليوم]: أولوية التصدير وتحرير المبادلات وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية"[206] وهو ما سوف يقود إلى تقليص مداخيل الدولة وبالتالي إلى تنصلها من بعض الضمانات الاجتماعية الأساسية أمام ارتفاع سقف الانتظارات الاستهلاكية لفئات شبابية تزداد اتساعا داخل الطبقات الوسطى. وبفعل هذه التحولات الداخلية والخارجية وتناقض الاكراهات المرتبطة بهما أصبحت المسافة تزداد اتساعا بين "الدولة الإيديولوجية والدولة الحقيقية"[207] مثلما كانت عليه الوضعية في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، واستحال الخطاب الإيديولوجي التنموي إلى خطاب تبريري لطروحاته وتوجهاته بمقتضيات العولمة والتحولات العالمية المفروضة والتي تفترض الإسراع بالانخراط فيها مهما كانت الكلفة الاجتماعية لذلك. ولكن التغيرات السياسية المنتظرة في مستوى علاقة الدولة بالتنمية وبالوسائط الاتصالية والإعلامية مازالت محكومة بعدة تناقضات كان أحد الباحثين المختصين في دراسة المجتمعات المغاربية قد دعا إلى المصالحة بينها لإحداث التغيرات التي تستجيب لتحديات المرحلة[208]:

1 ـ التناقض بين سيرورة التحرير الاقتصادي والتبادلي وبين الإسرار على "فاعلية النظام السياسي الممركز" وانفراد الدولة بتحديد الخيارات التنموية الكبرى والتفصيلية وهيمنتها على مجمل مكونات المجتمع المدني وتأجير الإعلام والصحافة للوظائف الدعائية.

2 ـ التناقض بين الخطاب السياسي الجديد "لدولة المؤسسات والقانون" والشفافية وبين "الأنماط الزبائنية المتبعة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية" التي تعمق من الشعور الجماعي بقبول قوانين اللعبة واهتزاز

---

[206] Michel CAMAU, « Changements politiques et problématique du changement », in Extrait de **l'Annuaire da l'Afrique du Nord**,Op. Cit. p7.

[207] المرجع السابق، ص8.

[208] المرجع السابق، ص 9-10.

الثقة في الوسائل السياسية لتؤجل كل الإمكانيات العفوية للانخراط في المشاركة.

3 ـ التناقض بين المتطلبات الجديدة لبناء الشرعية السياسية المستندة أكثر فأكثر إلى المحافظة على بعض الضمانات الاجتماعية[209] من ناحية واحترام حقوق الإنسان والديموقراطية السياسية من ناحية أخرى، وبين طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية المركزية التي يستند إليه في مراقبته لمختلف الحقول الاجتماعية.

لحل مجمل هذه التناقضات كان من المفترض تفعيل "عودة المجتمع المدني" التي دشنتها مجتمعات أوروبا الشرقية بعيد انهيار الأنظمة التوتاليتارية لإنتاج توسطات جديدة بين الدولة بصفتها جهازا بيروقراطيا تسييريا وبين المجتمع بفئاته المختلفة ومصالحه المتنوعة، ولإحداث حركية في النسيج الجمعياتي الطوعي الذي يتمفصل حول الدفاع عن المصالح الخصوصية وتسهيل الصراعات والتوترات الاجتماعية حسب مرجعية رمزية لفضاء عمومي مستقل عن هيمنة الحقل السياسي الرسمي، يكون فيه النقاش العمومي الحر هو الضامن للحوار وللتفاوض المجتمعيين "لامتصاص مخلّفات التنصل المفروض للدولة من وظائفها الاجتماعية"[210] التقليدية وتحمل المسؤولية المجتمعية في ذلك. كانت هذه السيرورة تفترض بدورها رفع الرقابة على وسائل الإعلام والصحافة لتكون وسيطا بين مختلف مكونات المجتمع المدني ودليلا عموميا "للمواطنة الإيجابية" المشاركة في العملية التنموية بمختلف مراحلها وذلك بتحويل المشاكل الخصوصية إلى قضايا مجتمعية عامة، ولكن هذا الشرط بقي معلقا وغير قابل للتحقيق مثله مثل بقية الشروط اللازمة لاشتغال المجتمع المدني وعلى رأسها "استقلاليته عن الحزب ـ الدولة، لا أن يكون معبّرا عن سياساتها

---

[209] Azzem MAHJOUB, « Etat, secteur public et privatisation en Tunisie », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb** Op. Cit. pp299-316, p303.

[210] Abdelkader ZGHAL, « Le concept de la Société Civile et la transition vers le multipartisme », Extrait de **l'Annuaire da l'Afrique du Nord**, Op. Cit. p228.

ومبررا لتوجهاتها"[211]. ورغم هذه التوجهات استطاعت الإيديولوجيا التنموية اللبرالية أن تكيّف خطابها مع تعاقب النماذج المطروحة للتنمية مثل التنمية المستديمة والتنمية البشرية دون أن يتمكن الحقل الإعلامي والصحفي من التخلص من عادة تضخيم الأهداف التنموية الإيديولوجية الواعدة إلى تعيناتها الإجرائية والتشاركية، تمكنت هذه الإيديولوجيا من التخلي عن طابعها الإرهابي دون أن تتجاوز الإطار المقبول لارتودكسيتها إلى الإطار المدعوم من قبل أغلب الفئات الاجتماعية أمام انغلاق المجال السياسي وهيمنته على مختلف أشكال التوسطات الاجتماعية.

تقوم الإيديولوجيا عموما بجملة من "الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة"[212] وهو ما ينسحب على الإيديولوجيا التنموية التي كانت لها في التجربة التونسية آثارا غير مقصودة من قبل الفاعلين الصحفيين الوسطاء المكلفين بنقلها في مرحلة كانت فيها هذه الإيديولوجيا في وضعية الارتودوكسية المدعومة اجتماعيا وهي المرحلة المليئة بالوعود والطموحات المشتركة التي تلت الاستقلال السياسي ومثلتها "الاشتراكية الدستورية" حتى بعد منتصف الستينات حيث بدأت تظهر النتائج غير المنتظرة لسياسة التعاضد. فزيادة على الوظائف السياسية التي حملتها هذه الإيديولوجيا التنموية، فقد تضمنت وظائف كامنة خلال هذه المرحلة تمثلت أساسا في إعادة بناء اللحمة الاجتماعية وتجديد آليات التضامن الاجتماعي وتوحيد المرجعيات القيمية والسلوكية التحديثية بتحديد أهداف جديدة كانت نابعة من مشروع مجتمعي استطاع أن يبني تحالفات اجتماعية ورمزية ويمدّ الأفراد بهوية تحاول أن تدخل عصر التحديث من داخل بعض المظاهر التحديثية كانت مفرغة من كل محتوى ديمقراطي تشاركي، وهو ما أفشل المشروع التحديثي في أول اختبار تنموي له وفشلت تجربة التعاضد حين حولته من خيار طوعي إلى فرض تسلطي[213]. أما "ميثاق الرقي" الذي ميز منعطف السبعينات وطبع الإيديولوجيا التنموية بإمكانية تعايش القطاع العام

---

[211] Michel CAMAU, « Changements politiques et problématique du changement », in Extrait de **l'Annuaire da l'Afrique du Nord**,Op. Cit. P11.

[212] Robert King Merton, Eléments de théorie et de méthode sociologique, Op. Cit. p138- 139.

[213] Eric BIDET, « L'Economie sociale », in **Encyclopédia Universalis** , Op. Cit.

والقطاع الخاص في ظل اقتصاد تعاقدي بين الدولة والخواص والعمال فقد قفز بدوره عن المشاركة الاجتماعية وفشل في تصريف مخلفات الفشل الأول واصطدم بتزايد حدة الصراعات الاجتماعية خاصة بين المستثمرين الخواص من محليين وأجانب والأجراء، وهي الوضعية التي حولت الإيديولوجيا التنموية من الإطار المدعوم إلى نظيره الإرهابي الذي تمظهر في محطات عديدة من إرهاب الدولة الوطنية للفئات والشرائح التي كانت تساندها. وأدت هذه الإيديولوجيا بدورها بعض الوظائف الكامنة في نزع الشرعية التاريخية والاجتماعية وتصليب بعض الحركات السياسية التي استفادت من التناقضات الاجتماعية واستطاعت أن تصنع بعض الأفضية الموازية للمجال السياسي وتشحنه "بثقافة سياسية بدأت موازية وانتهت مضادة بقيمها ومعاييرها"[214] لم تهدد فقط ضعف الدولة الوطنية بل والمكتسبات الثقافية والاجتماعية المراكمة حين انغلقت الوسائط الثقافية والإعلامية والصحفية على نفسها في تمجيد الخيارات ومدح الفضائل تاركة وراءها فراغا توسّطيا ملأته الاحتجاجات التعبوية الماضوية[215].

ورغم وضوح هذه الطبيعة المقبولة للإيديولوجيا التنموية اللبرالية ذات التوجهات الاقتصادية التحررية شبه المطلقة في مرحلة ما بعد بورقيبة من خلال خطابها السياسي وتعيناته التوسطية الصحفية، فإن وظائفها الكامنة مازالت لم تفصح عن مكوناتها واتجاهاتها بعد، نظرا للتداخل بين العوامل الداخلية والخارجية في تحديد طبيعة الصراعات الاجتماعية وقدرة هذه الإيديولوجيا على ضمان استمرارية وضعية القبول السلبي لتصوراتها وأهدافها ووسائلها خارج إطار المشاركة وخارج الاشتغال المستقل للمجتمع المدني وحرية وسائطه الاتصالية والإعلامية. وإذا كانت هذه المرحلة التنموية قد تمكنت من تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية في تزايد حجم الاستثمارات ونسب النموّ الاقتصادي والمحافظة على حد أدنى من الاتفاقيات الاجتماعية المقبولة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل وبعض المكتسبات في مجالي البنية التحتية، فإن عدم تحويل التحديات

---

[214] Alain TOURAINE, « Contre – culture », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

[215] عبد الطيف الهرماسي، **الحركة الإسلامية في تونس**، مرجع سابق، ص42.

التنموية المرتبطة باضطراب السوق العالمية وارتفاع سقف الانتظارات الاستهلاكية لفئات وسطى ما فتئت تتوسع ديمغرافيا واجتماعيا إلى قضايا عمومية يمكن تـداول معلوماتها ومعطياتها وحلولها بكل حرية قد يؤدي ببعض الحركات الاجتماعيـة إلى تبني بعض استرتيجياتها خارج الإطار المؤسسي القائم.

الفصل الثالث

هيكلة الحقل الصحفي في تمثلات الفاعلين

هيكلـة الحقـل الصحفـي من خـلال تمثـلات الفاعليـن

I ـ تبعـية الإعـلام للـدولة

1 ـ في عـلاقة التسلطـية السياسيـة بالمجتمع المدنـي

يبدو أن تبعيـة الإعـلام للدولـة في تـونس تحولـت إلى تبعيـة تجـاه النخبـة السياسـية الحاكمـة، وهـي وضـعية سـادت أغلـب التجـارب الإعلاميـة والاتصـالية لمجتمعات العالم الثالث، لتمثل منهجيا المدخل الأسـاسي لتفكيـك علاقـة الصـحافة المكتوبة بأهداف التنمية، ذلك أن طبيعة النظام السياسي للدولة الوطنية والثقافـة السياسية التي استند إليهـا إضـافة إلى ثقـل التحـديات المطروحـة أمـام مشروعهـا الطموح، حكمت في مجموعها مجريات التقاطع بين المتغـيرات التنمويـة بأهـدافها ووسائلها وبين مؤشرات التوظيف السياسي والإيديولوجي للحقل الإعلامي.

فقد ارتبطت تبعية الإعـلام للدولـة أولا بالتصـور الجمهـوري لفكـرة "**الإرادة العامة الخيرة**" التي كان قد وضـعها **روسـو**[216]، واعتـبرت فـيما بعـد أساسا للديمقراطية الجمهورية التي تنطلق مـن وجـود مجموعـة اجتماعيـة ومن جملة من القيم والمبادئ المشتقة منها تتلخص في "**إرادة عامـة**" يجـب أن تكون مهابة من الجميع وممثلة في الدولة الحامية والضـامنة لهـا، وتبعـا لذلك يتنازل الأفراد طواعيـة عـن جـزء مـن حريـاتهم لفائـدة الدولـة التـي تخضع بدورها لتلك الإرادة العامة ولتنشأ منظومة الحقوق المدنية. فالدولة هي المطالبة بالحفاظ على المبادئ الدستورية والقيم الجمهورية، ولكن حين تتنصل من المبدأ الديمقراطي المتمثـل في انتخـاب هيئاتهـا وإمكانيـة عزلهـا كما هي الحال في وضعية معظم دول العالم الثالث، فإنها تتحوّل إلى ممارسة

[216] Jean Jacques ROUSSEAU, *Du contrat social*, Editions Garnier Flammarion, Paris, 1966, Livre II, p112.

الوصاية على المجتمع باسم **الخير العام** أو "**المصلحة العليا للوطن**"[217] وخاصة باسم الوطنية التي كانت تمد النخب الحاكمة بشرعية إضافية لممارسة السلطة والقيادة وتحويلهما إلى تسلط ووصاية[218]. أما العامل الثاني في إنتاج تبعية الإعلام والصحافة للدولة فيتمثل في انتشار النموذج السياسي للدول المسماة اشتراكية حيث يتطابق المجتمع مع الدولة إلى درجة الذوبان فيها وتصبح هي المعبر الوحيد عن مصالحه التاريخية والمباشرة وآرائه ومواقفه وحتى عن أذواقه[219]، وسرعان ما تم استيراد هذا النموذج السياسي في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني وتطويعه خاصة بعد أن تحول من نموذج دولة الطبقة (الطبقة العاملة) في مرحلة أولى إلى نموذج "**دولة الشعب**" في مرحلة استكمال البناء الاشتراكي على يد "**البيروقراطية العمالية في الاتحاد السوفياتي التي ادعت إمكانية بناء الاشتراكية في بلد واحد**"[220].

وإذا لم يتوفر للدولة الوطنية في **تونس** نموذجا سياسيا خاصا بها فلأنها استندت في رأي بعض الباحثين إلى مزيج من عناصر النظام السياسي الجمهوري والليبرالي شكلا والممارسة السياسية "**الكليانية**" مضمونا في الحكم "**واتخذت من نموذج الاتحاد السوفياتي سابقا أداة لخنق المجتمع والهيمنة عليه، وتجربة بورقيبة تتضمن في هذا الإطار**"[221]. وبالتالي لا يمكن تحليل علاقة الإعلام والصحافة المكتوبة في التجربة التونسية خارج إشكالية علاقة الدولة والنظام السياسي بالمجتمع وبمكوناته المدنية والتوسطية حيث تحولت الدولة التونسية كغيرها من الدول العربية إلى "**دولة وصية على المجتمع والأفراد وتتجه إلى السيطرة على الأفكار**

---

[217] وهو الشعار الذي استندت إليه دولة الاستقلال لتبرير اختياراتها العامة ومراقبتها الشاملة للمجتمع وهيمنتها على مختلف الحقول الاجتماعية مستندة في ذلك انفرادها بقيادة المشروع التحديثي ثم المشروع التنموي بداية من منتصف الستينات. أنظر في هذا المجال:

- خطاب الرئيس السابق **الحبيب بورقيبة** في المؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل، 20 سبتمبر 1956، وثائق غير منشورة **للاتحاد العام التونسي للشغل**.

[218] هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، مرجع سابق، ص 188-189.

[219] Claude LEFORT, *L'Invention démocratique, les limites de la domination Totalitaire*, Op. Cit. pp97-98.

[220] ليون تروتسكي، **الثورة المغدورة، نقد التجربة الستالينية**، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الطليعة، 1982، ص27.

[221] هشام جعيط، **حوارات فكرية في الحداثة والتقدم**، مرجع سابق، ص35.

والمشـاعر وأوقـات الفـراغ... بواسـطة الدعايـة واسـتخدام وسـائل الإعـلام"[222]، وباحتكار وسـائل الممارسـة السياسـية المتمثلـة أساسـا في نظـام الحـزب الواحـد أو المعارضة الشكلية وأخيرا بالاستعمال المكثف للإيديولوجيا التي تخاطـب بطبيعتهـا الأحاسيس الجماعية والأهداف المشتركة البعيدة.

ومن داخل هذه الطبيعة التبعية لعلاقة المجتمع والمجتمع المدني بالدولة تشكل الحقل الإعلامي والحقـل الصـحفي تحديـدا وتلـوّن بـالتمثلات السياسـية للدور التنفيذي لوسائل الإعلام وللمبالغة في افتراض تأثيرهـا المحتـوم في تحقيـق الأهداف المعلنة والخفية ضمن وعـي سـياسي لـدى النخـب السياسـية الحاكمـة يعتبر أن قوة الدولة وفاعلية أجهزتها التدخلية في تحقيق الأهداف التحديثية ثم التنموية وإحكام السيطرة على المؤسسات التنشيئية والتعليمية والإعلامية، كلهـا آليـات لا تتحقـق إلا بإضـعاف المجتمـع المـدني واحتكـار وسـائله التوسـطية والتنشيئية والهيمنـة عـلى مكوناتـه والتـي مثـل الحقـل الإعلامـي أحـد أدواتهـا المتميزة. ولكن كما أن المجتمع المدني لم ينشـأ في التجربـة الديمقراطيـة الحديثـة ولم يتطور على أساس ضعف الدولة بل كان "**وليد قوتها من أجل إحداث موازنة هذه القوة والحد من تسلطها ومركزيتهـا"**[223]، فـإن الصـحافة والإعـلام بـدورهما لم يتطورا إلا من خلال توسيع دائرة المشاركة الاجتماعية والسياسية مـن داخـل قـوة الدولـة في حمايتهـا القانونيـة والتنظيميـة لوسـائل الإعـلام وفي الضـمانة الدستورية والمؤسسية لمبدأ حرية الرأي وحريـة التعبـير وحريـة الـنشر[224] وهـي التي كانت وراء تحديـد منهجـي وسـياسي للعلاقـة بـين الدولـة كاحتكـار للقـوة والسـلطة وبـين المجتمـع مصـدر شرعيتهـا. فبقـدر مـا يحتـاج المجتمـع للدولـة فإنه يحتاج أيضا لوسائل توسـطية حتـى يتحـاور مـع مكوناتـه بمـا فيهـا الدولـة ذاتها ويوفر فرصا أوفر للتفاوض بين الفئات والفـاعلين وآليـات أوسـع لتسـهيل عمليات التعاون والصراع، إذ لا يمكن تصـور اشـتغال المجتمـع المـدني وتـأثيره في

---

[222] عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقديـة (مـع إشـارة للمجتمـع المـدني العـربي)**، مركـز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2000، ص57.

[223]عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقديـة (مـع إشـارة للمجتمـع المـدني العـربي)**، مرجـع سابق، ص58.

[224] المرجع السابق، نفس الصفحة.

إنتاج المشاركة الاجتماعية بمختلف مستوياتها والمساهمة في تصريف التحديات التنموية والمجتمعية ، ولا فاعلية للوسائط الإعلامية والصحفية في التوسط بين مختلف الاكراهات الظرفية منها والهيكلية أمام غياب **"الدولة المدنية التي تحترم القواعد الدستورية المنظمة للعلاقة بينها وبين المجتمع"**[225].

وفي هذا الإطار تبنت الدولة الوطنية في **تونس** رؤية استبدالية في علاقتها مع المجتمع واعتبرت نفسها المسؤول الوحيد عن التحديث والتنمية وسخرت لذلك كل الإمكانيات السياسية والإيديولوجية وهيمنت على مختلف الحقول التوسطية وجعلت من الإعلام والصحافة جهازا تنفيذيا موازيا لإنجاز الأهداف التحديثية والتنموية المعلنة وحولت الحقل الإعلامي والصحفي إلى منتج للدعاية السياسية والإيديولوجية وبذلك استبدلت التنمية بإيديولوجيا تنموية تقفز على الشروط الظرفية والهيكلية لتحققها، فتخاطب الوجدان الجمعي وتثير الأحاسيس الجماعية بالأوهام عوض مخاطبة العقل بمضامين عقلانية. وكان للقطائع والتناقضات التي تعيشها المجتمعات العربية عموما وخاصة منها **"القطيعة بين القادة والشعب"**[226]، أن أدت إلى إقصاء كل مشاركة اجتماعية أو سياسية وإلى تردي الإعلام المحلي الذي يمارس **"صمتا على الخبر من أجل دفن الحدث وهو حي، مقابل تهويل بعض الأحداث التي تكون في صالح الحكم القائم"**[227] ولم يتمكن الحقل الإعلامي من إنتاج خصوصيته خارج التوظيف السياسي الشامل الذي فرض عليه وحكم على فاعليه الانصياع إلى إكراهات خارجية كانت محددة في اشتغاله وفي إنتاج مضامينه وأشكاله.

يمكن تلمس الوسائل التي سوف تعتمدها الدولة الوطنية لدولنة المجتمع وتأسيس المشروع التحديثي من خلال تحديد دورها في التمثل السياسي للنخبة الحاكمة بقيادة الرئيس السابق **الحبيب بورقيبة**، وهو يعلن منذ 1959 **"أن قوة الدولة وهيبتها هي القادرة وحدها على ضمان الأمن والعيش**

---

[225] المرجع السابق، ص59.

[226] الطاهر بن جلون،"العرب وعلاقتهم بالتاريخ والإعلام" ملتقى:**العرب أمام مصيرهم**، تونس من 27 إلى 31 أكتوبر 1981 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1982، ص 359 .

[227] المرجع السابق، ص360.

الكريم وعلى إعطاء المحتوى الواقعي لمقولة التطور والحضارة"[228]. ورغم استخدام وسائل الاتصال المباشر عن طريق التأطير الخطابي في مجتمع ذي الثقافة الشفوية فإن الإعلام بما فيه الصحافة المكتوبة كان يمثل الصدى المباشر لهذه الوسيلة التعبوية ويعتبر امتدادا لها، حيث كان لاعتبار "**إصلاح العقليات**" التي ترددت كثيرا في الخطاب السياسي لدولة الاستقلال، أن مثلت المنهج السياسي التربوي والتعبوي لبناء مجتمع على صورة الدولة وبناء دولة على صورة النخبة السياسية التي مثلت الشق التحديثي من الفئات الوسطى، وهو"المنهج" الذي شمل مجمل الوسائط الاتصالية الحزبية والإعلامية والتربوية من أجل "**الرفع من المستوى الأخلاقي والثقافي للتونسيين**"[229] وذلك بمحاربة مخلفات الماضي وانعكاساتها على تشكل الهويات الفردية وبناء الشخصية القاعدية أي "**الحرب على الطبائع المريضة**"[230]. ولكن التضحية بحرية الصحافة التي تعبّر عن جملة من الحريات السياسية والمدنية باسم الوطنية والتحديث والتنمية واختزال الإعلام في الوظائف التعليمية والبيداغوجية لفائدة تسلط الدولة الوطنية على التنمية حرما المجتمع من الرهانين معا بفعل الإقصاء الذي مورس على إمكانية توسط الصحافة في المشاركة الاجتماعية التي تعطي المضامين الديناميكية لكل تنمية تشمل المجال السياسي باعتباره أحد المتغيرات الأساسية المعبرة عن شمولية التنمية. لذلك فإن مقاربة علاقة الصحافة المكتوبة بالتنمية في مستوى الأهداف المعلنة تثير السؤال السياسي حول طبيعة النظام السياسي وسلوكه نحو الحداثة السياسية، فالنخب المنحدرة من الفئات الوسطى المتعلمة والتي تسربت إلى مراكز القرار في الدولة الوطنية "**لم تكن راغبة في تغليب الفكر السياسي الحديث على الفكر التقليدي ولا في الانتصار للتنمية السياسية لأنها تهدد مصالحها في الانفراد بالسلطة"**[231] واحتكار مؤسساتها وأدواتها. وكانت الحداثة التي مورست

---

[228] Habib BOURGUIBA, *Discours,* T.U.I, 1959, Secrétariat d'Etat à l'information, 1976, p159.

[229]Habib BOURGUIBA, *La Tunisie et la France*, *Editions* Julliard, Paris, 1956, p51.

[230] Ibidem.

[231]عبد الله العروي، **العرب والفكر التاريخي**، المركز الثقافي المغربي، الدار البيضاء، 1988، ص 216.

مفرغة من كل مضمون سياسي أدت إلى اقتلاع المجتمع من عوالمه القديمة والتقليدية دون أن تقدم له بديلا حديثا يلبي حاجاته المادية والرمزية ويدمجه في صيرورة تمكنه من تلمس قضاياه بالبحث المدني عن حلول مجتمعية حين أغلقت باب المشاركة وسدت منافذ الحوار واحتكرت كل المجال التوسطي والإعلامي. وكما انتهت الحداثة إلى "**حداثة سطحية ولم تبلغ العمق الثقافي والفكري الباحث عن المعنى والحرية**"[232]، آلت التنمية بدورها إلى أيديولوجيا تعبوية ولكنها تبريرية راحت تستبدل المجتمع بالدولة والدولة بالحزب والحزب بالقائد الملهم وتبرر الخيارات الفوقية الكبرى منها والتفصيلية وتمجد تقلباتها مهما كانت طبيعة التضحيات الاجتماعية التي ارتبطت بها، حتى تحولت إلى أحد الثوابت التي تميز الثقافة السياسية السائدة والمكون الأساسي للحقل الإعلامي في تونس مهما كانت الطبيعة الأرتودكسية للإيديولوجيا التنموية الرسمية.

وكما تبين من المقابلات التي أجريت مع عينة من رؤساء تحرير الصحف والصحفيين حاملي البطاقة المهنية العاملين في الصحافة المكتوبة، اتخذت علاقة الدولة بالمجتمع المدني والحقل الإعلامي والصحفي أهمية تراوحت في نوعيتها ودرجاتها بين الارتهان الكامل للصحافة بطبيعة النظام السياسي والسياسة الإعلامية المتبعة ("**الصحافة لديها دور كامل في التنمية في حالة وجود دور كامل للمجتمع المدني**")، وبين اعتبارها عاملا مساهما في تطور الصحافة أو تراجعها وفي قدرتها على المساهمة في المشروع التنموي، إن بتصحيح بعض الأوضاع أو بتوسيع المشاركة الاجتماعية كما ورد في هذا الرأي: "**لن أعطيك رأيي الشخصي، بقدر ما سأذكّر بموقف مكونات المجتمع المدني والخطاب السياسي الرسمي: هناك إجماع على تردّي الإعلام حتى من رئيس الدولة، لكن الجهات الرسمية لم تحرك ساكنا**".
ويمكن تصنيف مواقف المبحوثين من طبيعة هذه العلاقة إلى:

أ ـ موقف يعتبر أن النظام السياسي يحدد طبيعة الممارسة الإعلامية والصحفية عامة، وخاصة منها تلك المرتبطة بمواضيع التنمية وأهدافها من

[232] محمد أركون، **الفكر الأصولي واستحالة التأصيل**، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1999، ص232.

خلال رِؤية صاحب القرار التنموي لدور الإعلام والوظائف التي يلحقها بالصحافة المكتوبة، مثل:

ـ "الصحافة مرآة لا تعكس فقط مستوى ما وصلت إليه التنمية في أي مجتمع، وإنما تعكس أيضا علاقة الدولة بالصحافة وحرية الرأي والتعبير، والرأي العام عندنا هو ملك للدولة لا تقبل تشكيله من قبل الصحافة مهما كانت الأحداث إلّي يهتم بها".

ـ "قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [التي تتناولها الصحافة] **هي قضايا سياسية قبل كل شيء، والدولة معذورة في بعض الأحيان، ولكن المشكل في تعميم هذا العذر، والصحفي يصبح مطالبا دائما بالأجوبة، في حين إلّي الصحافة مهمتها الأساسية طرح الأسئلة على الاقتصاد والثقافة والسياسة".**

ـ "صاحب القرار التنموي يفكر في مصداقيته إلي تجيه من الصحافة وما يفكرش في مصداقية الصحافة إلي تجيها من جمهور القراء [...] وهو إلي بيده مصير مساهمة الصحافة في التنمية".

ـ "المسؤولين على السياسة الإعلامية في بلدان العالم الثالث الكل يتصوروا الصحفي مجرد ناقل للخبر الحاضر، وموش صيّاد أخبار يختارها (*Chasseur de nouvelles* **)، وفوق هذا يطالبوه بالتزيين".**

ـ "الإعلام بصفة عامة مجبور باش يكرر الموجود في الخطاب السياسي، وإلاّ الصحافي يمشي يعمل حاجة أخرى خير ملي يحرق دمّو من غير نتيجة [...]، الإعلام في تونس لا هو سلطة رابعة ولا خامسة...".

ب ـ موقف يحمّل المسؤولية الأساسية للفاعل الصحفي في تحديد علاقة السلطة السياسية بالحقل الصحفي، خاصة في مجال الصحافة المكتوبة ويلحقه بهامش من الحرية في مسألة تناول المواضيع التنموية ويستند إلى حرفية الصحفي و"ذكائه" في تمرير المواقف وإلى خياراته الفردية:

ـ "الصحافي يلزمو يعرف كيفاش يكتب ويعبرّ ويطرح حتى القضايا الحساسة بذكاء وما يعرّضش روحو للمشاكل على خاطر العنين الكل عليه".

- "علاقة الصحفي بالسلطة تعبر نظريا عن تقابل مهني، ولكن حرفية الصحفي هي التي تجعل المسؤول يحترمه والمؤسسة تحميه، والدليل على ذلك ما نعيشه من اختلاف في تعامل السلطة مع الأقلام".

- "[...] والصحافة في تونس كانت ديما السلطة تحاول توظيفها، شيء موش جديد علينا، المهم لازم الصحافي يعرف كيفاش يخدم، لا يطبّل ولا يعمل مشاكل مع جريدتو ولا مع السلطة، يلزم يتحايل على الأخبار ويتحايل على الرقابة، المهمّ ما يتحايلش على القارئ ...هاك هو رصيدو".

- "ثمّه اشكون من الزملاء يبالغ في التطبيل باش يجلب انتباه السلطة ... يفركس على منصب آخر وامتيازات، ملحق صحفي مثلا، هذا واقع... والأمثلة موجودة ياسر".

ج - أما الموقف الثالث فيحمّل القراء جزء مهما من مسؤولية علاقة الدولة بالصحافة باعتبارهم أحد الأطراف المتدخلة في تطوير النشاط الصحفي والمستهلكين للإنتاج الإعلامي من خلال سلوك الإقبال على اقتناء الجرائد والصحف وتشجيع بعضها على حساب البعض الآخر:

- "إذا كان جمهورك يطلبك ويتعوّد بيك، تنجم تحتمي بيه من الرقابة والتعسف، وإذا كان ما ثمّاش جمهور يتبعك ويشري على خاطرك الجريدة، موقفك يضعف وما يحميك حد، وحتى المسؤولين يتساهلو في الضغط عليك".

- "الآن أصبح أغلب القراء يبحثون عن الإثارة حتى في المسائل التي تهم التنمية ويفضلون صحافة الإثارة عن الصحافة الجادة، ولكن مع الأسف السلطة تساند هذا النوع من الصحافة [...] بأساليب مختلفة منها ما هو ظاهر ومنها ما هو خفيّ".

- "إذا كان المواطن غير قادر على المطالبة بحريات التعبير والنشر والصحافة، الصحفي لا يمكنه بمفرده فرض هذه الحريات بشكل دائم لأنه مواطن هو الآخر يعيش نفس ظروف الآخرين ويتأثر بما يدور حوله".

لم تختلف تمثلات الفاعلين الصحفيين حول أهمية التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على المجال التوسطي والإعلامي وحول تصورات

الفاعل السياسي وسلوكه تجاه النشاط الصحفي مهما كانت المواضيع التنموية المتناولة والمضامين والأشكال المنتجة، والتي تشترك في جملة من العناصر تتراوح بين الهيمنة والرقابة والاستعمال، ولم تفصل الإجابات بين علاقة السلطة السياسية بالمجتمع ككل وبين علاقتها بالحقل الصحفي بوصفه أحد المكونات التي تتوسط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي. ولئن كانت وضعية الصحافة كما يتمثلها الفاعل الصحفي، جزء من وضعية الإعلام في أغلب مجتمعات العالم الثالث، فإن المبحوثين اختلفوا في تحديد مسؤولية الأطراف المعنية بالعملية الصحفية وتباينت مواقفهم من اشتغال علاقة ما هو سياسي رسمي بما هو مدني تشاركي، وقد لاحظنا أن هذا التباين ارتبط في بعض مستوياته بالموقع داخل الحقل الصحفي بين حاملي البطاقة المهنية وبين رؤساء التحرير. فمنهم من حصرها في احتكار الدولة للمجال الإعلامي والصحفي وانفرادها بتشكيل الرأي العام في القضايا التنموية كما في غيرها حيث لا تتوفر للصحفي خيارات في الارتهان بالمواقف السياسية والتنموية المتبعة وهو موقف الصحفيين من غير رؤساء التحرير، ومنهم من أعطى للصحافة هامش حرية توفرها حرفية الفاعل الصحفي و"ذكاؤه" في "التحايل" على الرقابة المادية والمعنوية، واعتبر أن خياراته وحرفيته هي التي تفرض على السلطة السياسية كيفية التعامل مع ما ينتجه حسب العلاقة التي يبنيها مع قرائه، وهو عادة موقف الفاعل الصحفي المهيمن داخل حقله والمتمثل هنا في رؤساء التحرير ممن أجريت معهم المقابلات.

أما الموقف الثالث المشترك بين الصنفين فقد راهن على جمهور القراء واعتبرهم قادرين على حماية حرية الصحافة بالإقبال على جودة الإنتاج "**وجدية التحاليل**" مقابل صحافة الإثارة التي حين تستقطب القراء تضعف موقف الصحافة الجادة وتعرض الملتزمين بها إلى التهميش والإقصاء وتعطي حججا إضافية لمزيد الهيمنة على الحقل الصحفي، حيث يكون حجم رأس المال الرمزي للفاعل الصحفي الذي يستمده، حسب هذا الموقف الأخير، من زبائنه الأوفياء، حاسما في فرض الموقف الصحفي واحترامه من قبل السلطة السياسية والتنظيمية كما يحرر الصحفي من أغلب أنواع الرقابة حتى تلك الرقابة الذاتية حين تشتغل ثقته بدوره ومسئوليته في الحياة المدنية والسياسية.

2 ـ دولنة الإعلام والتطبّع الخصوصي

بالإضافة إلى ارتهان الحقل الإعلامي والصحفي بـالمواقف السياسـية للحكومـة رغم تقلبـات اسـتحقاقاتها الظرفيـة مقابـل الثبـات النسـبي للمتغـيرات التنمويـة، أصبحت الصحافة المكتوبة الرسمية وشبه الرسمية وحتـى "**المسـتقلة**" منهـا تعبـيرا مباشرا في أغلب الحالات، وشبه مباشر في بعضها الآخر عن الخطاب الرسـمي وأداة دعائية تغلّب المضامين السياسية وتكررها تبشيرا وتبريرا. وبذلك تحولت إلى منتجة لخطاب إيديولوجي يتضخّم وينغلق حتى يغطي التنمية رغـم شـموليتها ويحـوّل أهدافها إلى مكوّنـات إيديولوجيـة **تعبويـة** تسـتخدم الرمـوز وتضـخّم الطموحـات الجماعية وترفع من سقف الانتظارات الاجتماعية، ولكنها مكونـات **تبريـة** تحـاول البحث عن مختلف الأسباب لتسويق الفشل وامتصاص الإحباط الجماعـي وشـحن مختلف الفئات بجرعات من الوعود تتجدد مع تجدد الخطاب الإيديولوجي[233].

فالوظائف التي أنيطت بالمؤسسات الإعلامية والصحفية في دول العالم الثالث كانت متشابهة وتخضع إلى نفس الأهداف وتنبع من بنياتها الاتصالية التي تعكـس هرمية السـلطة المحتكـرة لإنتـاج المعلومـات وتوزيعهـا، وهـي تحـدد تبعـا لـذلك المضامين والأشكال الإعلامية "**فما يمكن أن يطلع عليه المجتمع وما يجب أن يعرفه إعلاميا يحدد من قبل الدولة**"[234] وبذلك تحدد موقع المؤسسة الإعلامية والصحفية انطلاقا من الأدوار الثلاث الكبرى التي ارتبطت بها:

ـ الوظائف التعليمية والتوجيهية وهي تعبر عن تصور هرمي تحديثي يعتبر أن تقليدية المجتمـع وتخلـف بنياتـه الماديـة والرمزيـة والأميـة التـي تميز فئاته تفترض أدوار طلائعية للنخب المـؤطرة في أجهـزة الدولـة "**تـنهض**

---

[233] محمد سبيلاً، **الإيديولوجيا، نحو نظرية تكاملية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضـاء،1992، ص92.

[234] Wolfgang slim FREUND, « Information et développement », in Wolfgang Slim FREUND (Sous la direction de) , **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. p25.

بواجبات وطنية في تعليم الشعب وتخليصه من الأمية والجهل والرفع من مستواه الثقافي"[235]

ـ الوظائف السياسية المتمثلة أساسا في الدعاية المباشرة للبرامج الحكومية وتبريرها وإضفاء الشرعية عليها وتمجيد الخيارات الكبرى والصغرى واختزالها في شخص "**الزعيم**".

ـ الوظائف الإيديولوجية، وهي تستند إلى ميراث إعلامي وثقافة سياسية سائدة[236] تحمل عناصر التوظيف الإصلاحي ثم الوطني للصحافة واستخدامها كأداة تعبوية لجمع الفئات الاجتماعية حول قضايا محددة، إذ أن الإعلام ألحق إما بالمسألة الوطنية كما بالمسألة التنموية لاحقا "**وهو دائما في خدمة قضية معينة تحدد مضامينها السلطة السياسية"**[237]

وانطلاقا من هذه الأدوار والوظائف تهيكل الحقل الصحفي وأصبح الممتهن للإعلام والصحافة جزء من هذا الحقل لا يمكن تصور سلوكه أو افتراض ممارسته الإعلامية خارج الشروط الخصوصية لهذه الوظائف التي ميزت الحقل الإعلامي في تونس وحوّلت الفاعل الصحفي، صحفيا كان أو مؤسسة إعلامية خاصة أو عمومية، من صانع للخبر والمعلومة ومنتج لها بإعادة بناء الحدث إلى ناقل للمعلومات والأحداث والأخبار التي يسمح بتداولها حسب شروط تفرض في أغلب الأحيان من خارج الحقل الصحفي والإعلامي ومن خارج المقاييس الحرفية لممارسة الصحافة وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين من رؤساء التحرير بقوله "**المسؤولين على السياسة الإعلامية [...] يتصوروا الصحفي مجرد ناقل للخبر الحاضر ومـوش صيّاد أخبار يختارها [...]، وفوق هذا يطالبوه بالتزيين**". لكن اشتغال الحقل الصحفي حوّل هذا الإكراهات الخارجية "**إلى تطبع داخلي يستبطنه"**[238] الصحفي بفعل عوامل التكوين المهني والتراتبية التنظيمية داخل المؤسسات

---

[235] Habib BOURGUIBA, *Discours*, Op. Cit. p158.

[236] Larbi CHOUIKHA, « Fondements et situation de la liberté de l'information en Tunisie : Essai d'analyse » in Wolfgang Slim FREUND (Sous la direction de) , **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. pp71-93, p92.

[237] Wolfgang Slim FREUND, « Information et développement », in Wolfgang Slim FREUND (Sous la direction de) , **L'Information au Maghreb,** Op. Cit. p27.

[238] Pierre BOURDIEU, *La noblesse d'Etat*, Editions Minuit, Paris, 1989, p87.

الإعلاميـة حتـى أصـبح مكونـا أساسـيا مـن مكونـات الثقافـة الإعلاميـة والمهيمنـة لأصحاب المهنة، فالصحفي كما أكد أحد المبحوثين "**يتعوّد على الخوف ويلقى ديمه آشكون يذكّرو بالرقابة في مجالس التحرير وحتى من زملاه وإلي يسمع بيـه**". أمـا العلاقة التنظيمية داخل المؤسسات الصحفية فهي "**علاقة عمودية تسلطية خاصـة لدى الخواص، والصحفي أشبه ما يكون بعمّال المصانع**" لتظهـر وضـعية الصـحفي وكأنها وضعية عامل بالساعد عند بعض المبحوثين بما تتضـمنها مـن تراتبيـة مهنيـة يكون فيها التوجيه والقيادة من اختصـاص الـرئيس المبـاشر، أو هـي عنـد بعضـهم الآخر وضعية الموظف العمومي كـما في بـاقي الأجهـزة التنفيذيـة التابعـة للدولـة والمسؤولة على تنفيـذ سياسـة الحكومـة حسـب مختلـف الاختصاصـات والمصـالح الإدارية: "**ما ننساوش إلّي الصـحافي مـازال موظـف**" تنطبـق عليـه أغلـب الشروط الاجتماعية والمهنية المؤطرة للوظيفة العمومية.

فالتطبع "**كنسق من الاستعدادات الذهنيـة والجسـدية الخصوصـية القابلـة للتحويل**"[239] ومن العادات الثقافية الفرعية التـي تكـوّن وحـدة في شخصـية الفـرد ونسقا متكامل العناصر يبرز خاصة في المجال المهني، هو الذي يؤهـل المقبـل عـلى الانتماء إلى الحقل الصـحفي للاسـتجابة إلى مختلـف الشروط الشـكلية واللاّشـكلية التي تميز الحقل الصحفي في تونس وتعطيه صفاته الخصوصية. وهي القواعد التي يقبل بها الفاعلون داخله وتحدد آليات اشتغاله وتتجـاوز مجـرد التقنيـات المهنيـة والصحفية إلى نوع من التأهيـل الـذهني والـنفسي يشـمل الأفعـال وردود الأفعـال والتصرف العفوي واللاواعي في مواقف محددة، ذلك أن "**الصحافة تمـنح لأصـحاب المهنة شيء من الوجاهـة الاجتماعيـة، ولكـن عمليـة المقايضـة تضرّ بالمهنـة لأنهـا تطالب الصحفي بتقديم التنازلات**"، مثلما ورد على لسان أحد المبحـوثين، وأضـاف آخر أن "**الصحفي لا يبلغ من تلقـاء نفسـه في البدايـة لأن الضـغوطات الخارجيـة والداخلية المسلّطة عليه هي التي تجعـل مـن بعـض مقالاتـه مبـالغ فيهـا ولكـن تدريجيا يتعوّد بالضغوطات**".

---

[239] Pierre BOURDIEU, *Le sens pratique*, Op. Cit. p88.

تبرز الكلفة المهنية واضحة عند المبحوثين الذين لا يسمح لهم بدخول الحقل والتمتع ببعض مزاياه المادية والرمزية إلا مقابل اعترافهم بشروطه الخصوصية وتقديم بعض "**التنازلات**" التي تصلح فقط للانتداب والانتماء بل أيضا للترقية المهنية والاجتماعية "**آنا بعد 20 سنة باش ولّيت رئيس تحرير على خاطرني ما حبّيتش انكون ناطق رسمي** [...] و[فلان*] **دخلت آنا ويّاه فرد وقت شوفو فين وصل... وشوف ممتلكاته...**" يقول أحد المبحوثين، متحسّرا على وضعيته المهنية والاجتماعية، يشخص الكلفة المطلوبة سواء بإعلان الولاء والنطق الرسمي باسم الأجهزة الرسمية كما في مثال زميله، أو بالتهميش والإقصاء مثلما يروي عن سيرته الذاتية.

فالتطبع بهذا المعنى هو الطريقة التي يتم بها تحويل جزء من البنيات الاجتماعية إلى داخل الفرد ذهنيا وجسديا: "**عملية استبطان لما هو خارجي... ونسق من الاستعدادات الدائمة والقابلة للتصريف والتحويل**"[240]بواسطة عمليات التربية والتكوين المدرسي والمهني للقبول بقواعد الحقل والاعتراف بشرعية قوانينه ولتفعيل استثمار رأس المال الرمزي والتموقع داخل الحقل الذي يكون فضاء للتماثل في مستوى قبول قوانين اللعبة وفضاء للتمايز في مستوى تقاسم المواقع.

3 ـ توظيف الحقل الصحفي والهيمنة المزدوجة

سواء تعلق الأمر بالجيل الأول للإصلاح[241] (**خير الدين** ورواد النهضة) الذي طالب بدولة التنظيمات والملاءمة بين الشريعة والتحديث الأوروبي أو بجيل "**حركة الشباب التونسي**" (**البشير صفر** و**علي باشا حانبه**) أو بجيل حركة التحرير الوطني بقيادة "**الحزب الجديد**" الذي أعلن عن نفسه في مؤتمر قصر هلال سنة 1934، فإن النخب السياسية التونسية المعاصرة بنت ثقافتها السياسية داخل الحقل الدعائي والتحريضي باستعمال الصحافة التي مثلت الأداة الأساسية لبناء الفكر السياسي في تونس

* تم حذف اسم الصحفي المذكور في المقتطف من قبلنا عمدا ونكتفي بالإشارة فقط إلى كونه يشغل حاليا خطة مدير مسؤول لإحدى المجلات الحكومية.

[240] المرجع السابق، ص 211.

[241] اعتمدنا في هذا التصنيف لأجيال النخب السياسية في تونس المعاصرة تصنيف **المنصف وناس** أنظر في هذا المجال:

ـ المنصف وناس،**الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 29 - 30 .

المعاصرة، لنشره وتعبئة الفئات الاجتماعية المعنية حوله، وهي العوامل التي مثلت خصائص الموروث السياسي الذي سوف يمثل عناصر الثقافة السياسية لجيل دولة الاستقلال من النخب السياسية التي كانت قد اختبرت الفاعلية التعبوية والدعائية للصحافة سياسيا وثقافيا. أما فاعلية الصحافة في التحريض كما مارسها نفس هذا الجيل الأخير فكانت وراء إحكام السيطرة على إنتاج الصحف وعدم التسامح مع كل صحافة مستقلة أو قد تكون مستقلة.

لقد أنتجت التفاعلات بين الدولة والمجتمع بعد المسيرة الطويلة للمشروع التنموي وتعرجاته ما يسمى "**بالمواطنة السلبية**" التي عبرت عن المسافة الفاصلة بين "**الدولة الواقعية والدولة الإيديولوجية**"[242] وهي مسافة يمكن قياس بعض مؤشرات مداها الاجتماعي من خلال اشتغال المؤسسات الوسيطة مثل المدرسة والهياكل الحزبية الدنيا والوسطى والمؤسسة الإعلامية والصحفية، والتي نهضت جميعها بوظائف التنشئة السياسية. وفي حين استخدم الإعلام السمعي ـ البصري للتعبئة السياسية الشاملة للفئات الاجتماعية الدنيا الواسعة، استعملت الصحافة المكتوبة لتعبئة الفئات المتعلمة والشبابية واستقطاب "**زعماء الرأي**" وأصبح الصحفي في مرحلة البناء الوطني يقدم نفسه على أنه مثقف وصاحب رسالة تحديثية وتغييرية، ولكن بعض الإكراهات المهنية والسياسية تفرض عليه أن يضمّن رسائله ديباجة سياسية كان يعتبرها شكلية ويدعي أنه يكتب كثيرا ما بين السطور.

أما الشرط الموضوعي لاشتغال الإعلام والصحافة في مجتمعات العالم الثالث المرتبط بطبيعة اقتصادياتها وثقافاتها وسياساتها الإعلامية الطرفية التابعة للمراكز فقد انعكس على واقع الإعلام والصحافة اللذين أصبحا مكونا أساسيا من مكونات "**التخلف الإعلامي**" الوجه الآخر للهيمنة الإعلامية الغربية المتهمة بممارسة مثلثة الأبعاد تتمثل في[243]:

[242] Michel CAMAU, « Tunisie au présent », Op. Cit. p35.

[243] Francis BALLE, *Médias et société*, Op. Cit. pp388-389.

ـ الصمت الإعلامي الغربي تجاه القضايا المصيرية الأساسية التي تواجهها هـذه المجتمعات والتحديات الظرفية والهيكلية.

ــ تعمّـد تحريـف الوقـائع والأحـداث وبنائهـا بطريقـة تصـب في المصـالح الاقتصادية والثقافية والسياسية الغربية.

ـ الهيمنة الإعلامية والثقافية كميا ونوعيا على المقـدرات الثقافيـة لمجتمعـات العالم الثالث وتجاهل خصوصياتها الثقافية والمحلية المتنوعة.

لم يخرج الإعلام المحلي في التجربة التونسية عن هذا السياق الاجتماعي التاريخي في مستوى بعـض وظائفـه التـي اتجهـت إلى توريـد الـنماذج الثقافيـة الغربيـة وخلـق الحاجات الجديدة "**التي تمنع إمكانيـة ظهـور الهويـة الثقافيـة الخاصـة بـالمجتمع**"[244]، وتبدو خصائص التبعية الإعلاميـة في تـونس مـن خـلال عـدة مـؤشرات أهمهـا هيمنـة الموضوعات التي تهم الأحداث والوقائع الغربية في مقابل ضعف المعلومات والمعطيات حول العالم الثالث والبلدان التـي كانـت تسـمى "اشـتراكية" وحـول المغـرب العـربي.[245] ولكن خفايا هذه التبعية في مستوى الصحافة المكتوبة تظهر أساسا مـن خـلال تغييـب القضايا التنموية الفعلية وإرجاع عوائقهـا إلى أسـباب محليـة سـطحية مثـل محدوديـة الـثروات الطبيعيـة ونقـص التجربـة والتـأخر التـاريخي في تجـاوز النسـب العاليـة مـن الأميـة وامـتلاك التكنولوجيـا الحديثـة، أمـا الوجـه الآخـر لهـذه التبعيـة فيتمثـل في التكثيف الهيكلي من المواضيع الرياضية والمتفرقات التي تؤثـث المسـاحات الأوفـر مـن الصحافة المكتوبة وتتحول بالتالي إلى ما يشبه "**أفيون الجماهير**"[246] الـذي يلهـي الأفـراد

[244] Badra B'CHIR, « Information et dépendance culturelle :Analyse de l'information culturelle dans la presse écrite tunisienne » , **R.T.S.S.** n°70-71, 19ème année, 1982, (11-35), p11.

[245] حيث تبين من خلال دراسة **بدرة بشير** التي شملت ثلاث صحف يومية (**"العمـل"** بصـفتها الرسمية و"**الصباح**" و"**Le Temps**" بصفتهما شبه الرسمية) أن الموضـوعات والمعلومـات التـي تتناول العالم الثالث لا تتجاوز20 % ، وهي نفس النسبة التي تتكرر تقريبا فـيما يخـص **العـالم العربي** و**المغرب العربي** وحتى المجتمعات التي كانت تسـمى "**اشـتراكية**"، مقابـل نسـب عاليـة لحضور المضامين الإعلامية التي تركز على المجتمعات الغربية وثقافاتهـا، أنظـر المرجـع السـابق، ص18.

[246] المرجع السابق، ص24.

والجماعات عن شروط إنتاج حياتها الاجتماعية والسياسية ويمنعها من تمثل نتائج الهيمنة الغربية واستتباعاتها الثقافية والإعلامية.

ترجع بعض الدراسات الميدانية التي تناولت الإعلام التونسي هذه الوضعية التي مازالت تعاني منها الصحافة المحلية إلى طبيعة الممارسة الإعلامية التي تواجه هيمنة مزدوجة: داخلية ممثلة في الشرط التنظيمي والتشريعي لدولنة الإعلام والصحافة وإخضاعهما للمراقبة السياسية المباشرة من قبل الدولة من ناحية، وخارجية مرتبطة بكمية المعلومات الواردة ونوعيتها وهيمنة الوكالات الصحفية العالمية العملاقة على إنتاج المعلومات والموضوعات المتداولة إعلاميا من ناحية أخرى. ويعود نجاح هذه "**الهيمنة الثقافية الغربية بواسطة الإعلام إلى غياب حرية الصحافة محليا وتوجيهها من قبل الدولة**"[247] وهو ما يضعف من مصداقية الإعلام المحلي ويحول دون مواجهة الغزو الثقافي ويتبين ميدانيا أن التعددية الإعلامية وحرية الصحافة هي الحل الأجدى لإعطاء التنمية الثقافية مضامينها الدينامية وتفعيل عناصرها لتتكيّف مع الشروط الاتصالية في تداول المعلومات وتبادل الآراء وإعادة بناء الهوية الاجتماعية والثقافية بطريقة تفاوضية مجتمعية قادرة على محاورة الثقافات الوافدة والتثاقف معها عوض الانكفاء خارج الوسائط الإعلامية المتوفرة.

وقد عبّر المبحوثون عن واقع هذه الهيمنة المزدوجة التي يتعرض إليها الحقل الصحفي بقول أحدهم يلخّص هذه الوضعية: "**إحنا نعانيو من وضعية صعيبة: من ناحية المستوى إلّي وصلتلو الصحافة في العالم المتقدّم ومن ناحية أخرى تشوف بعينك وتموت بقلبك...وعندهم الحق وقت إلّي يعملوا علينا غزو ثقافي وإعلامي وإلّي تحب إنت ... على خاطر صحافتنا ضعيفة**"، وبذلك يرجع الفاعل الصحفي واقع الهيمنة الإعلامية الغربية والغزو الثقافي إلى عجز الحقل الإعلامي والصحفي عن سدّ الحاجات المحلية لصحافة جادة ومستقلة قادرة على أن تكون بنفس حرفية الإعلام الوارد بما يحمله من عناصر ثقافية وحضرية مهيمنة. في حين اعتبر بعض المبحوثين الآخرين أن الصحافة الأجنبية الواردة لا تمثل تهديدا جديا

---

[247] المرجع السابق، ص25.

للصحافة المحلية، بل أن وجودها ضروري للصحفي وللقارئ على حدّ السواء بما تثيره من مقارنات وتثاقف إعلامي يزداد أهمية بفعل عولمة الاتصال والإعلام ومن تنشيط للحقل الصحفي وتحفيز للفاعل الصحفي على تطوير أدواته المهنية شكلا ومحتوى حتى تقترب الصحافة من وظائفها التنموية وتتخلص تدريجيا مما يعيق تطورها، وصرح أحد الصحفيين بأنه من الممكن **أن "الجرايد الأجنبية تنافسنا برشة في الأركان العالمية والتحاليل، أمّا في الأقسام الوطنية وحدنا، وآنا ما تقلقنيش الصحافة الأجنبية بالعكس يلزمها تتوفر بدون رقابة باش انقارنو ونعرفو رواحنا فين وصلنا"**. وإذا كان "**الصحفيون أكثر المستهلكين لوسائل الإعلام من غيرهم لضرورات مهنية"**[248]، فإن حاجة الصحفيين المحليين تبدو أكثر إلحاحا بالنظر إلى الشروط الموضوعية والمهنية المميزة للحقل الصحفي في تونس.

فالتجربة الإعلامية في تونس عرفت خصوصية في تنظيم الحقل الصحفي وآليات اشتغاله كانت النتيجة الضرورية لاستخدام الحقل الإعلامي كجهاز إداري تنفيذي تحركه الإيديولوجيا التنموية في مختلف وضعياتها المدعومة والمقبولة والارهابية، وتهيكله طبيعة النظام السياسي للدولة الوطنية. وككل الفاعلين الاجتماعيين المتهيكلين داخل حقول خصوصية، يخضع الفاعلون داخل الحقل الصحفي إلى جملة من التبعيّات المتبادلة والاكراهات الداخلية والخارجية، ولعل أبرز السمات التي ميزت الحقل الصحفي في تونس وأعطته خصوصيته المحلية تلك المرتبطة بدرجة تبعيته للحقل السياسي وهي العلاقة التي تشتغل وفق قنوات ثلاث:

ـ الإطار التشريعي المتشدد في رقابة الإعلام والصحافة بصفة منهجية.

ـ الهيمنة الإدارية والمالية على المؤسسات الإعلامية والصحفية العمومية والخاصة.

ـ احتكار المصادر الصحفية وفرض أحاديتها.

---

[248] Eric NEVEU, *Sociologie du Journalisme*, Op. Cit. p 54.

فالتسييس شبه المطلق الذي خضع له الحقل الإعلامي كما يشير إلى ذلك أحد الفاعلين الصحفيين بقوله: "**في تاريخ الصحافة التونسية كان ديمه الولاء السياسي هو الأساس في النجاح الصحفي**"، يجعل من الإنتاج الصحفي لا يعطي صورة حقيقية عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية حول النموّ ولا يتناول المتغيرات التنموية والأهداف المبرمجة والمعلنة في مكاتب التخطيط، بقدر ما يتقوقع حول إعادة إنتاج المعطيات الكمية والكيفية المتوافقة مع ما تصرح به السلطة السياسية وما تفترضه الدعاية من "**إخفاء بعض الحقائق والمبالغة في بعضها الآخر ومن تلاعب بالإحصائيات حسب متطلبات الظرفية الاقتصادية والسياق السياسي**"[249] وهي الوضعيات التي تصدق على أغلب الأنساق الإعلامية والصحفية المتبعة في المجتمعات العربية. وأخفقت تبعا لذلك أغلب المحاولات التي بذلتها الحكومات العربية لتجنيد وسائل الإعلام لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب هيمنة الظرفيات السياسية المتغيرة على هيكلية البرمجة التنموية الثابتة وبسبب التركيز على الأحداث السياسية الرسمية وتتبع نشاط المسؤولين داخليا وخارجيا[250] وإضفاء الشرعية على توجهاتهم دون أي توسط نقدي لالتزامات الدولة وبعيدا عن أفضية المشاركة الاجتماعية. وانبرى الإعلام متقوقعا حول إعادة إنتاج الخطاب السياسي والإيديولوجي يردد شعارات التنمية دون أن يطرح متغيراتها الأساسية وأهدافها الممكنة وخاصة تلك المرتبطة بالمشاركة الاجتماعية في تصور برامجها وإنجاز عملياتها وتقييم نتائجها الظرفية والهيكلية. وفي مجال الصحافة المكتوبة هيمنت المقالات السياسية الدعائية و"**اشتغلت لعشريات عديدة لصالح النخب البيروقراطية الحاكمة [...] تتجنب الحس النقدي مما أوقعها في رؤية توظيفية أحادية لا تسمح بغير الخطاب التمجيدي أو النقد التعميمي البارد**"[251] حسبما يتوافق مع طبيعة الإيديولوجيا التنموية السائدة في كل مجتمع، والتي عادة ما تستبدل التنمية بصفتها سلسلة من التغيرات

---

[249] مطيع المختار، "الإعلام العربي المشترك من أجل التنمية والوحدة"، مجلة **الوحدة**، عدد54، السنة الخامسة، مارس 1989،عدد خاص حول **الإعلام والوعي العربي**، (ص ص6-32)، ص25

[250] المرجع السابق، ص 27.

[251] فريديريك معتوق، "خطاب وسائل الإعلام ومفهوم الحرية"، **الفكر العربي المعاصر**، عدد 32، تشرين الأول، ص53.

الاجتماعية المشاركة[252] بخطاب إيديولوجي تعبوي في مستوى تضخيم الأهداف ورفع سقف الانتظارات الاجتماعية من إنجازات التنمية، وتبريري في مستوى الدعاية للسلوك السياسي وانفراد الدولة بالمشروع التنموي في مختلف مراحله ودعوة المواطنين إلى الانخراط فيه دون عناء المشاركة. ويؤكد أحد المبحوثين هذه الوضعية من خلال تجربته الصحفية الطويلة♣ قائلا: "**القضية الأساسية في دور الصحافة في التنمية هي حسب رأيي في تخلي الدولة عن فكرة إنتاجها للخطاب الإعلامي...؛ وهذا في نهاية الأمر يضرّ بالصحافة ويضرّ بالتنمية كيما يضر بصاحب القرار نفسه**"، لأن هذه الوضعية تمنع الأطراف الثلاث من المساهمة في العملية التنموية بمختلف مراحلها حين تحرم الصحافة من وظيفة توسيع المشاركة الاجتماعية وتعديل التوجهات التنموية بما يضمن فاعلية التفاوض المجتمعي حول المصالح المتباينة والآراء المتخالفة[253]، كما تحرم الفاعل السياسي من مشروعيته السياسية واستناده إلى تحالفات طبقية قوية[254]، وأخيرا تحرم المسيرة التنموية من الاحتكام إلى أهداف قابلة للإنجاز وقابلة بالتالي لتعبئة أغلب الطاقات البشرية والتنظيمية من أجل إنجاح العملية التنموية.

II - إكراهات الحقل الصحفي وملامح استراتيجياته

1 - الإكراهات الخارجية وأحادية المصادر

تبدو المصادر الصحفية أكثر القنوات تفسيرا لاشتغال الحقل الصحفي وصياغة الاستراتيجيات المؤسسية والفردية للفاعلين الصحفيين أمام أحادية هذه المصادر واحتكار الدولة ومؤسساتها لكل المعلومات الممكن تداولها قانونيا وسياسيا، حيث يحيل مفهوم الاستراتيجيا على الأهمية الإجرائية لتحليل سلوك الفاعل الصحفي الذي يتوفر على قدر من العقلانية ويخضع

[252] Albert MEISTER, *La participation pour le développement*, Les Editions Ouvrières, Paris, 1977, p24.

♣ يتعلق الأمر بأحد الصحفيين القدامى الذي بدأ مهنة الصحافة منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة في مجال الصحافة المكتوبة.

[253] Michel CROZIER, *La société bloquée*, Op. Cit. p 121.

[254] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد9، بيروت، 1988، ص199.

إلى "**منطق استراتيجيا كاملة العناصر**"[255] وواضحة الأهداف والوسائل ولكنها قابلة للتعديل في ضوء المعطيات والمعلومات المتوفرة له. وإذا كانت الاستراتيجيات تتعدد وتتنوع بتعدد الفاعلين الاجتماعيين وتتنوع مصالحهم ومواقعهم، فإن تعايشها تصادما وتوافقا لا يتم إلا بواسطة الحوار والتفاوض على المصالح باستخدام ما يتوفر من سلطة بيد الفاعل صاحب الاستراتيجيا[256]، لكن العلاقة بين الاستراتيجيات الصحفية واستراتيجيات المصادر الصحفية تختلف في التجربة التونسية اعتبارا للعلاقة الخصوصية بين الحقل الإعلامي والحقل السياسي. فلتفعيل استراتيجيات الدولة ومؤسساتها في احتكار كل المعلومات الممكن تداولها إعلاميا تتم مواجهة الاستراتيجيات الصحفية بنظيراتها السياسية والتي عادة ما يتم حلها بتطويع الإنتاج الصحفي لفائدة اكراهات الحقل السياسي لتتحوّل إلى استراتيجيات صحفية دفاعية على عكس ما يجري في الحقول الصحفية داخل المجتمعات الغربية حيث يقع اللجوء إلى التوافق والتفاوض بين الصحفيين ومصادرهم وفق قوانين لعبة تعترف باستقلالية ولو شكلية للإعلام والصحافة.

مثلت مسألة المصادر الصحفية أحد المحاور الأساسية التي دارت حولها المقابلات مع الصحفيين ورؤساء التحرير باعتبار أهمية الاستراتيجيات التي يكونها الفاعلون الممسكون بمصادر الأخبار والنعلومات، وكان الإجماع بينهم واضحا حول أهمية المصادر في تحديد اشتغال الحقل الصحفي والتأثير على طبيعة العلاقة بين الإعلام والتنمية، وهو ما اختصره أحدهم في أن "**مصادر الخبر هي القضية الأولى لعلاقة الصحافة والإعلام بالتنمية**". وانطلاقا من الشروط الاجتماعية والسياسية للإنتاج الإعلامي والصحفي أكد بعض المبحوثين على نتائج تبعية الحقل الصحفي للحقل السياسي الرسمي في مستوى الوصول إلى مصدر الخبر والمعلومة وذهبت إحدى الإجابات إلى أنه "**بقدر ما تكون الصحيفة موالية للسلطة، تكون المعلومات والأخبار المتوفّرة لها أكثر من غيرها**"، في تأكيد واضح على وزن الإكراهات الخارجية التي يتعرض لها الحقل على حساب الإكراهات الداخلية الخصوصية في تمثل الفاعل الصحفي

[255] Michel CROZIER, Erhard FREIBERG, *L'Acteur et le système*, Op. Cit. p 230.
[256] المرجع السابق، ص 113- 114.

لاستقلاليته المرتبطة برهانات لا ترتبط بالشروط المهنية سواء كانت حرفية تقنية أو أخلاقية ديوانطولوجية. فإذا كان الفاعل الصحفي لا يتوفر على المادة الخام لصناعته إلا بطرائق غير مهنية ترتبط بمقاييس ولائه السياسي الشخصي أو ولاء مؤسسته، فإنه لن تتوفر هذه المصادر لجميع الصحفيين بطريقة عادلة حتى يبرهنوا على كفاءتهم وحرفيتهم في إطار الشروط المهنية الخاصة لتتطور الممارسة الصحفية على أسس حرفية، الشرط الأولي لمساهمتها في التنمية.

وإلى جانب العائق السياسي في توفر المعلومات والأخبار، تبدو العوائق التنظيمية والإدارية لا تقل أهمية هي الأخرى في علاقة الفاعل الصحفي بمصادره، خاصة في مجال التنمية حيث تكون المصالح الإدارية والأجهزة التنفيذية والتشريعية بمختلف اختصاصاتها هي المسؤولة على خزن المعلومات والمعطيات وتوثيقها إضافة إلى ما تختص به من جدولة زمنية لمختلف الأحداث التنموية، ولكن مركزية التنظيم الإداري والسياسي تنعكس على وضعية الصحافة في مستوى توفرها على المادة الخام من مختلف هذه المصادر حتى أن الصحفي يواجه، كما قال أحد المبحوثين، "**أشياء غريبة: تطلب بعض المعطيات والمعلومات، فلا يجيبونك إلاّ بعد شهر أو أكثر**" حين تكون قيمة المعطيات المطلوبة قد نفذت نظرا لسرعة نفاذ المنتجات الصحفية[257]، ويواجه الصحفي "**في كل مرة الروتين الإداري [...]، وبالصراع مع الوقت لا يمكن انتظار تردد المصدر في توفير المعلومات**"، مثلما يستنتج مبحوث آخر. وقد لا تقف المركزية عند هذا الحدّ بل تتحوّل إلى سياسة انغلاق حين يتعلّق الأمر بتقديم معطيات إلى الصحافة باعتبار التصور السياسي الذي يلحق الصحافة والإعلام عامة بالوظائف "**الخطيرة والحاسمة**"، نظرا لاعتقاده بالتأثير المتأكد لوسائل الإعلام على المتلقين وبذلك يتحوّل الخوف السياسي من الصحافة إلى خوف إداري من تقديم أي معلومات إلاّ عبر المرور بالتسلسل الإداري وينعكس على وصول الصحفي إلى المعطيات: "**ديما يخافو من الصحافيين ويعتبروهم ضدّهم وحتى موظّف ما يجازف ويعطيك المعلومة [...] المدير العام يخاف من مدير الديوان ... وكل مسؤول يخاف من مديرو**". إن حالة الخوف المعمم

[257] Francis Balle, *Médias et société*, Op. Cit. p152.

من الصحافة تعكس وضعيتها السياسية والاجتماعية والأدوار الفعلية المنوطة بها، كما تحوّل ندرة المعطيات والمعلومات إلى إعاقة حقيقية تحدّ من مساهمة الصحافة في العملية التنموية حين تفتقر صناعتها إلى مادتها الخام التي لا تكتفي الدولة باحتكارها، بل تشدد في توفيرها وإعادة توزيعها على التداول الصحفي مما تدفع الصحفي إلى استعمال قنوات لاشكلية تبقى رهينة **"العلاقات الشخصية والصدفة"** لتحرم الصحافة من صياغة برنامجها و"مفكّرتها" حسب ما تراه متناسبا مع حركة الأحداث وتجبر على تعديل توقيت مواضيعها وفق ما يتوفر من مصادر الخبر لا وفق سير الأحداث المحلية والعالمية.

وبالسؤال عن وظيفة الملحق الصحفي في توفير المعلومات والأخبار والتعريف بنشاط الجهاز التنفيذي الذي ينتمي إليه، ذهبت بعض الإجابات إلى أن دوره الرئيس يتمثل في مراقبة سيول المعلومات التابعة لإدارته وتصريف كميتها ونوعيتها التي يحددها الفاعل السياسي الرسمي من ناحية، وفي التوسط لتحويل المادة الأولية التي يتوفر عليها إلى دعاية سياسية للحكومة من ناحية أخرى، وهو "**ما يعطيك كان المعلومة إلّي موصّينو عليها... وبالطبيعه إلّي تخدم إدارتو ووزارتو وهو [يتقاضى أجرا على ذلك]** (*Il est payé pour ça*)". ولكن هذه الوظيفة كثيرا ما توفر لهذا الفاعل نوعا من السلطة الإعلامية باعتباره القناة الأساسية للمصادر الصحفية في الحالات العادية، فيراكم تبعا لذلك جملة من المصالح الفردية المتقاطعة مع مصلحة الجهاز التنفيذي الذي يمثله، فيعمد إلى استغلال هذه الوضعية لفائدة الامتيازات المادية التي يحظى بها ولفائدة علاقاته الشخصية مع المؤسسات الصحفية ليزيد من حجم رأس ماله الرمزي، ولذلك يصبح في نظر زميله الصحفي "**عائقا**" في طريق الحصول على المعطيات و"**ما يعطي المعلومات إلاّ ما يشوف ويقيس ويغيس... يخاف... انعكاس المقال وإلاّ التحقيق إلّي باش يتعمل على وزيرو وعلى الحكومة الكلّ**". وهي تمثلات تؤكد فاعلية المصادر الصحفية في إطار سياسة إعلامية تجعل من الدولة المنتج الوحيد للحدث التنموي والماسك لكل مصادر المعلومات والمعطيات المرتبطة بالعمليات والمراحل التنموية حتى أصبح من غير الممكن للفاعل الصحفي أن يتبنى استراتيجيات هجومية تجاه مصادره، إن

بالمقابلة بين المعطيات ومقارنتها، أو بمراقبة التزامات الفاعلين التنمويين المعلنـة في تصريحاتهم وفي أرشيفهم، أو بمحاسبة نفس المصادر على تكتمها محاسـبة إعلاميـة لأن "**الإعلام في تونس غير قادر عـلى تـوريط مصـدر الخبر إذا لم يجـب ولم يـوفّر المعلومات**" كما استنتج أحد المبحوثين مؤكدا على ضعف سلطة الصحافة والإعـلام أمام السلطة السياسـية. فقـد كـان للوظـائف الخصوصـية التـي ارتبطـت بـالإعلام والصحافة في مجتمعات العالم الثالث أن "**غلّبت الوظـائف التربويـة والدعائيـة**"[258] على حساب الوظائف الإعلامية والنقديـة، وهـو مـا يجعـل مـن مصـداقية وسـائل الإعلام التي تعتبر أحد المقاييس في الحكم على قيمة الصـحافة وعـلى اسـتهلاكها[259] مصداقية مهتزة لدى القراء والمستهلكين عموما. ولكـن المصـداقية لا يمكـن اختبـار إجرائيتها لأنها تتغافل عن طبيعة العلاقة بـين المصـدر كمنـتج للخـبر وبـين القنـاة الحاملة له أو المكلفة بحمله وتتجاهل تحكّم المصادر الإعلامية حين تنفرد باحتكار المعلومات واحتكار إنتاج الأحداث القابلة للتداول الصحفي والإعلامي.

وبالرجوع إلى تاريخ الحقل الصـحفي نجـد أن الدولـة الوطنيـة هـي الصـانع الوحيد لجميع الأحداث السياسية عن طريق الحزب الواحد، والمهيمن على الحيـاة الاقتصادية بواسطة القطاع العام أو القطاع الخاص، والقائد للإنتاج الثقافي بواسطة جملة الحقول الفنية والتربوية والإعلامية، وهي المـبرمج والمنفـذ والمراقـب لجميـع المبـادرات، وانـحصر بـذلك دور الإعـلام والصـحافة إمـا في تمجيـد سياسـة الدولـة المتبعة[260] أو تحضير الرأي العام للسياسات التي سوف تتّبع لأنه "**مازال ما عندناش صحافة حـرّة في بلادنـا ومؤسسـاتنا مـا عنـدهاش تقاليـد حقيقيـة رغـم التجربـة الطويلـة للصـحافة في بلادنـا**" كـما ذهـب أحـد الصـحفيين المسـتجوبين. وبالتـالي فـإن المصـداقية المسـتندة إلى "**وهـم الموضـوعية**" تقفـز عـلى الوقـائع والشروط الحقيقيـة المتحكمـة في إنتـاج الحقـل الصـحفي في تـونس التـي تسجن الصـحفي

---

[258] Philippe BRETON, *L'Explosion de la communication*, Op. Cit. p130.

[259] Jean CHARRON, *La production de la réalité*, Op. Cit. P196.

[260] Larbi CHOUIKHA, « Fondements et situation de la liberté de l'information en Tunisie : Essai d'analyse » Op. Cit. pp71-93, p88.

في إطار ضيق من "**الإستراتيجيا الدفاعية**"[261] في مواجهة هجومية المصادر الممثلة في الدولة ومؤسساتها أمام غياب الضمانات الحقوقية والمهنية والحرفية في تعامله المباشر مع الحدث والمصدر، ولذلك تساهم نفس هذه المصادر في حرمان الفاعل الصحفي من المصدر الوحيد لبناء مصداقيته وتفعيلها لتدعيم رأس ماله الرمزي .

وإذا كان الحقل الإعلامي والصحفي في تونس محكوما على مر العقود بتصورات السلطة السياسية وبرامجها ومعبرا عن الوضعية التي تمر بها الإيديولوجيا التنموية، فقد كانت خصوصية الهيمنة شبه المطلقة التي تميز بها الحقل السياسي تعلن عن نفسها دوما من خلال اشتغال الحقل الصحفي الذي تهيكل ليكون أداة للتوجهات الرسمية الإيديولوجية منها والإجرائية ومتقلبا مع تقلباتها السياسية. ولدراسة الحقل الإعلامي والصحفي والكشف عن المنطق العلائقي السائد بين فاعليه من ناحية والفاعلين المهيمنين على الحقل السياسي من ناحية أخرى، يكون من الضروري البحث في التمثلات السياسية للنخب الحاكمة والمؤسسات المحلية والإقليمية الرسمية منها وشبه الرسمية حول العلاقة بين الإعلام والتنمية وذلك لفهم الدوافع الأساسية التي جعلت من الإعلام جزء أساسيا من السلطة التنفيذية توكل له مهمة إنجاز المستوى الدعائي لسياسة الدولة وتمجيد توجهاتها العامة والتفصيلية وتبريرها. فإذا كان الباحث في المجال الاجتماعي "**يتأكد في كل مرة من استحالة معالجة أي ظاهرة دون ربطها بجهاز الدولة**"[262]، فإن الظاهرة الإعلامية في تونس تعد الأقرب إلى هذه المحصلة نظرا للتداخل بين المجالين الإعلامي والتنموي والذي عبر عن تمفصلاته واشتغاله من خلال الإيديولوجيا التنموية، حيث مثلت التنمية وما تزال أهم مواضيع الفعل السياسي وبناء المشروعية وأوكد التحديات المجتمعية نظرا لاستخدام الحقل الصحفي كأداة تنفيذية لنشر الأهداف والقيم وتعبئة الفئات حول وأهداف تنموية دعائية غير قابلة للإنجاز والتحقيق.

---

[261] Michel CROZIER, Erhard FREIBERG, *L'Acteur et le système*, Op. Cit. p93.

[262] المنصف وناس، **المسألة الثقافية في المغرب العربي**، مرجع سابق،ص 20.

وأسفرت هذه العلاقة عن وضعية اعتبر فيها الإعلام وسيلة للتنمية وأداة مركزية من أدواتها الاجتماعية والسياسية بل واستخدمت سياسة إعلامية ـ تنموية تقوم على أن "**الإعلام يجب أن يكون في خدمة التنمية**"،[263] وساير خطاب الخبراء التنمويون العرب نفس الاتجاه التوظيفي للإعلام وذهب مدير إدارة الإعلام **بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** إلى أن "**هناك ما يشبه اليقين بأن الإعلام وبالأخص الجماهيري منه جزء في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"[264] وهو بذلك يبين الرؤية الوظيفية لعلاقة الإعلام بالتنمية التي سادت السياسات التنموية بمختلف مراحلها معتبرا أن السلوك الإعلامي لابد أن ينبني على تخطيط للسياسة الإعلامية محددة في الوظائف التالية:

1 ـ إشاعة الاعتراف بالقدرة على التغيير.

2 ـ التحسيس بأن هذا التغيير يجري لصالح المواطن.

3 ـ المشاركة الفاعلة والنشيطة في تحقيقه.

كما ذهب إلى أن ثقل التخلف وتعاظم مشاكله يحتم على وسائل الإعلام أن تتدخل "**كمضاعف للتحرك أي تلك القوة الدافعة لتكوين الشخصية العصرية وتطوير صفات التفتح والشعور بالآخرين [...] والتنبيه إلى بعض القضايا ذات الأولوية**"[265] وهي تشخيصات تذكّر الباحث ببعض المفاهيم التي كان قد صاغها **دانيال ليرنر** بنظريته التطورية في "**انتقال المجتمعات التقليدية إلى التحديث في الشرق الأوسط**"[266] وتستقي تحليلاتها من نظريات التحديث الأولى ذات المقاربة السوسيولوجية الوظيفية والتي

---

[263]أصدرت وزارة الإعلام سابقا بداية من الثمانينات سلسة دراسات وندوات تحت عنوان "**الإعلام في خدمة التنمية**" تتناول كيفية توظيف الإعلام لفائدة التنمية، أنظر على سبيل المثال:

ـ الجمهورية التونسية، وزارة الإعلام، "**الإعلام والتنمية في البلاد العربية**"، ندوة المركز الثقافي الدولي بالحمامات، 30-31 مارس وغرة أفريل 1982.

[264] زكي الجابر، "واقع الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي" ندوة **الإعلام والتنمية في البلاد العربية**، المركز الثقافي الدولي بالحمامات 30-31 مارس وغرة أفريل 1982، في ، الجمهورية التونسية، وزارة الإعلام، **الإعلام في خدمة التنمية**، تونس، 1983،ص33- 42، ص ص13.

[265]المرجع السابق ص 14.

[266] Daniel LEARNER, *The Passing of Traditional Society* : *Modernising in t he Middle East*, Op. Cit.

اعتبرت الإعلام مجرد متغير مستقل يمكن له أن يؤثر على العمليات التنموية ويقود المشروع التغييري دون التفكير في تنمية الإعلام ودون اختبار الشروط التنموية والاجتماعية التي يمكن له أن يتطور ضمنها ويفصح عن علاقاته الجدلية بالتنمية سواء في مستوى الأهداف أو الوسائل أو الدوافع.

يتبين أن الصفة الشمولية المخترقة للخطاب الإيديولوجي للتنمية لم تشمل المجال الإعلامي الذي مثل أحد أدواتها الأساسية وبقي الإعلام بعد عشريتين من عمر تجربته مع الدولة الوطنية يعاني من معوقات هيكلية[267] في مجمل المجتمعات العربية:

- غياب رؤية واضحة لدور الإعلام في التنمية.
- أحادية الاتجاه في الرسائل الإعلامية من القمة الباثة إلى القاعدة المتلقية.
- محدودية الوسائل الإعلامية تقنيا وتنظيميا وتكوينيا.

أما وجهة النظر التونسية الرسمية فقد كانت تعرف منذ بداية الثمانينات بأن وسائل الإعلام "**مازالت تستعمل في الأغراض السياسية ... وأداة دعاية صارخة، تخاطب الوجدان والمشاعر عوض العقل والمنطق**"[268]. ألحقت هذه الرؤية وظائف كلية بوسائل الإعلام واعتبرتها حاسمة في التغيير الاجتماعي بناء على مبالغة في تشخيص تأثيرها المفترض في المواقف والسلوك، وهو تمثل سياسي لدور وسائل الإعلام في المجتمع وتأثيرها نابع من تصورات نظرية تقول بالتأثير الآلي لوسائل الإعلام والاتصال أو ما يسمى "**بنظرية الحقن الإعلامية**"[269] وكانت تصورات المسؤول السياسي الواضع للخطط والبرامج والاجراءات

---

[267] زكي الجابر، "واقع الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي" ندوة **الإعلام والتنمية في البلاد العربية**، المرجع السابق، ص23-24.

[268] المنجي بن عثمان "الوسائل السمعية البصرية ودورها في النهوض بالتنمية"، ندوة **الإعلام والتنمية في البلاد العربية**، المركز الثقافي الدولي بالحمامات 30-31- غرة أفريل 1982، الجمهورية التونسية، وزارة الإعلام، **الإعلام في خدمة التنمية**، تونس، 1983، ص33- 42، ص37.

[269] Francis BALLE, *Médias et société* . Op.Cit, p35.

[269] كما عرف ذلك السيد **المنجي بن عثمان** رئيس ديوان بوزارة الإعلام سابقا، أنظر:

- المنجي بن عثمان "الوسائل السمعية البصرية ودورها في النهوض بالتنمية" مرجع سابق، ص40.

والسياسات الإعلامية والصحفية مشحونة بهذه التمثلات التي كان "**ينتظر منها** [وسائل الإعلام والصحافة] **أن تحدث تحولات في المواقف والقيم المتواجدة لدى المجموعات الوطنية**".[270] وهي نفس التمثلات التي تحول الاكراهات الخارجية إلى اكراهات داخلية حين تتقاطع في مستوى الوضعية المهنية للصحفي وداخل النسق التنظيمي للمؤسسة الصحفية الذي يشتغل وفق تراتبية إدارية شديدة التمايز بين المسؤولين الواقعين تحت ضغط الاكراهات السياسية والاقتصادية المباشرة وبين الصحفيين الذين لا يتوفرون على الضمانات الحقوقية والمهنية الكافية لحمايتهم أمام التشريعات وأمام النسق التنظيمي المؤسسي، لأن الصحفي مازال يخضع لقوانين التعاقد مع المؤسسة المشغلة له وفق بنود لا تلزم المشغّل بترسيم الصحفيين وهو قادر على إبطال العقد كيفما يريد على عكس الإجراءات المتبعة مع بقية موظفي الدولة في القطاع العمومي[271].

ظلت السياسات الإعلامية المتعاقبة في تونس محافظة على مجموعة من الثوابت الهيكلية في تبعية المجال لإعلامي للمجال السياسي، استندت بصفة انتقائية إلى بعض المبادئ التي جاءت بها نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام الجماهيري لتبرير الهيمنة على الحقل الإعلامي، وأصبحت الموازنة بين المبدأ الحقوقي لحرية الصحافة في نقل الأحداث والتعبير الحر عن الآراء والمواقف وبين الواجبات الاجتماعية والأخلاقية في احترام المبادئ المهنية والمحافظة على الخصوصيات الفردية والجماعية والاستقرار الاجتماعي واحترام العادات والتقاليد[272]، وسيلة لترجيح المبدأ الثاني على حساب المبدأ الأول. وإذا كانت نظرية المسؤولية الاجتماعية قد دعت إلى إمكانية الملكية العمومية لوسائل الاتصال الجماهيري حماية لحرية الصحافة من هيمنة الاحتكارات التجارية والاقتصادية، فقد تم الاستناد الانتقائي إلى بعض هذه العناصر لتبرير كل تدخل حكومي في مراقبة النشاط الإعلامي واحتكار مضامينه بوسائل متنوعة، وإضفاء الشرعية على إجراءاته التشريعية والإدارية باسم **المحافظة على المصلحة العامة**

---

[270] هاني مهندس، "دور الإعلام في التنمية الوطنية"، مرجع سابق، ص 60.

[271] راجع مجلة الصحافة.

[272] Francis BALLE, « Faut – il imposer des limites à la liberté de la presse ? », Op. Cit. p41.

والمسؤولية أمام تحديات المرحلة حتى تحولت الصحافة إلى ما يسمّى "**بصحافة الدولة**"[273] التي انفردت بتصريف المعلومات وتنظيم المؤسسات الإعلامية بما يضمن ولاءها لتقلبات السياسة وظرفياتها على حساب ثبات المواقف الصحفية وهيكلية القضايا التنموية والاجتماعية التي يشتغل على أساسها الرأي العام. وإذا كانت حرية الصحافة كما أعادت صياغتها نظرية المسؤولية الاجتماعية يجب أن لا تهدد الحقوق الفردية والمدنية للأفراد والجماعات، فإنها تفترض جملة من الحريات الأساسية الموازية وخاصة منها الحق المدني والسياسي في الاتصال والإعلام رغم التهديدات الاقتصادية المستمرة لحيادية الحقل الصحفي[274] حيث تفرض الحقائق التاريخية والسوسيولوجية أن الاختيار بين "**السوق و"المنداران"♣ وبين الديمقراطية والإيديوقراطية وبين سلطة الكلمة الحرة للأغلبية وكلمة السلطة للأقلية المهيمنة، هو نفس الاختيار بين الإعلام والدعاية**"[275]. فقد كان لعدم التمييز بين حرية الإعلام وحرية الاستعلام[276]، الذي يعني حق المواطن في الحصول على كل المعلومات وتأويلها، استتباعات في مستوى اشتغال الحقل الصحفي حول القضايا التنموية وارتباطه بوظائف خصوصية في علاقة المنمي بالمنمّى أربكت الدور الإعلامي المفترض في تفعيل

---

[273] المرجع السابق، ص44.

[274] Pierre BOURDIEU, *Sur la télévision*, suivi *de l'emprise du journalisme*, Op. Cit. p 81.

♣ لم نجد في اللغة العربية ما يقابل كلمة (*Mandarins*) الفرنسية والتي تعني "كبار مثقفي وعلماء الدولة في الإمبراطورية الصينية القديمة ذوي السلطات الواسعة... والأشخاص المهيمنين بسلطة المعرفة في مجال ما"، أنظر:

- *Le Robert électronique*, (Mandarin).

[275] Francis BALLE, « Faut – il imposer des limites à la liberté de la presse ? », Op. Cit. p46.

[276] ونقصد **بحرية الإعلام** تلك الحقوق الراجعة للصحفي في الحصول على معلوماته وتأويلها ونشرها وهو ما يقابل باللغة الفرنسية

(*La liberté d informer*)، أما **حرية الاستعلام** فتعني حقوق المواطن في الحصول على كل المعلومات والأفكار والمواقف وحقه في تأويلها وهو ما يقابل عبارة (*La liberté de ' informer*) s، أنظر:

- Zakya DAOUD, « La presse écrite à l'ombre du pouvoir », in Camille et Yves LACOSTE, (sous la direction de), **L'Etat du Maghreb**, Op. Cit. pp360- 361.
- Wolfgang Slim FREUND, « Liberté d'informer – liberté de s'informer, A propos d'une dialectique indissoluble », in Wolfgang Slim FREUND, (Sous la direction de), **L'Information au Maghreb,** Op. Cit. pp351- 362.

المشاركة الاجتماعية ومدها بعناصر الثقافة التشاركية والسياسية الضرورية لصياغة المشروع التنموي تصورا وتنفيذا وتقييما، وانتهى المجال التوسطي إلى انقطاع هيكلي عن وظائفه التنموية، عبرت عن أحد مستويات القطيعة بين الدولة والمجتمع.

2 ـ الإكراهات الداخلية وتقلص هامش المناورة

إن افتقاد الفاعل الصحفي لإمكانية الوصول العادي إلى مصادره التي تؤسس لبناء عناصر سلطته وتفعيلها ليكون مفاوضا قويا يحتكم إلى مصداقيته، إنما يغير من طبيعة الرهانات المطروحة أمامه داخل الحقل الصحفي، ويجعل منها رهانات لا ترتبط بالمعايير المهنية مثل الكفاءة والمصداقية بتحويل بعض الظواهر الاجتماعية إلى أحداث صحفية، بقدر ما ترتبط بتشريطات الحقل السياسي والإكراهات التي يمارسها على الإعلام والصحافة حسب "**ميراث الثقافة السياسية** [للدولة الوطنية] **المتمحورة حول البحث المتواصل عن مشروعية النظام السياسي الموجهة لمواقف الحكام والمحكومين على حد السواء**"[277]. فقد تشكلت الصحافة التونسية على أسس تاريخية تضمنت رهانات المشروعين الإصلاحي والوطني ومن ثم انقادت بنفس الأداتية التدخلية إلى هيكلة الحقل الإعلامي وتضمينه المهام التربوية والسياسية خلال تنفيذ المشروع التحديثي ثم التنموي، وتم إنشاء فضاء توسطي وإعلامي جديد منذ فجر الاستقلال احتكرته الدولة التي قدمت نفسها كبديل تحديثي شامل عن المجتمع باسم الاستقلال الثقافي وتصفية الهيمنة الاستعمارية الإعلامية عن طريق دولنة كل المؤسسات الاتصالية[278] التي دشنت ببعث مؤسسة حكومية **وكالة تونس إفريقيا للأنباء** باتجاه تحقيق هدفين اثنين: أولهما ظاهري يتمثل في استكمال الاستقلال الإعلامي وبسط السيادة على المصادر الصحفية[279]، وثانيهما خفي يرتبط بهيمنة الدولة على المجال الاتصالي واحتكاره لفائدتها حتى تنفرد بتحديد طبيعة المعلومات التي

---

[277] Larbi CHOUIKHA, « Fondements et situation de la liberté de l'information en Tunisie : Essai d'analyse », in Collectif, **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. pp71-93, p92.

[278] Zakya DAOUD, « La presse écrite à l'ombre du pouvoir », in Camille et Yves LACOSTE, (sous la direction de), **L'Etat du Maghreb**, Editions la Découverte, Paris, 1991, p411.

[279] Mehdi JANDOUBI, Journalisme d'agence, Journalisme de base, Op. Cit. p59.

تسمح بتداولها إعلاميا ونوعية المضامين والأشكال الإعلامية التي يجب على الدولة أن تتوسط بها لبناء مشروعيتها السياسية وتمرير مشروعها التحديثي.

ويبدو تدخل **وكالة تونس إفريقيا للأنباء** هيكليا في اشتغال المؤسسات الصحفية رغم غياب الإطار القانوني، حيث لا تلزم الجرائد بما تطلبه الوكالة، ولكن "**هذا معروف، ساعات يجي تليفون من "التاب" (وكالة تونس إفريقيا للأنباء) وإلاّ من غيرها: اكتبلنا في الموضوع الفلاني... وهي بيدها يجيها تليفون... ما تنساش إلّي هي بيدها مؤسّه حكوميّه**" كما أكد أحد رؤساء التحرير المبحوثين على اعتبار أهمية المواضيع التي يدور حولها الإنتاج الإعلامي والصحفي في تحديد اهتمام الرأي العام حسب نظرية "**المفكرة**" التي تعتبر أن وسائل الإعلام تؤثر على الرأي العام من خلال طبيعة المواضيع والأحداث المتداولة، ولا تملي على مستهلكيها المواقف وطرائق التفكير، بقد ما تحدد لهم ما يجب الاهتمام به والتفكير فيه. وبذلك يكون تدخل الوكالة باعتبارها مؤسسة حكومية أو غيرها من الأجهزة الإدارية التابعة لوزارة الأشراف، تحديدا لبعض القضايا المطروحة على الساحة الصحفية ومساهمة انتقائية في اختيار الأحداث والمواضيع حتى تكون مدار اهتمام تداول واهتمام على حساب أحداث ومواضيع أخرى قد لا تصب في خدمة سياسة الدولة وتوجهاتها وخياراتها التنموية الاستراتيجية أو لا تساعد على تفعيل الإجراءات الظرفية. ولكن تدخل الوكالة الوحيدة المحتكرة لإعادة توزيع كمية المعلومات والمعطيات القابلة للتداول الإعلامي ونوعيتها لا يتوقف عند "اقتراح" المواضيع وتحديد بعض الاهتمامات التي تعتبرها أساسية أو ضرورية، بل يتعدى ذلك إلى بعض المضامين والمعطيات التي يجب تداولها كما صرح نفس رئيس التحرير لجريدة أسبوعية: "**ساعات يبعثولك بيانات وإلاّ حتى مقالات جاهزة تتعلّق بالتنمية وإلاّ بغير التنمية...غمّض عينيك وعدّيها للمطبعة... ما ثمّاش كلام**".

أما التصنيف الثاني الذي اعتمدناه للإكراهات الداخلية فيتمثّل في تلك الإجراءات التنظيمية التي يخضع لها الفاعل الصحفي وتميز خصوصية اشتغال الصحافة المكتوبة، من خلال إعادة بناء المنطق الداخلي للعلاقات التنظيمية حسب ما تمثله المبحوثون لسير العلاقات الداخلية للمؤسسة التي

يمكن استنتاج طابعها التراتبي الذي يقترب إلى هذا الحدّ أو ذاك من السلم التراتبي المعمول به في الوظيفة العمومية؛ ويبقى الاختلاف منحصرا في الدرجة لا في النوع كما جاء على لسان أحد الصحفيين: "**إنت والمؤسّسة، آنا خدمت في جرايد رئيس التحرير فيها هو الفاتق الناطق وما يتكلم معاه حدّ، وثمّة جرايد فيها نوع من التعاون والاستشارة**". وفي حين أكد بعض المبحوثين على الصفات الشخصية والمهنية لإدارة التحرير في التعامل وفي بناء البنية العلائقية داخل المؤسسة، ذهب آخرون إلى أن التقاليد الصحفية السائدة تعطي لرئيس التحرير أو المدير المسؤولين سلطات واسعة وتحوّل المؤسسة الصحفية إلى إدارة عمومية تخضع لنفس السلطات الإدارية المعمول بها من سلطات الإحلال والإلغاء والإشراف رغم الاختلاف التنظيمي للمؤسسات الصحفية الخاصة، فرئيس التحرير أو المدير المباشر في تمثل بعض الصحفيين "**مطلق التصرف، لا رقيب عليه في رفض بعض المقالات أو حذف ما لا يعجبه وحتى تغيير في بعض المقالات أو حتى تعويض المقال المرفوض بمقال يكتبه بنفسه**". أما رؤساء التحرير فقد برّروا هذه المركزة بالوضعية العامة للإعلام والصحافة وبحجم الظغوطات المسلطة على الصحف، وبالمسؤولية القانونية والاجتماعية للمسؤولين وبالالتزامات أمام الدولة التي مازالت تلحق وسائل الإعلام بتأثير لا يقاوم يجعل منها تلعب "**أدوارا خطيرة**" لابدّ من مراقبتها بل وتوظيفها لفائدة المصلحة التنموية العامة التي تنفرد بتحديد مضامينها وأشكالها ووسائلها خارج أي دور تشاركي للمجتمع المدني يكون فيه للإعلام والصحافة الوظائف التوسطية لطرح القضايا ووجهات النظر المختلفة على محك التجربة التفاوضية. وإذا ما كان صناع القرار "**يتصوّرو إلّي الجريدة هي حزب كبير، تنجّم بمقال أو افتتاحية وإلاّ حتى بخبر بسيط تهبط الناس في مظاهرة**" فلأن طبيعة الوعي السياسي الرسمي مازال يتوجس خيفة من الإعلام ويعتبره قادرا على إحداث التغيرات الآلية في السلوك السياسي العام فتشتدّ الرقابة على وسائل الإعلام بمختلف الأشكال والوسائل بما فيها الوسائل التنظيمية.

ولذلك فإن إدارة المؤسسة الصحفية "**طبيعي، لابدّ باش تدّخل وقت إلّي يتعلّق الأمر بالتعرض لسياسة الدولة في التنمية... لأنّو مسألة التنمية**

مسألة حساسة فيها خيارات كبرى"، يؤكد أحد رؤساء التحرير من المبحوثين، وذهب زميله إلى اعتبار أن رئيس التحرير أو مدير المؤسسة معذور في ذاك: **"عندو أطراف أخرى باش تقرالو... وعندو مشاغلو والتزماتو... ويلزم الجريدة ما تقع إلهاش مشاكل شوف قدّاش تخدم من واحد... عشرات، آشكون بيهم وقت إلّي تتسكر لا قدّر اللـه"**. وفي حين يؤكد الفاعلون المهيمنون على ضرورة المركزة الإدارية والتنظيمية حفاظا على المؤسسة، اعتبر زميلهم الصحفي العادي أن وضعية الصحافة هي المسؤولة عن سلوك هذه المركزة وتشدد رؤساء التحرير ومديري الصحف في تصريف الشؤون الداخلية الذين عادة ما ينحصر تدخلهم في المسائل التي تثير حساسية السلطة والتشكيك في خياراتها الكبرى والتفصيلية أو حتى بعض الإجراءات ومدى ملاءمتها للأهداف المعلنة في الخطاب الرسمي، من ذلك قوله: **"حتى مرّة ما اسمعنا برئيس تحرير يدخّل باش يمنع حاجات تمسّ الآداب العامة وتسيء لمشاعر الناس ومعتقداتهم، آما يجي يقلك (*Il faut éviter*) [=تجنّب] الموضوع هذا وإلاّ الرأي هذا وإلاّ الجهة هذي... تجيب إلنا مشاكل مع السلطة"**.

ومن ناحية أخرى فقد تبيّن أن السلطة التنظيمية لرئيس التحرير تجاه الصحفيين داخل المؤسسة تختلف في درجاتها حسب متغيرات الأقدمية وحجم الرأس المال الرمزي للصحفي، وذلك ما أكّده أحد رؤساء التحرير مؤكدا على ضرورة التفاهم على طريقة العمل بين الجميع **"كل قدير وقدرو... الكبير في بقعتو والصّغير في بقعتو وهذا متفاهمين عليه[...] والمبتدئين لازم يتعلموا الخدمه بالشويه بالشويه"**، حيث يكون الاقتدار والمهارة الحرفية إلى جانب الأقدمية عوامل أساسية في تحديد طبيعة العلاقة التنظيمية. ولكن بعض الصحفيين شككوا في الالتزام بهذه المقاييس وذهب أحدهم إلى أن الامتيازات التي يتوفر عليها البعض لا ترتبط بالكفاءة المهنية بقدر ما تستند إلى الولاءات السياسية والشخصية لأطراف من داخل المؤسسة أو من خارجها **"تلقى زملاء ما عندهم شيء، وكريار** (*Carrière*) **ضعيف... آما مدعومين"** في تأكيد على أن موقع الفاعل الصحفي داخل حقله لا يتحدد في عدد من الحالات بالرهانات المهنية الداخلية مثل المصداقية والقيمة عند الجمهور المفترض بقدر ما يستند إلى

علاقات من خارج الحقل، عادة ما يتم استخدامها وتوظيفها لمزيد إحكام السيطرة وتعويض ما يفلت من إطار الهيمنة.

لقد تراكمت هذه الاكراهات الداخلية التي تشتغل من خارج خصوصية الحقل الصحفي حتى أصبحت من ثوابت الإنتاج الإعلامي والصحفي، المسؤولة عن تراجع المصداقية الصحفية وتهميش الفاعل الصحفي وانقطاعه عن جمهوره المفترض، يلخصها أحد المبحوثين حين أعتبر أن "**الصحافي محروم من الخبر إلّي يقري ويشدّ الناس وما تتوفّرلو كان الأخبار الروتينية إلّي دخلت في حكم العادة**". فالأحداث الاستثنائية والأخبار التي يعتبرها الفاعل الصحفي تجلب القراء والمعلومات التي تصلح لأن تكون مادة أولية للإنتاج الصحفي، عادة ما تكون إما مفقودة يصعب الوصول إليها أو غير قابلة للتداول الصحفي والإعلامي بحكم انفراد الدولة بإنتاج الأحداث التنموية وتكتّمها عن المعلومات والمعطيات التي يحتاجها الفاعل الصحفي باعتباره الوحيد القادر على تقييم أهميتها التنموية، ويجبر بالمقابل على تكرار الأخبار المملّة وملاحقة الأحداث المتكررة لينتهي بالتالي مجبرا على تكرار نفسه في كل مرّة، وتفرض عليه المساهمة في حفر الهوة بينه وبين جمهور القراء. ويبدو هامش اختيار الصحفي لمعلوماته ومعطياته وأحداثه، غير متوفر بالحجم والأشكال التي يرتئيها هذا الفاعل مهما كان موقعه داخل الحقل، وهو ما يجعل من وضعية "**الحرمان**" هذه أساسية في تشكيل التطبع الخصوصي واشتغال الحقل الصحفي بالوكالة لصالح الحقل السياسي الرسمي ليفقد رهاناته الخاصة بالصراع بين مختلف المواقع التي يحتلها فاعلوه، المستمدة من جمهور القراء والمتمثلة أساسا في المسؤولية الاجتماعية والمصداقية والحرفية و"**أخلاقيات المهنة**" التي لم تعرف المراكمة القادرة على تحويلها إلى ثقافة إعلامية وصحفية توجه سلوك النشاط الصحفي.

فمنذ مرحلة البناء الوطني للدولة المستحدثة تم إنشاء فضاء توسطي إعلامي جديد "**يعبر عن استقطاب أحادي يتميز بتعدد الممنوعات والمحرمات التي اعتمدت تدريجيا**"[280] حتى أصبحت مكونا أساسيا من

[280] Zakya DAOUD, « La presse écrite à l'ombre du pouvoir », in Camille et Yves LACOSTE, (sous la direction de), **L'Etat du Maghreb**, Op. Cit. p412.

مكونـات الثقافـة الاتصـالية التـي تشـكل التطبعـات المهنيـة للصـحفيين حسـب مقتضيات الحقل السياسي الرسمي وخارج الشروط الخصوصـية للإنتـاج الصـحفي، رغم الاستناد التبريري والانتقائي لنظريـة **المسـؤولية الاجتماعيـة** التـي تحولـت إلى بـراديقم مشـترك بـين الدولـة والمؤسسـات الإعلاميـة والصـحفية في تصـور طبيعـة النشاط الإعلامي والممارسة الصحفية والوظائف الملحقة بهما وسـاد تـدريجيا نـوع مــن الترميــز بــين مختلــف الفــاعلين الاجتماعيــين المعنيــين بالظــاهرة الإعلاميــة والصـحفية، وهـو مـا عـبّر عنـه أحـد المسـتجوبين بقولـه: "**ثمّـه [شـفرة] (*Code*) متفاهمين عليه، حاجات تتـنشر وحاجـات مـا تتعـدّاش....تسـبب إحـراج لـرئيس التحرير ولمدير الجريده، ما تخافش عارفين قدرنا وحّـدنا**". إنـه نـوع مـن التطبّـع الخصوصي بمجمل الاكراهات الداخليـة والخارجيـة التـي تتـداخل في تمثـل الفاعـل الصحفي حتى يستبطن المزج بينها وتصبح مكونـا أساسـيا مـن ردود فعلـه ونسـق استعداداته وموجها لسلوكه المهني في تفهم تشدد المركزة الإدارية والتنظيمية.

وكان للتفاعل بين وسائل الإعـلام الجماهيريـة والنظـام السـياسي أن اتخـذ أشـكالا ومضامين متنوعة ظل بعضها ثابتا نظرا للتقاطع الحاصل بين المجالين تاريخيا واجتماعيا، ويوازي بعض الباحثون بين الإعلام كإنتاج ثقافي خصوصي وبين الإشهار كتقنية تسـويقية للبضائع والخدمات[281] مقابل التسويق الإعلامي للمشاريع والقرارات والقضايا المشـتركة والحلول المتبعة بما هو تسويق للأحداث ضـمن منطـق تصـنيفي ـ تفاضـلي تـأويلي في ذات الوقت. وإذا كانت الإكراهات الداخلية للحقـل الصـحفي في المجتمعـات الغربيـة توازيها جملة من القواعد المهنية والأخلاقيـة والحقوقيـة، فـإن إكراهـات نفـس الحقـل عادة ما تمثل واجهة ظاهرية للإكراهات الخارجية الخفية في مجتمعـات العـالم الثالـث، وسواء "**خضعت العملية الإعلامية لرقابة النخب الاقتصـادية** [في المجتمعـات الغربيـة] **أو لرقابـة النخـب السياسـية في مجتمعـات العـالم الثالـث، يعمـل النسـق الإعلامـي كجهـاز إيـديولوجي للدولـة بمـا هـو مضـاعفة اجتماعيـة ولكنهـا مضـاعفة سياسـية**

[281] Philippe BRETON, Serge PROULX, *L'Explosion de la communication, la naissance d'une nouvelle idéologie*, Editions La Découverte, Paris, Montréal, 1993, p205.

كذلك"[282]، فلا يمكن فصل الإكراهات الداخلية للحقل الصحفي عن نظيراتها الخارجية في التجربة الصحفية التونسية التي تميزت بدولنة المؤسسات الإعلامية وإلحاقها بوظائف دعائية سياسية منذ بداية تشكل الحقل الصحفي فيما بعد الاستقلال.

يشتغل هذا الحقل في **تونس** حسب منطق خصوصي يتجاوز تلك الخصوصيات التي تميز بعض الحقول الاجتماعية الأخرى، إنه منطق لا شكلي، "**منطق السياسة والولاء للتعبير عن الالتزام بتوجهات الدولة في التنمية**"[283] وهو ما يجعل الفاعل الصحفي مرتهنا بالتوجهات السياسية ومحاصرا برقابة مضاعفة على إنتاجه شكلا ومضمونا تضيق أو تتسع حسب سياقية الأحداث، دون أن تتجاوز الحدود المرسومة سلفا. إن المقاربة الفردوية المنهجية التي تفترض نظريا أن الفاعل الصحفي ممارسا لمهنة حرة في مجال الإعلام، يتوفر على هامش من الحرية وعلى قدراته المهنية للارتقاء داخل السلم المهني والاجتماعي، تبدو غير قادرة على تفسير وضعية الفاعل الصحفي وتفكيك آليات الحقل الصحفي في تونس والكشف عن طبيعة الإكراهات التنظيمية التي تمارس عليه[284]؛ لأن اشتغال هذا الحقل يخضع إلى تداخل نوعين من الإكراهات : الرقابة الخارجية والمراقبة المؤسسية. ومثل العديد من الأنشطة الصناعية يمكن إدراج الصحافة المكتوبة ضمن الإشكالية الفيبرية للعقلنة البيروقراطية[285] في مستوى توفر آليات وتقنيات الضبط التنظيمي دون انسحابها على النسق التنظيمي العام الذي عادة ما يشتغل وفق شروط لاشكلية وتقليدية، فالهيكلة المهنية لتوزيع المهام داخل المؤسسة الصحفية يعكس تراتبية إدارية ممركزة تتمتع بمختلف السلطات الإدارية مثل سلطة الإلغاء وسلطة الإحلال وسلطة الإشراف. وبداية من المدير المسؤول ورئيس التحرير مرورا بالصحفيين المحررين القارّين وصولا إلى المراسلين والمتعاونين، كلها وظائف مهنية متراتبة التوجهات العامة والقرارات التفصيلية وتخضع إلى علاقات هرمية رغم

[282] Op. Cit. p206.

[283] Fethi HOUIDI, Ridha NAJAR, *Presse, Radio, et Télévision en Tunisie*, Op. Cit. p245.

[284] Eric NEVEU, *Sociologie du journalisme*, Op. Cit. p43.

[285] Max WEBER, *Economie et société*, Op. Cit. p77.

دوريـة مجـالس التحريـر التـي لا تتجـاوز الحـدود الشـكلية في "**إيضـاح السـياق السياسي وهـامش المنـاورة**" المتـوفرة لـدى الصـحيفة مـثلما أكـد أحـد الصـحفيين المبحوثين، وعادة ما يسـتخدم لإعـادة ضـبط سياسـة المؤسسـة والتـذكير بالحـدود المفروضة من خـارج الحقـل الإعلامـي، وهـو مـا لخصـه نفـس المبحـوث في قولـه: "**مجالس التحرير تحولت إلى ضبط المقالات ووسيلة للرقابة الجماعية من الفريق الصحفي**".

ورغم ما يجمع عليه بعـض الفـاعلون الصـحفيون مـن "**أسـاطير حـول مهنـة الصحافة تتمثل أساسا في الوثوق بفاعلية تـأثير وسـائل الإعـلام وإضـفاء الشرعيـة الاجتماعية على إنتاجهم والوقوف فوق الصراعات**"[286]، فإنـه يجـب عـلى الباحـث تجاوز ظاهر هذا النوع من الخطاب الذي ينتجه الصحفيون حول مهنتهم وتجـاوز السوسيولوجيا العفوية في اعتبار تصورات الأفراد عـن مهنـتهم مطابقـة لممارسـتهم المهنيـة وغـير المهنيـة[287]، وهـو الإجـماع النـابع مـن الاعـتراف المشـترك بالرهانـات الداخليـة وبالقواعـد الشـكلية واللاشـكلية المنظمـة للحقـل الصـحفي التـي تشرع سلوك الانتماء للحقل والانتفاع بامتيازاته المادية والرمزية. لذلك يعتبر **بيار بورديـو** أن الصـحفيين لا يتصـادمون مـع القـوانين والقواعـد العرفيـة ويشـكلون مجموعـة اجتماعية تحمل عدة خصائص مشتركة رغـم التمايـزات والتناقضـات التـي تخـترق الحقل الصحفي ذلك أن "**كل مهنة تنتج إيديولوجيا مهنية وتمـثلا مثاليـا ... بمـا في ذلك المجموعة الصحفية**"[288] التي تتجمع حول جملة من الأوهام ينتجها المهيمنون داخل الحقل ويعتنقها الوافدون عليه في إطار الاعتراف بشرعية الرهانات والقوانين وصرامتها في مستوى التمثلات المهنية لتعـويض الضـعف الشـكلي لمعـايير الـدخول إلى الحقل الصـحفي، إلى جانـب أن غمـوض مقـاييس الانتـداب واعتباطيتهـا التـي تشتغل في تونس بآليات لا شكلية متنوعة ولكنها تحوم حول نـواة الـولاء السـياسي أو الحياد في أحسن الأحوال و"**تجنـب الانتـدابات التـي قـد تضـع المؤسسـة أمـام**

[286] Jacques LE BOHEC, *Les mythes professionnels des journalistes*, Editions L'Harmattan, Collection « Communication », Paris, 2000, p7.

[287] Emile DURKHEIM, *Les règles de la méthode sociologique*, P.U.F. Paris, 1983, p18.

[288] Pierre BOURDIEU, « Journalisme et éthique », in **Les Cahiers du Journalisme**, n°1, Juin 1996, p11.

صعوبات مع محيطها السياسي والقانوني" كما اعترف أحد رؤساء التحرير من المبحوثين.

ولعل ما يميز الرأس مال البشري في مجال الإعلام مقارنة بالمهن الحرة الأخرى هو ضعف التخصص ومحدودية الشهادات العلمية لأن الفاعلين المهيمنين داخل الحقل الإعلامي عامة ليسوا متحمسين للتكوين النظري الذي قد يقترح تفكيرا جديا حول موجهات الحقل الصحفي، وهي وضعيات تتيح للفاعلين الصحفيين مقدرة خصوصية على استبطان هذه التطبعات حيث يموضعون سلوكهم الصحفي بين مرجعية الثقافة المهنية السائدة وبين واقع حاجات السوق الصحفية[289]، التي لا تتحدد بانتظارات القراء وبردود أفعالهم حيث تفقد المصداقية فاعليتها كشرط أساسي لتقييم الإنتاج الصحفي والإعلامي، بل تتحدد بمدى التوافق والتقاطع مع الهياكل الحكومية والسياسية للدولة التي تمثل الزبون الأساسي للسوق الصحفية سياسيا عن طريق الرقابة وتنظيما بواسطة المراقبة وماليا إما بتوزيع عائدات الإشهار أو بالسحب والحجز الذي "**قد يكلف آلاف الدينارات للعدد الواحد**".[290]

III ـ خصائص الحقل الصحفي

1 ـ الهيمنة والرقابة

تواجه الدراسات السوسيولوجية حول الإعلام والصحافة في مجتمعات المغرب العربي عموما كما في تونس صعوبات جمّة في الكشف عن طبيعة جمهور القراء نظرا لغياب الإحصائيات الحقيقية للسحب[291]، وذلك للتغطية على التعويض الحكومي للصحف الموالية ذات التوزيع الضعيف، كما تذوب العديد من المتغيرات المتحكمة في السوق الصحفية مثل سوق الورق وآليات التوزيع وميزانيات المؤسسات الصحفية ومداخيلها

---

[289] Eric NEVEU, *Sociologie du journalisme*, Op. Cit. p91.

[290] Moncef BEN M'RAD, « « Réalités » - Editer un magazine hebdomadaire en Tunisie : contraintes et ouverture », in **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. pp62-70, p64.

[291] Pierre ALBERT, « Les difficultés de la recherche en matière d'étude de presse au Maghreb », in **L'Information au Maghreb**, Op. Cit.pp 333-334.

مـن المبيعـات ومـن الإشـهار ومـما اعتـبره أحـد المبحـوثين "**الإعانـات الحكوميـة الانتقائية**"، وهي مؤشرات تخضع إلى المعايير اللاشكلية وتتحـدد بحجـم العلاقـة مـع الأوساط الرسمية ونوعيتها. وضمن هذه الشروط سوف تحدد طبيعة الاسـتراتيجيات الصحفية المتبعة من قبل الفاعلين الصحفيين وتعيّن الخصائص العامة والثابتة للحقـل الصحفي في تونس خلال مختلف المراحل التنموية التي مرت بها التجربة التونسية.

كل محاولة لتحديد خصائص حقل ما من الحقول الاجتماعية تفترض الرجوع إلى تاريخ الحقل المدروس لتتبع الثوابت والمتغيرات التي سادت اشـتغاله لأن بنيـة الحقل الاجتماعي هي بالأساس بنية تكونية تخضـع إلى منطـق التغـير مـما يجعـل "**تاريخ الحقـل حـاضرا بـالضرورة في تشـكله واشـتغاله**"[292]، وهـو مـا يصـدق عـلى وضعية الحقل الصـحفي في تـونس الـذي يـدين بالعديـد مـن خصائصـه لتاريخـه الخصوصي وللثقافـة المهنيـة للفـاعلين الصـحفيين المتراكمـة عـبر مختلـف الأجيـال الصحفية. فعملية التطبّع المهني الخصـوصي للفاعـل الصـحفي بمـا هـي اسـتبطان للقواعد التقنيـة والقانونيـة والتنظيميـة والعرفيـة تفـترض عمليـات مـن التحويـل المستمر خلال مراحل التنشئة المهنية للفاعل الصحفي في الاتجاهين الأفقـي داخـل الحقل ذاته عبر آليات الصراع بين المهيمنين والوافدين على حيازة الرأسمال الرمزي، وفي الاتجاه العمودي من خلال العلاقة بين الأجيال الصحفية المتعاقبة لتجعـل مـن "**أنسـاق الاسـتعدادات الدائمـة والقابلـة للتحويـل ... تقـود الممارسـات وتوجهها حسب الشروط الموضوعية**"[293]، كما تجعل من التطبّع استعدادات مكتسبة لسلوك خصوصي بعضها واعـي وبعضـها غـير واعـي تمثـل مجـال تقـاطع بـين الاسـتجابات والاحـتمالات الموضـوعية المطروحـة داخـل الحقـل الصـحفي وبـين الطموحـات الذاتية في نزع الاعتراف والحصول على المنافع الماديـة والرمزيـة. وقـد تميـز تـاريخ الصحافة والإعلام في تونس بعدة عناصر كانت حاضرة في مختلف المراحل التي مـر بها، فمن التوظيف الإصلاحي والـوطني خـلال المرحلـة الاسـتعمارية إلى التوظيـف التحديثي ثم التنموي في ما بعد الاستقلال "**كانت الصحافة دائمـا في خدمـة قضيـة**

[292] Pierre BOURDIEU, *Questions de sociologie*, Op. Cit. p130.

[293] Pierre BOURDIEU, *Le sens pratique*, Op. Cit. p88.

خطيرة[294] في تصور أغلب المسؤولين العرب وانبنت الهوية الصحفية للفاعلين الصحفيين على أساس "**حمل رسالة مجتمعية**" تبالغ في تصور التأثير المفترض لوسائل الإعلام بقطع النظر عن الشروط السياسية للمتقبل وعن الأشكال التقنية المتبعة. ولم تتوفر للصحافة المكتوبة إمكانية المراكمة المهنية والحقوقية والتقنية وعوملت بطريقة أداتية توظيفية خارج مجالها كسلطة رابعة موازية للسلطات الثلاث التقليدية وخارج مفهوم "**الوساطة الاجتماعية المتخصصة في تبادل المعلومات والآراء والأفكار**"[295].

لقد تصلبت هذه الخاصية بعد مرحلة بناء الدولة الوطنية عندما انضافت إليها خاصية دعمتها وزادت من فاعليتها ألا وهي المركزة الشديدة، الوجه الآخر "**لمركزية الحكومة والإدارة**"[296] والتي استندت إلى عملية منهجية لدولنة المؤسسات الإعلامية والصحفية وإدماجها ضمن الهياكل التنفيذية المسؤولة عن تفعيل البرامج الرسمية باسم "**الحفاظ على الوحدة الوطنية**"[297] والتسريع بالتحديث وإخراج المجتمع من الدوائر التقليدية، ثم باسم التنمية الشاملة في مرحلة ثانية لينتهي إلى اعتبارات تبريرية تستند إلى مقولات الحفاظ على التراث والخصوصية أمام تحديات العولمة الاتصالية والثقافية.

أما الخاصية الثالثة فتنحدر من نظيرتيها السابقتين وتتمثل في الرقابة الممنهجة والمراقبة المستمرة المفروضتين على المؤسسات الإعلامية والصحفية وإنتاجهما، باعتبار أن الرقابة آلية للهيمنة حين تلجأ إلى "**منع الفرد أو المؤسسة أو المجموعة من قول ما يريد قوله عموميًا أو نشر ما**

[294] محمد فايز، (مسؤول وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية)، "البعد التنموي للإعلام"، ندوة "**الإعلام من أجل التنمية في الوطن العربي**"، 25-26-27 فبراير، الرياض، 1984، نشر المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية، الرياض، 1985، ص21.

[295] محمد قيراط، "ستون عاما من دراسة القائمين على بالاتصال: الدروس المستخلصة والاتجاهات المستقبلية" **المجلة التونسية لعلوم الاتصال**، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، عدد32، جويلية- ديسمبر 1997، ص ص141-170.

[296] يحي أبو بكر، سعد لبيب، حمدي قنديل، **تطوير الإعلام في الدول العربية، الاحتياجات والأولويات**، سلسلة "تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري"، عدد90، اليونسكو، باريس، 1987، ص10.

[297] المرجع السابق، ص11.

يكتبه باستعمال الإكراه، وبالنسبة إلى الصحفي تعني حرمانه من جمهوره الحقيقي أو المفترض"[298].

فإذا كانت الرقابة كما يقول أحد الصحفيين "**موجدة في كل البلدان حتى المتقدمة منها، آما اعطيني الضمانات آشنية... المشكل الحقيقي موش في الرقابة، في قانون الصحافة إلّي هو وراء الرقابة وتأوّلو الإدارة كيف ما تحب**"، إذ أن التشريعات التي تنظم النشاط الإعلامي والصحفي تمثل القاعدة الأساسية لاشتغال الرقابة على المنشورات الصحفية، والتي تجرّم تجاوز هذه القوانين بعقوبات مالية وبدنية[299]، لا فقط بحصول الفعل بل تمس أيضا "**نية الثلب في صورة نشر أخبار زائفة**". و في نفس الاتجاه ذهب بعض المبحوثين إلى أن قانون الصحافة يحمي المؤسسات الرسمية من النقد ويحرم الصحفي من تناول بعض المظاهر المرتبطة بإدارة هذه المؤسسات والخدمات التي توفّرها، على عكس ما هو موجود في "**بلدان قريبة منّا تعطي للصحافي الحق باش ينقد ويعطي رايو ويسلّط الضّو على المظاهر السلبية [...] مثال، في مصر، معروفه حكاية الصحافه مع وزير الفلاحه السابق، عركه دامت 14 سنة**". أما واقع الرقابة كما يعيشها بعض الفاعلين الصحفيين غير المهيمنين داخل الحقل الصحفي ويتمثلون انعكاسها على وعيهم المهني ونشاطهم اليومي بما تحدده من آليات تطبّعهم الخصوصي، فهي "ظاهرة كلية" تشمل مختلف أشكال النشاط الصحفي وموزّعة بداية "**من الزميل حتى رئيس التحرير والمدير وصولا إلى الإدارة**"، وقد عرفها أحد المبحوثين: "**الرقابة هي انفراد الإدارة بتأويل القانون وإسقاطو على أحداث بعيده ... الرقابة أنّو الصحافي وراه 50 سنه سجنا**".

أما البعض الآخر من الفاعلين الصحفيين المهيمنين، فقد اعتبروا أن هناك مبالغة في تصور عائق الرقابة في علاقة الإعلام بالتنمية خاصة، استنادا إلى ما يجري في الواقع ويحصرون القضية في التقاليد الصحفية الموروثة التي عادة ما تجعل من الصحفي ضحية "**فلا أحد يمنع الصحفي من الكتابة أو التحقيق شرط الالتزام بالقوانين السائدة، وهناك من يجهل**

---

[298] Jacques LE BOHEC, *Les mythes professionnels des journalistes*, Op. Cit. p56.

[299] أنظر قانون الصحافة.

حتى قانون الصحافة [...] لم نسمع بتدخل الرقابة إلا نادرا" كما أكد بعض رؤساء التحرير. ويعوّل هذا الموقف مرّة أخرى على حرفية الصحفي و"**ذكائه**" في كيفية طرح المواضيع وتناولها و"**تمرير النقد غير الحسّاس**" الموجه لتفاصيل المشروع التنموي تلميحا أو "**بين السطور**"، دون أن يعرّض نفسه للمواقف المحرجة، ودون أن يثير الرقيب رغم الاعتراف الضمني والصريح بوزن الرقابة الإدارية والقضائية التي تحولت مع هذا الموقف إلى رقابة ذاتية تعوّد عليها الفاعل الصحفي حتى أصبحت جزء من التطبّع الصحفي: "**إنت تراقب روحك خير ملّي تدخّل الرقابة، إشنيّة الفايدة باش تقوم بدور المعارضة وقت إلّي هي منسحبة من التنمية...هذا هو واقع البلاد والصحافي لا هو مصلح و لا هو نبيّ**". ويمكن تفسير هذا الموقف بموقع المعبّرين عنه داخل الحقل الصحفي بحكم الهيمنة التنظيمية والرمزية التي يمارسها رئيس التحرير بصفته وسيطا في عملية الرقابة، يستمدّ منها قسطا من سلطته وهيمنته على بقية الفاعلين الأقل موقعا أو الوافدين الجدد على الحقل الذين أجمعوا، بالمقابل، على أن الرقابة التنظيمية والإدارية هي المانع الأساسي لاشتغال الوظائف التنموية للإعلام التي تستحيل إلى مجرد التبسيط والدعاية حين تغيب حرية الصحافة، من ذلك ما ذهب إليه أحدهم قائلا: "**إذا كان ما ثمّاش حرية صحافة، ما تنجّمش تكون سلطة وما عندها حتى دور في التنمية [...] لأنو بكل بساطة التنمية تتقاس بسلطة الصحافة باش تكون كلمتها مسموعة موش عند السلطة فقط، وإنما تكون عندها مصداقية وتؤثر في الناس**".

لقد تعايشت الصحافة المكتوبة في تونس مع الرقابة منذ المرحلة الاستعمارية حتى أصبح القبول بسلطتها والتعامل معها جزء من التطبع الصحفي، لا بل كثيرا ما يعمل المهيمنون داخل الحقل الصحفي على إدماج الرقابة واستعمالها ورقة ضغط في صراعهم مع الفاعلين المتحمسين لمواجهتها[300] من أجل تمرير الاعتراف بالرقابة مهما كان شكلها وثمنها؛ ومن ثم نزع الاعتراف المهني بقدراتهم و"**فنياتهم وذكائهم**" في التحايل على الرقيب وقراءة السياق السياسي وظرفية الإجراءات المحيطة بالإنتاج الصحفي. وإذا كانت كل الأنظمة الإعلامية قد عرفت الرقابة حيث يعتبر

[300] المرجع السابق.

الرقيب موظفا مكلفا بتطبيق القواعد المتبعة ولكنه في التجربة التونسية يبالغ في تطبيق الإجراءات الحمائية والاستباقية حسب السياق السياسي، فإن الرقابة "**تصبح شيطانية حين تكون بيد الأنظمة التوتاليتارية**"[301] أو التسلطية لأنها جزء من السياسة المتبعة وتعبر عن طبيعة النظام السياسي القائم وعن النمط التنموي السياسي المتبع. ولئن اتخذت الرقابة الصحفية في تونس أشكالا متنوعة، فإنها انتهت إلى شكلين يغذي أحدهما الآخر باستمرار: الرقابة الاستباقية المستندة عادة إلى الإجراءات الإدارية، وإلى الإجراءات العدلية بصفة ثانوية، في مقابل الرقابة المنعية الزجرية المتبعة في مجتمعات أخرى، ولكن النوع الأول من الرقابة "**إذ يعود إلى السلطات الإدارية فإنه يعتبر أكثر تهديدا لحرية الصحافة**"[302]، لأن السلطة الإدارية عادة ما تكون أكثر تبعية للسلطة السياسية من سلطة المحاكم حين تستغل الثغرات التي لم يحددها القانون بصفة مسبقة وواضحة لتقلّص الهامش المتبقي لحرية الصحافة. وحتى الاجتهادات القانونية التي نظرت في قضايا الرأي والصحافة بتونس يصح عليها ما هو سائد في التجارب المغاربية من أنها "**كانت دائما في صالح الإدارة** [والحق العام] **مما أضعف فقه القضاء وحرمه من مراكمة مرجعية مضافة للمراجع القانونية السائدة**"[303] الضابطة للنشاط الإعلامي، وهنا تتقاطع تبعية الحقل الصحفي مع تبعية الحقل القضائي لتعبرا عن طبيعة المركزة وعن وضعية العلاقة بين مختلف السلطات بما فيها هذه "**السلطة الرابعة**" التي كانت دائما جزء من عملية التنمية الفوقية عوض أن تكون مقيّما لها ووسيطا تشاركيا في استقلالية المجتمع المدني وبالتالي في صياغة المشروع التنموي صياغة مجتمعية تشاركية.

وللتدليل على بعض العوامل التي تعين في تحديد الخصائص العامة للحقل الصحفي وعلى طريقة اشتغال الرقابة وتفعيل الإجراءات القانونية

---

[301] Philippe BRETON, « Le déclin de la parole », **Le Monde Diplomatique**, Mars, 1997.

[302] Francis BALLE, « Faut – il imposer des limites sur la liberté de la presse ? » in **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. pp39-47, p41.

[303] Pierre ALBERT, « Les difficultés de la recherche en matière d'étude de presse au Maghreb », in **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. pp329-338, p335.

والعدلية يمكن أن نقدّم مثالا على إجراءات المنع والمصادرة وإصدار أحكام التجريم التي تعرضت لها الصحافة المكتوبة في مطلع التسعينات[304]. وهو المثال الذي لا يمكن تعميمه على كامل المرحلة اللاحقة نظرا للسياق السياسي والظرفية التأسيسية لمرحلة ما بعد بورقيبة. فبعد الانفراج السياسي الذي ساد بين 1987 و 1990 وأثمر ربيع الإعلام في تونس، سرعان ما انقلبت التوجهات السياسية بعيد حرب الخليج الثانية وما بينته من استحالة المصالحة بين العلاقات الاقتصادية مع أنظمة بلدان الخليج والعلاقات السياسية مع الأنظمة الغربية وبين التعاطف الشعبي الواسع مع الموقف العراقي وخاصة بعد المواجهة السياسية والأمنية مع الحركة السلفية وتنكر الخطاب السياسي لأغلب تعهداته والتزاماته البرنامجية المعلنة منذ 7 نوفمبر 1987، واستعادت الرقابة دورها التقليدي في مراقبة الحقل الإعلامي والصحفي المكتوب لتجعل منه القاعدة التي أعادت هيكلة الحقل الصحفي وبسط الهيمنة عليه من جديد. وبالموازاة مع هذا التوجه المستجد للسياسة الإعلامية واصل بعض الفاعلون الصحفيون اتباع استراتيجيات استقلالية في محاولة للحفاظ على بعض المكاسب مثل تلك التي تحققت للصحافة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ولكن الحكومة كانت مصرة على استعادة الاشتغال التقليدي للحقل الصحفي وإخضاعه للهيمنة السياسية لتثبيت وضعية جديدة لأرتودكسية الإيديولوجيا المقبولة مما أنتج وضعية تصادم بين الاستراتيجيتين، فكانت الإجراءات التي من خلالها تم رصد أكثر من عشرين إجراء يتعلّق بحرية الصحافة في الفترة المتراوحة بين جانفي 1990 وماي 1990، توزعت بين المنع من الصدور ومصادرة بعض الأعداد الصحفية وتغريم بعض الصحفيين والمؤسسات الصحفية وتجريم بعضهم الآخر وإصدار أحكام بالسجن نافذة ضدهم[305]. وخلال نفس الفترة تم منع بعض الصحف المعارضة "**وتوقف بعضها الآخر نتيجة صعوبات**

---

[304] Larbi CHOUIKHA, Hassen JUINI, Kamel LABIDI, « Dossier : Etat de la liberté de la presse en Tunisie de janvier 1990 à mai 1991, Document I », in Wolfgang Slim FREUND, (Sous la direction de), **L'Information au Maghreb**, Op. Cit. pp 94 - 119, pp 97-101.

[305] المرجع السابق، نفس الصفحة.

مالية"،[306] وهي الإجراءات التـي كانـت ضرورية لإعـادة هيكلـة الحقـل الصـحفي وإعادة تشغيل الآليات التطبعية المهنية في مستوى عودة الرقابة الذاتية من جديد بعد التحوّل السياسي في مطلع تسعينات القرن الماضي والـذي أعلـن عـن تحـول في الإيديولوجيا التنموية الرسمية.

من ناحية أخرى كانـت نتـائج الثـورة الاتصـالية العالميـة في مسـتوى الإعـلام الفضائي تضغط على الواقع المحلي مما حدا ببعض الباحثين المتخصصين إلى اعتبـار أن الإعلام الخارجي بمختلف أشـكاله "**أصـبح فـاعلا مبـاشرا في التغـيرات الإعلاميـة المحليـة وذا تـأثير في التغـيرات الاجتماعيـة المفترضـة محليـا"**[307]، ووجـدت الدولـة التونسية نفسها مجبرة على اتباع استراتيجية "**الرقابة المفاوضـة"**[308] التـي اعتمـدتها السياسة الإعلامية مع بعض القنوات الأجنبية مثلما هـو الشـأن مـع القنـاة الثانيـة الفرنسية مع نهاية ثمانينات القرن الماضي. فقد وقّعت الحكومـة التونسـية اتفاقيـة مع نظيرتها الفرنسية سنة 1989[309]، تم بموجبها بث برامج القنـاة الثانيـة باسـتثناء النشرات الأخبارية للظهيرة والمساء، وبعد سلسلة من الرقابة الانتقائيـة طيلـة عشر سنوات على البرامج الإخبارية والوثائقية والحواريـة التـي تتعـرض للشـأن التـونسي وعلى "**المشاهد السنمائية الخليعة**" تـم قطـع هـذا البـث نهائيـا سـنة 1999 بعـد الحادثتين اللتين غطتهما هذه القناة: الانتخابات التشريعية والرئاسية التي فـاز بهـا الرئيس **زين العابدين بن علي** بنسبة تفوق 99% وصدور كتـاب في فرنسـا يتنـاول التجربة السياسية التونسية لمرحلة ما بعد بورقيبة[310] تمّ استدعاء كاتبيه في برنـامج تلفزيوني على نفس القناة.

---

[306] تم منع صحيفتي "**الفجر**" و"**البديل**"، وتوقفت صحف "**الوطن**" و"**الموقـف**" و"**المسـتقبل**" و"**الطريـق الجديـد**"، التابعـة لأحـزاب المعارضـة عـلى التـوالي **للاتحـاد الـديمقراطي الوحـدوي والتجمـع الاشـتراكي التقـدمي (الحـزب الـديمقراطي التقـدمي حاليـا)** وحركـة **الـديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعي التونسي (حركة التجديد حاليا).**

[307] Armand MATTELARD, *La Communication –Monde*, *Histoire des idée et des stratégies*, La Découverte, Paris, 1992, p272.

[308] Riadh FERJANI, « Internationalisation du champ télévisuel en Tunisie », Op. Cit. p169.

[309] وهي الاتفاقية التي تم بموجبها تقـديم 61 مليـون فرنـك فـرنسي لتجديـد البنيـة الأساسـية للإذاعة والتلفزة التونسية و150 مليون فرنك فرنسي لإحداث شبكة بث هرتيزية ثانيـة بتـونس مقابل بث برامج القناة الثانية الفرنسية بداية من 3 جوان 1989.

[310] Nicolas BEAU, Jean-Pierre TUQUOI, *Notre amie Ben Ali*, *L'Envers du miracle tunisien*, Editions La Découverte, Paris, 1999.

وأمام تنامي الإكراهات الخارجية وانعكاسها داخل الحقل حتى أنها عوضت نظيراتها المهنية الداخلية، تحولت الرقابة السياسية[311] والمراقبة المؤسسية إلى رقابة ذاتية بفعل اشتغال الآليات الخصوصية للتطبع الصحفي وأصبح الفاعل الصحفي منقادا بممارسة رقابة ذاتية تتجاوز مجرد المضامين المنتجة، إلى ممارسة ردود أفعاله المهنية تجاه القضايا والمواضيع التي يتناولها ويستبطن الحدود المفروضة على الصحافة حتى يعيد إنتاجها بطرائق واعية وأخرى لاواعية.

إذا كانت الرقابة في المجال الصحفي تعني "**الحق الراجع للحكومة في ممارسة المنع على المنشورات خارج تدخل المحاكم**"[312]، فإن الرقابة الذاتية تحيل على مفهوم التطبع واستبطان الشروط التنظيمية والأخلاقية والسياسية والخطوط الحمراء المحيطة بالنشاط الصحفي وإعادة إنتاجها مهنيا حتى تصبح مكونا أساسيا من مكونات الحقل الصحفي لتسهّل على الرقيب وظيفته وتعفيه من التدخل اليومي حين يسود نوع من الترميز المشترك بينه وبين الصحفيين حول جملة الموانع التي يتنبأ بها الفاعل الصحفي بحكم تجربته المهنية التي هي جزء أساسي من عملية التطبع. ولكن لمّا تتحول الشروط السياسية للإنتاج الصحفي إلى شروط اجتماعية داخل الحقل، تحدد ما يقال وما لا يقال حيث يصبح "**التعبير** [الصحفي] **تعديلا وموازنة بين المصلحة التعبيرية للصحفي في مراكمة الرأس مال الرمزي وبين الرقابة المكونة من داخل هيكلة الحقل**"[313].

أما الرقابة الذاتية عند الفاعلين الصحفيين عامة فتعكس حجم الاكراهات التي يخضع لها الحقل وطبيعتها إن كانت خارجية أو داخلية، وهي عادة ما تحمل خصائص هذه الاكراهات باعتبارها مؤشرا صادقا على

---

[311] مورست **الرقابة** تاريخيا قبل ظهور الطباعة والنشر واتخذت أشكالا متنوعة، ولكنها تمأسست حين واجهت الكنيسة بعض المقاومة الفكرية والنقدية مع بداية الإرهاصات الأولى لعصر النهضة الأوروبية، وبعد **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** لـ 1789 أصبحت الرقابة خاضعة لقانون مكتوب ومعروف مسبقا بعد أن كانت تمارس بصفة اعتباطية، ورغم ذلك مازالت الرقابة في بعض الأنظمة السياسية غير مقننة لأنها لا تلزم الرقيب بتقديم تبريرات لمنعه للمنشورات من الصدور، أنظر:

- Maurice GARÇON, « La censure », **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

[312] المرجع السابق.

[313] Pierre BOURDIEU, *Questions de sociologie*, Op. Cit. p138.

خصوصية التطبع واستبطانا توجيهيا لكل الشروط والموانع المتدخلة في عملية الإنتاج الصحفي. ولئن اعترف أغلب الفاعلين المبحوثين بوقع الرقابة التنظيمية والسياسية على علاقة الصحافة المكتوبة بالتنمية وأهدافها مهما كان موقعهم داخل الحقل الصحفي وباستفحال الرقابة الذاتية، فإنهم اختلفوا في تحديد العوامل المفسّرة لها، فمنهم من اعتبرها انعكاسا مباشرا للرقابة التنظيمية داخل المؤسسات الصحفية ومنهم من فسرها بحجم الرقابة السياسية وواقع حريات التفكير والتعبير والنشر، في حين ألحقها البعض الآخر بالمسؤولية الفردية للفاعلين الصحفيين وتراجع المستوى التكويني والحرفي والمبالغة في تقدير الموانع القانونية والسياسية والتنظيمية، وهو بصفة عامة موقف رؤساء التحرير من المبحوثين.

فقد ذهب أصحاب الموقف الأول إلى أن إدارة المؤسسات الصحفية الخاصة هي المسؤول الأول عن حجم الرقابة الذاتية التي تعيق الوظائف التنموية المفترضة للصحافة حين تمارس سلطة مركزية لا تعتمد أساليب المشاركة ولا تتوانى عن اتخاذ إجراءات قاسية في حق الصحفيين، من ذلك ما صرّح به أحد المبحوثين: "**الصحافي حافظ درسو وحدو ورقيب على روحو، وعندو حدود يتحرك فيها... لأنّو مهدد بالمنع من النشر وبالخصم من الرتّب، وربما للطرد من المؤسّسه... وهذا حصل بالفعل**". وهي الإجراءات التي تهدد الصحفي في حياته المهنية ولا تعترف بأغلبها التشريعات القانونية، ورغم ذلك يستبطنها الفاعل الصحفي لتصبح أداة فعّالة في ضبط ذاتي لسلوكه المهني وتحديد شبه آلي لإنتاجه شكلا ومضمونا، بما أنها تهدد ضماناته المهنية وخاصة في منعه من النشر لأن "**أكبر ألم يتعرّضلو** [الصحفي]، **وقت إلّي ما يتعداش المقال متاعو ويتمنع من جمهورو** [...] **كيف إلّي يحسّ بالعقم والإحباط**"، تقول إحدى المبحوثات.

أما تأثير حرية الإعلام والصحافة على الرقابة الذاتية فقد تمثلها أصحاب الموقف الثاني باعتبارها الإطار الأوسع لتفسير إحجام الصحفيين عن الخوض في بعض المواضيع التنموية وإبداء الرأي المستقل في بعضها الآخر ذلك أن "**حرية الصحافة والتعبير هي الأكسيجين إلّي تتنفس بيه التنمية... والشرايين إلّي توصلّها للناس، أولا باش يعرفو آش ثمّه من معلومات تمسّ مشاغلهم اليومية، وثانيا باش يوصلهم راي الصحافي في**

الموضوع... في بلدان أخرى يقلك المواطن ما عندوش وقت باش يفكر ويعطي رايو، ومع المعلومه يطلب راي الصحافة إلّي اتّابع في الموضوع ومتخصّه فيه". وفي مقابل هذا الموقف الذي يستند إلى الشروط الموضوعية في التأثير على الرقابة الذاتية، تم رصد موقف آخر يجعل من مسألة الرقابة الذاتية خاصة بمتغيرات تخص الفاعل الصحفي الذي يخفي الثغرات المهنية التي يعاني منها وراء ما يتصوره من رقابة خارجية يبالغ في تقدير مفعولها على الرقابة الذاتية، واعتبر أحد رؤساء التحرير من المبحوثين أن "**بعض الصحفيين يعانون من فقدان التخصص في المواضيع الاقتصادية والتنموية بصفة عامة، وهذا حاجز كبير أمام تناول المواضيع بجدية وحيادية، إلى جانب عدم المواكبة والاطلاع على ما يجري هنا أو في العالم [...] والمتمكّن من موضوعه يتخلّص من الرقابة الذاتية لأن المعلومة الصحيحة تحرر قلم الصحفي**". فمحدودية التكوين والتخصص في بعض المواضيع التنموية مثل الاقتصاد والفكر التنموي ومدارسه يضعف، في رأي رئيس التحرير، من حرفية الصحفي ويجعله سجين العموميات والرؤية السياسية التي تسقطه إما في المساندة والدعاية أو في النقد ومعارضة السياسة الحكومية وتفتح باب الرقابة الخارجية أو الذاتية لتصبح حاجزا إضافيا أمام التناول الجدّي المعمق للقضايا التنموية المطروحة والتحديات الخارجية والداخلية، ففي "**مواضيع التنمية كتعرف كيفاش تخدم وتكون متمكّن من الملف متاعك، تكوّن ثقة في روحك وتتخلّص من الأفكار المسبّقة**".

ومهما كانت الأسباب التي قدّمها الفاعلون الصحفيون لتفسير ثقل الرقابة والرقابة الذاتية على الممارسة الصحفية تصوّرا وإنتاجا، ومهما اختلفوا في تحديد عواملها الموضوعية والذاتية حسب المواقع التي يحتلونها، فإنهم لا ينكرون فاعليتها في إعاقة المساهمة المفترضة للصحافة والإعلام في المشروع التنموي، باعتبارها أحد المرجعيات النشيطة في تحديد اشتغال منطق الفعل الصحفي في تناوله للقضايا التنموية حتى أنها أصبحت معطى أساسيا في صياغة مختلف الإستراتجيات داخل الحقل واختصارها في نمط الإستراتيجيات الدفاعية دون تجاوزه إلى نظيراتها الهجومية القادرة على ضمان الحد الأدنى من هامش استقلالية الصحافة وشحن حقلها بسلطة

رمزية موازية لبرلمان لا يشرع القوانين بقدر ما يشرع الآراء والأفكار ويعطي الكلمة لمن لا تتوفر له فرصة الكلام العمومي.

2 ـ الحقل الصحفي بين التبعية والانقطاع

تبدو الصعوبة النظرية والمنهجية كبيرة في مقاربة العلاقة بين الإعلام والصحافة المكتوبة في **تونس** وبين التنمية في مستوى الأهداف المعلنة خارج السياسة الإعلامية الرسمية[314]، نظرا لكون الحقل الصحفي من أقلّ الحقول استقلالية تجاه الدولة على امتداد المراحل السياسية والتنموية التي مر بها المجتمع التونسي، وهي الخصوصية التي تميز هذا الحقل وتجعل من علاقته بالتنمية تتجاوز الوظائف التعبوية إلى نظيراتها الدعائية التنفيذية لتحرم المشروع التنموي بمختلف أنماطه من أبعاده التشاركية تصورا وتنفيذا وتقييما، كما تحرم الصحافة المكتوبة والإعلام عموما من مراكمة تجربتها الطويلة وتطوير أدائها مهنيا وتقنيا. فانقطاع "**دور الفاعل الصحفي في مراقبة الآليات الداخلية لاشتغال الحقل تضعف من الصراع والتنافس**"[315] حول حيازة رأس المال الرمزي المحرك الأساسي له، لتحيل صراع الحقل الصحفي إلى مستويات دنيا خارجة عن إكراهاته الداخلية لفائدة الإكراهات السياسية الخارجية ، فيرتد الفاعل الصحفي إلى منطق "**التحايل والارتزاق مضحيا بأخلاقيات المهنة والقيم السامية التي قامت عليها**" أمام ضغط هذه الإكراهات والرقابة، مثلما عبّر أحد المبحوثين؛ ويتقوقع داخل الإستراتيجيات الدفاعية لحماية موقعه وموضعه أمام أحادية المصادر، ولا يجرؤ على اتباع بعض الاستراتيجيات الهجومية تجاه مصادره بالتقييم والمقارنة والنقد وممارسة سلطته الرابعة المفترضة. وبذلك تضعف المقاييس المهنية والأخلاقية في الكفاءة لتعوضها مقاييس "**الولاء السياسي والتنظيمي اللاشكلي**"، ويضعف بالتالي المنطق اليوتوبي الرمزي[316] للإديولوجيا التنموية ليعوّضه منطق الإيديولوجيا التبريرية في مختلف نسخها الأرتودكسية.

---

[314]Pierre ALBERT, « Les difficultés de la recherche en matière d'étude de presse au Maghreb », Op. Cit. p336

[315] المرجع السابق، ص335.

[316] Karl MANNHEIM, *Idéologie et utopie*, Op. Cit. p137.

أما الانقطاع الثاني الذي عرفه الحقل الصحفي في تونس فيشمل علاقة الإنتاج الإعلامي عامة بجمهور القراء والمستهلكين له الذين لا يساهمون في تقييمه ولا يؤثرون في سوق العرض والطلب على اعتبار الاحتكار الذي تمارسه الدولة لسوق المنتجات الثقافية والإعلامية، حيث مثلت دائما الزبون الأول لهذه السوق عن طريق جملة الإجراءات والإعانات التي "**تقدمها لصحف لا يرضى عنها القراء و تشكو من محدودية في التوزيع والمبيعات، حسب درجة الموالاة**"، وتلجأ إلى تعويض مؤسساتها إما بالإعانات المباشرة أو بمنحها حصة أوفر من الإشهار أو باشتراء نسخها وتوزيعها مجانا على الإدارات العمومية والمصالح الإدارية بمختلف الوزارات والدواوين والصناديق الاجتماعية. وقد أعتبر بعض الذين أجابوا عن مسألة توزيع الإشهار العمومي أن "**المقاييس هذي تنجم تكون عادلة ولكن ما يعرفها حتّى حدّ**" ومجهولة لدى الفاعلين المعنيين من المؤسسات الصحفية والصحفيين المباشرين حتى يعدلوا من استراتجياتهم على ضوءها، وحين تغيب الشفافية تسود التأويلات المختلفة حتى أن أحد المستجوبين ذهب إلى اعتبار أن "**التوزيع إلّي تعتمدو** (*L A.T.C.I*) [الوكالة التونسية للاتصال الخارجي] **يتم حسب درجة الولاء... سيف مسلط، والدليل موجود: ثمّه آشكون محروم منها جمله**". وإذا كان إشهار البضائع والخدمات الاقتصادية الراجعة إلى المؤسسات العمومية وإعلان البيانات الإدارية الرسمية والمحلية الذي تحتكر توزيعه مؤسسة عمومية حكومية وفق مقاييس غير معروفة مسبقا، فإن عائداته لن يتم توزيعها بشكل عادل حسب تمثل بعض الفاعلين سواء من الصحفيين أو من رؤساء التحرير، لتعوّض المؤسسات ذات التوزيع المحدود التي لا تستند إلى جودة الإنتاج وإلى المصداقية تجاه الجمهور المفترض، وهو ما ذهب إليه أحد الصحفيين الذي شكك حتى في توزيع إشهار وإعلان المؤسسات التجارية الخاصة: "**إنت تعرف، المبيعات والاشتراكات وحّدها ما تغطّيش نفقات أي جريدة... لازم إعلان باش تعيش، وحتّى الإعلانات الخاصة فيها ترافيك وموش سليمة ميّ في الميّ**".

وإذا كان معيار المصداقية الإعلامية متغيرا ثابتا ومستقلا في تاريخ تطور الصحافة ومؤثرا في اتجاهاتها ونوعيتها[317]، فإنه لا يمكن دراستها خارج السلوك الاجتماعي لاستهلاك المنتوجات الصحفية والإعلامية لا من حيث كونها المعبّر عن التأثير المفترض لوسائل الاتصال الجماهيري فقط، بل باعتبارها المقياس الأساسي في اشتغال سوق الصحافة والإعلام وفي تقييم رجع الصدى. ولكن غياب القارئ المقيم والمستهلك الحكم الذي ينقطع عن التأثير في الصحافة والتفاعل معها فتنقطع معه المصداقية ويصبح الإنتاج الإعلامي عامة يشتغل خارج السوق وخارج التأثير المفترض وبالتالي خارج التقاطع بين الإعلام والتنمية[318]، ويتحول الصحفي إلى مجرد موظف يمارس التكرار وينتج الملل ويعيش الروتين في إطار من الدعاية المكثفة لصالح الخيارات التنموية لا بتمجيدها فقط بل بتمجيد "**أصحاب القرار**" وشخصنة التقييمات كما أكد أحد الصحفيين.

اجتمعت جملة هذه القطائع لتجعل من الإعلام والصحافة المكتوبة خاصة، منقطعة عن وظائفها التنموية في تطوير ثقافة المشاركة السياسية ومعزولة عن الإمكانيات التاريخية لتطورها وتنميتها، ولم يتمكن الحقل الصحفي من التوسط بين المجتمع والدولة وبناء التفاعل المفترض والمساهمة في تفعيل المشاركة الاجتماعية بتحويل المشكلات الخصوصية والقطاعية إلى اهتمامات وقضايا اجتماعية مشتركة. كما لم يتمكن من مراقبة التزامات الدولة بتعهداتها وأهدافها التنموية المعلنة. تبدو أهداف التنمية المتضمنة في الخطاب الصحفي بفعل هذه القطيعة غير تلك الأهداف المعلنة في المخططات والبرامج الرسمية حيث تمتد مسافة من المبالغة والتظخيم خدمة لمقتضيات الدعاية وتجاوزا حتى للوظائف التنفيذية، ومن داخل هذا التمفصل كانت الإيديولوجيا التنموية تتدخل لتحرم التنمية من بعدها التشاركي وتعطل المسارات المفترضة في بناء تصوراتها واختيار وسائلها وتقييم نتائجها بطرية مفتوحة حين تحول الأهداف الممكنة إلى وعود وأحلام جماعية وانتظارات مشتركة غير قابلة للتحقق هيكليا وظرفيا، وساد نوع من التطبع الصحفي يجعل من المنافسة بين المؤسسات الإعلامية

---

[317] Eric NEVEU, *Sociologie du journalisme*, Op. Cit. p53.

[318] Wolfgang Slim FREUND, « Information et développement », Op. Cit. p37.

والأقلام الصحفية في خدمة الدعاية السياسية وتسويق الاختيارات الرسمية عوض الاحتكام للقراء ولمقاييس المصداقية، استجابة للاكراهات المفروضة من خارج الحقل الصحفي.

يمكن مسك بعض مستويات التبعية في علاقة الحقلين الصحفي والسياسي من خلال صدى بعض الأحداث الكبرى والمنعرجات التاريخية في الصحافة المكتوبة حيث كانت هذه التبعية تتدعم مع كل امتحان تنموي أو سياسي يمر به المجتمع والدولة مثل الفشل الذي آلت إليه تجربة التعاضد والتحول الفجائي إلى الليبرالية أوّل امتحان جدي لاستقلالية الحقل الإعلامي والصحفي، وكذلك إبان التحول في هرم السلطة سنة 1987. أثبتت الصحافة المكتوبة ارتباطها العضوي والهيكلي بجهاز الدولة ممثلا في مؤسستها الرئاسية آنذاك من خلال تخليها عن المشروع التعاضدي وعن رموزه السياسيين، فنفس الصحف ونفس الأقلام التي كانت تساند التعاضد وتمارس الدعاية السياسية والإيديولوجية "**لهذا المشروع الحضاري والتنموي الحاسم**"[319]، غيرت مواقفها من النقيض إلى النقيض بمجرد التخلي الفجائي عن سياسة التعاضد وأصبحت تندد "**بالتجربة المسقطة على الواقع التونسي**" وتعدد مساوئها وسلبياتها وتهاجم رموزها السياسيين وتصفهم "**بالفساد الإداري والسياسي**" بعد أن كانت توجه آمال كل التونسيين إلى "**بناء اقتصاد تعاضدي وطني يحقق الاستقلال الاقتصادي ويوفّر الرخاء للجميع**". كما بررت تنصل الرئيس السابق **الحبيب برقيبة** من الفشل الذي آلت إليه ومبرئة له من كل مسؤولية سياسية أو أخلاقية بترديد الحجج الرسمية التي استندت إلى مرضه وعدم اطلاعه على تفاصيل المشروع التعاضدي، رغم انطلاقه منذ سنوات عديدة، بل وسارعت الصحف المكتوبة الرسمية منها و"المستقلة" إلى نسج ما يبرر صدقية المواقف الرسمية من الأحداث والمواقف حتى وصلت إلى تبني الإشاعات التي تبرّر التنصل من عبء التجربة وترديدها على صفحات جرائدها.

---

[319] مثلما كان الخطاب الصحفي يروّج للمواقف السياسية الرسمية مهما كانت طبيعة التوجهات التي تقودها، أنظر افتتاحيات المدونة في الباب الثالث.

ومرة أخرى أعاد التاريخ الإعلامي والصحفي نفسه عشية 7 نوفمبر 1987 حين تمت إزاحة الرئيس السابق **الحبيب بورقيبة** عن رأس السلطة السياسية لتتكرر نفس الظاهرة الإعلامية والصحفية ويعيد أغلب الفاعلين المهيمنين داخل الحقل الصحفي نفس السلوك وبنفس التنكر الفجائي[320] "**للمجاهد الأكبر**" و"**عميد الرؤساء العرب والأفارقة**" ونعت مرحلته في الحكم "**بالعهد البائد**" والاستبداد والتسلط واحتكار الشرعية التاريخية والسياسية. وهي الخاصية التي تميز الإعلام والصحافة في أغلب مجتمعات العالم الثالث والمجتمعات العربية خاصة حتى أن أحد الإعلاميين المصريين الذي عمل طويلا في الصحف العربية والفرنسية[321] كان يقول "**عندنا في مصر تتغير المواقف**[الصحفية] **وتبقى نفس الإمضاءات**"[322]، لتجعل من الصحافة والإعلام منقطعين عن وظائفهما في التوسط بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني ومحرومين من سلطتهما الرابعة المفترضة في صياغة الرأي العام وتشريع الآراء والمواقف التي تهمّ الشأن العمومي. وبالتالي تكون الصحافة مفرغة من أهم أدوارها التشاركية في نشر أهداف التنمية وشرحها وطرحها على بساط النقاش العمومي والنهوض بضرورة مراقبة الالتزامات المعلنة للدولة ولجميع أطراف المجتمع المدني والفاعلين المعنيين.

إذا كان من شبه المسلم به سوسيولوجيا أن وسائل الإعلام والصحافة ليست محايدة نظرا لطبيعة المواضيع والأحداث العمومية التي تشتغل على إعادة إنتاجها بواسطة عمليات التصنيف والترتيب والتأويل وإنتاج المعاني المصاحبة لها لصناعة الرأي العام حول نسق معيّن من المصالح الخصوصية[323]، فإن طريقة استخدامها إيديولوجيا يتحدد حسب طبيعة الإيديولوجيا الرسمية السائدة حين تكون في خدمة النظام السياسي وحسب

---

[320] Wolfgang Slim FREUND, « Information et développement », Op. Cit. p35.

[321] المقصود هنا **جورج حنيّن** (1914 - 1973) وهو كاتب وصحفي مصري اشتغل في الصحافة المهاجرة (**Jeune Afrique**) طيلة الستينات ثم في الصحافة الفرنسية (*L ' Express*) منذ 1969 ،عرف بكتاباته التحررية و بمواقفه النقدية واتجاهه السريالي في الكتابة الأدبية.

[322] Wolfgang Slim FREUND, « Information et développement », Op. Cit. p35.

[323] Pierre BOURDIEU, *Questions de sociologie*, L'Opinion publique n'existe pas, Op. Cit. pp233-234.

طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث و"**السلطة الرابعة**"[324] المفترضة للصحافة التي مثلت في التجربة الديمقراطية الحديثة برلمانا تشريعيا مواز يتمتع باستقلالية سياسية خصوصية ليست مهمته تشريع القوانين بل تشريع الآراء والمواقف والاتجاهات حول القضايا المجتمعية واقتراحها على السلطات الرسمية.

تمثل العلاقة بين مختلف أشكال السلطة السياسية وأشكال السلطة المضادة إشكالية مركزية تواجه الباحث في قضايا التنمية والإعلام خاصة في المجتمعات المسماة "**سائرة في طريق النمو**"[325]، وبالتساؤل عن إجرائية المقارنة بين "**منطق الدولة**"[326] الوطنية في تونس وبين مختلف المؤسسات الاجتماعية والنقابية توصلت الباحثة **بدرة بشير** إلى استنتاج بعض الخصائص المشتركة تعين الباحث في فهم المنطق الداخلي لاشتغال الدولة الوطنية وتفسير علاقتها بالمؤسسات التوسطية والإعلامية في مجال التنمية. كانت قوة الدولة الوطنية وإطلاقيتها تتوافق خلال هذه المرحلة من الإيديولوجيا المقبولة "**مع إيديولوجيا توحيدية وسلطات ممركزة وتماسف♣ كبير مع المجتمع المدني**"[327] الذي كان ضعيفا في موازنة سلطة تستند إلى العنف الرمزي المؤسسي في هيمنتها وإلى الخارج في جزء هام من شرعيتها. وإذا ما كانت الهوة تزداد اتساعا منذ منعطف السبعينات بين "**نسقين من القيم بالنسبة إلى الذين يعيشون في فلك السلطة وبين الضعيف**

---

[324] كان المفكر والسياسي الايرلندي **إدموند بوركي** (*Edmund BURKE*) (1729-1797) أول من أطلق هذا المصطلح على الصحافة لدورها في الانتقال من المجتمع القديم إلى المجتمع الحديث في أوروبا رغم مواقفه المتحفظة تجاه الحداثة والثورة الفرنسية، أنظر:

-Pierre ALBERT, « Naissance et développement de la presse », Op. Cit.

[325] Badra B'CHIR, « Modèle de pouvoir et dépendance culturelle », in **Cahiers du C.R.E.S.** Série Sociologique, n° 14, **Syndicat et société**, 1989, pp107- 118, p107.

[326] في إحالة على مؤلف **بيار بيرنبوم** الذي حلل من خلاله المنطق الثابت لاشتغال الطبقة الحاكمة في فرنسا رغم اختلاف الأحزاب المتعاقبة على السلطة :

- Pierre BIRNBAUM, *La logique de l'Etat*, Editions Fayard, Paris, 1982, *Cf* : Op. Cit. pp108- 109.

♣ وهو المقابل العربي الذي ارتأيناه للمصطلح الفرنسي (*Distanciation*)أي اتخاذ مساحة إرادية تتسع حتى تصبح مهيكلة في اشتغال أحد الحقول الاجتماعية تجاه موضوع ما أو فئة اجتماعية أو حتى مجتمع بأكمله.

[327]. المرجع السابق، ص109.

من هذه الدائرة"[328] حتى شملت بعض مؤسسات المجتمع المدني، فإنها تنطبق على الحقل الإعلامي حيث كان التعارض ظاهرا بين الفاعلين المهيمنين المرتبطين بالأجهزة الحكومية وبين الفاعلين الصحفيين المهمشين الذين كانوا يتضرّرون من منطق اشتغال الدولة الخاضع إلى سلطة شخصية ترفض كل مبادرة موازية أو خارجة عنها، مثلما كانت ترفض كل إمكانية تبادل أو تفاعل مع المجتمع المدني أو مع الحقل الإعلامي والصحفي.

وبذلك كانت خصائص نظام الحكم في الانفراد بالقرار والتحكم المطلق في اشتغال الحقل السياسي ورفض كل معارضة فعلية أو مفترضة واللامبالاة تجاه القاعدة، كانت كلها تنتشر في أغلب مؤسسات الدولة وتتحول إلى مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الحقل الإعلامي الذي انقطع عن معاييره المهنية الخصوصية وعن مقاييس المصداقية تجاه القراء وكان من أقرب الحقول الاجتماعية في إعادة إنتاج النمط الفوقي والتسلطي أين تسود المصلحة الشخصية على المصلحة العامة وتستعملها، وهو النمط الذي كان "**يتحوّل باستمرار من السياسي إلى الاقتصادي إلى الثقافي**"[329].

ورغم ذلك عرفت الصحافة المكتوبة دينامية جديدة منذ 1976 نتيجة ظهور عدة متغيرات تميزت بشدة الصراعات الاجتماعية وتفاقم الإضرابات العمالية داخل **الاتحاد العام التونسي للشغل** وبظهور بعض التيارات السياسية إلى جانب **الحزب الشيوعي التونسي** رغم عدم الاعتراف بها مثل **حركة الديمقراطيين الاشتراكيين** التي استقطبت المنشقين والمطرودين من المؤتمر الثامن **للحزب الاشتراكي الدستوري** و**حركة الوحدة الشعبية** بقيادة الاتجاه البنصالحي، بالإضافة إلى بعض التيارات اليسارية الراديكالية[330] والبعثيين خاصة داخل المنظمة النقابية. وهي المرحلة التي سبقت أحداث 26 جانفي 1978 والتي احتاجت خلالها السلطة السياسية إلى "**تلميع صورتها**

---

[328] المرجع السابق، ص110.

[329] Badra B'CHIR, « Modèle de pouvoir et dépendance culturelle », Op. Cit. p112.

[330] المقصود هنا تنظيم **العامل التونسي** وبعض المجموعات الماوية في شكل حلقات نشطة من **الوطنيين الديمقراطيين** داخل الجامعة **والاتحاد العام التونسي للشغل** حيث تمكنت من إصدار صحيفة سرية باسم "**الشعب**" بعد إيقاف صحيفة المنظمة النقابية بعد أحداث 26 جانفي 1978.

بعـد أن أصـبح الضـغط عـلى كـل محاولـة للمعارضـة يثـير ردود فعـل داخليـة وخارجية"[331] حيث كانت أرتودكسـية الإيـديولوجيا التنمويـة تنتقـل مـن مرحلتهـا المقبولة إلى المرحلة الإرهابية مع تنـامي التناقضـات الاجتماعيـة وتـوتر الصراعـات داخل بعض الحقـول المدنيـة والحركـات العماليـة والطلابيـة وتصـاعد الاسـتقطاب السياسي بين الدولة والحزب من جهة والمعارضة الديمقراطية واليسـارية مـن جهـة أخرى.

وبالموازاة مع السماح **للرابطة التونسية للـدفاع عـن حقـوق الإنسـان** بالنشـاط سنة 1977 ظهرت بعض الصحف المعارضة والمستقلة مثـل صـحيفة "**الـرأي**" التابعـة للاشتراكيين الديمقراطيين وصحف مستقلة مثل "**الديمقراطية**" و"**حقائق**" و"**المغـرب**"، سـمحت بصـدورها السـلطة السياسـية في محاولـة يائسـة منهـا للحفـاظ عـلى إيديولوجيتها المقبولة التي لم تصمد أمام فشل التوجـه الاقتصـادي اللـبرالي في تجـاوز أزماته الهيكلية منها والظرفيـة وأمـام الطبيعـة التسـلطية للنظـام المركـز في شـخص الرئيس. ورغم "**تأقلم بعض الصـحف القديمـة مـع الوضـع الإعلامـي الجديـد مثـل صحيفتي "الصباح"** و(*Le Temps*)"[332] في مستوى تغيير بعض مضامينها نحـو طـرح القضايا التي تستقطب اهتمامات القطاعات الواسعة من الفئات الوسطى السـاخطة على تدهور المقـدرة الشرائيـة وواقـع الحريـات الديمقراطيـة، فـإن المشـهد الصـحفي سرعان ما تراجع وعاد إلى الوضعية القديمة بعد الأحداث الدامية لـ 26 جانفي1978؛ وباستثناء بعض هذه الصحف المستقلة والمعارضة، سـارعت كـل الصـحف التقليديـة إلى إدانة الأحداث وتبنت الموقف الرسـمي بالكامـل في إطـار حملـة إعلاميـة قادتهـا

---

[331] Marguerite ROLLIDE, « Les Associations des droits de l'homme face au pouvoir au Maghreb », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 85-93, p87.

[332] Mustapha KREIM, « Etat, Syndicats et mouvement social lors des évènements du 26 janvier 1978 », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 197-249, p209.

وكالة تونس إفريقيا للأنباء اعتبرت من خلالها أن هـذه الأحـداث "**مـؤامرة مـدبرة من القيادة النقابية المنحرفة تهدف إلى قلب نظام الحكم**"[333].

[333] Op. Cit. p239.

الفصل الرابع:
الاستراتيجيات الصحفية والتنمية

تبدو دراسة الإنتاج الصحفي المكتوب في تونس في إطار أنساق التفاعل الذي كان قد صاغه باديولو في دراسته للصحافة المختصة[334] لا تمكّن من تفكيك استراتيجيات الفاعلين الصحفيين على اعتبار التخارج الذي يعيشه الحقل الصحفي مع الحقل السياسي وهيمنة الإكراهات الخارجية على حساب الاكراهات الداخلية الخصوصية التي عادة ما تؤطر عمليات التفاعل بين فاعلين متبادلي التأثير والتأثر. ذلك أن غياب الشروط الخصوصية التي يحتكم إليها الفعل الصحفي في تقييم دوافعه ونتائجه[335]، يخرجه من دائرة التأثير على بقية الفاعلين المعنيين بإنتاجه، حين يحوّل التفاعل إلى انفعال والتأثير إلى تأثر ويجبر الفاعل على اتباع استراتيجيات دفاعية سواء تجاه مصادره أو تجاه الإكراهات التنظيمية والتي تؤلف مجتمعة هشاشة الاستقلالية التي يتمتع بها الحقل الصحفي. وإذا ما كانت الدولة ومؤسساتها الرسمية هي بذات الوقت المصدر الأساسي والزبون الأول سواء في عملية الإنتاج الصحفي المكتوب أو في مستوى التحكم في إعادة توزيع الاستهلاك، فإن نسق الإكراهات يتمركز في مستوي الرقابة الخارجية (السياسية) والمراقبة التنظيمية للمؤسسة المشغلة ليجعل رهانات الحقل تتشكل خارج آلياته الخصوصية.

لقد مثلت جملة هذه العوامل المحيطة بالإنتاج الصحفي محددات لعناصر الإستراتيجيات الصحفية الدفاعية سواء في صياغة الأهداف العامة والمرحلية للتنمية وفي اختيار الوسائل وملاءمتها للشروط الظرفية والهيكلية، أو في مراقبة إنجاز المخططات والبرامج والالتزامات المعلنة لجميع الأطراف، أو في تقييم مختلف التجارب والمراحل مهما كانت نتائجها

---

[334] Jean PADIOLEAU, « Rhétoriques journalistiques », in **Sociologie du Travail**, n°3, Volume XVIII, pp 265-282, p276.

[335] Jean CHARRON, *La production de la réalité*, Editions Boréal, Québec, 1994, p113.

وطرح الكلفة الاجتماعية والسياسية التي قادت إليها. فطبيعة الرهانات المطروحة أمام الفاعل الصحفي لم تكن تستند إلى المرجعيات الداخلية المتمحورة حول المصداقية تجاه الجمهور المستهدف والتنافس بين الفاعلين على استقطاب الجمهور الواسع من القراء والاستجابة إلى مختلف حاجاته وتعطّشه إلى المعلومات والرأي المصاحب لها بالتعليق والتحليل، بقدر ما تستند إلى خيارات من خارج الحقل تصب في مساندة المشروع التنموي وتبرير الخيارات والوسائل المعتمدة وإلحاقها بالأهداف العامة للتنمية مثل "الازدهار والرقي واللحاق بكوكبة البلدان المتقدمة"، وهي أهداف لا تغرق في العموميّات إلا لتذيب معها الأهداف المرحلية والقطاعية القابلة للتحقق والإنجاز موضوعيا، ولتقفز عن العوائق الهيكلية والظرفية وتبالغ في تقدير الموارد المتاحة أو تلك التي سيتم استحداثها.

وبإعادة بناء المنطق الداخلي للفعل الصحفي من خلال تتبّع إفتتاحيات جريدة الصباح في بعض المواقف المصاحبة للأحداث السياسية الكبرى التي أثرت على توجهات المشروع التنموي، ومن خلال المقابلات المجراة مع عينة من الصحفيين المباشرين حاملي البطاقة المهنية ومن رؤساء تحرير بعض لمؤسسات الصحفية الخاصة، تبيّن أن الفعل الصحفي للفاعل الاجتماعي لا يخضع إلى منطق موحّد تجاه مواضيع التنمية وقضاياها حسب المواقع داخل الحقل وحسب ما يتوفر من فرص موضوعية خلال المنعرجات الكبرى للتاريخ التنموي. وهو ما يجعل من الإستراتيجيات الصحفية بدورها تتنوّع وتتوزّع بوصفها جملة من الأهداف والوسائل الثابتة نسبّا التي توجه الفعل لتصريف اكراهات النشاط الصحفي وفق طبيعة الأولوية المعطاة للعناصر الداخلية أو الخارجية المتدخلة فيه، وتبعا للمعنى الذي يلحقه الفاعل الصحفي بنشاطه المهني سواء كان يتوجّه بصفة أساسية للجمهور الواسع من القراء أو للفاعل السياسي الرسمي[336]. ولئن كانت مجمل الإستراتيجيات المرصودة تشترك في طبيعتها الدفاعية إجمالا وتخضع بدورها إلى استراتيجيات المصادر الإعلامية والصحفية وإلى الإكراهات الخارجية، فإنها اختلفت قي خصائصها وأنماط افعل الصحفي المترتب عنها؛ وباستنطاق المدونة المختارة وتوجيه المقابلات ببعض

---

[336] ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، مرجع سابق، ص 74.

الأسئلة واقتراح بعض القضايا التي تواجه النشاط الصحفي على المبحوثين، تمّ التوصل إلى اقتراح تصنيف ثلاثي لأنواع الإستراتيجيات اعتمادا على تأويل مضمون مادة الدراسة في ضوء المفاهيم المقترحة، مع التخصيص على أن هذه الإستراتيجيات لا تمثل التزاما دائما لكل الفاعلين لأن إمكانية الحراك بين بعضها يبقى واردا تبعا لمتغيرات الاشتغال السياسي لطبيعة الإيديولوجيا التنموية ولوتيرة الصراعات الاجتماعية وما تحدثه من استقطاب داخل الفضاء العمومي والمجتمع المدني:

1 ـ استراتيجية الولاء للإكراهات الخارجية والتكيف مع المتغيرات السياسية والارتهان بالحقل السياسي الرسمي وتتبع أحداثه بالمساندة والدعاية تارة والتبرير والاستباق تارة أخرى، والتي يمكن مسك عناصرها المحافظة من خلال علاقة المساندة الدائمة للسياسة الحكومية ومن خلال موقف الفاعل الصحفي إبان المنعرجات الكبرى التي مرّ بها المشروع التنموي.

2 ـ استراتيجية المعارضة والانسحاب إلى القضايا غير التنموية وخاصة منها ما قد يثير الحساسيات السياسية، وإعطاء أولوية للاكراهات الداخلية على حساب نظيراتها الخارجية والاستناد إلى رأس المال الرمزي على حساب نظيره المادي، وهي استراتيجية نائمة لا تفعل آلياتها في التمظهر إلا خلال ما يتوفر من انفراج سياسي أو انفتاح ظرفي يسمح بحدّ أدنى من حرية الصحافة خلال بعض المراحل الاستثنائية.

3 ـ استراتيجية التوفيق بين الإكراهات الداخلية و الخارجية اعترافا بحجم هذه الأخيرة والتكيف معها مع محاولة المحافظة على استقلالية الحقل الصحفي تجاه مختلف الحقول السياسية الرسمية أو غير الرسمية، وهي استراتيجيا عادة ما تحاول الالتزام بالحياد الشكلي تجاه الخطاب الرسمي بحثا عن المصداقية المفقودة واستنادا إلى الجمهور الواسع من القراء.

I ـ استراتيجية الولاء والمحافظة

وهي استراتيجية أغلب الفاعلين المهيمنين داخل الحقل الصحفي كان يشترك في تبنّيها العديد من الفاعلين غير المهيمنين أو حتى العديد من الوافدين الجدد على هذا الحقل، وهي تقوم أساسا على تثمين دور الإكراهات

الخارجية وإعطائها أولوية في توجيه الفعل الصحفي تنظيما وإنتاجا على حساب الإكراهات الداخلية، كما تحتكم في مضامين الرسائل وأشكالها إلى جمهور انتقائي ومحدد في الطبقة السياسية الحاكمة، احتكاما عادة ما يراعي هرمية توزيع السلطة وشبكة العلاقات الانتقائية مع مراكز القرار الحزبي أو الحكومي. ولئن تنوّعت مواضيع الولاء هذه بين الجهات الحكومية والحزبية أو الاثنتين معا، فإن خاصية التكيف مع المتغيرات السياسية تخضع إلى حرفية الفاعل صاحب هذه الإستراتيجيا في قراءة الأحداث السياسية و"التنبؤ" بالقرارات والإجراءات وتتبع مراكز القرار الثانوية؛ وباستقراء مميزات هذه الإستراتيجيا عبر التاريخ التنموي وخاصة خلال منعرجاته الحاسمة يتبين أنها كانت مرتهنة بالخطاب السياسي الرسمي في التنكر السريع لكل مرحلة سابقة وتبني مؤشارات المرحلة المعيشة بالتبرير والدعاية تارة ومحاولة استباق الأحداث ودعوة الحكومة إلى التسريع بإنجاز توجهاتها مهما كانت طبيعة الكلفة الاجتماعية لذلك، تارة أخرى.

يرجع تاريخ تبلور هذه الإستراتيجيا إلى بداية تشكل الحقل الصحفي في تونس منذ بداية مرحلة البناء الوطني وارتباط مختلف الحقول التوسطية والصحفية بالمشروع الوطني حيث مثلت الصحافة المكتوبة أداة أساسية في إنجاز هذا المشروع وتعبئة مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية حول برنامجه التحرري، وهو ما يمكن الكشف عنه بتحليل مضمون بعض افتتاحيات جريدة الصباح من المدونة المختارة. وإذا ما عرفت هذه المؤسسة الصحفية المخضرمة استقلالية ظرفية عن الولاء للجناح البورقيبي داخل الحزب الحر الدستوري خلال مرحلة الاستقلال الداخلي نظرا لارتباطها بالجناح اليوسفي داخل نفس الحزب مما مكنها من تشغيل استراتيجية هجومية معارضة تجاه الحقل السياسي الرسمي لفترة استثنائية ومحدودة، فإنها سرعان ما تبنت إدارتها استراتيجية الولاء للجناح الحزبي المنتصر والتكيف مع انفراد الجناح البورقيبي بمسك مؤسسات الدولة والهيمنة عليها. وأصبحت افتتاحيات الصباح منذ ذلك التاريخ مرتهنة بالخطاب السياسي الرسمي ومتابعة النشاط الحكومي والرئاسي والأحداث الرسمية بالمساندة والدعم والدعاية مهما كان المشروع التنموي المعتمد ومهما كانت الإجراءات التي يستوجبها.

وإذا ما كانت الأحداث السياسية المتلاحقة في مطلع 1956 قد أجبرت الصحيفة على متابعتها بحس نقدي بدأ صارما مع برنامج حكومة السيد الحبيب بورقيبة ثم مر إلى المساندة النقدية حتى انتهى إلى الانحياز لصالح القيادة الجديدة واختفت أخبار السيد صالح بن يوسف وصوره نهائيا من الصحيفة بداية من شهر جوان لنفس السنة، فإن افتتاحياتها كانت تتناول بعض القضايا الاجتماعية الاستعجالية المتفرقة مثل الجهل والأمية وغلاء الأسعار وتدني المقدرة الشرائية للتونسيين الذين تتهددهم المجاعة، ويبدو في اختيار هذه القضايا مطارحة للحكومة وإحراج لبرنامجها ومعارضة لدورها السياسي والاجتماعي. وإن اتخذت الصحيفة من هذه القضايا الاجتماعية موضوعات لها واستدعت في إحدى افتتاحياتها المثل الشعبي"عقوبة اللـه" باعتبارها أقصى عقابا بشريا"[337] لتناول قضية الأمية ومحاكمة الاستعمار وإبراز مسؤوليته التاريخية، فإنها اتجهت في المقابل إلى اعتباره مؤشرا على ضعف الوعي السياسي أمام الأحداث السياسية التي تمت بواسطتها تصفية الحركة اليوسفية وصعود الشق البورقيبي إلى سدّة الحكم. "فالجهل حين ينيخ بكلكله على الشعوب يجعلها كبهيمة الأنعام تساس بالظلم والعدوان فلا تعرف طرق الخلاص منه [...] فلا تستطيع الرد ولا الانعتاق"[338].

أما تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي فقد تناولته الصحيفة في افتتاحياتها باعتباره إحباطا جماعيا لأغلب فئات المجتمع الذين "انتظروا انقشاع كابوس الاستعمار ليتخلصوا من الحرمان وشظف العيش والسكن وسوء المعاملة"[339]، ولكن العمال والطبقة المتوسطة لا زالوا يتذمرون من الوضع الاقتصادي الأليم ... "ولا تزال مطالب الشغالين في زوايا الإهمال كعهدها من قبل دون أن يجدوا في حكومة الاستقلال العطف أو الشعور بالواجب نحو الشعب"[340]. ويبدو من خلال الخطاب الصحفي الافتتاحي التأثر الواضح بالبرنامج الاجتماعي والسياسي للحركة العمّالية التي طرحت مبكرا المسألة الاجتماعية ضمن رؤية وطنية إصلاحية، يعمل توجه

---

[337] افتتاحية جريدة **الصباح**، 14 فيفري 1956.
[338] المرجع السابق.
[339] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 أفريل 1956.
[340] المرجع السابق.

"الصباح" على تضمينه للمطالب المعارضة للحكومة الجديدة التي تبدو في نظر المحرر الصحفي غير قادرة على تصريف الأزمة والاستجابة إلى تحديات المرحلة. ويصل هذا التشكيك أوجه حين تتبنى الافتتاحية المطالب العمّالية وتنذر بتفجر الأوضاع بطريقة صريحة عندما تكتب "إن لوائح النقابات العمالية التي تصلنا يوميا لطافحة بهذا الغضب الذي يستشرى كل يوم [...] ولا ندري إن كانت الحكومة الحالية تستطيع الصمود طويلا أمام عواصفه الشديدة"[341]. لا يمكن تفسير هذه الجرأة في طرح المطالب الاجتماعية والنقد السياسي المعارض صراحة فقط بانتقالية المرحلة وضعف الدولة في مراقبة الصحافة وترويضها لفائدة وظائف الدعاية السياسية المباشرة لأن هذا النوع من الخطاب الصحفي هو مواصلة لنفس المضامين التي كانت تطرح في الخطاب الصحفي الإصلاحي والوطني ذي التوجهات المطلبية أساسا قبل سنة 1956، رغم التوجه المعارض الصريح في بعض المناسبات للشق المنتصر في الخلاف اليوسفي البورقيبي.

إلا أن التحول في الافتتاحيات المدروسة الذي بدأ بعد إعلان الجمهورية في منتصف 1957 وتولي السيد الحبيب بورقيبة رئاسة الجمهورية حيث أصبحت الأحداث التي تتناولها ترتبط بالنشاط الرئاسي والحكومي والقرارات التي تتخذها، لا يمكن تفسيره فقط بحجم هذه الأحداث وفاعلية الإجراءات التنفيذية بل أيضا بارتباط الحقل الإعلامي بالحقل السياسي بصفة مبكرة. وكان لإصدار مجلة الصحافة في 1957 قبل إعلان الدستور نفسه وما تضمنته من إلحاق الحقل الصحفي بالحقل السياسي الرسمي وبالوظائف السياسية والدعائية والتربوية، أن خلق سياقا توسطيا جديدا دفع بخطاب الافتتاحيات في معظمه إلى إعادة بناء الأحداث المرتبطة بإجراءات الحكومة وقراراتها، أو صنع بعض الأحداث الأخرى انطلاقا من خطابات الرئيس أو بعض الوزراء نتيجة الأهمية المركزية لدور الصحافة والإعلام في تصور النخبة السياسية التي أمسكت بالجهاز التنفيذي وهيمنت على مختلف السلطات التشريعية والقضائية والصحفية.

---

[341] المرجع السابق.

وتعليقا على خطاب الرئيس بورقيبة الذي عرض من خلالـه برنـامج الحكومـة وتصوراتها للنهوض بالفلاحة في البلاد اعتـبرت إحـدى افتتاحيـات صـيف 1958 أنـه "إذا كان اقتصاد البلاد يقوم عـلى الفلاحـة أمـام صـناعة تقليديـة وخفيفـة وتجـارة ضـيقة النطـاق فقـد وجـب في انتظـام التصـنيع الحـديث ،أن نـنصرف إلى الزراعـة نطورها ونوفر لها أسباب الازدهار والنمو"[342]، ونتبين هنا تطابق الخطاب الصحفي مع الخطـاب السـياسي في إعطـاء الفلاحـة الأولويـة المركزيـة في ضـل ضـعف بـاقي القطاعات الاقتصـادية ومحدوديـة مردودهـا لمواجهـة "هـذه الملايـين مـن السـكان الذين يتزايدون زيادة فاحشة كل سنة"[343]. لكن تطـابق الخطـابين يتجـاوز المسـألة الزراعية إلى المسألة السكانية ويظهر الوعي مبكـرا لبلـورة سياسـة سـكانية لمراقبـة التزايد الديمغرافي والتحكم فيه، وفي نفس الافتتاحية تشيد الجريدة بـدعوة الـرئيس إلى تعصير الفلاحة "باستبدال التقنيـات التقليديـة بالتكنولوجيـا الزراعيـة الحديثـة وإقامة السدود وتفجـير الميـاه وتنويـع الزراعـات"[344]، وهـي بدايـة تلمـس طرائـق التحديث ووسائله وأهدافه والذي سوف يتحول خـلال العشريـة التاليـة إلى مـنهج تدخلي وسياسة رسمية للدولة بـل ويتجـاوز ذلـك إلى إيـديولوجيا تحديثيـة مثلـت النواة الأساسية للإيديولوجيا المدعومة من قبل أغلب الفئـات الاجتماعيـة المنطلقـة إلى تغيير شروط حياتها، والقابلة للتعبئة على هـذا الأسـاس مـن الوعـود الكـبرى في "النمو والازدهار والخروج من التخلف الموروث عن عهود طويلة"[345]، وذلك قبل أن تظهر فكرة التنمية واستتباعاتها الاقتصادية والسياسية.

ويمكن رصد تطور استراتيجية الولاء والتكيف من خلال الافتتاحيـات المدروسة مع انطلاق تجربة التعاضد في بداية الستينات والتبني المبكر لها بالتبرير والمساندة، حيث قـاد الـولاء السـياسي للنخبـة الحاكمـة المنفـردة بقيادة الحـزب والحكومـة عـلى مسـايرة التـدرج في هـذه السياسـة دون معرفة تفاصيلها، وذلك بتبرير منطلقاتها بالشروط الاقتصادية والاجتماعية

---

[342] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 جوان 1958

[343] خطاب الرئيس السابق الحبيب بورقية، 12 جوان 1958، المرجع السابق.

[344] افتتاحية جريدة **الصباح**، المرجع السابق.

[345] خطاب الرئيس السابق الحبيب بورقية، 12 جوان 1958، المرجع السابق.

وبالخيارات الحكيمة "للزعيم" من ناحية، وبالغايات "النبيلة" والمشتركة بين الفئات والطبقات وتضمين مفردات "التعاون والتضامن" ثم "التعاضد والتكتل" من ناحية أخرى.

فقد انبرى الخطاب الصحفي يتمثل توجهات المرحلة الجديدة ويحلل خصائصها بعيدا عما يخطط للمشروع الحقيقي لمرحلة الستينات التي لم تتضح معالمها بعد، وتكتب الافتتاحية مرددة تبريرات الخطاب السياسي ودعايته: "المرحلة الجديدة هي مرحلة التنظيم والتصميم ومرحلة الدقة والحساب والضبط والتقنين"[346]، مثالها في ذلك حدث إنشاء "المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، وهي العمليات المصاحبة للاقتصاد الموجّه الذي اعتمدته الدّول الاشتراكية ثم بعض دول أوروبا الغربية والشمالية. وتبعا لذلك دعت نفس الافتتاحية إلى العمل وترسيخ قيم الإنتاج والإقلاع عن الإسراف بإهدار المداخيل في الكماليات وادخار الأموال في المؤسسات البنكية حتى يستفيد منها الاقتصاد[347]. وبعد شهر من إحداث كتابة الدولة للتصميم بدأت الحملة السياسية التعبوية لتهيئة المجتمع للشروع التعاضدي رافقها الخطاب الصحفي لجريدة الصباح "المستقلة" مدعما كالعادة ومبررا لما يأتي في خطابات الرئيس الذي قرر أنه "على الشعب أن يضحي ببعض حريته الفردية لفائدة المجموع وأن يقبل الاشتراكية في الملكية الخاصة"[348] على طريقة التجربة التونسية المستندة إلى خصوصية المرحلة وطبيعتها الانتقالية وحالة "التخلف" الاقتصادي والاجتماعي الموروث عن عهود القهر والاستعمار لأن "التصميم غايات وأهداف لا نظريات ومذاهب [...] وهناك في طول البلاد وعرضها بشرا عاطلا عن العمل وثروات غير مستثمرة وأموالا محرومة غير منتفع بها وعقولا متأخرة في التفكير"[349]. وبناء على ذلك اتضحت معالم المرحلة الجديدة في سياسة الدولة التغييرية التي اتجهت جزئيا إلى المخرج الاشتراكي المحدود كأداة تدخلية للتغيير انطلاقا من تشخيص يبدو واضحا في تمثل الخطاب السياسي، فطالما أن

---

[346] المرجع السابق.

[347] المرجع السابق.

[348] خطاب الرئيس السابق **الحبيب بورقبة**، جريدة **الصباح**، 6 فيفري 1961.

[349] المرجع السابق.

الوسـائل الطبيعيـة والـثروات الفلاحيـة غـير مسـتغلة والأمـوال مجمـدة والثقافـة التقليدية المهيمنة تجعل العقول متأخرة في التفكير، وجـب تـدخل الدولـة انطلاقـا من مسؤولياتها التحديثية والتغيرية ولو كلف ذلـك التضـحية الفرديـة بالممتلكـات والاشـتراك في الملكيـة والإنتـاج معـا. إنهـا إرادة الدولـة التغيريـة ومـا عـلى الفئـات والشرائح "المتخلفـة والجاهلـة" إلا القبـول بهـا بـل والانـدفاع وراءهـا وفـق نسـيج إيـديولوجي يحـاول أن يكـون منطقيـا وخطـاب سـياسي يحـاول بـدوره أن يكـون متجانسا يتجه إلى التوفيق بين الأهداف الكبرى والوسائل المتاحة.

أما المحطة الثانية في التاريخ التنموي التـي يمكـن مـن خلالهـا الكشـف عـن اشتغال استراتيجية الولاء والتكيف التي تبنتها جريدة الصباح فتخصّ الفشـل الـذي آلت إليه تجربـة التعاضـد وتكيـف هـذا الفاعـل الصحفي مـع المواقـف التنكريـة وتبنّيها لسياسة التنصّل التي اتبعها الرئيس السابق الحبيب بورقيبـة تجـاه التجربـة برمتها تصورا وإنجازا وإجـراءات، حيـث كانـت هـذه الإسـتراتيجيا تسـاير الخطـاب السياسي في موقفـه مـن التجربـة والتنكّـر التـدريجي لهـا حتـى دعـت صراحـة إلى محاكمة المخربين مـن رموزهـا. ومـع مـرور الأيـام صـعّدت الصـحيفة مـن لهجتهـا الهجومية على المرحلة السابقة ورموزها ونعتتها بالكارثة في محاولة لتضخيم الخطر وبالتالي تضخيم دور الزعيم في الإنقاذ: "تمت عملية إنقـاذ قـومي جديـدة في وضـع كاد يؤدي بنا إلى الكارثة [...] لقد تدارك الحل منفـذ هـذه الأمـة في جميـع فـترات الكفاح الحاسمة وأمر بإصلاح الإصلاح"[350]، وقد أتى الحل بوصفه حلقة مـن سلسـلة الحلول التي تعوّد الزعيم على تقديمها للأمة كلما احتاجت إليه، وهكذا تم توظيف الحدث للدعايـة السياسـية المبـاشرة بالـدعوة إلى ترشـيح الـرئيس السـابق بورقيبـة للانتخابات القادمة التي حـددت ليـوم 2 نـوفمبر مـن نفـس السـنة حتـى يواصـل "قيادة الأمة وحمايتها" ويتمكن من "إصلاح الإصلاح".

واصل الخطـاب الصـحفي لافتتاحيـات الصـباح الـتملص مـن المرحلـة السابقة وظهـرت فجائيـة بعـض العنـاصر الاحترازيـة عـلى سياسـة التعاضـد "فقد كانت الاشتراكية الدستورية وكأنها الغول [...]، والإصلاح الزراعي أصبح

[350] افتتاحية جريدة **الصباح**، 19 سبتمبر 1969.

عند الفلاحين وكأنه الطاعون"[351]؛ ولفترة ليست بعيدة كان عكس هذا الخطاب هو السائد في افتتاحيات الصحيفة التي غيرت مواقفها وتقييماتها فجأة من النقيض إلى النقيض بتغير الخطاب السياسي. وبعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2 نوفمبر 1969 وطرد السيد أحمد بن صالح من الحزب ومن مجلس الأمة، استجاب الخطاب الصحفي لجريدة الصباح سريعا ودعا بصراحة إلى محاكمة "المخربين": "من المسؤولين الذين ارتكبوا جرائم هي في فضاعتها أبلغ من جرائم الحق العام"[352]، إنها دعوة للتطهير على الطريقة الأوروبية الشرقية بتخوين المسؤولين غير المرغوب فيهم تمهيدا لمحاكمتهم. ولتبرئة الفاعلين المهيمنين داخل الحقل الصحفي من المسؤولية الإعلامية والصحفية ركب الخطاب المدروس موجة التنصل من الفشل وكتبت نفس الافتتاحية :"لقد تم تغيير طريقة الإعلام السابقة القائمة على المغالطة وتزييف الأرقام والنتائج التي كنا ننشرها مهللين مبشرين"[353]، وهو ما يكشف عن طبيعة العلاقة بين الصحفي ومصادره التي تغالطه وكأن الإحصاء والأرقام ليست بحد ذاتها أحداثا لابد أن يتأكد من صحتها الصحفي قبل نشرها أو أن ينشرها على مسؤولية المصادر دون أن يتبناها بطريقة دعائية. فإذا كانت المصادر الصحفية تحتكر المعلومات والإصلاحات وتتحكم في سيولتها وتحدد نشرها أرقاما ونتائجا، يتحول الوسيط الصحفي "المستقل" إلى ملحق صحفي عند الحكومة وأداة تنفيذية ليتخلى عن كل أدواره التوسطية والنقدية.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الدستوري واستفحال الخلافات بين الاتجاه المحافظ والاتجاه التحرّري كانت الإستراتيجيا الصحفية لجريدة الصباح تقدّم الولاء للزعيم على حساب الولاء للحزب حين تعارضت الإرادتين، ورغم الخلافات التي ظهرت خلال انعقاد المؤتمر والنقاشات الحادة بين اتجاهين متقابلين ميزا لأوّل مرة أشغال مؤتمر حزبي لمرحلة ما بعد الاستقلال، كانت افتتاحية الصباح تكتب من داخل قاعة المؤتمر "يسير المؤتمر الثامن سيرا يوحي بأن المخاوف التي كانت تساور

---

[351] المرجع السابق.

[352] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 نوفمبر 1969.

[353] المرجع السابق.

النفوس قبيل انعقاده قد انكمشت ولم يظهر من الجميع اختلاف فيما يخص الأمور الجوهرية الخاصة بتدعيم الدولة وتصحيح بنية الحزب والتزام الشورى وتشريك القاعدة الشعبية في كل أمر ذي بال"[354]. فالتعارض بين الاتجاه الأغلبي ذي التوجهات الديمقراطية والانفتاح في بناء التنمية بقيادة السيد أحمد المستري، وبين الاتجاه الأقلي الذي كان ينادي بمزيد من تركيز السلطة التنفيذية واعتماد التوجهات الليبرالية في المجال الاقتصادي، كان من الحدة التي لا يمكن التوفيق بينها رغم محاولة الافتتاحية إخفاء هذا الاختلاف في المواقف الناتج عن اختلاف في تقييم فشل التجربة التعاضدية، واعتبرته اختلافا لا يمس المسائل الجوهرية ويعبر عن نضج التجربة الحزبية في تونس ولذلك لم تتوقع "حدوث مفاجئات في سير المؤتمر وفي نتائجه على التوجهات العامة للبلاد"[355]. ولكن الأحداث التي تلت كذبت قراءة الجريدة بعد رفض الرئيس السابق الحبيب بورقيبة لمقررات هذا المؤتمر ورفض اللجنة المركزية المنبثقة بالانتخاب وعيّن لجنة مركزية بديلة في تجاوز قانوني ودستوري واضحين، إلى جانب قراره بطرد السيد أحمد المستيري من الحزب وتوعده بالملاحقة القانونية. وتبعا لذلك غيرت الصحيفة من مواقفها وتقييماتها مدعمة إجراء الرئيس وأدانت الاختلاف داخل الحزب وداخل المؤتمر واعتبرته تهديدا للوحدة التونسية وزعزعة للنظام الجمهوري في هجوم واضح على الشق المغضوب عليه رغم أغلبيته، وكتب محرر افتتاحياتها :"ظهرت تصرفات ونزعات زعزعت هذه الوحدة وأدخلت اضطرابا في صفوف الشعب، تعاني حالة من حالات التشتت والانقسام إلى كتل [...] وهذه فجيعة نتألم لها بالغ الألم"[356]، وفجأة تحول الخلاف السياسي إلى مجرد نزعات وتحولت وظائفه الصحية الدالة على "النضج والحياة" إلى وظائف تدميرية تهدد استقرار الوحدة، كما تحول النقاش العمومي الذي قد يثيره هذا الاختلاف إلى اضطراب وتشتت وانقسام وأصبح الحدث كارثة وطنية يجب مواجهتها بمزيد من التعبئة وإعادة الوحدة الوطنية المهددة إلى سالف حالتها.

---

[354] افتتاحية جريدة **الصباح**، 14 أكتوبر 1971.

[355] المرجع السابق.

[356] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21 أكتوبر 1971.

تبدو التناقضات التي تشق الخطاب الصحفي المدروس تناقضات سياسية يتمّ إسقاطها على الحقل الصحفي باعتباره أداة أساسية في تصفية الخلافات السياسية حين يجرد نفسه من كل مفردات القضايا الأساسية التي تواجه المجتمع والدولة في مرحلة حاسمة من تاريخ المشروع التنموي حيث تستبدل قضايا التنمية تقييما وبناء بالقضايا السياسية وبالدعاية المباشرة لفائدة شخص الرئيس ومزاجه السياسي. لذلك حذرت نفس الافتتاحية من كل اختلاف مع "الخيارات السديدة للقائد المنقذ في كل مرة"[357]، وأطلقت صيحة فزع تتهم المغضوب عليهم بالمغالطة وبث الإشاعات المغرضة: "ويل لأمة كل قبيلة فيها أمة [...] لا يمكن تسريبه [الخلاف] إلى القاعدة فيصبح الشعب التونسي شعوبا وقبائل حتى لا ينفعل بالمغالطات [...] ويقدم الرفض والاستهجان ويقيم الدليل على وعيه ورشده من أجل الغد الأفضل"[358]. ورغم أن الاستعارة اللغوية والتشبيه اللذان استخدمهما الخطاب الصحفي غير مطابقين للمشبّه في مستوى الوقائع، فإن وظائفهما تبدو واضحة لتضخيم الأحداث، تبريرا للمواقف والإجراءات الصارمة المتخذة أو التي ستتخذ ضد المخالفين، كما يتضح من الدعوة إلى عدم تشريك القاعدة في هذه الأحداث موقف يتعارض مع مهمة الصحافة في الكشف عن الحقائق وإعادة توزيعها عموميا على الأفراد، لأنه موقف يستبدل الصحفي بالسياسي ليتخلى الأول عن وظائفه ومهامه الثابتة لفائدة تشريطات المواقف السياسية الظرفية المتحولة باستمرار حسب موازين القوى والأحداث التي تصنعها[359]. لقد عبر الخطاب الصحفي لجريدة الصباح عن هذه الاستبدالية بتناقض خطابه داخليا مع ما يسبقه ويلحقه وخارجيا مع الأحداث والوقائع تبعا لارتهانه بالخطاب السياسي وبالفاعلين السياسيين المهيمنين في صراعهم مع المهيمن عليهم داخل الحقل السياسي، وهو الصراع الذي لا ينقل إلى الحقل الصحفي إلا ليفقده استقلاليته ومصداقيته حين يجرده من إكراهاته الداخلية لفائدة الاكراهات السياسية الخارجية. وبذلك مثل الخطاب الإعلامي والصحفي من خلال الجريدة المدروسة واجهة لأحد تمظهرات النظام السياسي التسلطي

---

[357] المرجع السابق.

[358] المرجع السابق.

[359] ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، مرجع سابق، ص 72.

الذي كان يتأسس ويتأكد مع امتحان الأحداث الكبرى والمنعرجات الحاسمة ليحوّل المشروع التنموي إلى مشروع إيديولوجي يستبدل العمليات الاجتماعية بتمثلاتها التبريرية ويخضعها لمنطق التسلط الفوقي.

أما خلال الثمانينات فقد تمظهرت استراتيجية ولاء الفاعل الصحفي للحكومة والتكيف مع ما طرحته من سياسة تقشفية، في ما طرحته حكومة السيد محمد مزالي من ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاج والإنتاجية[360] لمواجهة تفاقم التناقضات واحتداد الصراعات الاجتماعية وانتشار الحركة المطلبية والإضرابية، فغيرت جريدة الصباح من مواقفها تجاه السياسة السابقة وأصبحت تبرر من خلال افتتاحياتها هذه السياسة وتجمع الحجج "العلمية" والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، واعتبرت أن "كل فئة من فئات المجتمع لابد أن تأخذ قسطها من ثمار الإنتاج بعيدا عن كل حيف، والسلطة مهمتها أن تصحح الأخطاء عن طريق التحويلات المختلفة"[361]. فتوزيع الإنتاج بين مختلف الفئات لابد أن تمارسه السلطة بطريقة عادلة أي حسب مبدأ الاستحقاقية في الموقع من عملية الإنتاج، وفي مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية لا يمكن أن يتم توزيع الدخل بطريقة تضمن للعمال بالفكر والساعد الحد الأدنى من العيش مثلما تضمن لمالكي وسائل الإنتاج أرباحهم دون حدود لأن الربح هو القاعدة الأساسية لاشتغال هذا النظام، وإذا ما تمّ تحويل قسطا من الأرباح لفائدة الفئات الأقل حظا في الدخل، فذلك "حيف" لا يمكن للسلطة أن توافق عليه أو تمارسه حتى وإن كان قد مورس لمتطلبات ظرفية سابقة فهو من قبيل "الأخطاء" التي على الدولة أن تصححها بواسطة التمويلات والتعويضات الاجتماعية والاقتصادية حتى تضمن الدولة موقعها في الحفاظ على هذا التوازن. أما كيفية تحديد "قسط" كل فئة اجتماعية فهي مهمة الدولة حسب مقاييس ملكية وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي التي تعتبرها الافتتاحية مقاييس علمية وموضوعية تعتمد قاعدة ربط الزيادة في دخل العمال بزيادة الإنتاجية أي بالزيادة في أرباح المؤسسات، "وهذا ما يدفع إلى وضع مقاييس علمية

---

[360] حسين الديماسي، ندوة **الأجور= الإنتاج والإنتاجية، خلفيات المعادلة وأبعادها**، مجلة **أطروحات**، عدد8 ، السنة الثانية، جوان 1985.

[361] افتتاحية جريدة **الصباح** 2 ديسمبر 1982 .

موضـوعية لتوزيـع المـداخيل لا فقـط باعتبـار الأسـعار بـل بـالاعتماد عـلى تطـور الإنتاجية"[362]، وهو الموقف المناقض لما كانت الصحيفة تـدافع عنـه حـين كـان يمثـل سياسة الحكومة قبل عامين في خطابهـا المعلـن وفي إجراءاتهـا العمليـة التـي كانـت تعتبر أن سياسة الأجور لابد أن تساير سياسة الأسعار في مواجهـة الحركـة المطلبيـة. ولتبرير الموقف الجديد من توزيـع الـدخل تلتجـئ الصـحيفة إلى اسـتدعاء "العلـم" والموضوعية باعتبـارهما مقـاييس محايـدة في هـذا الـربط التناسـبي بـين الإنتاجيـة والأجور، وهو استدعاء يعبر عن أحد مكونات الإيديولوجيا في العصر الحديث التـي أصبحت تستند إلى بعض النظريات العلمية بالتعميم والإسـقاط لتبريـر التوجهـات والإجراءات[363] السياسية دون اعتبار السياق وصدقيه المقايسة، حيث أصـبح توزيـع الدخل حسب إنتاجية العامـل في الخطـاب الصـحفي في المدونـة المدروسـة قاعـدة "علمية" وموضوعية محايدة بـين الفئـات والطبقـات المتصـارعة عـلى اقتسـام ثمـار الإنتـاج. كـما أن نفـس الافتتاحيـة لا تفـوت فرصـة هـذا التبريـر دون أن تسـتدعي الأهداف التي تعتبرها جماعية ومشتركة بين الجميع مهـما كـان موقعهـا في عمليـة الإنتاج ومهما كان حظهم من توزيع الثروة والدخل:"ضرورة أن تتحول الإنتاجية إلى أساس ثابت لكل تحسين حقيقي في المستوى المعـيشي [...] و بهـذه الصـورة تتزايـد الثروة ويتعاظم دور الخبرة ويتحقق الرقي والتنميـة الشـاملة"[364]، وبسـحب هـذه القاعدة من مجال الاقتصاد إلى المجال الاجتماعـي تسـطر الافتتاحيـة طريـق تزايـد الثروة ومرأكمتها وتحقيق التنمية التي ستشمل الجميع و"يتم اقتسامها على أسـس لابـد أن تكـون عادلـة" لأن مفهـوم العدالـة الاجتماعيـة كهـدف للتنميـة ووسـيلة لتحقيقها أصبح الخطاب الصحفي يتمثله لا على أنه مكافئـة حسـب كميـة الجهـد المبذول فقط بل أيضا وأساسا حسب نوعية هذا الجهد وإنتاجيته واسـتغلال لأقصى طاقات العمل تضحية لبلوغ الأهداف التنموية.

[362] المرجع السابق .

[363] Raymond BOUDON, L'Idéologie, ou l'origine des idées reçues, Op. Cit. p 242.

[364] افتتاحية جريدة **الصباح**، 2 ديسمبر 1982 .

ومـن ناحيـة أخـرى كـان لصراع الكتـل داخـل الحكومـة والحـزب الاشـتراكي الدستوري حول الخلافة أن أثر على سير النشاط الحكومي ولم يمض شهر واحد عـلى تنحية السيد محمـد مـزالي حتـى عـرف الحقـل الإعلامـي تحـويرات عامـة شـملت مديري المؤسسات الإعلامية والصحفية الحكومية[365] اعتبرتها جريدة الصباح " إبعادا للمقربين للسيد محمد مزالي"[366] في إشارة ضمنية إلى أن الـوزير الأول السـابق كـان قد أحاط نفسه بجملة من المسؤولين الحكوميين والإعلاميـين المقـربين منـه تحضـيرا لخلافة الرئيس بورقيبة وهو ما يكشف عن أحد أبعاد الرهانـات السياسـية للحقـل الإعلامي والصحفي باعتبار "خطورته" ووظائفه السياسية والتنفيذية.

ورغم أجواء الانفـراج السـياسي وهـامش الحريـات المتـوفرة بعـد تغيـير هـرم السلطة في 7 نوفمبر1987 في "جو من التناغم الجديد بين القوى الفاعلة في المجتمع بكل مقوماتها، والمعارضات بكـل حساسـياتها، والتنظـيمات المهنيـة بكـل شـعبيتها، والصحافة بكل حساسياتها"[367]، إلا أن الخطاب الصحفي مازال يتمثل دور الصـحافة "المنصـتة بانتبـاه إلى مشـاغل النـاس ومشـاكلهم [...] في التبليـغ بـالخبر والشرح والتعليـق للقـرار الحكـومي"[368]. وهـو مـا يؤكـد تمثـل الفاعـل الصـحفي المهـيمن داخل حقله لوظائف الصحافة التي لا تنصت إلى القضايا الاجتماعيـة والانشـغالات العموميـة إلا لتنقـل أحـداث الفاعـل الحكـومي الرسـمي وتشرحـه وتعلـق عليـه، وكأنها أداة تنفيذيـة مهمتهـا تحويـل الإجـراءات والأنشـطة الحكوميـة إلى أحـداث صـحفية تشرح مـن خلالهـا سياسـة الدولـة وتـدعم الخيـارات المتبعـة. إنهـا نفـس الوظائف التربوية والسياسية التي كان الحقل الصحفي قد انبنى عليها منـذ إعـادة تشـكيله مـع مرحلـة البنـاء الـوطني في أن يكـون أداة تنفيذيـة لسياسـة الدولـة

---

[365] شملت هذه التحويرات الإعلام المرئي والسمعي والمكتوب بتعيين **السيد عبد الملك العريف** مديرا عاما للإذاعة والتلفزة خلفا للسيد **عبد العزيز الحاج قاسم** وتعيين السيدين **حسن الغربي ومصطفي المصمودي** مديرين لكـل مـن جريـدة **"العمـل"** و جريـدة **"لاكسـيون"** لسـاني حـال **الحزب الاشتراكي الدستوري**، والسيد **الناصر الشيخ** مديرا لمجلة **"ديالوق"**، أما المؤسسة الوحيدة للمصادر الإعلامية والصحفية **"وكالة تونس إفريقيا للأنباء"** فقد عين السيد **عبـد الوهـاب عبـد اللـه** مديرا عاما لها، أنظر:

- جريدة الصباح 20 أوت 1986.

[366] المرجع السابق.

[367] افتتاحية 11 ماي 1988.

[368] المرجع السابق.

وتطبيق برامج الحكومات المتعاقبة في مستوى تبرير الخيارات التنموية الكبرى والتفصيلية واختصارها في الأدوار التعبوية والسياسية، مما أوقعها في الارتهان بالخطاب السياسي وعدم تجاوز الإيديولوجيا الرسمية حتى خلال أكثر المراحل التي تراجعت فيها عن قدراتها التعبوية والترميزية والتبريرية.

وبفعل هذا التطبع الصحفي الذي ساد طويلا وتوارثته أجيال الفاعلين الصحفيين المهيمنين داخل حقلهم لم يتمكن هذا الخطاب التقييمي الاصلاحي من الصمود طويلا وسرعان ما تراجع إلى تدعيم التوجهات الحكومية الجديدة دون تحفظ جزئي أو تفصيلي ودون مقارنة بتوجهات الحكومة السابقة، فاتحا المجال أمام العودة السريعة لاشتغال استراتيجية الولاء والتكيف. فبمناسبة إلقاء البيان الحكومي حول ميزانية 1988 أمام مجلس النواب حاولت افتتاحية الصباح أن ترسم أولا "صورة التوجهات الاقتصادية كاملة"[369] ثم تبريرها ومساندتها ثانيا:

- "دفع الاستثمار خاصة في المجالات الأكثر حيوية"،
- "تحقيق نسبة نمو ب 2,5 % أمام محدودية الإمكانيات"،
- "الإصلاح الجبائي الذي جمع بين العفو وضمان مداخيل قارة لميزانية الدولة"،
- "التخلص من بعض مؤسسات القطاع العام التي تثقل كاهل الدولة وتقلل من نجاعة عمل الحكومة"[370].

ولئن كانت هذه الأولويات الاقتصادية قد قرأها محرر الافتتاحية في سياق سياسة الحكومة الجديدة وأعاد بناءها، فإن تبريره لآخر توجه منصب على التخلص من "بعض" المؤسسات العمومية يؤكد تمثله المبكر لأهم هذه التوجهات وأكثرها أولوية والتي ستكون نواة التوجهات الليبرالية لمرحلة ما بعد 7 نوفمبر 1987. وهو ما قد يكون تأكد له بعد تكريم الحزب الحاكم للسيد

---

[369] افتتاحية جريدة **الصباح**، 12 ديسمبر 1987.

[370] المرجع السابق.

الهادي نويرة بوصفه "رائد هذه السياسة الاقتصادية"[371]. وبررت الافتتاحية هذه الأولوية، الأخيرة شكلا والأولى مضمونا، معتبرة أنه "تواجهنا قضايا البطالة التي تصل اليوم إلى 23% [...] والتداين الخارجي وهو ما يفرض علينا الضغط على نفقات الدولة عن طريق الحد من التعويض والإنفاق على مؤسسات خاسرة بهدف التقليل من الاقتراض الأجنبي"[372]. وبذلك ربط الخطاب المدروس تلازميا بين ضرورة التصدي لمشكل البطالة ومواجهة قضية التداين الخارجي من ناحية، وبين الحد من نفقات الدولة الخاصة بصندوق التعويض والمؤسسات العمومية المفلسة من ناحية أخرى. ويعود الخطاب الصحفي مع هذه الافتتاحية إلى وظائفه التبريرية للسياسات الرسمية التي يبدو أنها أصبحت مكونا أساسيا من مكونات التطبع الصحفي في تتبع الأحداث الرسمية وخطابات المسؤولين ومساندة مضامينها وأشكالها، وهو ما يتبين من خلال ما كتبه محرر الافتتاحية مدعما ما جاء في بيان الحكومة :"علينا فتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي بهدف تحويل بلادنا إلى سوق مالية ودولية"[373].

قد يكون لسياسة تشجيع الاستثمار الخارجي له ما يبرره من داخل التوجهات الليبرالية للحكومة الجديدة التي جاءت إجراءاتها الاقتصادية الأولى لتسرّع من توجهات الخوصصية وتشجيع التصدير وفتح الأسواق الداخلية أمام الرأسمال الأجنبي. ولكن تحويل مجرى هذه التوجهات لتصب في هدف اقتصادي يقفز على واقع الشروط الظرفية والهيكلية ووضعية الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد التونسي هو ما يجعل من تحويل تونس إلى سوق مالية دولية هدفا لا يخلو من مضامين تبريرية عادت من جديد لتضخيم الأهداف والترفيع بالتالي من سقف الانتظارات الاقتصادية والاجتماعية، ولتحويل الأهداف التنموية من دائرة الممكن الإجرائي إلى مجال اللاممكن حسب المعطيات الظرفية والهيكلية التي لا يمكن أن تكون خارج الإدراك الصحفي وتمثلات الفاعل الإعلامي.

---

[371] جريدة **الصباح** 26 ديسمبر 1987.

[372] افتتاحية جريدة **الصباح**، 12 ديسمبر 1987.

[373] المرجع السابق.

لم يكن الفاعل الصحفي على مرّ التاريخ التنموي المعاصر في تونس هو المنتج الوحيد للمضامين التنموية الصحفية المكتوبة، بل كان المصدر هـو المنـتج الفعـلي للخبر وللمعلومة لانفراده بصنع الحدث وانتقاء ما يمكن تداولـه إعلاميـا وصـحفيا، كما تبيّن ذلك من خلال دراسة افتتاحيات جريدة الصباح، وهو ما يحوّل الصـحفي إلى قنـاة ناقلـة ومصـفاة أداتيـة انتقائيـة للمضـامين بفعـل المراقبـة التنظيميـة والسياسية التي يعيشها، وهي الوضعية التي عبّر عنها أحد رؤساء التحريـر بقولـه: "الصحافي في تونس هو ناقل للخبر وتتحكّم فيـه الأحـداث [...] ومـوش قـادر بـاش يصنع الحدث متاعو ويشد القارئ"، حتى تضـاءلت أهميـة المتقبـل لفائـدة البـاث الذي طور آليات إنتاجه الصحفي في قطيعة مـع انتظـارات الجمهـور الواسـع مـن القـراء واتجاهـاتهم. وإذا مـا عوضـت حاجـات الجمهـور المسـتهدف بالانتظـارات السياسية الرسـمية الموجّهـة لإحـدى الإسـتراتيجيات الدفاعيـة التـي تعتمـد الـولاء لانتظارت من خارج الحقل الإعلامي والتكيف مع متغيراتها مثلما عبّر العديد ممن أجريت معهم المقـابلات سـواء مـن المتبنّـين لإسـتراتيجيا الـولاء والمحافظـة أو مـن معارضيها، فالفاعل الصحفي في تمثل هذه الإسـتراتيجيا "مطالـب بالعمـل في إطـار السياسة العامة للدولة في مجال التنمية، وعندو مسؤولية كبيرة [...] يشرح ويفسر ويرفع من وعي المواطن"، أو هو عند الـبعض الآخـر "يواجـه نفـس التحـدّيات إلّي تواجههّا الدولة في مجال التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة والتشـغيل والخـدمات... وهو يتحمّل معاها نفس المسؤولية من موقع آخر". وفي هـذه الحالـة فإنـه ملتـزم بتوجهات الدولة وبرفع التحديات التنموية التي تواجهها في جميـع المجـالات مـن موقع الشرح والتفسير والرفع من الوعي الفردي والجماعي، ومسـؤول عـلى تنفيـذ سياستها ضـمن الوظيفـة التنمويـة للإعـلام وأدواره التعليميـة والتعبويـة، لتتحـول الصحافة من هذا المنظور من خدمـة التنميـة إلى خدمـة الدولـة المنفـردة بقيـادة مشروع التنمية تصورا وإنجازا وتقييما، والتي تستبدل التنمية بإيديولوجيا تنمويـة تتقاطع مع استراتيجيا صحفية تعتمد مواقف الولاء للسياسة الرسمية والتكيف مع كل ما قد يطرأ عليها من تغيّرات مهما كان حجمها وطبيعتها.

لم يكن الولاء والتكيف ليتحـوّلا إلى اسـتراتيجيا صـحفية كاملـة العنـاصر الضـامنة لاشـتغالها في مواجهـة بعـض الاسـتراتيجيات الموازيـة إلاّ باسـتكمال

الـولاء للحكومـة بـالولاء السـياسي للحـزب الحـاكم المهـيمن عـلى أجهـزة الدولـة التنفيذية – الإدارية، والتشريعية – التمثيلية أو ما عبّر عنه بعض المبحوثين "بتوفير الحماية السياسية" للفاعل الصحفي باعتبـاره، أولا، مؤسسـة اقتصـادية صـناعية لا يمكن أن تشتغل إلا بموافقة السلطة"[374]، وباعتبـاره ثانيـا مؤسسـة إعلاميـة "خطـيرة وحاسمة التأثير" تحتاج بدورها إلى حماية إضافية أمام تقلص الضمانات السياسـية والحقوقية لممارسة النشاط الصحفي: "آنا عضويتي في التجمع [التجمع الدسـتوري الديمقراطي]، فيها فايدة للمؤسّه وتربّحنـي علاقـات كبـيرة بـاش نوصـل للمصـادر ونعرف التوجهات العامة، لأنه حـزب التنميـة والتغيـير[...] وهـذا مـا يـأثّرش عـلى موضـوعيّتي الصـحفية... كـل حاجـة في طريقهـا". وإذا كـان الانخـراط في "حـزب التنمية" لا يؤثر على مضمون الرسالة الإعلامية في هذا الموقف لأحد رؤساء التحرير بضمانة الموضوعية المهنيّة، وهو البوابـة الوحيـدة أو تكـاد للوصـول إلى المعطيـات والمعلومات ولتوفير الحماية الضرورية لاشتغال المؤسسة الصحفية، فإن هنـاك مـن اعتبر أن هذا التأثير، ولو كان غير مباشر، لا يمكن تجنبّه لأن الولاء السياسي للحـزب الحاكم "ليس حكرا على الصـحافة الحزبيـة بـل أن أغلـب الصـحف المسـتقلة بـين ظفرين وشبه الرسمية مرتبطـة بشـكل أو بـآخر بـالحزب والدولـة"، ويبقـى الـولاء السياسي للأجهزة الحكومية والحزبية معطى ثابتا في اشتغال هذه الاستراتيجيا التي تستمد سلطتها داخل الحقل من العلاقات الخارجية التـي تـوفّر الحمايـة ومصـدر المعلومات والأخبار.

تبدو رهانات هذه الإستراتيجيا خارجة عـن خصوصـية الحقـل وإكراهاتـه ولا تحتكم إلى مصداقية فاعليها لدى الجمهور الواسع من القراء، لذلك يرسـم متبنيهـا علاقة عمودية مع القراء أساسها الأدوار التعليمية والتوعوية التي تتحـوّل إلى أدوار دعائية وتعبوية حين يكون توجهها إلى الفاعلين السياسيين الرسـميين عـلى حسـاب جمهورهم المفترض، وبذلك تحاول هـذه الإسـتراتيجيا تحويـل الصراع بـين الفـاعلين الصحفيين إلى خارج الحقل وجرّ المنافسين إلى حلبة الصراع السياسي مع المعارضـين لها وتجاهـل المعـايير المهنيـة: "مـع الأسـف مـا يـتمّش احـترام أخلاقيـات المهنـة...

[374] Michel CAMAU, Vincent GEISSER , *Le syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourgiba à Ben Ali*, Op. Cit. p109.

وبعض الزملاء يستعملو علاقاتهم في تصفية الحسابات الداخلية"، يؤكد أحد المبحوثين من الصحفيين. وإذا ما كان أصحاب هذه الإستراتيجيا يتجنبون الخوض في مشاكل القطاع "ثمّه ناس يحبّو الوضع متاع الإعلام يقعد هكّه[...] همّ المستفادين [أكيد] (Bien sur) ، ما يحبّوش [النقاشات] (Les débats) ، ما يحبّوش الإعلام يطوّر"، ويتفادون الصراع مع الإستراتيجيات المخالفة إلاّ استثناء كما ذهب أحد رؤساء التحرير من المعارضين لإستراتيجية الولاء والتكيف، معتبرا أن هؤلاء المهيمنين على الحقل الإعلامي والصحفي هم المسؤولون عن وضعية القطاع من ذلك أن "الرئيس عطاهم فرصة تاريخية [...] وقاللهم بأنّو ما عندو حتى توصيات وما فمّه حتى [موضوع محرم] (Sujet Tabou) في البلاد، اكتبوا كيما تحبّوا، تلفوني هاو على ذمّتكم وإلّي يكلّمكم اتصلوا بيّ، (Et pourtant) [=ورغم ذلك] ما كتبوش وما اتّصلوش وما عملوا حتى شيء، آشنوّه هذا؟".

وخلافا لما ذهب إليه معارضي هذه الإستراتيجيا من نقد ومعارضة، أكد متبنوها على الوظائف التحويلية الناقلة لسياسة الدولة في المجال التنموي والتعريف بالإنجازات وخاصة منها تلك التي تكون في صالح المواطن وشرح أبعادها تشجيعا للدولة وخدمة للوطن، مثلما صرح أحد رؤساء التحرير: "الصحافي مطالب بإعلام الجمهور الواسع بالإنجازات التي تهمه بصفة مباشرة وشرح كلفتها المالية والمجهودات الساهرة على تحقيقها، هناك من يبالغ نوعا ما ولكن يجب تثمين دور الدولة في مجال التنمية باش يتواصل العمل وينهض الوطن". و حسب هذا التمثل يكون صاحب القرار التنموي في حاجة إلى نزع الاعتراف بسلامة خياراته عن طريق الإعلام والصحافة حتى يتشجع على مزيد الجهد ومواصلة المشروع. ولئن استند البعض الآخر من المبحوثين إلى مقولة المسؤولية الاجتماعية لتبرير هذه الأدوار خاصة في مجتمعات العالم الثالث، فلأن الإعلام والصحافة برأيهم هما أداة رئيسة للعملية التنموية كما يرسمها صاحب القرار السياسي، يساعدان على تنفيذها بأقل تكلفة من المقاومة للتغيير، ذلك أن الممارسة الصحفية حسب ما أكّدته إحدى الصحفيات هي "مسؤولية كبرى على عاتق الإعلامي في وضعية شعوب مازالت في طريق النموّ... تحتاج إلى التوعية

والشرح والتكرار وهذا ما يراه البعض مبالغة أو نوع من الدعاية لأنو الناس ما يقبلوش التغيير بسهولة والإعلام لازم يعاونهم ويمشي في مقدّمة التغيير".

اتضح من المقابلات أن اشتغال الاستراتيجيا المحافظة وإعادة إنتاجها يقوم على تحويل جزء هام من الصراع بين الفاعلين الصحفيين حول رأس المال الرمزي والمادي إلى خارج الحقل، باستعمال معايير غير خصوصية واستغلال العلاقات الحزبية والسياسية ومراكز النفوذ في مستويات ثلاث:

1 ـ الحصول على المعلومات من مصادر الخبر التي تحتكرها الأجهزة الإدارية وتتحكّم في توزيعها على الفاعلين الصحفيين، سواء كانوا مؤسسات أو أفراد، بطريقة انتقائية يتمّ من خلال تبادل "الخدمات" ضمن علاقة يمكن وصفها بالزبائنية تكون فيها الهيمنة لفائدة المصادر ذات الاستراتيجية الهجومية المستمدّة لا فقط من توفّرها على المعلومات بل ومن انفرادها في إعادة توزيعها حسب معاييرها الخاصة، حيث أكد بعض المبحوثين على أنه "من الطبيعي، المعلومات يعرفو لآشكون يعطيووها... الأقربون أولى بالمعروف لأنهم ضامنين طريقة استغلالها".

2 ـ "اتهام" بعض الفاعلين الذين لا يقاسمونهم نفس الاستراتيجيا المحافظة، بالمعارضة حين يصبح الاختلاف مع بعض المضامين الصحفية والسياسية المرتبطة بالتوجهات التنموية الرسمية حجّة على إخراج الفاعل الصحفي من دائرة "الوحدة الوطنية" لأن الاختلاف الصحفي مع بعض هذه التوجهات أو حتى "مع بعض الإجراءات، تلقى الزملاء هم أول من يشهّر بيك [...]، رقابة الزملاء عندنا أقوى من رقابة السلطة في بعض الحالات"، كما قال أحد المبحوثين مؤكدا على أن الاحتكام إلى المعايير السياسية الخارجية أصبح يفوق الاحتكام إلى المعايير المهنية الخاصة بالنشاط الإعلامي والصحفي.

3 ـ محاولة تفعيل المهارات اللغوية والبلاغية في الكتابة الصحفية وإعطائها أولوية للتغطية على مضامين المبالغة في الولاء والمساندة ولتخطي تكرار نفس الآليات الإقناعية انطلاقا ممّا سمّاه البعض بالمسؤولية الصحفية أمام تراجع المستوى اللغوي للقراء، "فللصحافة دور ومسؤولية

في احترام اللغة التي تكتب بها مهما كانت عربية أو فرنسية لأن اللغة الجميلة هي جزء أساسي من عملية الإقناع الصحفي". ولكن رغم ربط جمالية اللغة بالأدوار الإقناعية والتأثيرية للرسائل الإعلامية في مجال الصحافة المكتوبة، إلاّ أن بعضا من الفاعلين المحافظين الآخرين اعتبروا أن الإقناع الصحفي لابدّ أن يعتمد "لغة بسيطه وقريبه من المتلقي، آنا مانيش ضد الدارجة في المطلق... فمّه لغة سهلة يفهمها المواطن العادي وترسخ في ذاكرتو".

إنها استراتيجية محافظة يستفيد أصحابها من الولاء للسلطة، بفعل آليات التطبع المهني والسياسي المتراكم والمتوارث عبر أجيال من الممارسة الصحفية لهذا الصنف من الفاعلين الصحفيين الذين تعودوا تصريف شؤون الحقل بالاحتكام إلى عناصر تلحق الإعلام والصحافة بأدوار تنفيذية مهمتها الدعاية والتعبئة السياسية تبعا لسياسة إعلامية متكاملة، وهي إستراتيجية تبدو بنيتها التكوينية غير قابلة لإعادة النظر في الشروط الاجتماعية والسياسية المنتجة لأحد أهم الأفعال الصحفية المهيمنة داخل الحقل والمميزة له عبر تاريخ بعمر التجربة التنموية في تونس منذ بناء الدولة الوطنية وتشكل الحقل الصحفي بعد الاستقلال.

II ـ استراتيجية المعارضة والانسحاب

وتقوم أساسا على الهروب إلى القضايا العامة وتفادي المواضيع التنموية ذات المضامين الإجرائية والانسحاب إلى الأركان العالمية والثقافية وبصفة أقلّ إلى الأقسام الصحفية التي لا تثير الحساسيات السياسية، وعادة ما يكون متبنّي هذه الإستراتيجيا من أصحاب المواقف السياسية والإيديولوجية المعارضة، ونادرا ما يتمكنون من احتلال مواقع مهيمنة داخل الحقل الصحفي، بل أن بعضهم "يضطرّ" إلى مغادرة الحقل بصفة جزئية والالتحاق بالصحافة المعارضة مع ممارسة مهنة أخرى موازية، أو الخروج نهائيا من الحقل الصحفي أمام وضعية التهميش الهيكلي التي يواجهونها وتقودهم إلى اليأس من تفعيل هذه المعارضة وفق استراتيجيات هجومية. ولئن كان الفاعلون من أصحاب هذه الإستراتيجيا يعتمدون إعطاء أولوية للاكراهات الداخلية على حساب نظيراتها الخارجية والاستناد إلى رأس المال الرمزي على حساب نظيره المادي، فإنهم يتوجهون أساسا إلى

جمهور نخبوي من المثقفين والمسيّسين ويتبعون فعلا صحفيا تثقيفيا وتربويا، إن في مستوى الشكل أو المضمون كلما توفرت لهم الفرصة للتعبير، ولكنهم يرفضون طبيعة الرهانات الصحفية المطروحة ويحاولون خوض الصراع على أسس سياسية بتحويله إلى بعض الجمعيات المدنية والمهنية مثل "جمعية الصحفيين التونسية " لمواجهة إستراتيجية المحافظة والولاء وعقد تحالفات انتخابية مع بعض من أصحاب الإستراتيجيا التوفيقية، وذلك "من أجل تغيير الشروط المهنية والتنظيمية لأصحاب المهنة" كما صرّح أحد الصحفيين المتبنين صراحة لهذه الرؤية.

وتستمدّ هذه الإستراتيجيا النائمة بعض عناصرها من الماضي الإصلاحي والوطني الذي ميز تاريخ الصحافة التونسية ما قبل الاستقلال باعتبارها صحافة مطلبية احتجاجية ذات أهداف تعبوية ضد الوضع القائم، ورغم التوجه المحافظ لجريدة الصباح التي كانت تتبنى إدارتها استراتيجية الولاء والتكيف مع المتغيرات السياسية الرسمية مهما كانت توجهاتها مما جعل المدونة الصحفية للافتتاحيات المدروسة لا تتسع لتمظهرات استراتيجية المعارضة السلبية، فإن بعض الفترات الاستثنائية كانت توفر بعض المواقف الصحفية المعارضة للرهانات المطروحة سواء في بداية تشكل الحقل الصحفي في الخمسينات أو خلال بعض المنعرجات الكبرى التي مرّ بها التاريخ السياسي والتنموي. وبالتالي فلا تفعّل آلياتها في التمظهر إلا خلال ما يتوفر من انفراج سياسي أو انفتاح ظرفي يسمح بحدّ أدنى من حرية الصحافة خلال بعض المراحل الاستثنائية، لتمثل استراتيجيا موازية ومضادة لنظيرتها المحافظة.

تبنت جريدة الصباح سياسة نقدية تجاه الحكومة[375] منذ 1956، بتعاطفها الصريح مع الجناح اليوسفي داخل الحزب الحر الدستوري ووفّرت بذلك أحد الأفضية لبداية تشكل هذه الإستراتيجيا كما يظهر من خلال بعض الأحداث المرتبطة بالتحضير لانتخابات المجلس القومي التأسيسي[376]،

[375] الحكومة التي شكلها السيد **الحبيب بورقيبة** في 15 أفريل 1956 وتواصلت حتى 25 جويلية 1957 تاريخ إلغاء الحكم الملكي وإعلان النظام الجمهوري وتكليفه برئاسة الجمهورية على حالها الحاضر حتى إعلان الدستور وإجراء الانتخابات.

[376] جريدة **الصباح**، 28 أفريل 1956.

فكانت تدين المواقف "التعسفية للحكومة بمنع الحـزب الحـر الدسـتوري التـونسي (شـق الأمانـة العامـة) والاعتقـالات في صـفوف المناضـلين الأحـرار"[377]، وطالبـت بالاستقلال التام ونقض اتفاقية الحماية، و"برفض السيادة المزدوجة عـلى الـبلاد"[378]، في مستوى تقاسم السلطة والثروة بين التونسيين والفرنسيين[379] عـبر مقولـة التكافـل بينهم. وبمناسبة انتخاب المجلس القـومي التأسـيسي في 25 مـارس 1956، تحفظـت على قائمة المرشحين واعتـبرت أن الحكومـة الماسـكة بمقاليـد السـلطة "مهـما كانـت صالحة ... لا يمكنها أن تحيط بكل شئ أو أن تتمتع بحصانة من الوقوع في الأخطـاء وتقديم المهم على الأهم"[380]، في إحالة على ضرورة الفصل بين السلطات ومسـؤولية الجهاز التنفيذي أمام المؤسسة النيابية التي تراقبه، حيث تبدو اسـتقلالية الصـحافة توفر التخلص من الولاء السـياسي للجهـاز التنفيـذي وتطـرح بعضـا مـن مسـتويات النقاش حول طبيعة النظام السياسي الذي بدأ في التشـكل وخاصـة طبيعـة العلاقـة بين السلطات الثلاث.

ولكن بعد أن استتبت الأوضاع لفائدة النخبـة السياسـية التـي تمكنـت من الانفراد بمختلف مؤسسات الدولة وتشكيل النظـام السـياسي التسـلطي[381] وما تبع ذلك من تصفية لكل أشكال المعارضات وهيمنة على أغلب المنظمات المدنية والحقول التوسطية بما فيها الحقل الصحفي، تراجعـت هـذه المواقـف المستقلة أو المعارضة التي كانت تحمـل بعـض البـوادر لإسـتراتيجيا هجوميـة، وعوضـتها سياسـة صـحفية تقـوم عـلى الـولاء للفـاعلين المهيمنـين داخـل الحقل السياسي والارتهان بتغير المواقف الرسمية وانكمشت المواقف الصحفية المعارضة أمام هيمنة نمط الإيديولوجيا التنموية المسنودة اجتماعيا وجماهـير يـا طيلـة مرحلـة السـتينات وحتـى إعـلان فشـل سياسـة التعاضـد، حيـث لم

[377] جريدة **الصباح**، 30 ماي 1956.

[378] المرجع السابق.

[379] المرجع السابق.

[380] المرجع السابق.

تـوفر افتتاحيـات المدونـة المدروسـة تعبـيرا واضـحا يـذكر للفاعـل الصـحفي عـن استراتيجية المعارضة السلبية والانسحاب.

كان يجب انتظار مرحلـة منتصـف الثمانينـات حيـث تقاطعـت نتـائج الأزمـة الاقتصادية مـع احتـدام الصراعـات الاجتماعيـة، حتـى تظهـر بعـض المـؤشرات عـلى استفاقة ظرفية واستثنائية لهذه الإستراتيجيا باسـتغلال حـدث عـربي عـام يمكـن مـن خلاله تذويب بعضا من تشخيص وضعية الإعلام المحلي في عموميـات تسـحب عـلى المشهد الإعلامي العربي. ويستغل الفاعل الصـحفي حـدث الاجـتماع الـدوري لـوزراء الداخلية والإعلام العرب لبحث سبل المواجهة المشتركة لموجة التجـذّر السـلفي التـي كانت تجتـاح المجتمعـات العربيـة، لطـرح بعـض قضـايا الحقـول الإعلاميـة العربيـة بوصفها تعميما يثبت انسحابه على الحقـل الإعلامـي والصحفي في تـونس، ذلـك أن "الصرح [الإعلامي] لا يمكن أن يرتفع إن لم تتخلص أجهزته من السلوك البيروقراطـي الـذي كثـيرا مـا أغرقهـا في المتناقضـات ودفـع الإعـلام العـربي إمـا إلى التـوتر أو إلى القصور"[382]. فالأجهزة البيروقراطية المقصودة هنا هي الـوزارات المشرفـة عـلى تنفيـذ السياسـة الإعلاميـة الرسـمية وفرضـها بطرائـق بيروقراطيـة فوقيـة عـلى الفـاعلين الإعلاميين والصحفيين دون مراعاة الشروط المهنية الخصوصية والتي تؤدي في العـادة إلى ارتهان الإنتاج الإعلامي عامـة والصـحفي خاصـة بـالمواقف السياسـية الحكوميـة المتقلبة والمتخالفة والمتناقضة في أغلب التجارب. فارتهان الفاعل الإعلامي بإكراهـات سياسية متشددة من خارج الشروط الخصوصية لاشتغالها المهني والأخلاقي وفقدانـه حرية التعبير والصحافة يسقطه في التـوتر والارتبـاك كلـما تـوتر الخطـاب السـياسي، وفي التنـاقض والتخـالف كلـما تنـاقض الموقـف السـياسي الرسـمي، أو إلى القصـور أمام إكراه المصداقية تجاه الجمهـور المتلقـي والمسـتهلك لإنتاجـه. وفي كـلا الحـالتين يعوّق الحقل الصحفي عن أداء وظائفه مهما كانت تربوية أو تشاركية، لأن السـلوك البيروقراطي لا يرى في الإنتاج الصحفي غير آدائـه الظـرفي لصـالح الدعايـة السياسـية وغير الفاعلية التبريرية للسياسات الحكومة مهما كانت طبيعتها وأسـبابها ونتائجهـا. وهي صـورة يقـدمها الخطـاب الصـحفي عـن حقلـه أشـبه مـا تكـون بظـل الجهـاز

---

[382] افتتاحية جريدة **الصباح**، 28 أوت 1987..

التنفيذي الذي تنعكس فيه الاكراهات والرهانات المطروحة في مقابل الخطاب الإعلامي والصحفي بوصفه مجال المعلومة الثابتة أو المحيّنة ومجال الرأي والفكر والثقافة الذي لا يتغير بنفس السرعة التي يتحرك بها الموقف السياسي.

وبالإضافة إلى ذلك "يعاني الإعلام العربي أيضا من مواقف القمّة والحكومات [...] عندما يجد نفسه مضطرا إلى الخضوع إلى إفرازات تلك الحسابات مما يجعله في موقف متناقض"[383] حيث تظهر جليا وضعية المعاناة التي تعيشها الحقول الإعلامية العربية بما فيها الحقل الإعلامي في تونس في اضطراره إلى الخضوع إلى "تلك الحسابات الظرفية" المرتبطة بطبيعة الموقف السياسي المتغير باستمرار سواء على المستوى العربي أو القطري ـ المحلي؛ فينقاد الخطاب الصحفي ضرورة إلى الوقوع في المواقف المتناقضة و في فقدان المصداقية الصحفية والإعلامية. فوضعية الخضوع إلى "الأجهزة البيروقراطية" والمتنفذة تنظيميا وسياسيا وماليا في أغلب الحالات، إذا ما انضافت إلى أحادية المصادر، تجعل من الحقل الإعلامي يعاني من هيمنة مزدوجة سياسية وإيديولوجية تمنعه من الاشتغال حسب إكراهاته الخصوصية المرتبطة بالتشريعات المهنية لفاعلية العلاقة مع المستهلك في مستوى المصداقية، ويحيل علاقة التفاعل بين الباث والمتقبل إلى علاقة انقطاع وهو ما عبر عنه خطاب الافتتاحية بالقصور عن أداء مهامه ووظائفه. وبذلك تبقى مسألة خضوع الإعلام إلى هيمنة السياسي مسألة اضطرارية وليست اختيارية حسب ما يؤكد محرر الافتتاحية حيث يستحيل النشاط الإعلامي والصحفي خارج إطار سلوك الهيمنة السياسية والبيروقراطية وخارج سلوك الحقول والارتهان وقبول هذه الهيمنة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الحقل الإعلامي والصحفي في تونس وفي باقي أغلب المجتمعات العربية باستثناء بعضها الذي عرف تقاليد صحفية خاصة في مجال الصحافة المكتوبة الخاصة مثل الصحافة المصرية ما بعد مرحلة عبد الناصر.

[383] المرجع السابق.

واستغل الخطاب الصحفي مرحلة الانفراج السياسي والنقاش الذي ساد بعض مكونات المجتمع المدني لتقييم المراحل السابقة وتحديد ملامح مرحلة ما بعد تغيير هرم السلطة في 7 نوفمبر 1987، ليطرح قضايا الحقل الصحفي حسب الهامش الاستثنائي الذي توفر وخفف ضغط الاكراهات السياسية على الفاعلين الصحفيين رغم ما تواصل من تطبع في تشغيل الاستراتيجيات الدفاعية بمختلف مكوناتها. ومن خلال بعض الافتتاحيات التي تلت مرحلة تحسّس ردود الفعل السياسية للحكومة الجديدة يمكن أن نتبين وضعية الحقل الصحفي والآليات التي طالما اشتغل وفقها، في تصور استراتيجيتي المعارضة والانسحاب لأن "حرية الصحافة وحرية التعبير [...] لم تكن في أيدي الصحافة والصحافيين ولكن في أيدي قانون زجري متكامل لم يحم من حيث التطبيق إلا السلطة"[384]. وبذلك كانت الصحافة مسلوبة الحقوق لا تملك التحكم في مصيرها ولم يكن الفاعل الصحفي مخيرا في أن يمارس مهنته حسب مقتضيات حرية التعبير وحرية الرأي وحرية النشر لأن النشاط الصحفي كان يخضع لقانون لا تتردد الافتتاحية في وصفه بالزجرية لا يقتصر على معاقبة المخالف لقانون الصحافة بقدر ما يمارس زجريته بطريقة استباقية، وهو قانون لا يعتبره الخطاب الصحفي عادلا في حماية جميع الحقوق وخاصة منها حقوق الفاعلين الصحفيين مؤسسات كانوا أو أعوانا، بل كان يقتصر فقط على حماية السلطة السياسية من "السلطة الرابعة" ويقيد ممارسة المهنة الصحفية في التوسط بين مختلف الفاعلين ويعيق وظائفها في نشر المعلومات والآراء ومكافحتها ببعضها البعض أو مراقبة الالتزامات المعلنة أو تقييم التجارب التنموية تصورا وإنجازا، لأن هذا "الانخرام الكبير في الضبط والتنظيم وفي التوازن من حيث المساواة بين حقوق السلطة وحقوق الناس"[385] هو المسؤول عن تردي وضعية الصحافة التي يؤكد الخطاب الإعلامي ارتباطها بطبيعة النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع مؤسسات وأفراد.

أما الأعراض الناتجة عن هذه الوضعية فتعددها الافتتاحية وترجعها أولا إلى "فراغ كبير في الساحة الصحفية تركه انعدام مؤسسات تنظيمية

---

[384] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 ديسمبر 1987.

[385] المرجع السابق.

[...] لتأطير العمل الصحفي والوقاية من التسيب والمحاصرة"[386] وهو ما يشير إلى غياب المنظمات المهنية والنقابية التي تدافع عن حقوق الصحفيين وتحمي المهنة من التسلط والمحاصرة، إضافة إلى انعدام مجلس أعلى للإعلام والصحافة يشرف على القطاع ويضبط سبل تحرره من التوظيف والاستعمال الذي كان يتهدد الصحافة لا من قبل الموقف الرسمي الظاهر فقط، بل أيضا من قبل كل المتنفذين وهو ما عبرت عنه الافتتاحية "بالضغوط التي تسلّطها أجهزة السلطة لقضاء أغراض ومآرب على ظهر الصحافة"[387]، خاصة إذا ما كانت هذه الضغوط متناقضة بتناقض الكتل وتشتت مراكز القرار داخل الأجهزة الحكومية الشيء الذي يزيد من معاناة الفاعل الصحفي حين يجد نفسه بين خيارات أحلاها مر يهدد نشاطه ومؤسسته.

ولكن هذا التسييس المفرط للصحافة الذي أثقل كاهلها لن يتم التخلص منه بسهولة في المستقبل بالنظر إلى حركة التطبع السياسي المخترقة للحقل الصحفي مثلما ذهبت نفس الافتتاحية حين اتجهت إلى استشراف المستقبل السياسي والصحفي: "نستقدم في تونس التعددية السياسية [...] وهذه الأحزاب والمنظمات ستدفع إلى الساحة بصحافة تابعة لها مقيدة حريتها بمواقف الحزب أو المنظمة التي تنتمي إليها"[388]. إنه تخوف من تسيس الصحافة راجع لما أصابها من هيمنة الحقل السياسي الرسمي حتى غدت أداة سياسية تنفيذية تستعمل استعمالا دعائيا بعيدا عن اكراهاتها الخصوصية والمهنية، تنبؤ بنتائج التطبع الصحفي الذي اشتغل طويلا لإنتاج ثقافة صحفية متخربة وتستبدل وظائف الصحافة والإعلام بوظائف دعائية وتعبوية وتحريضية هي من صلب العمل السياسي الذي يخترق أغلب الحقول ويركز على الحقول الاتصالية والإعلامية منقادا برؤية مزدوجة تستمد عناصرها من الدور التاريخي والإصلاحي والوطني الذي نهضت به الصحافة ومن الاقتناع بنظرية "الحقن الجلدية" التي تعطي للباث أولوية تأثيرية شبه مطلقة على المتلقي.

---

[386] المرجع السابق.

[387] المرجع السابق.

[388] المرجع السابق.

أما المقابلات المنجزة مع الفاعلين الصحفيين فقد تضمنت بعض الإشارات إلى عناصر هذه الإستراتيجيا في معارضة طبيعة الرهانات والإكراهات المطروحة، وبعض الشواهد على الانسحاب من المسؤولية المهنية والأخلاقية والهروب إلى ثقافة الوظيفة العمومية كما يقول أحد الصحفيين عم نفسه باستعمال ضمير الغائب: "موظف كيفو كيف غيرو... يطلب منّو عرفو موضوع معين لازم يخدمو من غير ما يفكر في القارئ ... على مسؤولية المؤسسة... لأنو مجبور". ففي هذه الوضعية يحرم الفاعل الصحفي من المسؤولية تجاه القارئ فيحمّلها للمؤسسة لأنه لا يعتبر نفسه حرا في اختيار المواضيع والأحداث ولا في طريقة تناولها، ويعتبر نفسه موظفا ينفّذ ما يطلب منه، مجبرا على الولاء التنظيمي والاقتناع بالتسلسل الهرمي لتوزيع السلطة الإدارية داخل المؤسسة الصحفية؛ وهي الوضعية المشابهة لما كان ماكس فيبر قد ألحقه منذ بداية القرن العشرين بالخصوصية المهنية للنشاط الصحفي الذي يتوسط "التوظيف الإداري والثقافي بالنسبة إلى البعض، والأعمال الاقتصادية العقلانية الحرّة بالنسبة إلى البعض الآخر"[389]، في مرحلة كانت خلالها الصحافة تؤسس لموقعها في دائرة الحقول التوسطية والمدنية قبل قرن من الزمن. أما تجنب بعض المواضيع التنموية الحساسة فقد عبّر عنه بعضهم بقوله "آنا مرتاح من موضوع التنمية وشادد الصفحات العالمية، نكتب كيف ما نحبّ [...] آما التنمية... ما يخلوكش، تجيبلك المشاكل... وآنا ما يساعدنيش نغلّط روحي ونغلّط القاري". وبذلك تبدو المواضيع التنموية في تصور هذا الفاعل مواضيعا حساسة يعجز عن الكتابة فيها حسب الشروط والإكراهات المطروحة عليه ويلتجئ إلى التخصص في المواضيع العالمية حيث يتوفر لديه هامش أوفر من حرية التعبير.

لم يقتصر الهروب الصحفي على محاولة التخصص في المواضيع العالمية ومتابعة الأحداث الخارجية لدى هذا الصنف من الصحفيين هربا من الكتابة في الأركان الداخلية ذات العلاقة بالتنمية، بل ظهر أيضا في ما صرّح به أحد رؤساء التحرير قاصدا وصف السلوك الصحفي لبعض المنسحبين اضطرارا من "الكتابة الجيدة" "والله ثمّه أقلام جيدة،[...]

[389] ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى، مرجع سابق، ص72.

وخسارة راكشين في الصفحات الفنية: فلانة عرّست... فلانة طلّقت... كليب هبط... كليب طلع، والله نعرف آشكون تخصص في الرياضة جمله، وخسراتو صحافة الرأي، اختيار... موقف تنجم تختلف معاه ولكن تحترمو لأنو يحترم نفسوّ". ويجد هذا الفاعل نفسه يعيش "نوعا من الانفصام المهني بين ما يتمثله من صورة يريد إبرازها وبين ما يمارسه فعليا وهي وضعية مؤلمة له"[390]، يعوضها باستراتيجية دفاعية انسحابية تجاه الإكراهات الداخلية التي تعبر عن تبعية الحقل وتمثل صدى مباشرا في أغلب الحالات للإكراهات الخارجية حيث لا تتوفر له "ضمانات مهنية أو حقوقية [وقد يجد نفسه معرضا] للطرد لأنه يعيش تحت رحمة المؤسسة المشغلة"، كما صرّح أحد المبحوثين، إذا لم يستجب لشروط الرقابة التنظيمية والسياسية، لذلك فهو يختار الانخراط الطوعي في التهميش الذاتي والانسحاب من مسئوليته الصحفية ومن تفعيل كفاءته المهنية حين يعجز عن تفعيل رؤيته للعالم بما فيها العلاقة بين التنمية والصحافة من خلال إنتاجه.

كان تبرير هذه المواقف الانسحابية لدى الفاعلين الصحفيين بضغط الاكراهات الخارجية عن الحقل التي يحتكرها صاحب القرار التنموي ويفرض تصوراته على الجميع: "فهو لا يميز بين التنمية والنموّ، وهو في نفس الوقت صاحب القرار السياسي وصاحب المشاريع الاقتصادية الخاصة"، كما يرى أحد المبحوثين مؤكدا على أن هذا التداخل بين الدولة والحزب أصحاب الأعمال يؤدي في أغلب الأحيان إلى اختزال التنمية في أبعادها الاقتصادية وتقييمها على أساس بعض المؤشرات الكمية وتعميمها حتى تصبح أهدافا دعائية مع غياب تشريك الصحافة في صياغة المشروع التنموي من خلال تمتّعها بهامش من الحرية في نقد البرامج ومراقبة تنفيذها وتقييم انعكاساتها على مختلف القطاعات اعتبارا للشمولية المفترضة للتنمية. وإذا ما كانت الصحافة، حسب ما يذهب إليه أحد المستجوبين ، "في كل البلدان المتقدّمة شريكا حقيقيا في تصور التنمية ونقد برامجها وتأثيراتها الجانبية السلبية، [...فإن] صاحب القرار عندنا لا يشرّك الصحافة ولا الرأي

---

[390] Pierre BOURDIEU, (Sous la Direction de), *La misère du monde*, Editions du Seuil, Paris, 1993, p189.

العام في المرحلة الأولى من التصور"، وهو ما يجعل من موقع الصحافة في العملية التنموية تابعا لقضية المشاركة الاجتماعية والسياسية وبالتالي تهمّش وظائفها تبعا لتهميش وظيفة الرأي العام وتضييق دوائر المشاركة المدنية والسياسية وانفراد الحكومة والأعراف بالقرار الاقتصادي والسياسي. ويواصل نفس الصحفي تقديم تصوراته حول دور الإعلام والصحافة في التنمية بربطه بمسألة المشاركة الاجتماعية ويفترض أنه "إذا حددنا في البلاد هذي بصورة ديمقراطية، ووصلنا بالأغلبية إلى تصوّر التنمية على النمط اللبرالي مثلا، وقتها تنجّم تحاسب الصحافة ... إذا ما كانش هذا موجود ما نقدرش على النقد إلّي يعتبروه توّه ثلب وتجريح وترويج أخبار زايفة، وهذا إلّي صاير توّه في تونس"، وبربط دور الصحافة في التنمية بالمسألة الديمقراطية وحرية التعبير والنشر، تصبح الممارسة الإعلامية المستقلة بنقدها للوقائع والأحداث والتوجّهات، تصادما مع القوانين والرقابة السائدة، وهو ما يرى فيها هذا الصنف من الفاعلين مهمة شبه مستحيلة في مستوى تفعيل العلاقة بين التنمية والإعلام. وفي هذه الوضعية تصبح الصحافة الرسمية وشبه الرسمية أو المتبنية لسياسة الدولة، بدورها معيقة للتنمية: "وحتى الجانب إلّي ينجم يكون صحيح، تسيئلو صحافة التطبيل: ثمّه فكرة موجودة عند الناس، يقلّك هذا "كلام صحافة" يعني موش صحيح... آش كون مسؤول عليه؟"، وفي الإجابة الضمنية على هذا السؤال التي تحيل المسؤولية على محدودية المشاركة وضعف الثقافة السياسية نظرا لانتشار ظاهرة الدعاية السياسية، إشارة واضحة لبعض مستويات الانقطاع عن الجمهور الواسع المستهلك المفترض وغياب معايير المصداقية، يعيشها الحقل الصحفي خاصة في مستوى فقدان المصداقية الذي أصبح ينسحب على مجمل الإنتاج الصحفي (كلام الصحافة)، مهما كان موقع المؤسسة الإعلامية في خريطة الولاء للسلطة السياسية، ويطال حتى تلك المضامين والأشكال الصحفية التي قد تكون مفيدة للتنمية.

تبين من خلال المقابلات أن تمثل الصحفيين للإنتاج الإعلامي ينصبّ على نقد "صحافة الدعاية" و "صحافة الرداءة" باعتبارهما الشكلين السائدين داخل الثقافة الإعلامية المهيمنة، فذهب البعض إلى أن الإشكالية المطروحة على علاقة الصحافة بالتنمية تتمثل في فقدان المصداقية:

"الإشكال وين؟ ... ما عادش فمه قاري... قبل الناس كانت تقرا الجريدة وتتابع، توّه ما يشرو الجريدة كان على أخبار الكرة والفن وإلاّ بعض المعلومات الموش متوفرة في التلفزة، يقلّك الجرايد فلسو وما عادش عندهم ما يحكيو... عندهم الحق". أما صحافة المساندة الدعائية فهي منقطعة بدورها عن الوظائف التي اعتبرها أحد المبحوثين أساسية، وليس لها من متلقّ غير المسؤولين لأنها لا تتوجه إلى الجمهور الواسع من القراء بقدر ما تحتكم إلى المعايير السياسية وعلاقات الولاء الحزبي والشخصي: "يكتبو باش يرضى عليهم فلان وفلان"، وهو ما يؤكد فرضية العلاقة الزبائنية بين الدولة والمجتمع في مستوى العلاقة الرسمية "بصحافة الدولة"[391] أو صحافة الدعاية حسب ما ذهب إليه بعض الفاعلين المنسحبين من العلاقة المفترضة بين الإعلام والتنمية. وحسب هذا الرأي فإن العلاقة بين الباث والمتلقي أصبحت متأزمة وتعاني انقطاعا متبادلا تهيكل داخل البنية الاتصالية الإعلامية، ولم تعد قادرة على إنتاج التفاعل باستثناء صحافة الإثارة التي اعتبرها البعض الآخر من المبحوثين "صحافة الإثارة والرداءة هي إلّي تخدم توه [...] ما عندهاش حتى علاقة بالتنمية، بالعكس تغيب الجمهور على قضاياه اليومية والمستقبلية، ما تتوجهش لعقول الناس، فقط تثير غرايزهم ومشاعرهم وتخدم على الأخبار الغريبة والمنعزلة وتبالغ في تصويرها".

فسواء تعلّق الأمر بصحافة الولاء والدعاية أو بصحافة الإثارة والرداءة، يجد بعض الفاعلين أنفسهم خارج الأدوار الوظيفية التي يعتقدون في فاعليتها ويحولون التهميش الذي يعنون منه إلى تهميش ذاتي ينمّ عن يأس من كل إمكانية لممارسة صحافة مستقلة قادرة على النهوض بوظائف تنموية، غير ممكنة التحقق في ظل الشروط الخارجية المسلطة على الحقل انطلاقا من تعريف تحرري للنشاط الإعلامي: "يكذب عليك، الصحافة حرّة أو لا تكون حسب اعتقادي آنا [...] صحيح فمّه آشكون يقول ويعتقد في المحاولة، هذا رأيو... لكن حسب معرفتي ومتابعتي ما ريتش صحافة تطرح بصورة جدية مسائل التنمية ومستقبلها...آشكون ينجم يكتب على أزمة التعليم وأزمة البطالة والتضخم...؟". أما النتيجة التي ينتهي إليها الفاعل الصحفي

---

[391] Eric NEVEU, *Sociologie du journalisme*, Op. Cit.91

المعارض والمنسحب من وظائف يعتبرها "حقيقية وجدية في تناول قضايا التنمية"، فتعكس تحوّل الإكراهات الخارجية إلى إكراه داخلي يحول دون تفعيل الممارسة الإعلامية كما يتصورها أصحاب هذه الإستراتيجية، وتنتهي به إلى ما يشبه القناعة والعقيدة في استحالة الصحافة الجدية مثلما صرح أحد المبحوثين: "زايد، الصحافي يعرف إلّي المدير أو رئيس التحرير محكوم فيه، ما ينجمّش ينشرلو".

تبدو طبيعة الحجج المقدّمة حسب هذه العينات كافية في تمثل العلاقة المتوترة بين الإعلام والتنمية، لتبني إستراتيجية المعارضة السلبية والانسحاب من مجال التقاطع المفترض بين الصحافة المكتوبة والتنمية نظرا لاستحالة صحافة الرأي الحرّ في تناول القضايا التنموية التي هي موضوع مشاركة ونقد ومراقبة وتقييم، تنهض بها الصحافة لأنها من صلب وظائفها التوسطية في نشر الوعي التنموي وتوسيع دوائر المشاركة الاجتماعية بمختلف مستوياتها حيث يكون الإعلام النواة الصلبة لمجتمع مدني قادر على الاشتغال والتحاور والتفاوض عبر قاطرة الصحافة المكتوبة خاصة لما تتميّز به من تعميق لإعادة بناء الأحداث وكشف معقوليتها السببية. غير أن هذه الإستراتيجيا يمكن أن تعبّر عن وضعية التهميش التي تعانيها فئة من الفاعلين الصحفيين المهيمن عليهم داخل الحقل الذين عجزوا عن احتلال مواقع مهيمنة بفعل اشتغال نسق من "التطبّع المضاد"[392] الذي يمنعهم من الإجماع حول كلية الرهانات المطروحة وطبيعتها المتخارجة مع خصوصية الحقل الصحفي الذي يشكو من ضعف فاعلية الإكراهات الداخلية المرتبطة بالحرفية والخصوصية المهنية لفائدة فاعلية الإكراهات الخارجية.

أما في مستوى العلاقات بين الفاعلين داخل الحقل الصحفي، فإنه من الملاحظ أن أصحاب هذه الاستراتيجيا عادة ما يعملون على تحويل الصراع حول المنافع الرمزية والمادية من مستواه الحرفي والمهني إلى مستواه السياسي على غرار الصحفيين المحافظين ، وهو ما يساهم في فقدان رأس المال الرمزي الخاص بالحقل قيمته الاستعمالية والتبادلية لدى هؤلاء الفاعلين في سوق الإنتاج الصحفي، ويعتقدون أنهم غير معنيين بطبيعة

---

[392] وهو نوع من التطبع الذي نقترحه ويمكن أن يشتغل خاصة حين يضيق هامش الاستقلالية المفترضة لحقل من الحقول، ويصبح التطبع الحاصل داخل الحقل غير قادر على توجيه الأفعال والإستراتيجيات.

الرهانات المطروحة ويحاولون تحويلها إلى بعض المنظمات المهنية والمدنية. وبقدر ما يستمدون رأس مالهم الرمزي من مواقفهم السياسية المعارضة أو المستقلة على حساب مواقفهم الصحفية أو الحرفية الخصوصية، ومن الاعتراف الذي عادة ما ينزعونه من زملاءهم حسب المعايير السياسية والإيديولوجية والأفكار التي يحملونها أكثر مما ينتجونه صحفيا. ورغم ما يتمتع به بعض هؤلاء الفاعلين من رأس مال رمزي مجمّد داخل الحقل يعترف به حتى بعض المخالفين لهم من أصحاب كلا الإستراتيجيتين، الولائية والتوفيقية، ويستمدّ خاصة من الصدقية النظرية والأخلاقية للمواقف المعارضة والحرفية النائمة لفاعليها، إلا أن طبيعة هذه الإستراتيجيا المتبنّاة تمنع عنهم مراكمته خارجيا باستثماره في مستوى الإنتاج، وهو ما يزيد من عزلتهم الاختيارية ويضعف من إمكانية تدرجهم في سلم المواقع القيادية داخل هذا الحقل.

III ـ الإستراتيجيا التوفيقية

وهي الأكثر انتشارا بين الصحفيين يتقاسمها الفاعلون من مختلف المواقع داخل الحقل، وتتوسط الاستراتيجيتين بمواقف أصحابها المرنة وقبول التعايش مع الشروط الخارجية والداخلية المتحكمة في اشتغال الحقل الصحفي. ويعتمد متبنيها منطلقات مغايرة لاستراتيجية الولاء والتكيف ولاستراتيجية المعارضة والانسحاب، ويعتقدون في إمكانية التوفيق بين ضغط الإكرهات الخارجية مهما كانت متشددة في مستويات الرقابة على المعلومات والمعطيات المسموح بتداولها إعلاميا والرقابة على المضامين والأشكال المرتبطة بالمواضيع التنموية من ناحية، وبين الرهانات الداخلية والخصوصية المستندة إلى مقاييس المصداقية والحرفية وأخلاقيات المهنة مهما كانت ضعيفة ومحدودة بمحاولة إعطاءها الأولوية التقييمية كلما توفرت الفرصة لذلك من ناحية أخرى.

ولئن كان المنطق الداخلي للأفعال الصحفية المستندة إلى هذه الإستراتيجيا يتجنب الاصطدام بالإكراهات الخارجية المتمثلة أساسا في الإكراهات السياسية والرقابة الخارجية مع محاولة المحافظة على نوع مما عبروا عنه "بالحيادية" في استخدام الأحداث التنموية والخطاب الرسمي حول التنمية، فإنه يعتمد طريقة صحفية مزدوجة تجمع بين إعلان المساندة

الصريحة للخيارات التنموية الكبرى وبين التحفظ على بعض الإجـراءات التفصـيلية والتطبيقية التي يتدرج في نقـدها كلـما ابتعـدت عـن هرميـة السـلطة التنفيذيـة. وبتتبع خصائص الأفعال المرتبطة بهذه الإستراتيجيا من خـلال الخطـاب الافتتـاحي وما صرح به المبحوثون خلال المقابلات، يمكـن رصـد أهـم تبريراتهـا التـي يختزلهـا الفاعلون في المعايير المهنية والحرفية و"الذكاء في التعامل مع الأحداث والمواقف".

وكغيرها مـن الإسـتراتيجيات الصـحفية ترجـع أصـول إسـتراتيجية التوفيـق إلى بداية تشكل الحقل الصحفي مـع انطـلاق مرحلـة البنـاء الـوطني، وإن كانـت قـد تـأخرت زمنيـا ولم تظهـر متكاملـة الخصـائص إلا بعـد أن تـم التأكـد مـن صرامـة السياسة الإعلامية والصحفية للدولة الوطنية واستحالة الممارسة الصحفية المستقلة تشريعيا وتنظيميا وسياسيا في ظل الطبيعة التسلطية للنظام السياسي المنبثـق عـن دولـة الاسـتقلال. ورغـم التوجـه المحـافظ لإدارة جريـدة الصـباح وتبنّيهـا الـدائم لاسـتراتيجية الـولاء للسـلطة السياسـية والتكيـف مـع متغيراتهـا المهيمنـة، فـإن إستراتيجية التوفيق بين الإكراهات الخارجية والداخلية استطاعت مؤشراتها أن تبرز من خلال بعض افتتاحيات المدونة من حين إلى آخر منـذ فجـر الاسـتقلال وخاصـة خلال المراحـل الاسـتثنائية لتعـبر عـن بعـض المسـتويات الإجرائيـة لعلاقـة الإعـلام بالتنمية وشروط تفعيلها، وعن تمثـل توفيقيـة الفاعـل الصـحفي لـلشروط المهنيـة والتنظيميـة والسياسـية المتحكمـة في إنتـاج دوره المفـترض في مختلـف المشـاريع التنموية المتعاقبة وموقعه مـن عمليـات المشـاركة والمراقبـة والتقيـيم في مواجهـة الهيمنة التي يعيشها الحقل الصحفي.

تأخرت الافتتاحيـات التـي تناولـت القضـية الاقتصـادية سـنة 1956 إلى أواخر الشهر الثامن أمام تتالي الأحداث السياسية وأهميتهـا في تصـور الحقـل الصـحفي النـاطق باللغـة العربيـة وفي تصـور سياسـة الصـحيفة المدروسـة، وبمناسبة انعقاد مائدة مستديرة حول "إصلاح الوضـع الاقتصـادي الألـيم"[393]، تشخص افتتاحية الصباح الوضع الاقتصادي المتـأزم فتقـول "إن العنـت الـذي يلقاه الشعب في حياته اليومية وكسـاد صـناعته وبـوار تجارتـه وانغماسـه في

---

[393] افتتاحية جريدة **الصباح**،28 أوت1956.

التعطل والبطالة [...] والمجاعة السوداء التي تتهدّده [...] تجعله يتطلع لكل سعي مهما كان مصدره"[394]، وتطالب الحكومة بتعجيل الإصلاحات الاقتصادية وعدم الاقتصار على سياسة التقشف والتخفيض من الأجور أمام ارتفاع الأسعار. أما الافتتاحيات التي تلت فقد عكست التردد الحاصل في مستوى النخب السياسية والفكرية حول طبيعة النظام الاقتصادي الملائم للمرحلة وهو تردد بين النظريات الديمقراطية (الليبرالية) وبين أصحاب "النظرية التقليدية يدعو إلى الابتهاج لأن التدافع والزحام سنّة طبيعية ودرجة من درجات السلّم الذي لابد لنا أن نتسلقها لنبلغ أعلى السلم"[395] فهذا الاختلاف حول "المنهاج الاقتصادي الذي ينبغي علينا سلوكه كدولة فتية في طور البحث والبروز للعالم"[396] إنما هو الطريق الوحيد للبحث عن المناهج الصحيحة الذي يعكس تنوع الرؤى والأطروحات في مرحلة البحث عن آليات التأسيس لمرحلة الدولة الوطنية. يبرز بصفة مبكرة الدور الصحفي المثير للاختلاف والمعبر عن مختلف المواقف والمصالح وهو الدور التوسطي بين مختلف الفاعلين في مجال محدد دون السقوط في الإقصاء أو التعالي: "فلنبحث بدون خوف .. فلنتجادل ونتناقش فهذه آلية الحيوية والطموح لا ضير فيها ولا أخطار"[397]، ويظهر جليا أن الجرأة في الدعوة إلى الاختلاف والحوار والجدال إنما هي نابعة من وظيفة توسطية تعكس الجانب الثري من الواقع المتنوع والمتخالف إنها دعوة تحررية موروثة عن المرحلة السابقة للاستقلال تؤمن بالحوار والتفاوض في بلورة البرامج والمناهج.

ومع انطلاق سنة 1966 كانت تجربة التعاضد قد استغرقت زمنا تنمويا أظهر بعض العوائق الهيكلية في تصريف الإنتاج الجماعي وإدارة المؤسسات التعاضدية وتسيير شؤونها التنظيمية والمالية، وبدأت تظهر فئة من البيروقراطية تستفيد من وضعها الإداري والسياسي في القيادة التنظيمية لعمليات الإنتاج الجماعي مما أدى إلى تحطم بعض الوحدات الإنتاجية

---

[394] المرجع السابق.

[395] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21 سبتمبر 1956.

[396] المرجع السابق.

[397] المرجع السابق.

الجماعية في عدة جهات من الأرياف التونسية وهجرها الفلاحون المتعاضدون ليجدوا في الهجرة إلى المدن الكبرى والعاصمة ملاذهم الأخير. ورغم أن عمر التجربة كان يوفر بعض العناصر الضرورية لتقييم بعض مستوياتها التسيرّية والبحث عن العوائق الإدارية والتنظيمية، فإن الحكومة وجدت في التفسيرات الأخلاقية أداة سياسية لتبرير هروبها إلى الأمام وهو ما كان صداه يتردد في الافتتاحيات التي لم تتجرأ على إثارة هذه القضايا إلا بعد أن صرح الرئيس لأول مرة في خطاب له يوم 8 جانفي 1966 بالكاف في محاولة توفيقية تستغل ما ورد في الخطاب الرسمي فرصة لطرح بعض قضايا القصور في الأداء التنظيمي للمؤسسات التعاضدية دون أن تتصادم مع الخيارات وإجراءاتها أو مع التبرير الرسمي لبعض الصعوبات التي بدأ يواجهها المشروع التعاضدي. وكتبت افتتاحية الصباح في اليوم الموالي مباشرة لخطاب الرئيس: "اصطدمت عملية بث العمل التعاوني بأناس فقراء في الإخلاص والنزاهة فاقدين للحماس والكفاءة فتحطمت بعض التعاضديات وكان على الحكومة ألا تتراجع عن دفع العمل التعاوني"[398] الذي اصطدم بعقبات أغلبها أخلاقي في التصوّر الصحفي، وبعضها يرتبط بالكفاءة عند المسيرين لوحداتها الإنتاجية. لا تبدو القضية في الخطاب الافتتاحي قضية مؤسسية تنظيمية تقوم على مقاييس واضحة ودقيقة في الالتزام بتطبيق القانون الداخلي ولا قضية كفاءة في التصرف والتسيير لأن ذلك غير مهم في المنطق التمثلي للخطاب الصحفي المكتوب بل المهم الهروب إلى الأمام مع بعض الإجراءات المتخذة خارج التشخيص الدقيق لهذه الظاهرة "إن التراجع يصبح نكسة على تونس الجديدة التي اختارت الاشتراكية [...] نحرص على تركيزها كل الحرص وهو ما يدفعنا إلى التشدد في انتقاء الناس الذين يقومون على تسيير هذا القطاع"[399]. فالحرص على تركيز هذا النوع من "الاشتراكية" مهما كانت الكلفة الاجتماعية والسياسية هو الهدف الأساسي أما الوسائل فإنها تقنية ولا تتجاوز مقاييس شكلية في انتداب المسيرين ستكون كفيلة بإزاحة العقبات الأخلاقية وتجاوز درجة الوعي و"العقليات المريضة" التي أفرزتها تجربة بعض السنوات من التعاضد.

---

[398] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 جانفي 1966.

[399] المرجع السابق.

فرغم أن هذه الاشتراكية الدستورية "قد تم تفصيلها على مقاييس الشعب التونسي وحسب مناخه"[400] الاقتصادي والاجتماعي، فإنها بدأت تواجه بعض الصعوبات الهيكلية بصفة مبكرة ظهرت في الخطاب الصحفي على أنها "ضرورية ومؤقتة تزيد من إصرارنا على المضي إلى الأمام وتصحيح بعض العقليات المتخلفة"[401]، تكون التعبئة السياسية والتوعية الثقافية والوظائف التعليمية الإعلامية والصحفية قادرة على الانتصار عليها بتوجيه الآراء والسلوك وتغيير القيم. أما تفعيل المشاركة المحلية والقطاعية والمجتمعية فإنها تحيل على عمليات الحوار والتفاوض والمحاججة العمومية التي لا يمكن أن تشتغل إلا داخل النظام الديمقراطي التشاركي والتداولي وهو ما يتناقض مع طبيعة النظام السياسي التسلطي: "فحديث الديمقراطية حديث شيّق ولكنه في الوقت نفسه ليس في متناول كل الناس لأنه يتعلق بخلق الحياة ومصائر الدول والشعوب"[402] كما أكد ذلك رئيس الدولة في أحد خطاباته أمام أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري، وهكذا تغلق الدائرة ويصبح الخوض في مسألة الديمقراطية لا يتعدى، في التصور الصحفي التوفيقي، بعض الدوائر النخنوية، بعيدا عن كل ممارسة تطبيقية وهو حكر على فئة محددة تتمثل في النخبة السياسية الحاكمة والعارفة ومحيطها مقابل الجماهير المحكومة غير العارفة بمصير الدول وقوانين تطور المجتمعات.

أما على المستوى الاجتماعي فلم تكن بعض السنوات التي مرت على فشل التعاضد قادرة على استنفاذ موجات النزوح الريفي التي ما فتئت تتفاقم وتثير الاهتمام الصحفي بنتائجها على المشهد الحراكي الحضري الذي أصبح يتوسع بطريقة عشوائية منذ أواخر الستينات أين تتكدس أحزمة البؤس[403]، وما يصاحبها من ظواهر التهميش والانحراف، وكثيرا ما كان الخطاب الصحفي لجريد الصباح حساسا لهذه الظاهرة واعتبرها في العديد من افتتاحيات الصباح قضية وطنية لابد من إخضاعها إلى عملية إنقاذ

---

[400] افتتاحية جريدة **الصباح**، 11 سبتمبر 1965.

[401] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 جانفي 1966.

[402] افتتاحية جريدة **الصباح**، 27 أفريل 1966.

[403]فرج اسطنبولي "

وطني. ولئن أرجعت بعض الافتتاحيات هذه الظاهرة كالعادة إلى حقبة لا تكون الحكومة الحالية مسؤولة عنها، فقد اعتبرت أن "إهمالنا للريف كان من نتائجه تفاقم حركة النزوح إلى المدن وتفاقم البطالة وهبوط الإنتاج ...والتشرد"[404]، وهو اعتراف يغرقه الخطاب الصحفي في مسؤولية جماعية يذوب فيها كل تحديد للالتزامات التنموية غير تلك المسؤولية الراجعة إلى مرحلة الستينات التي أصبحت تعلّة لتفسير كل المظاهر"السلبية" وأداة تبرير لعدة تحديات موروثة عن العهد السابق مثلما كان الاستعمار مسؤولا عن حالة التخلف العامة التي ورثتها دولة الاستقلال، تحت توجيه الاستراتيجيا الصحفية التوفيقية التي تتحاشى الدقة تجنبا للتصادم مع الإكراهات الخارجية للحقل الصحفي. وإذا لم يعد بالإمكان سكوت الخطاب الصحفي عن بعض القضايا المرتبطة بالسيرورة التنموية واستتباعات توجهاتها وإجراءاتها، فإن قضية مثل التشغيل والهجرة الداخلية والنزوح الريفي تستدعي مشروعا قائما بذاته يستغرق من الوقت والمجهودات المالية والبشرية والتخطيطية ما يستغرقه المشروع التنموي ذاته لأن "الاهتمام بالريف هو إنقاذ وطني شامل ...بقدر ما يتطلب من الوقت والمجهود بقدر ما تنعكس نتائجه على جميع أنحاء الوطن"[405]. ولا تنتهي الافتتاحية إلا بما يعتبر من ثوابت الخطاب الصحفي من دعاية للحكومة باعتبار برنامجها الكامل الذي لا تفوته أي من القضايا المطروحة: "ولا شك أن الحكومة ساهرة على هذا الموضوع بما يكفي وتعطيه أولوية في إحياء الريف"[406].

عرفت الصحافة المكتوبة انتعاشة مع سياسة الانفتاح لبداية الثمانينات تمثلت أساسا في توسيع هامش بعض الحريات الصحفية وحمل مضمون بعض افتتاحيات جريدة الصباح شيئا من هذا الانفراج، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال ما قدّمه الخطاب الافتتاحي بمناسبة دعوة الحكومة لبعض أحزاب المعارضة للمشاركة في مناقشة المخطط السادس: "فالدعوة التي توجه للمرة الأولى للعائلات السياسية حتى تدلي بدلوها تبعا لسياسة التفتح هي رغبة من الحكومة في تشريك كل القوى في ضبط الاختيارات

[404] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9جانفي 1973
[405] المرجع السابق
[406] المرجع السابق

الكبرى"[407]. يظهر من خلال هذا المقتطف أن الافتتاحية تحمل هـذه الـدعوة أكـثر مما تتحمل حيث اعتبرتها رغبة الحكومة في تشريك كل القوى السياسية في حين أن الأمر يتعلق فقط بالأحزاب المعترف بها قانونيا والتي لم تكن تمثل سوى مكونا مـن مكونات المعارضة السياسية في تلك المرحلة تستثني المعارضة اليسارية الاحتجاجية ذات الثقل السياسي داخل بعض الحركات الاجتماعية مثل الحركة الطلابية والحركة العمالية. أما الهدف فيبدو معمما ولا يشـمل ضـبط الاختيـارات التنمويـة الكـبرى وتحديد وسائلها، غير أن المشاركة في نقاش مخطط خماسي أو حتى عشري لا يمكن أن تتوسع فتغطي صياغة الاختيـارات الكـبرى ووسـائل تحقيقهـا. ولكـن الخاصـية الجديـدة التـي حملهـا مضـمون هـذه الافتتاحيـة لأول مـرة فتنصـب عـلى نقـد الإجـراءات العمليـة وإبـراز محـدوديتها، ورغـم اسـتغلال هـذا الحـدث لمسـاندة الحكومة والدعاية لبرنامجها، فإن نفس الافتتاحية لم تردد في نقد تباطئـه: "غـير أن الدعوة للمشاركة بقيت ضبابية ولم تترجم في اجتماع اللجان القطاعية [...] كما أنه جاء الوقت [...] لتعديل صـيغة المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي وجعلـه الوعـاء الدستوري لقيام الحوار الوطني حتى تكون مناقشة الخطة حقيقة واضحة ووسيلة تأثير فعالة"[408]، فلا يمكن لهذه المشاركة في مناقشة المخطط أن تكون فعليـة وذات تأثير إجرائي على التوجه الانفتاحي إلا متى توفرت الآليـات التنظيميـة والسياسـية التي نـص عليهـا الدسـتور مثـل تعـديل تركيبـة المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي حتى يكون إطارا تمثيليا مدنيا لأحزاب المعارضة والحزب الحاكم وتفعيـل وظائفـه ومهامه حتى تخرج عن مجـرد صـياغة التوصـيات التـي قـد يؤخـذ بهـا وقـد يـتم تجاوزها وإلغاؤها. وبالإضافة إلى هذا المقـترح العمـلي سـجلت الافتتاحيـة غيـاب المعارضة عن اللجان القطاعية التي توكل إليها عادة صياغة تقارير المخطط وضبط أهدافه التفصيلية وتحديد وسائل تنفيذها فبقيـت دعـوة الحكومـة "ضـبابية" ولم تترجم إلى إجراءات فعلية، وهو ما يقدم صورة عن محدوديـة سياسـة الانفتـاح في ترجمتها الفعليـة نقلهـا الخطـاب الصـحفي مـن خـلال تمثلاتـه لتفعيـل شـعارات الحكومة الجديدة التي أفرغـت مـن مضـامينها الاجرائيـة والتنظيميـة في امتحـان

---

[407] افتتاحية جريدة **الصباح**، 27 جانفي 1982.

[408] المرجع السابق.

ميداني آخر لتجربة الانفتاح السياسي بعد فشل امتحان الانتخابات التشريعية وعجز الخطاب السياسي عن تحقيق تطابقه مع التزاماته المعلنة ومنعته وتيرة الصراع الاجتماعي الذي تحول إلى صراع سياسي من الإيفاء بوعوده خوفا من خروج الصراعات عن دائرة تحكمه في آلياتها ومراقبة حركة استقطابها.

كان الخطاب الصحفي يقترب من طرح بعض القضايا الاجتماعية كلما اتسعت المسافة الزمنية مع أحداث جانفي 1984 باعتبارها من العوامل التي ساهمت في اندلاع الأحداث وبدأت مراجعة ضمنية لسياسة التحرير الاقتصادي وتهميش القطاع العام تظهر من خلال بعض الإجراءات نقلتها بعض افتتاحيات فيفري أن تطرح موضوع اللاتوازن الجهوي في التنمية المتبعة حين حاولت تمثل "صورة تونس" الأخرى ولخصته في صيغة تصنيفية :

-"اللاتوازن الجهوي يظهر من خلال وجود جهات محظوظة وأخرى غير محظوظة [...]

- هناك جهات في الشمال تشكو من الفقر وتدني مستوى المعيشة [...]

- عواصم الولايات من المدن الكبرى ليست بالضرورة في وضع جيد"[409].

أما الحلّ الذي اقترحه محرر الافتتاحية تبعا لبرنامج الحكومة في محاولة للحد من تفاقم هذه الوضعية التي تضيف "تناقضات جهوية محلية أخرى"[410]، فيتمثل في تعديل البرنامج السابق للتنمية الريفية ليصبح برنامج التنمية الريفية المندمجة من ناحية، والمراجعة الجزئية لسياسة التحرير الاقتصادي وللدعم الذي توفر للقطاع الخاص على حساب القطاع العام طيلة عشرية السبعينات مما أثقل عبء الميزانية والمديونية الخارجية من ناحية أخرى. وقد لقيت هذه المراجعة صداها في الخطاب الصحفي لجريدة الصباح من خلال جملة من الافتتاحيات دعت إحداها صراحة إلى "ضرورة

[409] افتتاحية جريدة **الصباح** 7 فيفري 1984.

[410] المرجع السابق.

إنقاذ القطاع العمومي حسب ما أقرته الحكومة التي خصصت 450 مليون دينار لدعمه سنة 1984"[411]، وهو ما يتناقض مع ما كانت نفس الافتتاحيات تدعو إليه من ضرورة إعطاء الفرصة للقطاع الخاص وتشجيع المبادرات الاستثمارية ودعمها حتى بتوظيف إمكانيات القطاع العام وخبرته تدعيما للتوجهات الاقتصادية التحررية التي كان الخطاب الصحفي المدروس يعتبر في إجراءاتها إنقاذا للاقتصاد وتحريرا له من كلفة الشركات العمومية وتراجع إنتاجيتها. كما ذهبت نفس الافتتاحية مجاراة للموقف الجديد للحكومة إلى أن هذه الإجراءات من شأنها "توجيه استثماراته وإنتاجه حسب متطلبات الاقتصاد"[412]، وذلك لسد الثغرات التي خلفها ضعف القطاع الخاص الذي كان يتوجه عادة إلى مجالات غير منتجة وسريعة الربح مثل السياحة والمقاولات والتوريد والتصدير. أما المشاكل التنظيمية والتسييرية المتراكمة جراء توسع الشريحة البيروقراطية التي كانت تقود المؤسسات الاقتصادية العمومية فقد عبرت عنها الافتتاحية من خلال إشارتها إلى "تحميل المسؤولية للمتصرفين فيه جزاء وعقابا"[413]، حتى يتمكن هذا القطاع من تجاوز مخلفات الفساد المالي والإداري ومظاهر البطالة المقنعة والعطالة التنظيمية والإنتاجية وعشوائية الاستثمارات المالية والبشرية بعد أن سادت مرحلة من تهميش القطاع العام لحساب القطاع الخاص الذي استحوذ على أغلب الأولويات التنموية. وانتهت الافتتاحية إلى ضرورة تأطير هذه الإجراءات الجديدة الهادفة إلى إنقاذ القطاع العام وفق رؤية تنموية تعطيه مردوديته الاقتصادية وتستفيد من فاعليته الاجتماعية في توفير الحاجات والخدمات الاجتماعية قادرة على استيعاب جزء من طالبي الشغل، وذلك "بضبط سياسة واضحة لموقعه [القطاع العام] من الاقتصاد والتنمية"[414].

أما خلال المرحلة التي تلت تغيير 7 نوفمبر فكان الخطاب الصحفي لجريدة الصباح الخاص بالإستراتيجيا التوفيقية يراوح بين تحسس مكونات الإيديولوجيا التنموية الجديدة ومساندة التوجهات التنموية الرسمية وبين

---

[411] افتتاحية جريدة **الصباح**، 14 فيفري 1984.

[412] المرجع السابق.

[413] المرجع السابق.

[414] المرجع السابق.

استباق بعض ما كان يعلنه الخطاب الرسمي في برنامجه السياسي والاقتصادي، وبعد أن أطنبت إحدى الافتتاحيات المختارة في تعداد المكاسب المحققة في عامين من التغيير، حاولت أن ترسم بعض انتظاراتها المستقبلية خلال تلك المرحلة، ففي المجال السياسي كتبت تقول :"على أهمية ما تحقق في مجال الانفتاح السياسي وإرساء القواعد الأساسية للديمقراطية، فإن الأمر يحتاج إلى مواصلة التفتح أكثر على الحساسيات التي لها وجود فعلي في البلاد"[415]. ذلك أن السماح بإصدار بعض الصحف المعارضة وغض الطرف عن بعض الأنشطة السياسية التي تنظمها أحزاب غير معترف بها قانونيا يعتبره الخطاب الإعلامي غير كاف، ويستشرف اعترافا قانونيا بأهم الحركات السياسية غير الرسمية من خلال تأطيرها لبعض الحركات الاجتماعية والشبابية في استباق لمواقف الحكومة، ولكن الخطاب الصحفي يستدرك أن مواصلة هذه العملية الانفتاحية تتطلب "قدرا كبيرا من التسامح ومن الشعور بالمسؤولية لدى السلطة والمعارضين"[416]. فالمرونة في التعامل بين الفاعلين السياسيين والتسامح بينهم هما الضامنان لإرساء قواعد اللعبة السياسية على أسس من المسؤولية الجماعية والاجتماعية والسياسية إذا ما تم تحقيق الاعتراف القانوني بهذه الأحزاب والحركات السياسية، وهو الموقف التوفيقي الذي يتبناه الفاعل الصحفي ويعبّر عنه في إطار من النقاش السياسي الواعي بين مكونات المجتمع المدني الذي تفعل خلال هذه المرحلة الاستثنائية من التاريخ السياسي للمجتمع التونسي.

وإذا كان أبرز ما يميز هذه الاستراتيجيا اعتقاد أصحابها في القدرة على التوفيق بين النوعين من الإكراهات الخارجية والداخلية في عديد القضايا التنموية مثل مسألة تقييم المشاريع التنموية التي يراها الفاعل الصحفي مطروحة على وظائفه التوسطية، فإن بعض الصحفيين المبحوثين اعتقدوا في فاعلية التقييم حتى وإن أخرته الإكراهات الخارجية للحقل: "ما نجمنا نحكيو على بن صالح وسياستو الخايبة ونويرة وسياستو الخايبة ومزالي... إلاّ بعد ما مشاو هوما لأنو السيد إلّي يعمل برنامج كبير ما يقبلش آشكون ينقدو ولو بحاجة صغيرة... ولكن بعد ما مشاو نجمو نقيّمو باش

---

[415] افتتاحية جريدة **الصباح**، 7 نوفمبر 1989.

[416] المرجع السابق

نتفاداو الكوارث الاجتماعية والسياسية". وبذلك يتشبث بعض المبحوثين بأدوارهم الصحفية النقدثية والتقييمية حتى وإن جاءت متأخرة لا تساهم في تشريك الرأي العام والمجتمع المدني في المصاحبة الحينية للنمط التنموي المعتمد، ويقربون أدوارهم من وظيفة الباحث أو المؤرخ الذي يقيم الماضي بعد اكتمال تجربته لاستخلاص الدروس الضرورية وتفادي "الأخطاء والنقائص" نظريا وتطبيقيا، ويتجنبون الحاضر لما يعتري مقاربته خارج الولاء والدعم والدعاية من صعوبات هيكلية تجتمع فيها العوائق السياسية والعوائق التنظيمية وتتداخل فيها الرقابة الخارجية بالرقابة الذاتية. وكثيرا ما تستند هذه الاستراتيجيا التوفيقية إلى مبررات اعتبرها بعض المتبنين لها "واقعية" تنصب على وعي الفاعل الصحفي بطبيعة التناقضات الحاصلة بين الإكراهات الخارجية والإكراهات الخصوصية الداخلية ومحاولة المصالحة بينها وتحويلها إلى نوع من التعايش قد يمكن الفعل الصحفي من شق طريق وسطي: "يقلّك آنا نعمل الممكن: ندعم الإيجابيات ونحارب ما يمكن محاربتو من سلبيات وحتى نسكت عليها، نحاول نكتب بطريقة ذكية ونمشي ولو بالخطوة بالخطوة"، ولكن بشرط توفر الحرفية والمعرفة الميدانية والخبرة في مقارنة الأهداف بالإنجازات.

فرغم التناقض الذي يشعر به هذا الصنف من الفاعلين بين الشروط الفعلية للإنتاج الصحفي والإعلامي وبين ما يجب أن تكوم عليه هذه الشروط خاصة في ما يرتبط بالحدّ الأدنى لاستقلالية الحقل، فإنهم يعتبرون أن الصحافة والإعلام هما جزء من المجتمع المدني يتأثّران بطريق اشتغاله وقدراته التأثيرية على صاحب القرار التنموي والفاعلين المستفيدين من العملية التنموية، حتى أن أحدهم ذهب إلى أنه "من الأكيد، الصحافة هي قناة أساسية من قنوات الاتصال بالرأي العام، ولكن لازم يكون اتصال (Dans les deux sens) [=في الاتجاهين] باش تكون دليل لصاحب القرار يعدّل من برامجو، وأيضا دليل للمواطن باش يعرف محيطو ... يدعّم الإيجابيات ويحاول يحارب السلبيات في المنظمات والجمعيات والأحزاب والانتخابات".

وكما يتضح، تكررت أفعال المحاولة عند أكثر من مبحوث وهو ما يفسر صعوبة ممارسة المنطق التوفيقي وعدم ضمان نتائجه في تناول

القضايا التنموية كما يرغب الفاعل الصحفي الذي يعيش مفارقة بين القيم المهنية لتصوّر وظيفة الصحافة باعتبارها دليلا سياسيا معدلا ومرجعا موجها لصاحب القرار، ودليلا مدنيا لمنفذيه والمستفيدين من أي مشروع تنموي، من ناحية، وبين الوقائع الفعلية التي تواجه هذه الوظيفة المزدوجة التي هي جزء من المجتمع المدني وليست بديلا عنه كما يؤكد أحد الصحفيين معتبرا أن الصحافة المستقلة "ليست أداة معارضة ولا أداة مطلبية ولكنها توفر المعلومات والآراء، والمواطن يفرز وحدو...يحبّ يعارض أو يساند". وكما تقتضي الإكراهات الخارجية، فإن الصحفي مجبور على اتباع الحيل والمراوغة حتى يتحصّل على المعلومات ويبقى قريبا من مصادر الخبر ولو أدى ذلك إلى إعلان المساندة وللتوجهات التنموية والانخراط في السياسة العامة للدولة ودعم الخيارات المتبعة خلال بعض المناسبات حتى لا يحسب على المعارضة ويوضع في الدائرة الاتهامية نظرا لحساسية موقعه في الثقافة الساسية للنخب الحاكمة والذي يعاني من إكراهين اثنين: أولهما نظري يثق في القدرات التأثيرية الأكيدة للإعلام والصحافة على الجمهور المستهدف مهما كان شكل الخطاب ومضمون الرسائل الاتصالية، وثانيهما تطبيقي ناتج عن الأول يلحق وسائل الاتصال الجماهيري هذه بأدوار تنفيذية ويتعاطى معها مثلما يتعاطى مع الأجهزة الإدارية الأخرى المسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة. ولذلك فإن الإعلامي بصفة عامة "في الوضعية الحالية لازم يتحايل باش يتحصل على المعلومات وما يحرقش روحو عند المسؤولين الإداريين والسياسيين... وما يعطيش الفرصة باش يقولو هذا عندو توجه آخر... وفكرة أخرى..."موش متاعنا" باللغة المعروفة"، وهو ما يدفع الصحفي التوفيقي إلى ضرورة إعلان التجانس خوفا من أن يرمى بالاختلاف في الرأي والتوجهات لأن الدولة، حسب هذا التمثل، لا تقبل حرية التفكير ولا تعترف بحق الاختلاف خاصة بالنسبة إلى الصحفيين الذين يجبرون على التماهي مع "النحن" السياسية الرسمية والتموقع داخل هذه التبعية "متاعنا" وإظهار سلوك الانطياع وقبول الهيمنة، وهي شروط يعتبرها أصحاب هذه الاستراتيجيا ضرورية للانتماء للحقل الصحفي وإنتاج الرسائل الصحفية ومحاولة تضمينها بعض الأدوار في إطار الممكن وكلما سنحت الفرصة لذلك.

ويمضي بعض المبحوثين في توصيف وضعية الحقل والإمكانيات المتوفرة للفعل الصحفي وحدود الممارسة الصحفية والإعلامية في المجال التنموي الذي اتضحت حساسيته السياسية وصعوبة التعاطي معه إعلاميا على عكس ما هو متعارف عليه خارج الحقل، انطلاقا من الأهمية المركزية للتنمية كموضوع مشروعية سياسية وأداة لها لم تعد تستند إلى شرعية النضال التحرري بالنسبة إلى الفاعل السياسي الرسمي، وكذلك باعتبار الصفة الشمولية التي أصبح يضمّنها الفاعل الصحفي للتنمية لتجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد أصبحت التنمية مجال تقاطع مزدوج للإرادتين السياسية والصحفية تتراجع أمامه الإرادة الصحفية سواء بالولاء أو التكيف أو بالمعارضة والانسحاب أو بالتوفيق والملاءمة مثلما لخّص ذلك أحد المبحوثين من رؤساء التحرير في مقارنة طريفة تنمّ عن حجم الإكراهات الخارجية: "وضعية الصحافة عندنا كيف وضعية النظام العالمي الجديد: اشرب وإلاّ طيّر قرنك... والصحافي لازم يشرب ويصفي الماء النظيف". إنها مقارنة تستدعي مثلا شعبيا ذا مرجعية فلاحية تقليدية في التعامل مع بعض الحيوانات المدجّنة التي تظهر نوعا من العناد حيث تواجه موقفين لا ثالث لهما، إما الانطياع أو الهلاك.

ولئن ركز المبحوثون من أصحاب هذه الاستراتيجيا التوفيقية على الحرفية والذكاء في اختراق الإكراهات الخارجية، فلاقتناعهم بفاعلية الإكراهات الداخلية الخصوصية التي تحتكم إلى المصداقية وثقة الجمهور الواسع من القراء، وخاصة إلى الموقع الذي من خلاله يمكن للصحفي أن يكون مساهما في مختلف العمليات التنموية كما أفاد به أحد الصحفيين: "السؤال إلّي حبيتك تتطرحو بالدراسة هذي: من أي موقع يمكن الصحافي يساهم بطريقة ممكنة وفاعلة في التنمية؟". أما الإجابة فيقدمها نفس الصحفي معتبرا أن صحافة المبالغة والدعاية ليس لها من جمهور غير بعض المسؤولين المباشرين أو غير المباشرين: "ناس يكتبو موش للتنمية ولا للبلاد هذي، فقط باش يرضى عليهم فلان وفلان [...]، آما واللـه صدقني، ما يقرالهم حدّ وهوما يعرفو الشيء هذا". فنوعية الاستراتيجيا التي عبر عنها هذا الصحفي "بالموقع" هي التي تحدد شكل الممارسة الصحفية ومضامينها التنموية بالتصور الواسع للتنمية كما يتمثّلها الفاعل الصحفي.

ولاختبار فاعلية الجمع بين الشروط الخارجية والداخلية في تمثل الفاعل الصحفي واشتغال استراتيجية التوفيق والملاءمة، تمّ الاحتفاظ بهذا المقطع من حديث أحد رؤساء التحرير المبحوثين: "...فإذا تحدّثت مثلا عن شيء سلبي في خطط التنمية الموجودة ونتائجها، فإنك تشدّ القارئ ويعجبو مقالك ولكن هذا يثير السلطة خاصة إذا يتكرر، أما إذا تحدثت عن شيء إيجابي فإن العزوف سيكون حليفك". وهو ما يدفع بعض الصحفيين إلى اعتماد المزاوجة بين هذه الضغوطات المتناقضة أغلب الأحيان في مواضيع التنمية لدى الأطراف الشريكة الرئيسة في عملية الإنتاج الصحفي، حيث يواجهون وضعيات صعبة لا يمكن تخطّيها، حسب رأيهم، إلاّ باعتماد الوسطية بين انتظارات الجمهور الواسع من القراء موضوع التنمية وأداتها الأساسية خاصة في مستوى المواضيع المرتبطة بالمشاغل اليومية والمستقبلية، وبين انتظارات السلطة السياسية. وحين يعيش الصحفي هذه الوصعية المحرجة بين إرضاء السلطة وإرضاء رغبات القراء، يكون المخرج الوحيد منها اعتماد الليونة و "تفادي" التصادم مع الرقابة السياسية وانتقاء المواضيع والحذر في صياغة المواقف، ويكون على الصحفي "التعامل بذكاء وحذر [تدخل الباحث] نعم هناك مواضيع تعجب السلطة والقارئ معا، ومواضيع أخرى تعجب القارئ والسلطة يمكن أن تتسامح معها حسب الظرفيات ... أما المواضيع ذات الحدود الحمراء تجنبها [تدخل الباحث]، مثال نقد المؤسسات والأجهزة السياسية الرسمية [استفسار من الباحث] ثم التعرض لسياسة الدولة نفسها في التنمية...".

وإذا ما كان موقف السلطة السياسية المراقبة للإنتاج الصحفي والإعلامي يتضمن ما هو ثابت هيكلي وما هو متغير حسب الظرفية الاقتصادية والسياسية، فإن الصحفي مطالب في هذه الحالة بقراءة الظرفيات والتنبؤ بردود فعل المؤسسات السياسية تجاه بعض المواضيع وتوقيت تناولها وملازمة الحذر في ذلك أو يحكم على نفسه بالتموضع خارج الإدارة السياسية الرسمية، وهو ما قد يعرضه "للتهميش بطرق عديدة حتى داخل

مؤسسة لأنو برأيي أكبر عقاب يسلط على الصحفي هو حرمانه من الكتابة" كما تقول إحدى الصحفيات المبحوثات، أو لوضعيات أصعب.[417]

ذلك هو الإطار العام الذي تتحرك فيه الاستراتيجيا التوفيقية في شق طريق يبدو في تمثل بع الفاعلين، طريقا وسطيا يراوح بين الممكن والمطلوب مع اخضاع ما يجب أن تكون عليه الصحافة من مضامين وأشكال وتوجهات لفائدة المتغير السياسي الذي بدا في كل الاستراتيجيات المصنفة متغيرا مستقلا عن متغيرات المصداقية والحرفية والاكراهات الخصوصية للحقل الصحفي، وكمثال على ذلك يقول أحد المبحوثين :"أحنا في جريدتنا، الحق فمّة جرأة في اقتحام بعض المواضيع [...] ولكن فمّة حدود، وداخل الحدود هذي تنجم تكتب... كيف تعرف كيفاش تكتب". ولكن صعوبة الرهانات المطروحة وضغط الشروط السياسية والتنظيمية للإنتاج الصحفي، تجعل من هذه الاستراتيجيا تمطط أهدافها على المدى البعيد كما يظهر من تصريح أحد المبحوثين: "صحيح فمّة عوائق، ولكن الثقة والمصداقية تجي بمرور الزمن... وقت إلّي يجربك القاري مرّه وثنين وعشره... يعرفك صادق معاه ويتعوّد على القلم متاعك... وآنا نعرف بتجربتي إلّي قمّه ناس يتابعو ويعرفو يميزو وما همّاش مأيسين من الصحافة". ويبدو عامل الوقت المفروض استغراقه، حتى يتمكن الفاعل الصحفي من إعادة بناء المصداقية وتمتين الروابط بين الباث والمتقبّل، عاملا أساسيا في صياغة بعض الرهانات الخصوصية لدى الصحفي التوفيقي حين يجبر على تخطي المدى القصير والمنظور لفاعلية الرسائل الصحفية والإعلامية لفائدة الاشتغال على المدى البعيد، وهو ما لا يتوافق مع الطبيعة الاستنفاذية لسرعة استهلاك الإنتاج الصحفي والإعلامي بشكل

---

[417] مثلما حصل لأحد الصحفيين الذي لم يتمكن من قراءة الظرفية السياسية للعلاقات بين أعضاء الحكومة وكتب يشيد بالوزير الأول السابق السيد **الهادي البكّوش** الذي تمّ إعفاؤه من منصبه بعد أيام قليلة ومعه تم إعفاء هذا الصحفي من إدارة مؤسسة "**الرونوفو**" (*Le Renouveau*) الصحفية الناطقة باسم **التجمع الدستوري الديمقراطي**، وهو السيد **المنصف الشيحي**، انظر:

- Larbi CHOUIKHA, « Fondement et situations de la liberté de l'information en Tunisie : Essai d'analyse », Op. Cit. pp 81-82.

عام[418] باستثناء فاعلية المراكمة في مستوى تغيير عناصر الثقافة المدنية والسياسية للمتلقي والتي تخضع بدورها إلى متغيرات أخرى موازية فد تكون مستقلة في اشتغال هذه الاستراتيجيا الصحفية.

لقد ظهر التمايز واضحا بين الإستراتيجيا التوفيقية من ناحية وبين استراتيجية الولاء والتكيف واستراتيجية المعرضة والانسحاب من ناحية أخرى، من خلال تصنيف الأجوبة المتحصّل عليها حسب مواقف وآراء المبحوثين المتبنين للاستراتيجيا التوفيقية، ففي حين اعتبر بعضهم أن "صحافة المبالغة والدعاية لا تخدم التنمية، لا جهويا ولا قطاعيا... ولا يهتم بها الناس"، ذهب البعض الآخر إلى التساؤل الإنكاري حول الجدوى من التصادم مع الإكراهات الخارجية: "علاش الواحد يشري البلا بالفلوس، لازم يكتب في حدود المسموح بيه، ويعرف إلي كان [رئيس التحرير] يعدّيلو (Papier) [=الورقة] متاعو يسكرولو الجريدة، هذا اتفاق تنجم تقول ضمني، وإلّي يخدمو في الجرايد الكل يعرفو البير وغطاه". ورغم توزّع هذه التمثلات بين عدّة صحفيين، فإنها تعبّر عن منطق داخلي واحد يوجه الممارسة الصحفية خاصة في مجال المواضيع التنموية في إطار التزام توفيقي لا يبالغ في الدعاية والمبالغة ورسم الأهداف التي تساهم في رفع سقف الانتظارات الاجتماعية حتى تذوب في صحافة الولاء، ولا تعارض التوجهات الرسمية والإكراهات الخارجية حتى تتصادم معها، بل تحاول النوسان بينهما اضطرارا مع استغلال بعض الفجوات والمراحل الاستثنائية لتبني نوعا آخر من الممارسة الصحفية تقترب من الاستراتيجية المعارضة دون تفكير في الانسحاب الرمزي من المواضيع التنموية أو الانسحاب الفعلي من الحقل الصحفي المندمج.

---

[418] يقدّر بعض المختصين في العلوم الاتصالية والإعلامية أمل حياة الصحيفة اليومية بأقل من أربع وعشرين ساعة، وأمل حياة الدورية الأسبوعية بأقل من أسبوع، أنظر:

- Pierre ALBERT, «Naissance et développement de la presse écrite », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

وإذا كانت الممارسة الصحفية والإعلامية تتحدد في جزئها الأوفر بطبيعة النظام السياسي وعلاقته بالمجتمع المدني والحقول التوسطية، فإن هذه الاستريتيجيا التوفيقية هي الأقرب إلى مواصلة الاشتغال والانتشار بين الفاعلين الصحفيين نظرا لاستحالة ظهور استراتيجية هجومية قادرة على مواجهة استراتيجية المصادر واستراتيجية الحقل السياسي، وذلك حسب بعض المؤشرات المتوفرة خاصة في مستوى طبيعة الصراع داخل الحقل الصحفي بين المهيمنين والمهيمن عليهم، والقائم على رهانات خارجية في أغلبها لا تستند إلى مقاييس مهنية خاصة بالحقل. فلئن لم يظهر من خلال المقابلات ما يؤشّر على بعض عناصر الاستريتيجيا الهجومية، فإن ذلك يمكن إرجاعه إلى عوائق الممارسة الصحفية والنشاط الإعلامي اللذان لم يستفيدا من تعاقب كل المراحل التنموية وظلاّ سجيني توجه رسمي معلن يلحق الإعلام بخدمة التنمية، وتنمية تستبدل بإيديولوجيا تنموية بصفة مخفية، وبالتالي تم استبعاد أن تكون التنمية في خدمة الإعلام والصحافة المكتوبة كما هي في خدمة مفترضة لقطاعات أخرى عديدة. فبين ثقافة إعلامية واتصالية سائدة وتطبّع صحفي خصوصي، وبين تصور سياسي رسمي لوظائف الإعلام والصحافة يختزلها في الأدوار التربوية والتثقيفية بقي الحقل يشتغل خارج الحد الأدنى من الاستقلالية، سرعان ما كانت تتحوّل إلى وظائف دعائية تصبّ في إعادة بناء المشروعية السياسية بناء على مركزية التنمية في الخطابين السياسي والصحفي.

الفصل الخامس

تشريطات الفعل الصحفي بين الخطاب الافتتاحي وتمثل الفاعلين الصحفيين

إن تحليل اشتغال الحقل الصحفي يفترض الكشف عن نسق الاكراهات والمصادر الذي يحيط بالفاعل الصحفي ويحدد موقعه داخل الحقل ويبين الإمكانيات الحقيقية المتاحة أمامه في ممارسة مهنته وإنتاج الخدمات الإعلامية والصحفية التي يحتاجها الأفراد والفئات وفي صياغة استراتيجياته التفاوضية. ومن وجهة نظر التحليل النسقي أو الاستراتيجي يمكن اعتبار أن الفاعلين في الحقل الإعلامي والفاعلين في الحقل السياسي يرتبطون بعلاقات تبعية وتبادل تتضمن مستويات من الهيمنة الغير مباشرة ومستويات من السيطرة المباشرة، وبالرجوع إلى مفهوم التفاوض كطريقة فعالة في تبادل التنازلات والامتيازات ضمن إطار تفاعلي يجمع فاعلين داخل حقل معين أو فاعلين منتمين إلى حقول مختلفة، يمكن اعتبار أن الإنتاج الصحفي في تونس كان دائما نتيجة وليس مقدمة لجملة من الاتفاقات التي تفترض علاقات تأثير تجمع التعاون والصراع في آن واحد.

فالتفاوض باعتباره "نشاطا يضع فاعلين أو أكثر وجها لوجه يكونون مختلفين ويشعرون بتبعية متبادلة ويختارون البحث عن اتفاق في ما بينهم"[419] يتبادلون فيه بعض التنازلات، ولكن الفاعل الصحفي في تونس لا يتمتع بالشروط الضرورية وبالمكونات الأساسية لتفعيل سلطته حتى يتمكن من تفعيل موقعه وفرض بعض عناصر استراتيجيته لأنه يعيش نوعا من التبعية التشريعية والتنظيمية والمالية تجاه الحقل السياسي. ذاك أن العناصر المكونة لسلطته كفاعل اجتماعي[420] وكفاعل إعلامي غير قابلة للتصريف ومفرغة من كل قيمة تبادلية رمزية مع القراء والمستهلكين لإنتاجه لفائدة القيم الاستعمالية دعائيا من قبل السلطة السياسية. فهو أولا لا يفعّل "كفاءته

---

[419] Claude DUPONT, *La négociation*, *Conduite*, *Théorie*, *Applications*, Editions Dalloz, Paris, 1982, p20.

[420] Michel CROZIER, *L'Acteur et le système*, Op. Cit. p83.

الخصوصية وتخصصه الوظيفي"[421] تبعا لسيادة المعايير اللاشكلية في الانتداب والترقيات ونظام المكافئات والحوافز وهو أيضا ينتظم داخل شبكة علائقية عمودية أحادية فيما يخص علاقة مؤسسته بمحيطها السياسي[422] حيث لا يتوفر على تعدد المصادر الصحفية التي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات التي تعتبر ضرورية للإنتاج الإعلامي والصحفي، أما المصدر الثالث لسلطة الفاعل الصحفي والمتمثلة في التوفر على المعطيات وكل المعلومات التي تصلح للمادة الصحفية فهي مرتبطة بنوعية محددة من المعلومات والمواضيع التي يمكن تداولها إعلاميا ضمن خطوط حمراء هي جزء من التطبع الصحفي السائد. وأخيرا فإن عدم تفعيل القواعد التنظيمية الخصوصية التي تنظم القطاع في مستوى الضمانات الحقوقية والمهنية مثل حرية الصحافة وسرية المصادر[423] والتقيد بمقاييس المصداقية ومعاييرها ونتائجها يحرم الفاعل الصحفي مؤسسة كان أو صحفيا من استخدام هذه الشروط الضرورية لممارسة مهنته ولتقوية موقعه وفرض استراتيجياته التي لا يمكن أن ترتقي إلى مستوى الاستراتيجيات الهجومية وتتقوقع ضمن الآفاق المنحصرة للإستراتيجيا الدفاعية.

I ـ الحقل الصحفي من خلال افتتاحيات "الصباح"

1 ـ التوظيف السياسي والتهميش التنموي

لا يشتغل الحقل الصحفي وفق قيم ومعايير اجتماعية مطلقة، إذ ترى فيه الدولة ومختلف الفئات الاجتماعية تعبيرا عن تطلعاتها واستراتيجياتها ليكون موضوع تمثلات متمايزة المصالح والمواقف، غير أن طبيعة الرهانات المرتبطة بالحقل الصحفي في تونس تخفي جملة من القيم والمعايير الخصوصية وتشكل في العادة استراتيجيات الفاعل الصحفي التي "تقدّم على استراتيجيات الجمهور المستهدف وعلى المعايير المعلنة للإعلام مثل

---

[421] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[422] وهي علاقة التبعية الهيكلية الناتجة عن دولنة الإعلام والصحافة منذ بداية مرحلة البناء الوطني باسم "**المصلحة العليا للوطن**" و"**الحفاظ على الهوية الوطنية**" و"**السيادة الوطنية**".

[423] حيث يعاقب الفصل التاسع من مجلة الصحافة كل من يبوح بمعلومات إدارية تعتبر سرية، وهو الفصل الذي ضل ثابتا بعد كل التنقيحات التي تم إجراؤها.

المصداقية، الموضوعية، المصلحة العامة، القضايا الاجتماعية"[424]. وهي معايير عادة ما تراعي مصالح الفاعلين المهيمنين داخل الحقل والأطراف المهيمنة داخل بعض الحقول الأخرى ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالنشاط الإعلامي والصحفي مثل الحقل السياسي المهيمن على بقية الحقول الاجتماعية بدرجات متفاوتة لعلّ أشدها تلك الهيمنة الممارسة على الحقل الصحفي ذات الأوجه المتعددة والمتنوعة، منذ بداية تشكله على أسس جديدة مع مرحلة البناء الوطني ولكنها لم تغير من الشرط الصحفي.

ولئن كانت مهام التحديث من أولى التمثلات التي صاحبت الخطاب الصحفي لجريدة الصباح منذ فجر الاستقلال باعتبارها أولويات البناء الوطني أمام جسامة التحديات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، فقد عبّرت عنها افتتاحيات المدونة المدروسة بمفردات "التخلف والتأخر والسبات" بما هي ظواهر كلية تخترق النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بمختلف مظاهره بما فيها الظاهرة الصحفية ذاتها. وقد أعطى الخطاب الصحفي ممثلا في جريدة الصباح دورا طليعيا للصحافة من داخل هذه المهام التي اعتبرت "مهاما حضارية مطروحة على الشعب بكل أفراده رجالا ونساء"، انطلاقا من تمثلات إرشادية وتربوية لوظائف الإعلام والصحافة تتداخل فيها الأبعاد التعليمية والبيداغوجية النابعة من تصورات النخب السياسية والثقافية عن دورها القيادي في عمليات التحديث والتغيير. وإذا كانت هذه الرؤية المستمدة للتاريخ الإصلاحي والوطني للصحافة ترى فيها أداة تعليمية وتعبوية تمّ استخدامها سياسيا في مهام الدعاية طورا والتحريض أطوارا أخرى، فإن مرحلة الاستقلال ومهام البناء الوطني قد أعطتها الفاعلية المتحررة من الضغوط الاستعمارية لتضاعف من مسؤولياتها الاجتماعية وتدعم أدوارها في "التعليم ونشر الوعي بضرورة الخروج من التخلف"[425] حسب البرنامج التحديثي للنخب التي تمكنت من الهيمنة على المجالات السياسية وخلق فضاء توسطي جديد تفرض من خلاله تصوراته التحديثية على مختلف الفئات

---

[424] محمد قيراط، "ستون عاما من دراسة القائمين بالاتصال، الدروس المستخلصة والاتجاهات المستقبلية"، **المجلة التونسية لعلوم الاتصال**، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، عدد32، سبتمبر 1997، ص 141-170، ص145.

[425] Mustapha MASMOUDI, *Economie de l'information en Tunisie*, Editions Dar Assabah, Tunis, 1975, p87.

الاجتماعية التي كانت مظاهر "التخلف والتأخر والجهل والأمية" تمنعها من أن تكون مرجعا لأي برنامج بنائي أو تحديثي، وهي نفس الشروط التي ستتواصل مع مختلف العشريات اللاحقة.

فبعد الإصدار المبكر لقانون الصحافة في جويلية 1957 قبل إعلان الدستور وقبل مجلة الأحوال الشخصية، لم تتغير وضعية الصحافة وبقيت تشتغل وفق نفس الآليات والشروط التي كانت سائدة قبل الاستقلال رغم التغيير الشكلي الحاصل في بنية الحقل الصحفي، وهو ما عبرت عنه إحدى افتتاحيّات جريدة الصباح التي استغلت هذا الحدث لتثير مسألة الصحافة والصحفيين وتشخص وضعيتها: "وضعية الصحافة في تونس وضعية غريبة... فهي لم تصبح من الصناعات الكبرى التي تعتمد على رؤوس أموال ضخمة تعتمدها في حال بقائها حية ومزدهرة ومستجيبة لروح العصر ومتطلباته بل أنها تقوم على مجهود أصحابها المحدود يجازفون به عند إنشاء الصحيفة ثم يربطون مصيرهم بما يتحصّلون عليه من مداخيل الاشتراكات وحصيلة بيع النسخ"[426]. يبدو الوعي مبكرا عند الفاعل الصحفي التونسي بأن الصحافة صناعة كغيرها من الصناعات التحويلية تفترض ما تفترضه الصناعات[427] من رؤوس أموال واستثمار مربح يتجاوز حدود المجهود المالي المحدود للصحفي وهو ما يتطلب مداخيل إضافية من الإعلان والإشهار للبضائع والخدمات لأن الصحافة لا يمكن أن تعتمد في مداخيلها على مجرد المبيعات والاشتراكات التي لا تغطي إلا جزء بسيطا من الكلفة الاقتصادية للإنتاج الصحفي. فالصحافة الحديثة لم تنشأ ولم تتطور إلا في إطار الثورة الصناعية التي حولت الإنتاج الصحفي إلى إنتاج صناعي "يبيع الصحيفة مرتين: للقارئ ولصاحب الإعلان"[428]، وهو ما تشير إليه الافتتاحية من أن حياة الصحيفة وتطورها التنظيمي والتقني شكلا ومضمونا مرتهنان بشروط اقتصادية تتجاوز الإرادة الفردية والمقدرة المالية للصحفي. فقد تحولت الممارسة الصحفية في المجتمعات الغربية من نشاط فردي عائلي إلى نشاط اقتصادي ـ عقلاني يعتمد الاستثمار والربح حتى يتجاوز الصحفي

---

[426] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21جويلية 1957.

[427] Francis BALLE , *Médias et société*, Op. Cit. p 89.

[428] المرجع السابق، ص 92.

وضعية الارتهان المعيشي الذي لا يوفر شروط النمو الإعلامي ولا يضمن استقلالية الصحافة وحريتها في عصر يتميز بالترشيد التنظيمي والتقني للاقتصاد والصناعة أو ما عبرت عنه الافتتاحية "بروح العصر ومتطلباته"[429].

إن "غرابة الصحافة في تونس" وغربتها عشية الاستقلال تحيل على الشروط الاجتماعية والاقتصادية والصحفية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية حيث كانت الصحافة العربية والوطنية تعاني من التمييز المالي والتضييقات على إنتاجها ولم تتمكن من التحول إلى صناعة تحويلية وبقيت رهينة المبادرات الفردية لأصحابها من الصحفيين المغامرين بمستقبلهم المعيشي من أجل قضايا الإصلاح واستكمال التحرر والاستقلال كما كان الشأن خلال المرحلة الأولى من الاستعمار. وبالمقابل "أصبحت الصحافة تعاني مشاق الحياة وتصارع من أجل البقاء وتتجاوز جهود القائمين عليها الطاقة البشرية أحيانا[...] وما تزال شيئا مهملا في البلاد ولا يفكر في أمرها أحد لا تظم شمل رجالها منظمة سواء كانت نقابية أو ودادية [...] وكأنها، وهي التي تنبع من صميم حياة، تعيش على هامش الحياة"[430].

تشخص هذه العينة من الافتتاحية المذكورة وضعية الصحافة والصحفيين، أصحاب صحف ومديرين كانوا أو محررين يعانون من تراجع هذه الصناعة رغم الخدمات الضرورية التي تؤمنها، فلا تؤطر مصالحهم منظمة أو جمعية يحيا نشاطها بشروط ذاتية تهدد مؤسساتها ولا تلقي الدعم المناسب لوظائفها، ويختتم صاحب الافتتاحية ومدير الصحيفة محذرا من الأزمة المالية والتنظيمية والاجتماعية التي تعيشها الصحافة :"نخاف أن تفيق البلاد فتجد نفسها بدون صحافة"[431]، وفي ذلك تعبير عن الشروط المهنية والصناعية والسياسية التي حفّت بتشكل الحقل الصحفي والتي ستصبح مكونا أساسيا من تاريخ الحقل سوف تلازم هيكلته على مرّ العشريات والأنماط التنموية اللاحقة .

---

[429] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21جويلية 1957.

[430] افتتاحية جريدة **الصباح**، 18 جوان 1959..

[431] المرجع السابق.

وبمناسبة زواج الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بالسيدة وسيلة بن عمار، جعلت منه إحدى افتتاحيات الصباح حدثا وطنيا و"رباطا مقدسا باركه الكفاح الوطني ووطّده"[432]، وفرصة لإبراز سمات الزعيم الشخصية والتضحيات التي تحملها متخليا عن "مهنته المحاماة وآثر على نفسه أن يكون محامي الأمة كافة"[433]. وتمضي نفس الافتتاحية في تمجيد القائد والإطناب في تعداد خصاله في محاولة لإعادة بناء سيرة الكاريزما حتى تقول أن "العناية الإلهية قد وضعت على كاهله أعباء الرسالة التحررية لهذا الوطن"[434] في مقارنة واضحة مع سيرة بعض الأنبياء والرسل، وهو ما يكشف عن الصورة الكارزمية التي يحاول هذا الخطاب أن يرسمها للزعيم والتي تجعل منه يتوفر على صفات خارقة للعادة[435] قد تقترب من نظرية "الحق الإلهي"♣ التي استخدمت بوصفها إيديولوجيا للحكم في العصور الوسطى شرقا وغربا. إن هذا التمثل الذي يتجرأ الخطاب الصحفي على تقديمه يعبر عن شكل المساندة الاجتماعية للإيديولوجيا في مرحلتها التنموية المسنودة وعن محتوى الاعتماد الجماعي بأبرز رموزها المنتجين لها من خلال التشخيص كأحد عناصر الثقافة السياسية السائدة وقتها، وذلك رغم الطابع التسلطي لنظام الحكم السياسي الذي يشغّلها ويحوّلها إلى رموز تعبوية وأدوات تبريرية لخيارات الحكم التسلطي وسياساته.

وحين تشخصن الدعاية السياسية في ظل النظام التسلطي ويمتهن بعض المهيمنين داخل الحقل الصحفي ممارستها حتى تصبح استراتيجية صحفية حفاظا على المواقع التي تشترط تبعية شبه مطلقة لا للحقل السياسي بل لمركز صنع القرارات، تلجأ هذه الدعاية الصحفية لمختلف الاستعارات اللغوية والأدوات الانطباعية الكفيلة بتعظيم التسلط وتمجيد الزعيم وإدماجه في الشرط الموضوعي والذاتي للمشروع التحرري والمشروع التنموي اللذان يرتهنان به تصورا وإنجازا ومراقبة حتى يصبح الخطاب الصحفي

---

[432] افتتاحية جريدة **الصباح**، 16 أفريل 1962.

[433] المرجع السابق.

[434] المرجع السابق.

[435] Max WEBER, *Economie et société*,(1922), Editions librairie Plon, Paris, 1971, pp 267-268.

♣ Pierre – Robert LECLERCQ, « Le droit divin », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

الافتتاحي لجريدة الصباح فسيفساء تجمع مختلف الصفات التقليدية للحاكم والزعيم قد تعجز من خلاله السوسيولوجيا السياسية عن تصنيف نظام الحكم ودور القائد لا في توجيه المشاريع التنموية بأهدافها ووسائلها بل أيضا في تشكل المجتمع وبناء الدولة وصياغة التنمية ذاتها. فلا حركة تحررية وطنية ولا مؤسسات حكومية أو مدنية ولا مشرع تحديثي أو تنموي إلا "بالعناية الإلهية" التي يجب أن تشكر نعمتها "على ما حبانا اللـه به من رئيس قايد لم يتخل عن شعبه وعن دوره كأخ كبير رفيق وأب شفوق رحيم لا يتأخر عن هداية واخوته وأبناءه إلى خير السبيل يخططها عقله الكبير وإحساسه النبيل"[436]. فالنمط التنموي المعتمد بقطع النظر عن محتواه وأشكاله هو خير السبيل الذي لا تخططه المؤسسات الحكومية أو المدنية، بل عقل الزعيم الملهم الذي هو الأخ الكبير الرفيق الرحيم شفوق... سلسلة من أسماء إلهية تعبّر عن تضخم الشخصية التسلطية للزعيم في الخطاب الصحفي حتى تستحيل إلى منطق استبدالي يستبدل المجتمع بالدولة والدولة بالحزب والحكومة وهذه الأخيرة بالزعيم الذي يعوض الجميع ليكرس أحد أشكال "عبادة الشخصية"[437]: "فهو يعنى بالقضايا مهما بدت صغيرة يبت فيها بالرأي الحاسم السديد الممزوج بالعطف والمحبة [...] هو نعمة إلهية: "وإما بنعمة ربك فحدث"[438]. إنها إحدى الاستراتيجيات الصحفية التي اختارها أحد الفاعلين المهيمنين داخل الحقل الصحفي منذ بداية عشرية الستينات تعبر عن عمق براديغم الطاعة والولاء وتبرز الجذور العميقة لتبعية أحد الحقوق الإعلامية والاتصالية لا للدولة ولا للحكومة فقط بل وأساسا لزعيم متسلط ولكنه رغم ذلك مسنود حتى تتمكن من تغيير رواج مثل هذا الخطاب والقبول به خطابا صحافيا لإحدى كبريات الجرائد التونسية "المستقلة". ولكن الشروط السوسيولوجية تحيلنا على طبيعة الإيديولوجيا السائدة التي لا يجعل من هذا الخطاب قابلا للإنتاج والتداول إعلاميا لو لا الاعتقاد الجماعي في أهدافها ورموزها والقبول بوظائفها التوحيدية والتعبوية ولو لا فاعلية اشتغالها وحبك منطقها الداخلي الذي كان يقوم على تعظيم التخلف والمبالغة

[436] افتتاحية جريدة **الصباح**، 16 نوفمبر 1962.

[437] Claude LE FORT, « Culte de la personnalité », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

[438] افتتاحية جريدة **الصباح**، 16 نوفمبر 1962.

في تهويل مخلفات الاستعمار، فإنه من تعبئة سياسية وإيديولوجية لإنجاح التغيير سواء كان تحديثيا أو تنمية، نمطا ليبراليا ـ تحرريا أو اشتراكيا ـ تعاقديا، أما النواة الصلبة والمتغير الثابت الرابط بين الوضعيتين المتناقضتين هو "قائد عائلته الكبرى حتى تسعد وتعتز بنعمة ربها تحدث"[439]

وفي مرحلة التحضير لمؤتمر المصير الذي انعقد ببنزرت في 19 أكتوبر 1964 وحسم الخيار التعاضدي كانت الدولة تحتاج إلى مزيد من المركزية السياسية والاقتصادية والإعلامية فتم إلحاق وزارة الفلاحة بكتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد، في حين أعيدت كتابة الدولة للأخبار والإرشاد وأسندت مهامها إلى أحد رموز التأطير الحزبي السيد عبد المجيد شاكر في أواخر 1960 بعد أن كانت قد ألحقت قبل ذلك بكتابة الدولة للشؤون الثقافية. وقد برّرت إحدى الافتتاحيات المدروسة هذا التحوير الوزاري الأخير: "بالاطلاع بمهام الإعلام والأخبار ونقل نشاط الحكومة إلى القائمين على الصحف والتفرّغ لهذا الغرض حتى لا تدمج مشمولات خطة حكومة أخرى فتكون عبئا على المسؤولين ولا تحظى بما ينبغي لها من عناية"[440]. وكما يتضح فإن مهام هذه الوزارة تتمثل أساسا في الإشراف على الإعلام وتسيير دوران المعلومات التي يمكن أن تتناقل إعلاميا وصحفيا، إلى جانب الاختصاص في نقل نشاط الحكومة من إجراءات وزيارات وخطابات إلى المؤسسات الإعلامية والصحفية لأن علاقة الفاعل الصحفي بالحدث السياسي ليست مباشرة بل توسطها الحكومة لتنقية المعلومات وتصفيتها وإعادة ترتيب الأحداث لا حسب الهرمية والأولوية اللتان يتمثلهما الفاعل الصحفي حسب إكراهات حقله الخصوصي وحسب مقتضيات استراتيجيته، بل وفق التراتبية التي يعتمدها الحقل السياسي ممثلا في الحكومة والوزارة المختصة في ذلك. وإذا ما عرفنا أن نفس التحوير المذكور شمل أحداث "كتابة عامة لرئاسة الجمهورية" أوكلت مهمتها للسيد الحبيب بورقيبة الابن: "تعود بالنظر إليها عدة دواوين وإدارات لمختلف كتّاب الدولة تدعيما للفاعلية والإسراع"[441].

[439] افتتاحية جريدة **الصباح**، 16 نوفمبر 1962.

[440] افتتاحية جريدة **الصباح**، 26 ديسمبر 1963.

[441] المرجع السابق.

ويتضح من هذه المقتطفات تشديد المركزة الحكومية وتضخيم مؤسسة الرئاسة وهو ما رأت فيه الافتتاحية "فوائد ملموسة حيث تجمع كل لولب من الجهاز الحكومي العام وأصبح له شخصيته البارزة [...] فنرحب به ونحييه ونأمل منه نتائج باهرة"[442].

وللدفاع عن مشروعية الحقل الصحفي ومكانته في إنتاج الخدمات السياسية والدعائية لفائدة النخبة الحاكمة وخدماته الاجتماعية التعليمية تجاه المجتمع لجميع فئاته حتى أولئك الذين لا يحسنون القراءة فإن "مجموعة من قرائنا الأوفياء حريصون على نقل ما نجتهد في كتابته"[443]، تستغل جريدة الصباح في إحدى افتتاحياتها لسنة 1963 حدث انعقاد ندوة نظمتها اليونسكو حول "وكالات الأنباء بإفريقيا"[444] للتذكير بالأهمية المتزايدة لوسائل الإعلام عامة وبوظيفية خدماتها المتنوعة انطلاقا من تصور براديغمي كان سائدا وقتها يعطي فاعلية تحديدية للإعلام والصحافة في التأثير على متلقيه ومستهلكيه. وتكتب نفس الافتتاحية تدعيما لهذا التصور أن "الخبز أصبح في عالم اليوم له مفعوله وتأثيره الأكيد على الشعوب"[445]، وتعطي بذلك أهمية وظيفية للإعلام والصحافة سواء في تحرير المجتمعات أو في بداية نهضتها بناء على ما يتوفر له من قدرات إقناعية وتأثيرية ما فتئت تتزايد في "عالم غدا متفاعلا مع كل أجزائه المترابطة"[446]، وكما كان أداة في جمع طاقات المجتمع وفئاته للتوحد والتخلص من الاستعمار، فهو يكشف اليوم عن وظائفه الجديدة التغييرية في "حركات الشعوب وجهادها في الميدان القومي والإنساني"[447] وبالتالي عن وظائفه في التنمية و"الجهاد الأكبر".

ورغم هذه المكانة والضرورة اللتان يدافع عنهما الفاعل الصحفي ويحاول إثباتهما ماضيا وحاضرا، فإن "الإعلام في القارة الإفريقية مازال هزيلا يعاني فقدان الإطارات والوسائل الفنية ونقص الاعتمادات المالية [...]

---

[442] المرجع السابق.

[443] جريدة **الصباح**، 5 مارس 1963.

[444] جريدة جريدة **الصباح**،2 أفريل 1963.

[445] افتتاحية جريدة **الصباح**، 2 أفريل 1963.

[446] المرجع السابق.

[447] المرجع السابق.

إضـافة إلى عـدم تـوفر التعـاون مـع وسـائل الإعـلام في البلـدان المتقدمـة"[448]. ولأن المجتمع التونسي يشترك مع المجتمعات الإفريقية في أهم الخصائص ويواجـه نفـس التحديات التحديثية والتنمويـة، فـإن هـذه الوضـعية تنسـحب عـلى واقـع الإعـلام والصحافة المحليين وقد تمنعهما من تأمين هذه الوظائف الكلية التـي ألحقهـا بهـما الخطاب الصحفي، وهو نفس الموقف الذي كانت الجريدة المدروسة قد عبرت عنه كما هو مذكور سابقا، وتنهي الافتتاحية إلى ضرورة تقديم الإعانة الضرورية لوسـائل الإعلام بشريا وتقنيا وماليا مستبشرة بوجود السيد الشاذلي القليبي عـل رأس "وزارة الثقافة والإخبار" .

ومع انعقاد الدورة الدولية للصحافة عـلى بـاخرة تجـول عـرض سـواحل البحـر المتوسط في تعبير عن عدم انحيـاز الصـحافة وحيادهـا، وتنـزل عـلى بعـض عواصـمه لملاقاة المسؤولين والصحفيين، كتبت إحدى افتتاحيات الصباح حول دور "الصـحافة في قضية السلم" تقول: "القلم في بنان الصحافي يمكـن أن يكـون أداة خـير كـما يمكـن أن يكون حقنة سمّ فاتكة"[449]. في إشارة إلى الدور الخطير للصحافة والإعلام ولمكـانتهما في حقل الصراعات المحلية والدولية، ومحاولة التنويه بالرأسمال الرمزي الذي يتوفر عليه الفاعل الصحفي داخل هذا "الحقل الخطير". ولجلب انتباه المسؤولين إلى هـذا الـدور الجديد الذي أصبح يتزايد ويتعاظم بقدراته التأشيرية على قيم المستهلكين وثقـافتهم وسـلوكهم، ذهبـت الافتتاحيـة إلى أن "الصـحافة أصـبح لهـا دور فعـال في حيـاة المجتمعـات والشـعوب حيـث تـؤثر فيهـا وتوجههـا الوجهـة التـي تريـد سـواء عـن طريق بث الأخبار أو عن طريق إبداء الرأي في الشـؤون والقضـايا"[450]، ضـمن تصـور تحديدي لتأثير وسائل الإعلام كان سائدا حتى في الدراسات السوسيولوجية والإعلامية، ولكن المحرر سرعان ما يستدرك أن "المسـؤولية الاجتماعيـة" التـي يلتـزم بهـا الفاعـل الصحفي هي الضامن لسلوكه المهني والأخلاقي "في كـل مـا يجـري في المجتمعـات أو في العالم لا يمكن التقصي فيها مهما قيل ولفـق مـن أعـذار ملوثـة"[451]. وبـالرجوع إلى

---

[448] نفس المرجع السابق.

[449] افتتاحية جريدة **الصباح**، 26 سبتمبر1963

[450] افتتاحية جريدة **الصباح**، 26 سبتمبر1963،نفس المرجع السابق

[451] المرجع السابق

نظرية المسؤولية[452] الاجتماعية وتبين السياقات الاقتصادية والسياسية التي أنتجت بعض التنظيرات وحاولت تخليص الصحافة والإعلام من الهيمنة الاقتصادية للاحتكارات الكبرى وأعطت دورا محدودا للدولة في حماية الصحافة، يتضح الاستعمال الانتقائي لبعض مفاهيم هذه النظرية وعناصرها تحول إلى تبريرات سياسية وإيديولوجية لتبرير هيمنة الدولة ومؤسساتها الحزبية والتنفيذية على الصحافة والإعلام باسم المسؤولية الاجتماعية في الحفاظ على الوحدة وانجاح سياسة الدولة مهما كانت توجهاتها .

لم يكن الخطاب الصحفي لجريدة الصباح ممثلا في افتتاحيته يترك أي حدث إعلامي أو صحفي إلا ويطرح قضية الصحافة التونسية معبرا بذلك عن وضعية هذا الحقل والعوائق التي تقف أمام تدعيم الرأسمال الرمزي لفاعليه، وإن كانت الافتتاحيات تتجنب الخوض في علاقة الحقل الصحفي والإعلامي بالحقل السياسي التي كانت تهيكله وتعيد توزيع المواقع فيه باستمرار، فإن بعض المقارنات بين واقع الصحافة في تونس وواقع الصحافة في العديد من المجتمعات العربية والأجنبية أثبتت لإحدى الافتتاحيات التي استغلت حدث الندوة التحضيرية لاتحاد الصحفيين العرب في القاهرة وحضرها المدير المسؤول للصباح وكاتب افتتاحياتها حقيقة "تخلف" الصحافة التونسية. وقد كتب يتحسّر: "سمعت عن الرفاه الذي تعيش عليه الصحافة في البلاد العربية الشقيقة من حيث توفر مادة الإعلانات التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية ... سواء كانت حرة أو حكومية ...أو حتى أجنبية"[453]، وهو ما يفسر ذلك الرفاه باعتبار أن صناعة الصحافة الحديثة لا تقتصر على دخل المبيعات والاشتراكات التي لا تغطي إلا جزءا ضئيلا من كلفة الإنتاج وتحتاج إلى الدخل المتوفر من الإعلانات لتغطية الكلفة الإنتاجية وتحقيق الربح الذي يتحول جزء منه إلى تطوير الرأسمال التقني والبشري للصحفيين وإلى بعض الامتيازات التي يتمتع بها الفاعل الصحفي: "وعلمت سر هذه الرحلات المتوالية التي يقوم بها محرروا الصحف العربية في المشرق إلى مختلف البلاد يحققون في الأخبار ويكتبون الأحاديث

[452] Francis BALLE , *Médias et société*, Op. Cit. pp 202-203.

[453] افتتاحية جريدة **الصباح**، 28 فيفري 1964.

الاستطلاعية الواسعة ...مقابل ما تنشره من إعلانات عن سفريات شركات الطيران"[454].

لقد أصبحت الصحافة الحديثة تستخدم أساليب التحقيقات الصحفية ولا تكتفي بالتحقيق في الأحداث المحلية بل تعتمد الاستطلاعات القومية والعالمية نظرا لأهمية أحداثها وتأثيرها في الأحداث المحلية وصياغة الرأي العام المحلي بتناقل الأخبار وتبادل التجارب وتشريع الأفكار وهي العمليات الضرورية لكل عملية بناء تنموي تريد أن تكون معاصرة ومواكبة لعالم أصبح مترابط الأحداث ومتسارع التغير. ويمضي صاحب الافتتاحية مفسرا مزايا الإعلان ووظائفه تجاه الصحافة يقول "بتوفر الإعلان للصحف، تزدهر حتما في المحتوى والشكل وتستطيع سد النفقات الباهظة التي تصرفها في إنتاج مادتها وتحسين جهازها الطباعي وتعفي قراءها من التطلع إلى الصحافة الغربية"[455]، وهو ما يعكس غياب هذه الشروط في صناعة الصحافة التونسية التي تفتقد تلميحا من النص المدروس، إلى التقنيات الضرورية وتشكو من تخلف أشكالها ومحتوياتها بانخفاض مداخيلها فتعجز نتيجة ذلك عن منافسة الصحافة الأجنبية والغربية، وهو ما يعكس مضمون الوضعية الحقيقية للتبعية الإعلامية الخارجية التي كانت تميزها في تلك المرحلة.

أما الفاعلون الصحفيون فلا يلقون المكافئة المادية والرمزية نظير مجهوداتهم لأن الإعلان "الذي يقدم للصحافة مصاحب بنظرة بدائية ممزوجة بشعور الصدقة والتبرع على الشحاذين"[456]، حيث تعبر هذه المقتطفات عن وضعية الحقل الصحفي وتدني الرأسمال الرمزي لفاعليه نتيجة ضعف القيمة الاستعمالية للصحافة كأداة تسويقية للبضائع والخدمات الاقتصادية، واقتصارها على الوظائف التسويقية والدعائية لسياسة الدولة وإيديولوجيتها دون مقابل عيني أو رمزي يعوّض ما يتأتى من مداخيل الإشهار الاقتصادي ، ويزود الفاعلين بآليات بشرية وتقنية وفنية حرفية لتطوير الصناعة الصحفية وتنميتها حتى تتوفر لها الشروط الضرورية التي تمكنها من المساهمة في

---

[454] المرجع السابق.
[455] المرجع السابق.
[456] المرجع السابق.

التنمية والخروج من التخلف كما يرى الفاعل الصحفي. فالصحافة التي تعيش على الصدقات والتبرع يكون فاعلها شحاذا تابعا غير مستقل الرأي والنشاط، لا تتوفر لـه غير استراتيجيات الولاء والانصياع وشكر النعم والارتهان بـالمهيمنين داخـل الحقـول التي تهيمن عليه. إنها وضعية يرفض المحـرر بعـض شروطهـا ويرجعهـا إلى الثقافـة الاقتصادية السائدة التـي لا تعطـل اشـتغال الحقـل الصـحفي فقـط بـل تهـدده في وجوده وإنتاج خدماته التنموية التـي لا تنميـة ولا تقـدم في غيابهـا : "لأنهـا نظـرة خاطئة تشل نشاطها[...] وتعرقلها بالذبول وبالتعطل عن مواصلة الصدور[...] نحن دولة تنشد التقـدم وللتقـدم مقتضـيات لا يمكـن الـتخلي عنهـا"[457] وفي ذلـك دعـوة للدولة القائدة والمنفذة للمشروع التنمـوي وتـذكير لهـا بـالشرط الإعلامـي للتنميـة واستحقاقاته.

كان الخطاب الافتتاحي لجريدة الصباح يعيد من حين لآخر التـذكير بأهميـة الحقل الصحفي وبوظيفية خدماته تجاه السلطة والدولـة والمجتمـع مـدافعا عـن مصالح فاعليه ومواقعهم التي أصبحت ضرورية في كل مشروع تغييري باعتبـار أن "الصحافة رسالة جد خطيرة وينبغي أن تحاط بالرعاية من الداخل والخارج"[458] أي إعادة الاعتبار للفاعلين الصحفيين داخل الحقل الصـحفي ومـا يفترضـه ذلـك مـن الرفع من مستواهم المهني والاجتماعي وتمكينهم من المستلزمات المهنية والتقنيـة من جهـة، وتـدعيم شرعيـة الحقـل وإخراجـه مـن واقـع التهمـيش الـذي يعيشـه مقارنة ببعض الحقول الاجتماعية الموازية. وتذكّر الافتتاحية بالخـدمات الإعلاميـة والاتصالية والسياسية التي انخرط فيها الحقل ضـمن المشروع الـوطني والتنمـوي واتخذ مواقع متقدمة في عملية البناء والتغيير والتحديث: "إن الصـحافة الوطنيـة رائدة تمشي دائما في طليعة الزحف بل أنها تشـق الطريـق أمـام هـذا الزحـف بمـا تبثه في عقول المواطنين مـن توعيـة وتفتحـه مـن نوافـذ يـتسرب منهـا النـور"[459]، وهي بذلك مكون طليعي من مكونـات النخـب الثقافيـة تـنهض بقيـادة العقـول وتبصيرها وتلعـب الأدوار الوظـائف التعليميـة والبيداغوجيـة الرائـدة في المشروع

---

[457] المرجع السابق.

[458] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 أفريل 1965.

[459] المرجع السابق.

التحديثي للدولة الوطنية مهما كانت توجهاته وما تفترضه الريادة من مغامرات وتضحيات و"شجاعة". ورغم ذلك فإن "الواقع المرير الذي تعيشه الصحافة في بلادنا من حيث عوامل الشلل الذي تعوقها عن النمو والازدهار والتفتح للحياة أكثر مما هي عليه"[460]، يعكس وضعية الحقل الصحفي تراجع القيم التبادلية بحجم رأسمالها الرمزي خارجيا مقابل ارتفاع قيمه الاستعمالية بخدمتها دعائيا للحكومة وللنظام السياسي، وتنمويا بخدماتها التوعوية والتعليمية. وهي وضعية غير متوازنة بين دور الحقل ومكانته الرمزية باعتباره "بقي من بين القطاعات الصناعية والاقتصادية والثقافية غير متوازن وغير محظوظ"[461] في جني ثمار التحديث والتنمية ولا يلقى المقابل المادي والرمزي لرسالته الخطيرة فهو ما زال من الناحية الاستثمارية "مغامرة غير مضمونة النتائج [...] والأجيال الجديدة لا ترضى بأن تربط مصيرها بعمل غير موطّد وغير مضمون الدوام والاستمرار"[462]. وبقي الحقل الصحفي تبعا لذلك لا يشتغل حسب خصوصياته وإكراهاته الداخلية ولا تحكم إنتاجه شكلا ومضمونا مقاييس المصداقية تجاه المستهلكين ولا يستجيب دائما لانتظارات القراء، بل أداة دعائية بيد الحكومة يكون دائما "معرضا للأزمات وأمزجة القراء المعهودين"[463]، لأن مواقف المستهلكين الأوفياء للخطاب الصحفي المكتوب واتجاهاتهم و"أمزجتهم" ليست دائما في مساندة السلطة السياسية التي ربط الحقل الإعلامي إنتاجه بها وارتهن بخياراتها الكبرى وبمواقف الزعيم وأمزجته.

لم تكن هذه المرة الأولى التي تشكو فيها الجريدة المدروسة من الوضعية الصعبة التي يعيشها الحقل الصحفي حيث كانت دائما تذكّر بالوظائف "الكلية" للصحافة وتطلب الدعم المالي والتقني لتدارك ما يتهدّدها من أخطار الإفلاس والتلاشي، ولكن هذه الافتتاحية ترجمت عن أزمة جديدة تنضاف إلى ما سبقها وهي أزمة العلاقة مع المستهلكين من القراء مما قد يدل على بداية تراجع مبيعاتها نتيجة التصاقها بالمهام الدعائية والتبريرية في مرحلة بدأت فيها الإيديولوجيا التنموية تفقد بعضا من المساندة الواسعة التي

[460] المرجع السابق.
[461] المرجع السابق.
[462] المرجع السابق.
[463] المرجع السابق.

كانت تتمتع بها، وبشرعية تجاه رموزها، وذلك نتيجة لتواصل فرض السياسة التعاضدية دون تحقيق نتائج ملموسة. ولذلك تدعو الافتتاحية متوجهة للدولة إلى "تدارك هذا الوضع الغريب للصحافة التونسية [مقارنة بالصحافة العربية والأوروبية] وحمايتها من الأخطار [...] حتى نضمن لها التتابع والازدهار ومسايرة نهضة العصر"[464]، في وضعية تنفرد فيها الدولة بموقع الزبون المستهلك لإنتاج الحقل الصحفي باعتبارها القائدة لجميع المشاريع والزبون الأول في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

اتخذت إحدى افتتاحيات الصباح من حدث استصدار "قانون استرجاع أراضي المعمرين الأجانب" مناسبة للاحتفال به والدعاية لشخص رئيس الدولة وإلحاقه بأهم مميزات الكاريزما وأدقها حين تجمع فيه "الصفات الخارقة للعادة" وربط أعماله بالقدر الإلهي "شاءت النجدة الإلهية لشعبي ووطني فأرسلت عناية الله الحبيب بورقيبة الشاب المتقد حيوية خبرة وفصاحة وحماسا [...] فنحن مدينون مع أبنائنا وأحفادنا لهذا الرجل الذي أرسله الله منقذا وهاديا إلى سبيل الحرية والكرامة والنهضة"[465]. وهكذا لا تكون صفات الكاريزما ذات فاعلية إلا في إضفاء شرعية خصوصية مطلقة للهيمنة يمتزج فيها المقدس بالدنيوي[466] اعترافا بنعمة القدر الإلهي وبالجميل الإنساني، لا يقصره الصحفي على نفسه وجيله بل يسقطه حتى على الأجيال اللاحقة من الأبناء والأحفاد لأنهم سيتمتعون بثمار النهضة والتنمية مثلما يتصوّر المحرر أنّه يتمتع بالحرية والكرامة، أما هذا الدين المطلق فيرد في شكل مطلق تحتاجه الكاريزما ليحكم به ويمارس هيمنته على الدولة والحزب والمجتمع: إنه دين الولاء والطاعة.

ولنا أن نتساءل هل كانت تفرض الإكراهات الخارجية للحقل الصحفي هذا الحد من الدعاية ؟ وهل تحتاج استراتيجية المحافظة والولاء كل هذه الدعاية الموجهة حتى تشتغل وتقتلع بعضا من رأس مالها المادي أو الرمزي؟ وإذ تفلت الإجابة من مفاهيم مثل الحقل الصحفي والاستراتيجيا كل على حده بإعادة بناء المنطق الداخلي للفعل الصحفي، فإن الجمع بينها وبين

---

[464] المرجع السابق.

[465] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 ماي 1964.

[466] Max WEBER, *Economie et société*, Op. Cit. p 267.

مفهوم الإيديولوجيا هو الكفيل بتفسير هذا السلوك الصحفي لأحد رموز الحقـل في تونس على مدى عشريات عديـدة، إنهـا الإيـديولوجيا التنمويـة المسـنودة بشرعيـة الماضي الوطني وبكلية المشروع التحديثي حين تلتقي مع استراتيجية صحفية تصـاغ من داخل شروط الحقل السياسي التسلطي أكثر من الإكراهات الخصوصـية للحقـل الصحفي الذي فقد هامشا واسعا من استقلاليته المفترضة تجاه الحقـل السـياسي في تمثل القضايا السياسية والتنموية مثلما يفقد هامشا أقل لفائدة الحقل الاقتصـادي في المجتمعات الغربية[467].

وقد تواصلت نفس الميزة التشخيصية لاستراتيجيا الولاء والتكيـف كلـما تعلـق الأمر بـالرئيس السـابق الحبيـب بورقيبـة، ومـثلما حصـل عنـد عودتـه مـن إحـدى السفرات العلاجية المتكررة: "مرحبـا بالقائـد المظفـر [...] برائـد الكرامـة ومهنـدس التحرر [...] انتصر على المحاذير والصـعاب وأفسـد كـل الخطـط الجهنميـة وحطـم السدود المنيعة [...] مرحبا ببورقيبة المفرد والعلم "ورمز" النضـال الصـادق. مرحبـا بك وقد اضطلعت بالرسالة التي تملكتها العناية الإلهية"[468]، وكأننـا أمـام قصـيدة في المديح ولسنا أمام افتتاحية جريدة مستقلة مثلت أحد رموز الصحافة وأحد أقطاب الحقل الصحفي على مدى عشريـات عديـدة، إنهـا مدحيـة تختـزل السـيرة الذاتيـة لبطل أسطوري كما يصورها الخطاب الصحفي لجريـدة الصـباح جامعـا فيهـا أهـم العناصر المكونة لصفات القيادة الكاريزمية:

- مهندس التحرر باعتباره القائد الوحيد للحركة الوطنية التحررية.
- انتصر على محاذير وصعاب المفاوضات الشاقة مع فرنسا.
- أفسد الخطط التي حاولت معارضـته أو تصـفيته مـع اليوسـفية أو محاولـة اغتياله.
- تقدمي بقراراته التحديثية تجاه المرأة والتعليم والمجتمع.

---

[467] Pierre BOURDIEU, Sur la télévision , Op. Cit. p 42.

[468] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15 ديسمبر 1965.

ـ واحد أحد ومتفرد استثنائي الخصال وأحادي الصفات اصطفته العناية الإلهية.

إنها صورة البطل الأسطوري التي تعود من خلال إعادة بناء الأحداث بناء شاعريا يكتشف فيه الفاعل الصحفي المحافظ والموالي "ضميره الحي"، ويدفعه إلى مجاراة الاتجاه الذي اختارته الأمة ممثلة في مؤسسات الدولة الوطنية الرازخة تحت الهيمنة التسلطية للجهاز التنفيذي بقيادة الزعيم، وهو ما كان يقود الخطاب الصحفي إلى اعتبار أن النخبة الحاكمة تحت قيادة الكاريزما هي الممثل الشرعي والوحيد للأمة وأن خياراته هي خيارات المجتمع بكل فئاته وشرائحه مهما كانت تمايزاتهم المصلحية والقيمية والسياسية. فمنطق التطبع الذي يتّجه إلى إعادة إنتاج شروط الهيمنة داخل الحقل الصحفي وخارجه بين مختلف الحقول الاجتماعية يشتغل في اتجاه مواز من أجل إدماج الفاعلين الصحفيين من خلال قبولهم للإكراهات الداخلية والخارجية والعمل على إعادة إنتاجها باتباع استراتيجيات دفاعية تقبل الهيمنة من خارج الحقل مهما كان حجم الكلفة الصحفية وطبيعتها.

وكان لبداية تراجع المساندة الاجتماعية للتوجهات الحكومية في أواخر الستينات أن جعل جريدة الصباح أحد ممثلي الحقل الصحفي تشعر بانسداد السياسة الدعائية التي تمارسها في مقابل التراجع الذي بدأت تعرفه الإيديولوجيا المسنودة، فلجأت إلى تبرير سياستها الدعائية مخصصة لذلك افتتاحية كاملة: "ما نتحدث به عن إنجازاتنا التي لم تكن من قبل هو أولا من باب وأما بنعمة ربك فحدث وهو ثانيا تعريف بحصاد الجهد الذي بذل حتى تطمئن النفوس [...] وحفز الهمم وإذكاء الحماس حتى يتضاعف الجهد"[469]. وتعبر هذه التبريرات المقدمة عن التوجهات الصحفية التي يجب اتباعها أمام حالة الخوف وتراجع الثقة في المشروع التعاضدي وتراخي الدافعية للعمل وبذل الجهود المطلوبة، وأمام فتور الحماس الجماعي نتيجة انفلات بعض الصراعات الاجتماعية التي بدأت تظهر من حين لآخر وتعبّر عن نفسها في شكل احتجاجات عمالية أو طلابية أو حتى مواجهات مباشرة كما حصل في جهة الوردانين بين الفلاحين الذين رفضوا تجميع أراضيهم قصرا في

---

[469] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 جانفي 1968

وحدات إنتاجية تعاضدية. ويمضي صاحب الافتتاحية وصاحب الجريدة في تقييم الإنتاج الصحفي الدعائي معتبرا أن "تونس في الميدان الدعائي من هذا الطراز تعتبر مقصّرة بالنسبة لما تقوم به دول أخرى من عالمنا الثالث[...] فلا حرج إن تحدثنا في الصحافة والإذاعة بين الحين والآخر عن منجزاتنا [...] نريد أن نتدارك أحقاب التخلف المديدة"[470]. يظهر هذا الخطاب جانبا من الصراع الاجتماعي بين الفاعلين داخل الحقل الصحفي والمنافسة حول طبيعة الرهانات المطروحة التي توجّه نوعية الاستراتيجيا المتوخاة من قبل الفاعلين المهيمنين داخل هذا الحقل، ويبدو واضحا أن المقصود بالتقصير في المجال الدعائي هم الفاعلون الصحفيون المهيمنون الذين قد يترددّون عن ممارسة الدعاية للإنجازات المحققة ومن ورائها دعاية للقيادة السياسية التي تحقق الإنجازات المتتالية تصورا وتخطيطا وإنجازا وتنفيذا، أما الرهانات فتتمحور تبعا لذلك حول إظهار الولاء للسلطة السياسية من خلال تمجيد اختياراتها التنموية وتعداد إنجازاتها. يمكن أن نستنتج الاستراتيجية المتبعة من قبل أحد ممثلي الفاعلين المهيمنين داخل الحقل ممثلا في مدير جريدة الصباح وكاتب افتتاحياتها، استراتيجية دفاعية تحاول البحث عن التجانس والتطابق مع المهيمنين داخل الحقل السياسي، أهدافها إظهار الولاء والطاعة أما وسائلها في الدعاية المزدوجة تراتبيا للزعيم أولا، وللحكومة والحزب من ورائه ثانيا. وبالموازاة مع هذه الأهداف والوسائل يستخدم المتنافسون حول إرضاء الحقل السياسي من حين لآخر وسائل أخرى موازية تصبّ في زيادة تدعيم القيم الاستعمالية للحقل الصحفي من خلال تدعيم رأس ماله الرمزي بالتأكيد على الأدوار الحاسمة والخطيرة للإعلام والصحافة في بناء الدول وصياغة المشاريع التنموية، والوظائف التعليمية والبيداغوجية استنادا للنظريات التحديدية في تأثير الصحافة والإعلام في محاولات مستمرة لنزع الاعتراف والشرعية بفاعلية الحقل وضرورة موازاة قيمه الاستعمالية بقيم التبادلية ماديا ورمزيا مازالت محدودو، حيث تكون مساهمة الإنتاج الصحفي ضرورية إذا ما "أردنا أن نتدارك أحقاب التخلف"[471]. يعبّر هذا الموقف الصحفي عن طبيعة الإكراهات التي تمارس على الحقل من خارجه وعن

---

[470] المرجع السابق.

[471] المرجع السابق.

أحد الاستراتيجيات التي يتبعها الفاعل الصحفي المهيمن لتأكيد علاقة التبعية التي يعيشها للحقل السياسي في ظل الدولة الوطنية من خلال اختبار متغيرات المسألة التنموية بوصفها أحد التقاطعات الأساسية للحقلين التي تترجم عن تحوّل التنمية كعملية مجتمعية تعبيرية إلى إيديولوجيا تنموية تستبدل الأهداف التنموية بأهداف طوباوية تبرر آليات الهيمنة المتبعة في الممارسة السياسية للنخب الحاكمة.

وبمناسبة عودة كتابة الدولة للإخبار إلى كتابة الدولة للشؤون الثقافية تحت إشراف السيد الشاذلي القليبي وانعقاد الجلسة العامة لجمعية الصحفيين تطرقت إحدى افتتاحيات الصباح إلى وظيفة الصحفي في المجتمع: "الصحفي مدفوع بضميره للسير في الاتجاه الذي اختاره ومن واجبه أن لا يعيش بمعزل عن المجتمع"[472] في ردّ لمحررها على بعض الآراء التي تحاول أن تعطي للصحافة وظائف نقدية وأدوار تعبر من خلالها عن "مشاغل الناس واهتماماتهم" لأنها "من صلب العمل الحكومي التي يتطلّع إلى معرفتها كل المواطنين"[473]. إنه أحد تمظهرات التطبع الصحفي الذي يستبطنه الفاعل حتى يصبح مكونا لنمط استعداداته وموجها لسلوكه المهني ولاستراتيجيتهن ومحدّدا لطبيعة إنتاجه الثقافي.

لم تتحول ندوة مديري الوكالات العربية والإفريقية للأنباء المنعقدة في تونس إلى حدث صحفي بارز إلا بخطاب الوزير الأول في افتتاحها، وجاءت افتتاحية الصباح لتعلّق على هذا الخطاب وتبيان السياسة الإعلامية التي تتبعها الحكومة وإدماجها في المشروع التنموي خلال مرحلة تميزت بسيادة البراديغم التنموي والشمولي والتوظيفي لكل الحقول التوسطية والإعلامية والصحفية أو ما سمي وقتها "بالإعلام التنموي". وقد أكدت إحدى الافتتاحيات لسنة 1975 على تبني جريدة الصباح للسياسة الإعلامية الرسمية من خلال تدعيمها لما جاء في الخطاب المذكور للوزير الأول وقتها من "أن الإعلام يجب أن يكون عملا تربويا تثقيفيا في البلدان السائرة في طريق النمو"[474]، وهي الوظائف الخصوصية لمختلف وسائل الإعلام في

---

[472] افتتاحية جريدة **الصباح**، 10 جانفي 1969

[473] المرجع السابق.

[474] افتتاحية جريدة **الصباح**، 29 فيفري 1975.

مجتمعات "تسير على الطريق السليم"، باعتبارها وسائط تنفيذية ناقلة لسياسات الدول الوطنية في اتجاه أحادي من التربية والتثقيف بناء على فرضية أن المجتمع المتخلّف مازال في حاجة أكيدة لبيداغوجية تغييرية تستهدف القيم والممارسات وتوجيهها حسب متطلبات الخيار التنموي في أهدافه ووسائله التي تصاغ خارج المشاركة الاجتماعية ويتم تطبيقها على جميع الفئات والشرائح الاجتماعية. ولكن التساؤل عن محتوى هذا "العمل التربوي والتثقيفي"[475] ويحيل الدارس على موقع الدولة في العملية التنموية باعتبارها المخطط والمنفذ والمراقب ليتضح أن العناصر التربوية والتثقيفية إنما هي من صياغة الدولة الوطنية وسياساتها، أما الأشكال التي تتخذها هذه الوظائف والأدوار فتبقى من اختصاص الفاعلين الإعلاميين والصحفيين في ممارسة الدعاية السياسية لفائدة الحكومة والنظام السياسي طالما أن الحقل الإعلامي والصحفي يعيش تبعية هيكلية تجاه الفاعلين المهيمنين داخل الحقل السياسي بواسطة جملة من الآليات القانونية والمالية والتنظيمية لعل أبرزها التحكم في المصادر الإعلامية والصحفية من خلال هيكل وكالة تونس إفريقيا للأنباء، بصفتها مؤسسة عمومية تنفيذية تابعة وإداريا ماليا لوزارة الإعلام. وبالتالي فإن "على الوكالات القومية للأنباء وعلى الصحافة أن تكرسا الجهود من أجل التنمية"[476]، وإذا كانت الدولة هي التي تحتكر المشروع التنموي ووكالات الأنباء هي التي تحتكر إنتاج المعلومات الأولية والمواد الخام لكل إنتاج صحفي أو إعلامي، فإن هذا الاحتكار المزدوج هو المعبّر عن السياسة الإعلامية التي استطاعت تحويل الحقل الصحفي إلى أداة تنفيذية تابعة للأجهزة الحكومية تهتمّ بالجمهور المستهدف تثقفه وتعلّمه وتوعيه بالمشروع التنموي أهدافا ووسائل استنادا إلى ما ينتجه الخطاب السياسي من مفاهيم وتبريرات للخيارات الرسمية، ليتحولا الخطابين معا السياسي والإعلامي ـ الصحفي إلى إنتاج خطاب إيديولوجي ينهض بالوظائف التقليدية لاشتغال الإيديولوجيا في التبرير والترميز والتبشير بالمستقبل على حساب التفسير والتفكيك والتعبير عن مختلف المصالح والقيم والمواقف. وتنتهي نفس الافتتاحية إلى ما انتهى إليه الخطاب السياسي بدعوة الفاعلين المهيمنين

---

[475] المرجع السابق.

[476] المرجع السابق.

على الحقل الصحفي وعلى رأسهم فاعلي وكالات الأنباء إلى "ضرورة الحذر أمام ازدياد تعطش المواطنين للأنباء والأخبار"[477]، وهو اعتراف ضمني بأهمية الأحداث والوقائع التي تتناقلها وسائل الإعلام في توجيه الأفكار والمواقف والممارسات الجماعية وبالدور الحاسم و"الخطير" للإعلام والصحافة بما يفترض الحذر والاحتياط من كل انزلاق قد يحيد بها عن وظائفها التربوية والتثقيفية والدعائية من أجل التنمية الشاملة التي تقودها الدولة وتنفرد بها إلى ما يمكن أن يتجاوز ذلك إلى وظائف التوسط التشاركي والنقدي أو الانزياح إلى ما قد تتضمنه طبيعة العمل الصحفي والإعلامي من ممارسة سلطة رابعة موازية لمختلف السلطات التقليدية المختزلة في احتكار السلطة التنفيذية. فالإنتاج الصحفي هو في خدمة التنمية بالقدر الذي يلتزم بسياسة الدولة وخياراتها العامة والتفصيلية، ويكون عملا تربويا وتثقيفيا حين يتجنّب مقابلة المعلومات والمعطيات والإفصاح عن مختلف المصالح والاستراتيجيات للفاعلين الاجتماعيين وحين تستبدل مراقبة التزامات الدولة بأهدافها وتعهداتها بالدعاية السياسية المباشرة، ولذلك يكون من واجب "وكالات الأنباء والصحف التحري في انتقاء الأخبار وتجنب كل تأويل"[478] كما يؤكد الوزير الأول محددا مجال العمل الصحفي والإعلامي في انتقاد أخبار محددة دون أخرى تكون متجانسة مع الوظائف الخاصة بوسائل الإعلام في "البلدان السائرة في طريق النمو". ففي تجنب التأويل إشارة ضمنية لصحافة الرأي التي قد تكون غير متوافقة مع السياسة الإعلامية الرسمية، وهي الحدود السياسية لحرية الإعلام والصحافة والتي يجري تفصيلها بجملة من القوانين والإجراءات المالية والتنظيمية من خلال سياسة استباقية في مراقبة الحقل الصحفي وإنتاجه.

وفي مرحلة تزايد خلالها الطابع التسلطي مع ارتفاع الحركة المطلبية العمالية والحركة الاحتجاجية ضد المخلّفات الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي ، كانت الاستحقاقات السياسية تجاه الحقل الصحفي تزداد ضغطا على الفاعلين الصحفيين وهو ما حدا بإحدى افتتاحيات أواخر 1977 إلى التعبير صراحة على التزامات الصباح السياسية تجاه الحكومة في إطار

[477] المرجع السابق.
[478] المرجع السابق.

تنافسي يخضع إلى إكراهات سياسية خارجة عن الحقل وطبيعة اشتغاله: "أسجل أن إبراز ظاهرة الديمقراطية التي بدت في مناقشات مجلس الأمة هذه السنة والتنويه بها كان من طرفنا قبل أي أحد آخر"[479]. يبدو وكأن المحرر في هذا المقطع يردّ على اتهام رسمي أو شبه رسمي خفي بالتقاعس عن تغطية المناقشة السياسية للميزانية وإبراز محتواها الديمقراطي، وهو الاستحقاق الذي تحتاجه الحكومة في أواخر السبعينات لتلطيف صورة سياستها المتشددة مع مختلف الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وسواء كان هذا الاتهام حقيقة أو افتراضا، فإن نبرة الافتتاحية تعبر عن إكراه سياسي تتعرض له جريدة الصباح وهو ما يظهر من خلال استعمال صيغة المخاطب المفرد التي نادرا ما استعملت في كتابة الافتتاحيات للتأكيد على موقف صاحب الجريدة ومديرها المسؤول ومحرر افتتاحياتها السيد الحبيب شيخ روحه. أما النبرة السجالية فتظهر من خلال هذه المزاودة اللغوية ذات الشكل الاستباقي للتعبير عن الاستجابة الشرطية لإكراهات الحقل الصحفي الخارجية وهو ما يكشف عن طبيعة الرهانات التي ارتبطت به، لعل أهمها إظهار الولاء وممارسة الدعاية السياسية المباشرة التي ظهرت من صاحب الافتتاحية في تسجيل المواقف والالتزام بالاستحقاقات السياسية الرسمية.

وبعد مرور ما يزيد عن عشريتين من عمر الاستقلال نجد أن وضعية الصحافة لم تتغير في الخطاب الصحفي لجريدة الصباح الذي مازال يشكو نفس العوائق التي كان يضمنها في افتتاحياته كلما سنحت الفرصة منذ ما يقارب العشرين سنة، وهو ما ظهر على صفحات الصباح بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء الإعلام العرب في بداية 1979 ، في شكل تعميمي تحاشيا لكل إحراج: "الإعلام العربي لا يستطيع بما يتصرّف فيه حاليا من إمكانيات مادية ضئيلة أن يؤدي دوره بفاعليته المطلوبة"[480]. وتظهر الحاجة إلى الدعم المالي ملحّة حتى يطوّر الإعلام والصحافة من كفاءتهما المهنية والحرفية، بما يعكس حجم رأس المال الرمزي الضئيل الذي يتصرف فيه الحقل الإعلامي والصحفي على اعتبار تدني قيمه التبادلية رغم ارتفاع قيمه الاستعمالية في سياسة الدولة التي ألحقته بالأدوار الحاسمة والخطيرة

[479] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 ديسمبر 1977.

[480] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 جانفي 1979

والضرورية. وبذلك تتبين محدودية هامش الحرية المطروح أمام الفاعلين الصحفيين وتقلّص فاعلية الاستراتيجيات الصحفية المستقلة بفعل حركة التطبع المهني وضغط الإكراهات السياسية على الحقل حتى غدا غير قادر إلا على التوسّل المحتشم من حين إلى آخر لطلب الدعم الضروري من الدولة الزبون الأساسي للحقل، والتي احتكرت حكوماتها استهلاك الإنتاج الصحفي لفائدتها دون مقابل كفيل برفع الكفاءة التنظيمية والمهنية. وأصبح الإعلام نتيجة لذلك غير قادر على "المساهمة في بناء التنمية الشاملة والغد الأفضل"[481] لأن المجهود التنموي لم يشمله والغد الأفضل ظل ينأى عنه كما يتمثل ذلك الخطاب الصحفي للجريدة المدروسة.

2 ـ الانفراج "الديمقراطي" 1987 ـ 1990 والعودة إلى توظيف الحقل

على الرغم من أن التطبع الصحفي في الالتزام باستراتيجيات الولاء والمساندة منعت الفاعلين الصحفيين المهيمنين من الاستفادة مما توفر من هامش للحريات ما بين 1987 ـ 1980 ومراكمة بعض المكاسب التي قد تساهم في تحرير الحقل الصحفي وتفعيل رهاناته الخصوصية المستندة إلى المصداقية مع الجمهور الواسع من القراء، إلا أن بعض الفاعلين الصحفيين كانوا قد عبّروا عن بعض المواقف النقدية تجاه السياسة الحكومية في بعض التفاصيل. ومن الحالات النادرة التي عبّرت من خلالها افتتاحيات جريدة الصباح عن هذا التوجه الجديد في المقالة الصحفية تلك التي ظهرت أواخر سنة 1989 تحت عنوان "وعود..."[482] حاول من خلالها المحرر[483] أن يقف موقفا نقديا من حدث مداولات الميزانية في مجلس النواب. فقد عبّرت هذه الافتتاحية عن روح نقدية غير معهودة في الخطاب الصحفي قد تعود إلى أن محرر هذه الافتتاحية لم يكن فاعلا مهيمنا داخل الحقل الصحفي المكتوب ويحاول تدعيم موقعه انطلاقا من تشغيل استراتيجية هجومية في محاولة لتغيير الرهان الصحفي من المجال السياسي الرسمي إلى المجال النقدي المتوجه مباشرة إلى جمهور القراء لبناء مصداقية مفقودة: "إنك تستمع إلى

---

[481] المرجع السابق.

[482] افتتاحية جريدة **الصباح**، 24 ديسمبر 1989، (أنظر الملاحق)

[483] يتعلّق الأمر هنا بالسيد **صالح الحاجة** مؤسس جريدة الصريح ومديرها المسؤول، الذي كان يشتغل وقتها في مؤسسة **الصباح**، ويكتب بعض افتتاحياتها بالتداول من حين إلى آخر.

الوزراء وهم يردّون على النواب فتخرج بانطباع مفاده أن العام المقبل سيكون عام حل جميع المشاكل وتوفير كل ما يحتاج إليه الناس من غذاء ودواء وكساء والتغلب على كل المصاعب في البر والجو والبحر"[484]. إنه نقد غير مألوف للجهاز التنفيذي الوزاري لإسرافه في تقديم الوعود بحل كل القضايا وتجاوز كل العراقيل على طريق الانطلاق والتنمية الشاملة دون اعتبار لصدقيّة هذه الوعود والبرامج ومدى قابليتها الموضوعية للإنجاز والتحقيق. فإذا كان "عامنا المقبل سيكون عام الرخاء والانطلاق وتحقيق كل ما عجزنا عن تحقيقه طيلة السنوات الأخرى..."[485]، فإن ذلك في نظر المحرر يعتبر "إسراف وغلوّ ومبالغة [...] على كثرتها وأهميتها وصعوبة تحويلها إلى واقع ممكن"[486].

قد تكون المرة الأولى في تاريخ الجريدة المدروسة التي تتم فيها محاولة مكافحة الأهداف التنموية والبرنامجية للحكومة مع إمكانيات تحققها الموضوعي في ظل العوائق الهيكلية والظرفية، وقد تكون المرة الأولى كذلك التي يدعو فيها خطاب الصحيفة المدروسة نواب مجلس الأمة بصفة مباشرة إلى تحمل مسؤولياتهم بوصفهم نوابا عن المجتمع في محاسبة الحكومة وتحمّل مسؤولياتهم الوظيفية في مراقبة الجهاز التنفيذي، إذ تذهب نفس الافتتاحية إلى أنه "من واجب النواب أن يسجلوا هذه الوعود حتى يمكنهم العودة إليها في نهاية العام المقبل فيحاسبون الوزراء على ما لم يتحقق من هذه الوعود ويطلبون تقديم الأسباب التي حالت دون تحقيقها"[487]. وبذلك تظهر الدعوة صريحة إلى الفصل بين السلطات وتحديد وظيفة كل سلطة كما تظهر إحدى وظائف الصحافة بوصفها سلطة رابعة في التوسط بين مختلف الأطراف والفاعلين ومراقبة الأداء الحكومي والتشريعي في مستوى تعهد كل الفاعلين بالتزاماتهم وبما يصرحون به: "إنها إحدى الطرق التي تجعل الوزراء لا يعدون في المستقبل إلا بما يعرفون مسبقا [...] ولا يقولون إلا ما يعتقدون أنه ممكن التحقيق [...] فلا مبالغة ولا تزيين للواقع"[488]. ولا يقف

---

[484] المرجع السابق.

[485] المرجع السابق.

[486] المرجع السابق.

[487] المرجع السابق.

[488] المرجع السابق.

المحرّر عند هذا الحد بل يطالب نواب مجلس الأمة بأن لا "يستمعون إلى الوزراء بأذن واحدة [...] إذ لابد من المحاسبة والمتابعة والمراقبة المستمرة لأن الشعب لم ينتخبهم لمجرد الحضور في آخر كل عام وإلقاء بعض الكلمات عند مناقشة الميزانية"[489]، وكما يتضح فإن الخطاب الصحفي يحاول من خلال الافتتاحية النادرة أن يؤسس لثقافة سياسية تطبيقية جديدة تقوم على عمليات المحاسبة والمتابعة والمراقبة تعوض سياسة الولاء والتزكية والمصادقة دون نقاش، التي ميزت الثقافة النيابية على مرّ عقود الدولة الوطنية. وتنتهي الافتتاحية إلى ما يشبه التحريض السياسي لتعبّر عن صحوة صحفية استثنائية لم يتعود على مثلها خطاب جريدة الصباح، ولن يواصل استخدامها مستقبلا: "حاسبوهم على ما قالوا وما دعوا وما أنجزوا فتونس لن تتقدم إلا بالمصارحة والمكاشفة والمحاسبة"[490].

يتأطر هذا الخطاب ضمن استراتيجية هجومية مؤقتة تحاول إعادة الاعتبار للفاعل الصحفي بوصفه سلطة رابعة موازية للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية يذكّر كلّ منهما بمسؤولياتها وواجباتها تجاه المجتمع، ويراقب أداءهما بكل صرامة، ولكن هذه المحاولة سوف لن تنجح لاصطدامها بتطبع صحفي تعوّد على إعلان الولاء والاحتكام إلى الدولة بوصفها الزبون الأول في سوق الإنتاج الصحفي ولتعارضها مع هيكلة الحقل الصحفي والاستراتيجيات الدفاعية سواء كانت محافظة أو توفيقية أو انسحابية تميز نشاط فاعليه منذ تشكل الحقل الصحفي في تونس ما بعد الاستقلال.

ومن خلال ما أوردته بعض الافتتاحيات التي رأت في حدث تعيين لجنة لدراسة الوضع الإعلامي في تونس برئاسة السيد الحبيب بولعراس بقرار رئاسي، رأت فيه "اهتماما واضحا بالإعلام جاء في وقت مبكر بعد 7 نوفمبر [...] واهتم أساسا بسياسة الإعلام لا بالممارسة الإعلامية وهو إيجابي في حد ذاته"[491]، وهو ما يعبر عن صورة موروثة بفعل حركة التطبع الصحفي لعلاقة الحقل الإعلامي بالحقل السياسي ترى في الاهتمام بالسياسة الإعلامية

---

[489] المرجع السابق.

[490] المرجع السابق.

[491] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 جوان 1988.

على حساب الممارسة الإعلامية، توجه "إيجابي" في حد ذاته لأن الحقل الإعلامي والصحفي كان ومازال يشتغل حسب ما يبرمج له من سياسة إعلامية رسمية تحدد ممارسة المهنة وطبيعة المعلومات والمعطيات التي يسمح بتداولها إعلاميا وتسيرها لخدمة "التنمية" كما يحددها الفاعل السياسي الذي عادة ما يستبدل الفاعل الصحفي في تحديد موقعه ووظائفه وشكل توظيفه التنموي. وقد سمح تعيين محرر الافتتاحية ورئيس تحرير جريدة الصباح عضوا في هذه اللجنة[492] بتشخيص بعض مظاهر الأزمة الإعلامية حين اعتبر أنه "وللأسف فإن عظمة حدث التغيير لم تواكبها إلا شكلا طفرة صحفية تابعة لا رائدة كما كانت دائما[...] إذ سريعا ما عاد الإعلام التونسي إلى ما تعوّد عليه من تشخيص وشكلنة وتضحية بمقتضيات المهنة لفائدة ترتيب تشريفاتي [...] من أجل الاستفادة بما يسمى بالسلطة الرابعة"[493]. ذلك أن المحرّر يستحضر تاريخ الحقل الإعلامي والصحفي من خلال الاستمرار والتعود في أدوار غير صحفية يتأكّد من خلالها فعل التطبع باعتباره "نسقا من الاستعدادات الدائمة والمتواصلة" يوجه استجابة الفاعل الاجتماعي لإكراهاته بطريقة شبه نسقية لا تغير من أشكالها غير حركة الصراع بين الفاعلين داخل نفس الحقل. فرغم ما توفّر من هامش الحريات العامة بما فيها الحريات الصحفية فإن الإنتاج الإعلامي سرعان ما استجاب إلى تطبعه في مستوى الحقل السياسي وما تفترضه من عمليات الدعاية و"الشخصنة" لرموز الفاعلين المهيمنين داخل الحقل السياسي، ومن مقتضيات الارتهان بإكراهات خارجة عن الإكراهات الخصوصية للحقل الإعلامي لفائدة التشريفات والمجاملات، كل ذلك ضمن استراتيجية صحفية تبدو واضحة المعالم عند الفاعل الصحفي المحرر للافتتاحية تحوم حول "الاستفادة" من السلطة الرابعة التي لا تنطبق على واقع الممارسة الإعلامية والصحفية حسب ما أشار إليه الكاتب "بما يسمى" من قبل الفاعلين الصحفيين والسياسيين اللذان يلتقيان فيما يوفره لهما الحقل من منافع مادية بالنسبة إلى الفاعل الأول الذي يضحي بمقتضيات المهنة من مصداقية وموضوعية واستقلالية، ومنافع رمزية سياسية بالنسبة إلى الفاعل السياسي في مستوى

---

[492] المقصود هنا السيد **عبد اللطيف الفراتي** محرر الافتتاحية.

[493] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 جوان 1988.

خدمات الدعاية والتبرير وإضفاء المشروعية. وباعتباره عضوا في لجنة دراسة الوضع الإعلامي التزم المحرر الذي يبدو واعيا بقضايا الإعلام والصحافة "بإصلاح" الأوضاع: "نريد طمأنة أصحاب المهنة من الصحفيين ومديري المؤسسات الصحفية إلى أننا فعلا نريد الإصلاح هذه المرة [...] ولابد من إعفاء المؤسسات الصحفية من أعداد من الأداءات القمركية وغير القمركية تماما"[494]، في محاولة للدفاع عن المؤسسات الصحفية الخاصة التي يعاني أغلبها من الأداءات المختلفة وتثقل كاهلها أمام محدودية مواردها المتأثرة بالعلاقة الزبائنية مع الدولة المستبدلة للعلاقة الزبائنية مع القراء المباشرين، وهو ما يحد من مبيعاتها بفعل غياب عنصر المصداقية كأحد المكونات المسؤولة عن تطور الصحافة شكلا ومضمونا بوصفها صناعة ثقافية تحويلية يفترض أن تلبي جملة من الحاجات والخدمات عند الزبائن والحرفاء القرّاء من الجمهور الواسع.

عادت وضعية الحقل الصحفي في مطلع التسعينات لتتصدر بعض افتتاحيات جريدة الصباح وتذكّر بتلك الصعوبات التي كان يواجهها ويعبر عن بعضها من حين إلى آخر خلال مراحل العشريات السابقة، ورغم مرور خمس سنوات على التغير السياسي في هرم السلطة ظهرت بعض المقالات الافتتاحية لتطرح إشكالية التناقض بين التوجهات الليبرالية في مجال الاقتصاد وبين التحديات الموروثة والمستجدة التي تواجه الحقل الإعلامي والصحفي وتعيق تطوير أساليبه ووظائفه خاصة بعد المرحلة الانتقالية التي امتدت بين 1987 و 1990 المتميزة بإطلاق بعض الحريات الصحفية نتيجة الانفراج السياسي والمدني خلال تلك المرحلة الاستثنائية. وبرغم ما سجلته إحدى الافتتاحيات النادرة التي تناولت وضعية الإعلام والصحافة خلال التسعينات من الفرن الماضي، من نجاح اقتصادي وخلق شروط التنمية المتينة ومن استقرار سياسي ومناخ اجتماعي "يجعلان تونس تتمتع داخليا بوضع جيد وخارجيا بصورة لامعة ودامغة، لكن نفس المسار لا ينطبق على مجالات أخرى ليست أقل أهمية [...] مثل الإعلام"[495]. فالمسيرة التنموية الناجحة داخليا و خارجيا يستثني منها الإعلام والصحافة ليتأكد مرة أخرى

---

[494] المرجع السابق.

[495] افتتاحية جريدة **الصباح**، 19 ديسمبر 1992.

أن التنمية الشاملة لم تشمل الحقل الإعلامي رغم أنه لا يقل أهمية عن المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تشيد بها هذه الافتتاحية. ولتوفير الحماية السياسية والإفلات من الرقابة ينأى الخطاب الصحفي المدروس بمؤسسة الرئاسة عن المسؤولية في ما وصل إليه الإعلام والصحافة من تردّ وتضييق على مختلف الحريات المرتبطة بهما، و"رغم جهود رئيس الدولة والإعلاميين نجد الإعلام بصورة عامة عاد يشكو من الخشبية على رأي التعبير الفرنسي الشهير ♣ وهو يشكو من أمراض مزمنة أدت لغياب حقيقي لحرية التعبير الشرط اللازم لقيام ديمقراطية فعلية، وتغيب السلطة المضادة الضرورية والصحية لكل مجتمع ينشد النمو والتنمية"[496]. وبعد ما يقارب الثلاث سنوات من تحرر الحقل الصحفي نسبيا من الإكراهات السياسية والتنظيمية التي كانت مفروضة عليه، أصبح يواجه صعوبات هيكلية مزمنة كانت نتيجة ضرورية لغياب حرية الصحافة بما تعنيه من حريات التفكير والتعبير والنشر، وبوصفها الاختبار النظري والتطبيقي للشرط الصحفي والإعلامي عامة، ويرى صاحب الافتتاحية أن السلطة المضادة المتمثلة في حرية الصحافة والتعبير، ضرورية لكل سلطة سياسية لأحداث التوازن الصحّي والحدّ من تسلطها بما يضمن للمجتمع المشاركة الفعلية في صياغة مشروع التنمية وإنجازها وتقييم مراحلها وعملياتها.

يبدو الخطاب الصحفي من خلال ما تقدم قد أصبح يلحق الإعلام والصحافة بوظائف جديدة ظلت غريبة عن أدواره لمدة بعمر الدولة الوطنية ويرى فيه سلطة مضادة تفتقر إلى الشروط والأدوات اللازمة للنهوض بوظائفها التوسطية والتشاركية متسائلا عن "أسباب أعراض القطاع [...] ووضع العلاج المناسب حتى نعود به على الأقل إلى ما اتسم به من جرأة واستقلالية عرفها خلال فترة معينة من فترات التحول الأولى فالتصق بمشاغل الناس واستطاع أن يعبر عن همومهم كما استطاع بحق أن يكون في

♣ لم يكن **بيار بورديو** أول من استخدم مصطلح **"اللغة الخشبية"** في كتابه "حول التلفزيون" الصادر سنة 1996 ، بل كان مصطلحا متداولا قبل ذلك في الأوساط الصحفية والأكاديمية، أنظر:
Pierre BOURDIEU, *Sur la télévision*, Liber. /Raisons d'Agir, Paris,1996.
Françoise THOM, *La langue de bois*, Editions Julliard, Paris, 1987.

[496] افتتاحية جريدة **الصباح**، 19 ديسمبر 1992.

خدمة التغيير وأن يركزه ويوجد له أرضية الانطلاق الطيبة"[497]. لقد أصبحت أمراض القطاع متفاقمة إلى حد خفّض سقف مطالب القطاع إلى العودة لمرحلة 1987 ـ 1990 التي أصبحت في منظور الخطاب الصحفي المدروس مرجعية ذهبية رغم سماتها الانتقالية والاستثنائية المحدودة، حيث تمكنت الصحافة المكتوبة خاصة من التعبير عن بعض التطلعات الجماعية لفئات اجتماعية متزايدة وتحسسها لبعض من شروط تغيير واقع الشعور بالتهميش والإقصاء، ويستغل الفاعل الصحفي الفرصة للتذكير بفضل القطاع الإعلامي على النظام السياسي لما بعد 7 نوفمبر 1987 مساندة ودعاية وتعبئة للرأي العام فلم يجازى عليه إلا بالتنكّر والهيمنة والسيطرة والتبعية بوصفها المقابل الميداني "للغياب الحقيقي لحرية التعبير". وتمضي الافتتاحية في تفكيك بعض ما يمكن التعبير عنه من هذه الوضعية التي آل إليها الحقل الصحفي وخاصة منها المرتبطة بالمواد التمويلية للصناعة الصحفية: "فالإعلان الحكومي والعمومي يجب أن يتحرر ويعود إلى أصحابه ولا يستعمل جزاء أو عقاب مرتبط بعناصر غير موضوعية كالولاء التام لبعض الجهات وإعادة الاعتبار إليه كوسيلة اقتصادية"[498] لا كوسيلة سياسية لفرض الهيمنة وتمرير الإكراهات الخارجية. وإذا كانت الصناعة الإعلامية والصحفية غير قادرة على تغطية كلفة إنتاجها بالمبيعات والاشتراكات إلا باستخدام الإشهار، فإن انفراد هذا المصدر التمويلي الأساسي للصناعة الصحفية من قبل الدولة التي تحتكر توزيعه على الصحف يصبح أداة مالية أساسية للهيمنة وضمان ولاء الفاعلين الإعلاميين وتعبيتهم لجهات حكومية ممثلة في بعض القائمين على السياسة الإعلامية.

لقد مثلت هذه التبعية إحدى أهم الوسائل التي تعيق حرية الإعلام وتنأى بهذه الصناعة عن الاشتغال بالطرائق والآليات الاقتصادية وهو ما دفع المحرر إلى المطالبة بتحرير هذه العملية الاقتصادية من هيمنة السياسة التسلطية في وقت تدعو فيه الإيديولوجيا التنموية والخطاب الصحفي نفسه إلى تحرير الاقتصاد وانسحاب الدولة من مجال مراقبته حتى تتحقق الضمانة الأساسية لحرية الصحافة واستقلالها عن الأجهزة الحكومية. إن تفرد هذه

[497] المرجع السابق.

[498] المرجع السابق.

الافتتاحية بهذا النوع النادر من الخطاب يطرح بعض الصعوبات الهيكلية التي يواجهها الحقل الإعلامي والصحفي. و تستغل نفس الافتتاحية هذه المجازفة لتوسّع من موضوع الحريات والديمقراطية فيتساءل صاحب الافتتاحية عن "النخب الوطنية الصامتة والتي يجب أن تسهم في الإثراء الفكري للعمل السياسي [...] أين اختفت ولماذا سكتت هل أن أصواتها محرجة وهل أن أقوالها خارجة عن الطريق السويّ؟"[499]. وبالدعوة إلى إقحام النخب في عمليات إثراء الفكر السياسي التي اختفت مقارنة بالوضعية السابقة عن بداية عشرية التسعينات يعبّر الخطاب الصحفي عن تراجع في حالة الانفراج السياسي والفكري الذي كان يؤسس لتحول إيديولوجي واضح ويعيد الإيديولوجيا التنموية من مرحلتها المؤقتة والاستثنائية المسنودة ما بين 1987 و 1990 من قبل أغلب الفئات الاجتماعية والنخب الثقافية والفكرية التي توزعت بين المساندة المطلقة والمساندة النقدية، إلى مرحلة الإيديولوجيا المقبولة حين ضاق المجال العمومي بتوسيع النقاش السياسي وانحصرت الأفضية المدنية والصحفية وانسحبت النخب الثقافية والسياسية والفكرية أمام سياسة الأمر الواقع التي راوحت بين خطاب الانفتاح والإجراءات المتشددة تجاه المعارضين بحجة "إعادة الاعتبار لهيبة الدولة" والتشدد في "محاصرة التطرف السياسي الديني".

ولكن إذا ما كانت أحادية المصادر الإعلامية و الصحفية تمثل أحد أهم العناصر المكونة لأشغال الحقل الصحفي و حصر الإستراتيجيات في المستويات الدفاعية والإستباقية، فأن هذه المصادر الحكومية تستغل انفرادها بإنتاج المعلومات المسموح لها بالتداول إعلاميا وصحفيا لترفع من درجة تحكمها في الإنتاج الصحفي من خلال استعمال آلية الندرة في المعلومات والمعطيات بواسطة الملحق الصحفي الخاص بكل مؤسسة حكومية أو تنفيذية والذي يمارس سلطة واسعة من خلال تحكمه شبه المطلق في توزيع حجم المعلومات والمعطيات ونوعيتها على مختلف المؤسسات الصحفية بطريقة انتقائية تراعي درجة الولاء والعلاقات الزبائنية. وهو ما يضيف صعوبات متجددة أمام الفاعل الصحفي تعيق حتى تلك الأدوار الدعائية والتبريرية والتربوية التي تفرض عليه، وقد استبشرت إحدى افتتاحيات الصباح بالعودة

---

[499] المرجع السابق.

إلى ظاهرة الندوات الصحفية الدورية التي يعقدها بعض الوزراء بعد أن غابت عدة سنوات " وبدأت تعزز النتائج المرجوة سواء في تدفق المعلومات أو تثبيت الاختيارات والإصلاحات أو توضيح المواقف"[500]، وتتبين حجم الصعوبات التي تواجه الفاعلين الصحفيين الخواص في الحصول على المعلومات حكومية رغم اتجاهها الأحادي، فهي ضرورية للعمليات الصحفية التي يحصرها الخطاب الصحفي المدروس في تثبيت الاختيارات التنموية والإصلاحات الإدارية و القانونية التي ينفرد الفاعل التنفيذي بها ليشكّل المصدر الوحيد لإنتاجها في شكلها الخام. وأمام التخوّف من التراجع عن دورية هذه الندوات الصحفية الرسمية بما يعنيه من ندرة للمعلومات والمعطيات، حاولت الافتتاحية أن تحتمي بالموقف الرئاسي داعية إلى ضرورة مواصلة العمل بها: "فهذا التقليد الذي أرساه سيادة الرئيس يمثل منطلقا جديا لصحافة وطنية أكثر ثراء وأكثر إقداما على تناول القضايا الملتصقة مباشرة بمشاغل الناس وطموحاتهم[...] وعلاقة التواصل والانفتاح بين مصادر الخبر ووسائل الإعلام لابد أن تستمر"[501]. إن هذه المطالبة بالحد الأدنى من المادة الخام من المعلومات الرسمية والمحافظة على توفيرها إنما تترجم صعوبة التعاطي الصحفي مع أحادية مصادر الخبر التي تتحوّل إلى عامل محدد في الإنتاج الصحفي في غياب إمكانية اعتماد مصادر أخرى لا يسمح بتداول معلوماتها وأخبارها رغم ما تؤكده نفس الافتتاحية من أن المصادر الرسمية هي المعبّرة عن القضايا والطموحات والانتظارات الاجتماعية التي يعتمدها الفاعل الصحفي تصورا وممارسة بعيدا عن مطارحة المعلومات ومقارنة المعطيات والمواقف ومراقبة الالتزامات المعلنة من قبل الحكومة.

ومن ناحية أخرى، كان لدعوة الرئيس بن علي في ذكرى التحوّل إلى تطوير الإعلام والصحافة صدى مباشرا في الخطاب الافتتاحي لجريدة الصباح التي سرعان ما أعادت قراءتها في ضوء بعض المتغيرات المرتبطة بخصوصية الجمهور المتلقي التي تؤثر في طبيعة الإنتاج الإعلامي رغم المستوى التعليمي والتقدم التكنولوجي في المجال الاتصالي، لتحوّل قضية

---

[500] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 جانفي 1995.

[501] المرجع السابق.

الإعلام إلى إشكالية مركبة. فلئن كانت دعـوة رئـيس الجمهوريـة إلى تطـوير الإعـلام تعبّر عن "اهتمام رئاسي متجدد بالقطاع بدعوتـه الإعلاميـين بالعمـل أكـثر وأحسـن للنهوض بالقطاع وتطوير الرسالة الإعلامية شكلا ومضـمونا"[502]، فـإن هـذه الـدعوة تكون ملحّة بسبب عاملين أساسيين حسب التصور الصحفي:

- توفر جيل متعلم قادر "على الاستبعاد وهضم مـا يجـرى حولـه [...] خاصـة بعد التقدم التكنولوجي الهائل الذي يثير الرغبة في المقارنة"[503]

- "اعتماد الديمقراطيـة والتعدديـة كخيـار سـياسي"[504] يشـمل اشـتغال الحقـل الصحفي إلى جانب رغبة الإعلاميين واستعدادهم للمساهمة من موقعهم في "إنـارة الرأي العام".

ولكن سرعان ما يستدرك المحرر حين يتعلق الأمر بمقارنة السياسات الإعلامية المتبعة في "الدول المتقدمة" ونظيراتها المطبقة في تونس ليناقض نفسه من جديد لما يعتبره أن حرية الإعلام والصحافة في تلك المجتمعات "هي نتاج تطور نوعي وكمـي مرتبط بحركيـة المجتمـع وتاريخـه وخاصـة بـوعي أفـراده"[505]، أمـا الجيـل المـتعلم والقادر على الاستيعاب والفهم والمتحسس للمقارنة مع وسـائل الاتصـال الخارجيـة فإنه لا يستجيب لحركية المجتمع وتاريخه ولا يتمتع بوعي أفراده باعتبارهـا جملـة العوائق الموضوعية التي تعيق تطور الصحافة وتنمية الإعلام.

وهكذا يحصر هذا الخطـاب الصـحفي وضـعية الإعـلام في مجـرد تـوفر الإرادة السياسية والإرادة الإعلامية من أجل تنمية هذا الحقل، تقابلها عوائق موضوعية وتاريخية تتمثـل أساسـا في طبيعـة المتلقـي وخصائصـه، ويتجاهـل هذا الخطاب أهم ما يميز التجربـة الصـحفية في تـونس مـن هيمنـة سياسـية وتنظيمية ومالية وتأطير تشريعي وهيمنة أحادية المصادر تجعل مـن الدولـة الزبون الأساسي للإعـلام والصـحافة، وتحـوّل الرهانـات الداخليـة والإكراهـات الخصوصـية للحقـل الصـحفي محـل الصراع بـين الفـاعلين الصـحفيين إلى

[502] افتتاحية جريدة الصباح، 9 نوفمبر 1995.
[503] المرجع السابق.
[504] المرجع السابق.
[505] المرجع السابق.

رهانات تفرض من الحقل السياسي الذي يتدخل في صياغة الاستراتيجيات الصحفية الدفاعية سواء بالولاء والتكيف بالنسبة إلى الفاعلين المهيمنين أو بالهروب والمقاومة المتحايلة والحذرة للمهيمن عليهم، أو كذلك بالتوفيق والتعايش لبعض الفاعلين المهيمنين أو المهيمن عليهم داخل الحقل الصحفي .

ومع نهاية عشرية التسعينات لم يكن "اليوم العالمي لحرية الصحافة" ليتحول إلى حدث صحفي في افتتاحية الصباح يتناول واقع حرية الصحافة وواقع المشهد الإعلامي تنظيميا ومهنيا وسياسيا، لو لا "مبادرة الإرادة السياسية للرئيس بن علي بالتعبير الواضح عن حتمية إدخال تغيير عميق وناجح على الإعلام التونسي، وهي رغبة تلتقي مع تطلعات الرأي العام الوطني الذي يصبو إلى إعلام يبرز مشاغله ومن جهة أخرى مع عزيمة أصحاب المهنة ليرتقي الإعلام إلى المكانة التي تليق به"[506]. وهكذا يستغل الفاعل الصحفي الحدث ليبرز التقاء الأطراف الثلاث الأساسية المعنية بالإنتاج الصحفي من باث ومتلقّ وسياق سياسي، على نفس التقييم واتفاقها على ضرورة تغيير الواقع الإعلامي والصحفي، ولئن أكدت الافتتاحية على انشغال الطرف السياسي من المثلث الإعلامي من خلال أحداث "الاجتماع بمديري المؤسسات الاجتماعية ومن خلال الرسائل الموجهة إلى جمعيتي الصحافيين وجمعية مديري الصحف"[507]، دون تفكيك مواقف الصحافيين والجمهور المستهدف، فلأنها تدرك أن مفتاح تغيير المشهد الإعلامي يظل بيد الفاعل السياسي الحكومي[508] القادر تنظيميا وماليا وسياسيا على تغيير وضعية الإعلام والصحافة باعتباره المتحكم الوحيد أو يكاد في مختلف الآليات التي يشتغل وفقها الحقل الإعلامي. ودون تشخيص للوضعية الإعلامية والصحفية تفاديا لكل إحراج رحب الخطاب الصحفي لنفس الافتتاحية بتشريك جمعيتي الصحفيين ومديري الصحف في لجنة المراقبة التي تم إنشاؤها واكتفى باعتبارها أداة "لتدارك مشاغل القطاع [...] وهو ما

---

[506] افتتاحية جريدة **الصباح**، 5 ماي 2000.

[507] المرجع السابق.

[508] Arbi Chouikha, « Fondements et situation de la liberté de l'information, Essai d'analyse », Op.Cit. p71.

يعني رغبة صادقة في دخول الإعلام طورا جديدا سمته تفادي النواقص الكبيرة للوضع الإعلامي الحالي"[509].

وفي نفس الإطار كان حدث إنشاء ثاني محطة تلفزيونية عربية غير حكومية في الأردن بعد قناة الجزيرة في قطر، قد مثل بدوره فرصة لإحدى افتتاحيات الصباح حتى تغرق واقع الصحافة التونسية في وضعية إعلامية أشمل تخص أغلب المجتمعات العربية التي لم يخرج فيها النشاط الصحفي والإعلامي عن إطار التبعية للحكومات، "فمازال الصوت الحكومي يحتكر البث الإذاعي والتلفزيوني في كل الدول العربية دون استثناء كل ذلك في إطار الضرورة العالمية لحرية التعبير"[510]. فرغم التغيرات السياسية والاجتماعية المتلاحقة التي ما فتئت تعزز حرية الصحافة باعتبارها مجالا يختزل جملة من حريات التفكير والتعبير والنشر منذ سقوط الأنظمة التوتاليتارية في أوروبا الشرقية، فأن القطاع السمعي ـ البصري مازال يحتكر في يد كل الحكومات العربية التي لا تتصور استقلال هذه الوسائط الاتصالية عن الأجهزة التنفيذية إما بطرائق إدارية وتنظيمية مباشرة أو بوسائل قانونية وسياسية ومالية غير مباشرة. وقد عدّدت نفس الافتتاحية جملة الدول العربية التي"تسمح بوجود صحافة مكتوبة منطلقة إن جزئيا أو كليا وتتمتع بحريات صحفية واسعة أو أقل اتساعا"[511]، والتي شملت ثماني دول عربية منها ثلاث في الغرب العربي لم تكن الدولة التونسية من ضمنها، ليبيّن هذا التقييم الصادر عن الفاعل الصحفي مدى تبعية الحقل الذي ينتمي إليه رغم التجربة العريقة التي ميزت تاريخ الصحافة التونسية. فلئن كانت هذه الدول المعددة في الخطاب الصحفي لا تعرف غالبا حرية مطلقة فإنها "تبرز تطورا هائلا بالنسبة لبلدان أخرى في الوطن العربي بعضها لها تقاليد عريقة ولكنها اليوم تبقى في مؤخرة الركب"[512]، كانت من بينها تونس التي يتحاشى الخطاب الصحفي ذكرها إلا تلميحا مبرزا الوضع الإشكالي لحرية الصحافة التونسية. ولكن الافتتاحية سرعان ما تستدرك لتتبنّى موقفا تبشيريا تجاه هذه المسألة مراهنة على عراقة التجربة الصحفية من ناحية وعلى

---

[509] افتتاحية جريدة **الصباح**، 5 ماي 2000.

[510] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 جويلية 2000

[511] المرجع السابق.

[512] المرجع السابق.

النجاحات التنموية التي ستشمل الحقل الإعلامي والصحفي من ناحية أخرى، وباستخدام حرفية صحفية حنّكتها صعوبات "المغامرة" والممارسة التوفيقية يتخلّص محرر الافتتاحية إلى أنه "من المؤكد أن تونس التي نجحت في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكانت مثالا يحتذي، لجديرة بأن تنجح بامتياز في معركة حرية التعبير وتجاوز ما يعرقلها في سبيل إيجاد قواعد متينة للديمقراطية بكل أبعادها والحرية بكل زواياها"[513]. غير أن الربط السببي والتناسبي بين درجة التطور الاقتصادي وبين حرية الإعلام والصحافة وإطلاق الحريات لم يفصح سوسيولوجيا عن نتائج مؤكدة بين سلسلتي المؤثرات المرتبطة بهذه الفرضية[514] وهو ما يحيل الخطاب التبشيري المتكرر في المدونة المدروسة على مراهنات تحريرية غير مضمونة النتائج ظلت باستمرار مشروعا مؤجلا إلى حين، لا يدخل في دائرة المنظور الصحفي إلا دعاية اضطرارية.

ولتبرير هيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسية والمدنية وانفراده ببعض قنوات المشاركة المتوفرة لجأت أغلب افتتاحيات العشرية التي تعرضت إلى هذا الموضوع إلى استحضار التاريخ تارة أو إلى الطبيعة "المرنة" للتجمع الدستورى الديمقراطي وقدرته على استيعاب البرنامج السياسي للتغيير والتزامه به، ودون التساؤل عن محدودية الفاعلية السياسية لأحزاب المعارضة ذهبت بعض الافتتاحيات إلى أن هذه الأحزاب المعارضة غير مؤهلة لمنافسة الحزب الحاكم نظرا "لضعف بقية القوى السياسية لأسباب عديدة من بينها عراقة هذا الحزب وشرعيته من النضال الطويل ومن اعتباره حزب التغيير وإرادته الفاعلة"[515]. فضعف بقية الأحزاب المعترف بها راجع إلى قوة الحزب الحاكم ومشروعيته التاريخية والنضال الطويل الذي تستشف منه بعض هذه الأحزاب المتفرعة عن الحزب الدستوري الجديد مثل حركة الوحدة الشعبية البنصالحية أو حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنشقة عن الحزب الحاكم بقيادة السيد أحمد المستيري، أما البرنامج السياسي الذي تضمنه بيان 7 نوفمبر 1987 فقد التزمت به العديد

---

[513] المرجع السابق.

[514] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, Le syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, Op. Cit. p 57.

[515] افتتاحية جريدة **الصباح**، 26 أفريل 1996.

من أحزاب المعارضة دون أن تتمكن من منافسة الحـزب الحـاكم، وبـذلك يسـكت الخطاب الصحفي لجريدة الصباح عن العوامل الأساسية لهذه الهيمنة والمتمثلـة في التداخل بين الحزب والدولة واندماج مختلف الهياكل الإدارية معـه. وانطلاقـا مـن وضعية الهيمنـة السياسـية والإداريـة لم يـر الخطـاب الصـحفي أي أفـق للمشـاركة الاجتماعية والسياسية إلا داخل القنوات الحزبيـة للتجمـع الدسـتوري الـديمقراطي وهياكله التنظيمية التقليدية والمستحدثة، واعتبر أن "توسيع تجربـة لجـان التفكـير الحزبية لتصبح إثراء للحوار الوطني حول القضايا المصيرية التـي تواجـه بلادنـا [...] هي الكفيلة بأن تقود البلاد إلى مغادرة التخلف إلى غير رجعة ودخول كوكبة الدول المتقدمة"[516]، لأن هذه القضايا المصـيرية للـبلاد لا يمكـن مناقشـتها إلا داخـل الأطـر الحزبية الرسمية، وإثراء الحوار الوطني لا يـتم إلا بتوسـيط لجـان التفكـير المنبثقـة عن الحزب الحـاكم. وبالتـالي فـإن المشـاركة الاجتماعيـة في العمليـة التنمويـة كـما يتمثلها الخطاب الصحفي لجريدة الصباح تمر حتما عبر الوساطة الحزبيـة الرسـمية وبأدواتها من أجل إنجاح الخيارات المتبعة والأهداف المرسومة مسـبقا. أمـا ضـعف بقية الأحزاب المعارضة فيصبح حجة على تهميشها وإقصائها مـن هـذا التوسـط إلا ضمن الحدود التي ترسمها القيادة السياسية وتوظّفها لصالحها، مثل تلـك المرتبطـة بالتمثيليـة النسـبية لأحـزاب المعارضـة في البرلمـان أو في المجـالس البلديـة مقابـل الإجماع الحاصل حول الخيارات الكبرى والتفصيلية والتوافق مع البرنامج الحكـومي وهو الطريق المضـمونة الوحيـدة لمغـادرة التخلـف واللّحـاق "بالبلـدان المتقدمـة" بوصفها أهدافا أصبحت قريبـة المنـال في التصـور الصـحفي، إذا مـا واصـل التجمـع الدستوري الـديمقراطي انفـراده بـالأجهزة التشريعيـة والتنفيذيـة ومحتكـرا لأغلـب القنوات الاتصالية والأفضية المدنية.

II ـ فـي خصوصـية العـلاقة بين الإعـلام والتنميـة وتنوعـها

1ـ "الصحـافة قاطـرة للتنميـة ومـرآة للمجـتمع"

إذا كانـت التنميـة تهـدف إلى إحـداث تغـيرات نوعيـة في البنيـات الماديـة والرمزيـة فـإن عملياتهـا تفـترض متزامنـة في اتجاهـات الأفـراد والفئـات وقـيمهم

[516] المرجع السابق.

وأنشـطتهم المهنيـة والثقافيـة[517] وهـو مـا يسـتدعي ضرورة مختلـف الوسـائط والمؤسسات الاتصالية التعليميـة والتكوينيـة والإعلاميـة لإعطـاء عمليـات التحويـل الاجتماعي بين الفئات والأجيال المحتويات الثقافيـة والرمزيـة التـي تـؤطر مظـاهر الصراع والتنافس والتعاون والتضامن وإعطائها الأشـكال المدنيـة المسـهلة لتصريـف الشـأن العمـومي وفـق آليـات الحـوار العمـومي وفـق آليـات الحـوار العمـومي والتفاوض المجتمعي بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والمدنيين والسياسيين المعنيين بالمشروع التنموي.

غير أن هذه اللوحة النظرية كثيرا ما لا تنطبق على واقـع العمليـات التنمويـة في مجتمعات العـالم الثالـث عمومـا والمجتمعـات العربيـة والمغاربيـة خصوصـا بمـا ينسحب كذلك على التجربـة التنمويـة في تـونس خـلال جميـع مراحلهـا وأنماطهـا، وذلك نتيجة عاملين أساسيين رافقا التجربة التنموية التونسية:

1 ـ ارتباط التنمية بتصورات النخب السياسية الحاكمة التحديثيـة والتدخليـة ذات المميزات الإرادية التي تعطي للدولة الدور القيـادي والاسـتبدالي مهـما كانـت طبيعة النمط التنموي المتبع ومهما كان حجم المقاومة الثقافية والاجتماعية.

2 ـ إسقاط شمولية التنمية عـلى شـمولية التوظيـف الإيـديولوجي والسـياسي لمختلف الحقول الاتصالية واختزال وسـائل الإعـلام والصحافة في الأدوار التعليميـة والتثقيفية الدعائية على حساب أدوارها التوسطية والمدنية الاستقلالية.

ورغم أن التجارب التنموية الغربية التي أعقبت الحرب العالميـة الثانيـة تشـير إلى ارتبـاط عمليـات التنميـة الناجحـة بعقـد تحالفـات طبقيـة متينـة وتفعيل أنظمة اتصالية إعلامية تشاركية كانـت تزيـد المجتمـع المـدني صـلابة وقدرة على تأطير الصراعات وإعادة توزيع الثروة والسلطة بـين الفـاعلين عـبر

---

[517] المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،**الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا، نحو نظام جديـد للإعلام والاتصال**، منشورات إدارة الإعلام تونس 1987، ص 28.

آليات الحوار والتفاوض، فإن التجارب التنموية العربية عموما ظلت سجينة مثلث حرج لخصها أحد الباحثين[518] منذ بداية ثمانينات القرن العشرين في:

- المسألة الاجتماعية لما يعني إعادة توزيع الثروة
- المسألة السياسية وغياب الديمقراطية والمشاركة.
- المسألة الاستراتيجية في تحقيق الوحدة العربية

ورغم الخلفيات الإيديولوجية القومية لهذا التوصيف وخاصة في ما يرتبط بتحقيق الوحدة بين مختلف المجتمعات العربية، إلا أن احتداد التمايزات الطبقية وغياب المشاركة الاجتماعية وما يفترض فإنه من تمركز الثروة والسلطة، "وهي عوامل تجعل من التنمية غير ممكنة [...] بعد أن ساد الافتراض بأن المواطنين لا يمكن أن يمارسوا الديمقراطية السياسية ويتمتعوا بها إن لم يسبقها بشوط طويل تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية [...] غير التعليم والتثقيف الاجتماعي"[519]. وإذا كان نفس الباحث يعترف "بأني وقعت شخصيا في هذا الخطأ في بعض نتاجي الفكري"[520]، فإن "خطؤه" هذا كان ينسحب على أغلب الباحثين والمفكرين المهتمين بالقضايا التنموية حيث كان يسود البراديغم التدخلي والفوقي والبراديغم الوطني، واستتباعاتها السياسية في مستوى تأجيل المشروع الديمقراطي وإقصاء الدور الاستقلالي لوسائل الإعلام والصحافة.

إن البحث في تمثل الفاعلين الصحفيين لعلاقة الإعلام والصحافة بالتنمية يفترض مستويين من تحليل هذه العلاقة كما يتصورها الفاعل الصحفي ويفترضها وأيضا كما يعيشها في ظل الاكراهات الخصوصية المحيطة بالحقل الصحفي، ويمكن لفرضية الموقع داخل الحقل وطبيعة الاستراتيجيات المتبعة أن تمكن من تفكيك تمثل الصحفي لدوره التنموي سواء في ما يعيشه واقعا اجتماعيا أو في ما يطمح إليه وهو ما يوجه سلوكه المهني ويمكن من إعادة بناء فعله الصحفي وربطه بالمعاني والأهداف التي

[518] يوسف صايغ "التنمية العربية والمثلث الحرج" في **التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984 ، بيروت ص 108.

[519] المرجع السابق، ص 109.

[520] المرجع السابق نفس الصفحة.

يضمنها لنشاطه بوصفه من أكثر الأنشطة الثقافية توسطا مباشرا في المجتمع.

فتنوع المواقع داخل الحقل الصحفي وتعدد الاستراتيجيات الصحفية واختلافها جعل من إجابات المبحوثين حول علاقة الإعلام بالتنمية تتوزع بين الاختلاف والتعارض في بعض المستويات والتشابه والتقاطع في مستويات أخرى كلما تعلق الأمر بالأهمية التوسطية الرمزية لحقل الانتماء، وهو ما يسمح باقتراح بعض التصنيفات للمواقف والاتجاهات الصحفية التي تم التوصل إليها ميدانيا من خلال المقابلات المجراة مع الصحفيين المباشرين من حاملي البطاقة المهنية أو من رؤساء تحرير المؤسسات الصحفية الخاصة.

فالمادة الميدانية الخام التي تم جمعها من المقابلات والخاصة بعلاقة الإعلام والصحافة والتنمية يمكن أن نصنفها إلى:

1 ـ موقع التنمية من العملية الاتصالية والإعلامية مقابل مواضيع أخرى موازية حسب التعريفات التي ألحقها الفاعلون الصحفيون بالتنمية.

2 ـ طبيعة العلاقة المتمثلة بين الإعلام والتنمية وتبادل التبعية والاستقلالية بين المتغيرين حسب الإجابات (العلاقة ليست ثابتة عند كل الصحفيين)

أ- مفهوم التنمية في التمثّل الصحفي

قد يكون من المجدي البحث أولا في تمثلات الفاعلين الصحفيين للمفاهيم التي أعطوها للتنمية من العملية الاتصالية والإعلامية مقابل مواضيع أخرى موازية، إذ أن المبحوثين قد اختلفوا في بعض المضامين التي ألحقوها بالتنمية واتفقوا في بعض مضامينها الأخرى، وهو ما يجعل من ربط المتغيرات التنموية بالممارسة الصحفية من حيث الدوار والوظائف أومن حيث انعكاس التنمية على الحقل الصحفي، يختلف باختلاف التمثلات والتصورات الصحفية للتنمية.

ولئن أجمع المبحوثون على الصفة الشمولية للتنمية باعتبارها جملة الإجراءات التدخلية التي تهم القطاعات التقليدية الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية، فإن بعضهم أكد على مركزية التنمية الاقتصادية التي اعتبروها محددة لتنمية بقية القطاعات مثل: "لا يمكن الحديث عن تنمية اجتماعية أو ثقافية حتى سياسة دون تنمية اقتصادية توفر الثروة الحيوية للبلاد"، كما ذهب أحد المبحوثين من الصحفيين معتبرا أن مراكمة الثروة الاقتصادية تستجيب للحاجات الأساسية والأولية للمجتمع قبل الحاجات الثقافية والاجتماعية. وضمن نفس التوجه شدّد بعض الصحفيين كذلك على أن "قضايا التشغيل والسكن وتحسين الخدمات وتطوير البنية التحتية "لازمها اعتمادات كبيرة ما يوفّرها كان اقتصاد قوي وسليم من الأزمات الخارجية والداخلية"، أما وسائل تحقيق الثروة فقد كانت إما اقتصادية بواسطة "دفع الاستثمار والنجاعة الاقتصادية" أو إدارية باعتماد العدالة و"المساواة في الحقوق والواجبات" أو بشرية "تولي الاهتمام اللازم للتعليم والتكوين". وهكذا بدا الاختلاف واضحا بين المبحوثين في ما قدمه بعضهم من تعريف للتنمية حيث اعتبرها بعضهم تنمية بشرية تستجيب "لمحدودية الموارد الطبيعية المتاحة بالمقارنة مع بلدان أخرى عربية أو غير عربية"، غير أن أصحاب هذا التوجه أكدوا على الشروط الكفيلة بإحداث ديناميكية في الموارد البشرية وخاصة منها ما يرتبط بالوسائط الاتصالية ووسائل الإعلام الجماهيرية التي تقرّب بين الحاجات وطرائق الاستجابة لها وتضمن تشريك أغلب الفئات في مختلف مراحل العملية التنموية.

فالتنمية الناجحة حسب "فهمي [أحد الصحفيين المبحوثين] لازم تكون تلبي حاجة ماسة عند المواطنين ولكن معرفة الحاجة هذي ما تنجم تلبيها إلا الصحافة بالتحقيقات والتقييم وسبر الآراء وصحافة الرأي الحرة...ثم بتغيير مواقف الناس وسلوكهم اليومي في العمل والطريق وفي الاستهلاك"، ويظهر من خلال هذه العينات المختارة من أقوال الصحفيين أن وظائف الصحافة والإعلام في معرفة تمثلات الأفراد والفئات ضرورية لتشخيص الحاجات والتطلعات التي قد تفلت من برامج الحزب الحاكم وبعض المنظمات المدنية الناطقة باسم المصالح الخصوصية والنقابية لبعض الفئات الاجتماعية. فالصحافة تتوفر على جملة من التقنيات والوسائل الخصوصية القادرة على النفاذ إلى الثقافة الجماهيرية إنتاجا واستهلاكا وسلوكا مدنيا، وتشخيص أهم مطالبها وانتظاراتها من ناحية، ومحاولة تغيرها في الاتجاه التشاركي الذي

يتقاطع مع أهداف التنمية سواء كانت تنمية اقتصادية أو بشرية أو غيرها من الأبعاد المتوالدة للمشروع التنموي، من ناحية أخرى. غير أن هذا الدور الأخير يشترط بدوره أن تكون الصحافة قريبة من اهتمامات الجمهور الواسع ومعبرة عن مشاغله اليومية حتى يثق بها ويقبل على استهلاكها بفعل آليات المصداقية، وفي هذه الحالة فقط يمكن للصحافة أن تؤثر بمضامينها وأشكالها في القيم والسلوك المفترض لإنجاح أي مشروع تنموي.

ب - <u>علاقة الإعلام بالتنمية</u>

لقد كشفت المقابلات عن صنفين من تمثل الدور المفترض والوظائف المأمولة للإعلام عموما والصحافة المكتوبة خصوصا في أي مشروع تنموي، أوّلهما فئة الصحافيين الذين يعتبرون أن الهوة شاسعة بين المبدأ العام لهذا الدور وبين ما يعيشه الحقل الصحفي من إكراهات خارجية إلى إكراهات داخلية حين يتم مأسستها وتعميمها وهو موقف يتوزع بين الصحفيين العاديين وبعض رؤساء التحرير. أما الفئة الثانية فتذهب إلى أن ما ينتج إعلاميا وصحفيا إنما يراعي خصوصية التجربة التونسية ويعكس نوعا من التوافق والإجماع بين الدولة ومختلف الحقول الاتصالية بما فيها الحقل الإعلامي والصحفي. ففي حين اعتبر أحد رؤساء التحرير أنه "نظريا الإعلام هو محرك للتنمية وحامل ومصحح لها في نفس الوقت، ولكن في الواقع يكتفي بترديد ما يقال في الخطاب السياسي والخطاب الاقتصادي"، ذهب في المقابل زميل له من نفس الموقع المهني إلى أن "أحنا بلاد سايرة في طريق النمو، والصحافة لازم تساير توجهات التنمية وما نعطلش مشاريعها بالقيل والقال، لازم تعبي الناس والرأي العام على الأهداف الوطنية وتعاون من موقعها في المجهود التنموي". ويبدو التناقض واضحا بين الموقفين وهو ما يعبر عن اختلاف الاستراتيجيات رغم الالتقاء الظاهري في الموقع الذي يخفي تراتبية رمزية داخل الحقل لم تكن تستند فقط إلى رأس المال الرمزي بقدر ما تستند إلى مقاييس من خارج خصوصية الممارسة الصحفية. وإذا كان الموقف الأول يستند إلى استراتيجية صحفية توفيقية بين الإكراهات الخارجية والإكراهات الخصوصية الداخلية، ويمثل بونا شاسعا بين واقع الممارسة الإعلامية والصحفية، فإن الموقف الثاني يعبر بوضوح عن استراتيجية محافظة قوامها الولاء والمساندة للتوجهات الرسمية.

غير أن اختلاف الإجابات امتد كذلك إلى الوظائف الإعلامية استنادا لما ينتج من خطاب صحفي حول التنمية المتبعة حيث ذهب أحد الصحفيين العاديين إلى حد اعتبار أن "الصحافة في تونس حسب رأيي قاعدة تهدم في التنمية لأنها تمارس التضليل والدعاية كل شئ على أحسن ما يرام ...ارقدو واتهناو"، وهذا ينتج الإحباط عند القرّاء والمواطنة السلبية، "ويحسموا في قراية الجرائد إلا في مواضيع بعيدة على التنمية مثل الرياضة والفن والإثارة والمواضيع العالمية [...] الناس في واد والتنمية في واد آخر". وفي المقابل أكد أحد رؤساء التحرير "والله المسؤولين حارصين حتى أكثر من الصحافة على تلافي النقائص، والعناية بالتنمية عندها أولوية كبيرة في أعلى مستوى... الصحافة سايرة في نفس الاتجاه وما عندهاش مشكل في تناول كل مواضيع ذات صلة بالتنمية"، فالمقابلة بين الموقفين تبرز تباين المواقع واختلاف الاستراتيجيات بين صنف غير راض على الأداء الصحفي كما يلاحظه في الواقع، ويعتبر إنتاجه يؤدي إلى مفعول عكسي لا يخدم التنمية بل يسئ إليها، وبين صنف يرى أنه لا فائدة من الوظائف النقدية والتقييمية للصحافة ما دامت الحكومة تقوم بهذا الدور نيابة عن الجميع وعن الصحافة ذاتها.

فإذا كان الصنفان من الإجابات يلتقيان في المستوى التوصيفي للوضعية الصحفية من حيث ارتباطها بالخيارات التنموية الرسمية ودورها في طمأنة الأفراد والفئات على حسن سير العملية التنموية وتجديد الثقة في الأجهزة التنفيذية وتحييد مكونات المجتمع المدني وإقصاء المشاركة الفعلية في أي مستوى من مستويات المشروع التنموي، فإنهما اختلفا في الموقف من هذا المشهد الذي اعتبره صاحب الإستراتيجيا المحافظة "طبيعيا" توافقيا مع حالة الإجماع الحاصلة حول الخيارات والإجراءات. أما صاحب الإستراتيجيا التوفيقية أو الانسحابية فرأى فيها وضعية منتجة للانقطاع بين الصحافة وجمهورها تشجع تراجع الصحافة الجادة وانتشار الإثارة وتعلق المستهلكين بالمواضيع التي اعتبرها بعيدة عن القضايا التنموية مثل: "أخبار الرياضة والفن والمواضيع العالمية"، وبذلك فإن الهوة بين الواقع الصحفي المعيش وبين المبدأ المفترض في تشريط علاقة الإعلام بالتنمية، تصنف

حسب المواقع والمواقف التابعة لاستراتيجيات متباينة ولتصورات تصل حد التناقض في تعريف التنمية والصحافة والوسائل المشتركة بين المجالين.

كما كان لاختلاف تمثل الوظائف الصحفية والإعلامية بين الفاعلين المبحوثين تأثير على تباين المواقف من الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في إنجاح العمليات التنموية من ذلك أن بعض المبحوثين صرح بأنه: "انطلاقا من دورها التوعوي والتثقيفي، فهي في المجال التنموي ملزمة بشرح أهداف التنمية المرسومة وتبسيط مفاهيمها وهذا من حق القارئ والدولة على الصحافة". فالوظائف التعليمية لوسائل الإعلام التي تعطي أولوية للباث والمعلم والمقرر على حساب المتقبل والمتعلم والمحكوم، تفرض على الصحافة من هذا المنظور الاقتصار على شرح الأهداف وتبسيط المفاهيم وتقريب المضامين والأشكال من الفهم الجماعي حين يتعلق الأمر بالتنمية، بل أن حق الدولة والقارئ معا يلزمان الصحافة بهذه الوظائف والأدوار. أما البعض الآخر فقد أكد: "ما فيش شك، الصحافة مهمتها مراقبة سلوك الجميع مما فيه الدولة ذاتها لأنها طرف يمكن أن يصيب ويمكن أن يخطئ، ولكن هذه المهمة مع الأسف محرومة منها وسائل الإعلام الكل موش كان الصحافة المكتوبة". فالهوة بين الواقع والمأمول في العلاقة المفترضة بين التنمية والصحافة تزداد اتساعا كلما ارتبط التمثل الصحفي بالمعاني التحررية والتشاركية والقيم النسبية والمعايير الديمقراطية، ولكنها تضعف مع تمثل محافظ يلحق الأفراد والفئات بالمتغيرات التابعة المنفعلة بمتغيرات مطلقة تحيل على مبدأ استقلالية الدولة وأجهزتها التوسطية والإعلامية التي لا تخرج عن الوظائف التنفيذية، مهمتها إعانة الدولة على إنجاز مشاريعها التنموية.

وسواء كان التمثل الصحفي محافظا يستند إلى معايير الولاء " مادام التنمية ناجحة علاش النقد" أو كان تمثلا توفيقيا، "آنا ما نيش ضد الدعاية [...] ولكن مع هذا لازم فمّة مساحة صحفية للنقد والتقييم"، أو تمثلا انسحابيا معارضا لخصه أحد الصحفيين: "قلم الصحافي موش في إيدو، وإنما في إيد غيرو"، فأن المشهد الصحفي في علاقة إنتاجه بالتنمية شكلا ومحتوى يبقى مشهدا متوترا يعاني من انقطاعات عديدة لا يمكن اختزالها في مسؤولية الفاعل الصحفي الذي بقدر ما يخضع لتشريطات الحقل الخارجية على

حساب الإكراهات الداخلية الخصوصية، يتوفر له هامش للاختيار بين أكثر من استراتيجيا صحفية توجه فعله وتضفي عليه بعض المعاني وتقود نشاطه الصحفي حسب الأهداف والوسائل المكونة للاستراتيجيا المتبناة. فجملة الإكراهات المرتبطة بالوضعية المهنية والتنظيمية للفاعل الصحفي وحجم الموقع السياسي للإعلام والصحافة في عمليات الضبط والمراقبة وتجديد المشروعية السياسية، كلها عوامل تضعف من حرية الممارسة الصحفية وتضعف بالتالي من بعض الأدوار الرئيسية والمميزة للصحافة في حمل المشروع التنموي بين ثنايا المعلومات والمعطيات والنقد والتقييم ذلك أنه "مع الأسف، الصحافي تحول إلى مجامل ومبالغ لا يكتب الحقيقة [...] علاش، لأنو موش حر ألف سيف مسلط عليه... إذا كان ما تسكرتش الجريدة يطردوه ويموت تحت الحيط ما يتلفتلو حد ...ما عندوش ضمانات مهنية".

ورغم ذلك اعتبر بعض الفاعلين الصحفيين أنه يمكن التعايش مع هذه الوضعية حتى بالتباعد الهيكلي بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون في علاقة الإعلام بالتنمية "المعروف أن الصحافة هي وسيلة تبليغ وهمزة وصل بين الحكومة والشعب، في الاتجاهين: تعرف بالتنمية وأهدافها وإنجازاتها وفي نفس الوقت تنقل تفاعلات الناس واحتياجاتهم وآراءهم في القضايا اليومية مثل النقل والبطالة والأسعار والخدمات... والصحافي المحترف هو القادر على الجمع بين المهمتين"، وهو ما يرجع نجاح الصحافة في الالتقاء بالتنمية إلى حرية الفاعل الصحفي التوفيقي القادر على الجمع بين المقتضيات السياسية والتنظيمية الضاغطة على الحقل وبين ما يمكن إنتاجه من مضامين وأشكال تصب في تفعيل الممارسة الصحفية وربطها بالاهتمامات التنموية المباشرة للمواطنين وتحفيزهم على المشاركة في "المجهود التنموي كل من موقعه".

ج - "الصحافة مرآة المجتمع"

لم يكن المبحوثون من الصحفيين مجمعين حول تصور إشكالية العلاقة بين المجتمع والصحافة في مستوى تبادل التأثير بين المتغيرات الإعلامية والتوسطية وبين المتغيرات الاجتماعية والسياسية، ولئن اتفقوا على تأثير وسائل الإعلام عامة وخاصة منها الصحافة المكتوبة لما تتوفر عليه من مميزات اتصالية تعمّق عمليات الفهم وآليات التحليل المنطقي والتعامل

النقدي مع غياب شخص الكاتب على خلاف الاتصال الشفوي المباشر، فإن صنفا منهم ذهب إلى أن تأثير الصحافة في جمهورها المستهدف يتحدد بالسياق التفاعلي والثقافي الذي تجري ضمنه عملية الإنتاج الصحفي. فالمجتمع المتعود على الحوار والتفاوض هو المجتمع الذي تشجع فيه الصحافة في وظائفها التوسطية: "الصحافة المكتوبة تبقى ديمه مجال أوسع وعندها عمق ما يتوفرش في وسائل الإعلام الأخرى، إذا توفرت إلها الشروط السياسية الملائمة [...] يعني ثقافة سياسية تؤمن بالتعدد والحوار"، وهي نفس شروط التي توسع من دوائر المشاركة الاجتماعية والسياسية في مختلف مراحل العملية التنموية في تحديد الخيارات الكبرى وتقييم آثارها الاجتماعية على مختلف المستويات. أما الصنف الثاني من المبحوثين فقد اقتصر على تعداد الأدوار التقليدية للصحافة والإعلام في مجتمعات تواجه تحديات تنموية وصفت من قبل بعضهم "بالمصيرية" من حيث التأثير المضمون للرسائل الاتصالية ذات المضامين والأشكال التربوية التي ظهرت من خلال جملة من المصطلحات المتكررة مثل "التوعية والتثقيف والتبسيط والتعريف..." وغيرها من المصادر التي جاءت على نفس وزن التفعيل ذي المرجعية التربوية والتعليمية وحتى البيداغوجية، تعكس في مجملها تصورا إسقاطيا يفترض أن المجتمع لابد أن ينقاد إلى التنمية بواسطة جملة من العمليات الاستبدالية سواء في صياغة الخيارات والبرامج أو في تنفيذها أو في تقييم نتائجها. والمجتمع وفق هذه الإستراتيجيا المحافظة غير قادر على تحديد أهدافه واختيار أولوياته، ولا فائدة بالتالي من مشاركته في أي مشروع تنموي إلا بما يلتزم به من طاعة وولاء وتنفيذ، وهو ما يفترض إيديولوجيا تنموية تخاطب وجدانه وتعبئه دائما حول أهداف بعيدة المنال فيظل مشدودا باستمرار نحو المستقبل و"الغد الأفضل" حيث يتم استبدال المجتمع بالنخبة السياسية والاقتصادية والثقافية وفق تراتيبية تعطي للحقل السياسي الأولوية الأولى يليها الحقل الاقتصادي وأخيرا الحقل الثقافي والتوسطي عامة. ووفق نفس المنطق يتم استبدال التنمية بجملة من التصورات والمفاهيم والخطابات السياسية والاتصالية يكون الخطاب الإعلامي والصحفي أحد مفاصلها لتنوب عن المشاركة بالإسقاط وعن الحوار بالفرض وعن التفاوض بالتسلط التنموي، ذلك أن "الصحافة ديما تعبر على ما هو موجود في المجتمع..

هذيكا طبيعتها في كل العصور.. تحب تعرف بلاد أقرأ صحافتها" كما قال أحد الصحفيين المبحوثين.

2 ـ مركزية التنمية في الخطاب الصحفي

أما موقع المواضيع التنموية في الخطاب الصحفي المكتوب فقد أجمع المبحوثون على أنه موقع "مركزي" يعكس حجم التحديات المطروحة خارجيا تحت مؤثرات العولمة باعتبارها ظاهرة كلية تهدد الاقتصاد والمجتمع والثقافة وتعيد هيكلة الظواهر الاجتماعية، إلى جانب الهوة الفاصلة بين "البلدان المتقدمة" ومجتمعات العالم الثالث، خاصة منها التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية وتواجه صعوبات جمة في استثمار مواردها البشرية. وذهب أحد المبحوثين إلى حدّ اعتبار أن "التنمية هي القضية الأساسية للإعلام والصحافة في بلاد مثل بلادنا"، أو ما صرح به آخر بقوله :"انشغالات التنمية هي الأكسجين الذي تتنفس به وسائل الإعلام في البلدان الغربية المتطورة"، وهي إجابات تعكس وعيا صحفيا بمركزية التنمية باعتبارها ظاهرة شاملة تحاول تجنيد كل الموارد والوسائل باتجاه التغير في بعض مستويات الواقع الاجتماعي، لذلك تتقاطع مع الإعلام والصحافة في أغلب الاهتمامات الإعلامية والمواضيع الصحفية التي لا تكاد تتناول مسألة ما حتى تجد نفسها أمام قضية تنموية يمتزج فيها الواقع بوصفه بنيات مادية أو رمزية بالتدخل الممنهج لجملة المؤسسات الحكومية والمدنية المتاحة وحتى المنظمات العالمية التي يزداد تأثيرها في بعض الإجراءات وحتى في بعض الخيارات عن طريق التمويل والمساعدة الفنية والتقنية وحتى النظرية. فلا صحافة خارج الإطار التنموي الشمولي ولا تنمية دون صحافة تتوسط بين مختلف الفاعلين في التمثل الصحفي سواء ضمن سيوله للمعلومات والمعطيات أحادية الاتجاه عند البعض، أو ضمن إطار تفاعلي يحمل هذه المضامين في اتجاهات متعددة بين جميع الأطراف السياسية والمدنية أو حتى ثنائية الاتجاه بين الحاكمين والمحكومين.

وإذا كان الموقع المركزي للتنمية في الخطاب الصحفي يحظى بهذا الإجماع رغم اختلاف الاستراتيجيات وتباين المواقع، إلا أن مصلحة الحقل في تثمين خدماته وإنتاجه تمثل المستوى المشترك بين جميع الفاعلين باعتبارها المادة الأولية لاستثمار رأس المال الرمزي للصحفيين سواء

بالمحافظة والتدعيم أو باقتحام المواقع وزيادة حجم رأس المال الخصوصي للحقل الصحفي، وهو ما يظهر من هذا الدفاع لدى جميع المبحوثين على ضرورة اعتبار الصحافة والإعلام مكونان أساسيان من مكونات التنمية بقطع النظر عن الوظائف السوسيولوجية الحقيقية لفاعلية وسائل الإعلام في التنمية والتي تخضع إلى متغيرات تتجاوز مجرد ما يمكن أن تؤثر به في الجمهور المستهدف إلى خصائص المستهلكين وطبيعة المضامين والأفكار المنقولة والمتداولة إعلاميا وما تستدعيه من تمييز عمومي بين المجتمعين السياسي والمدني.

غير أن هذه الأولوية والمركزية التي تتمتع بهما التنمية في تمثلات الفاعلين الصحفيين على اختلاف مواقعهم واستراتيجياتهم وهذا المفهوم الشمولي المتوزع بين أولوية الاقتصادي، وبدرجة أقل البعد البشري، تقابلها اختلافات أساسية حول طبيعة التناول الصحفي وحجم الإراهات المسلطة على الإنتاج الإعلامي المرتبط بالمواضيع التنموية. ويتضح من الإجابات المتضمنة في المقابلات المجراة أن هذه الاختلافات كانت تستند إلى المواقع داخل الحقل ونوعية الاستراتيجيات الصحفية المتبعة، ففي حين اعتبر بعض المبحوثين من رؤساء التحرير أن "لا أحد يمنع الصحفي من الكتابة حول التنمية أو غيرها من المواضيع إذا لم يتجاوز القانون" مؤكدا على الوظيفية الإعلامية "المكملة للمجهودات التنموية"، ذهب البعض الآخر ردا على نفس السؤال إلى أنه "موش صحيح ... التنمية من المواضيع الحساسة التي يواجهها الصحفي الصادق ...أصعب حاجة تكتب على التنمية وقتها الأنظار الكل تتجه لك، موش كيف ما تكتب على الكورة وإلا على الفن".

تحاول استراتيجيا الولاء والمحافظة تقديم التناول الصحفي للتنمية باعتباره بديهة تستند إلى موقف المساندة المطلقة للخيارات التنموية والاستتباعات الاجتماعية والسياسية لإجراءاتها ولا تجد فيه ما يعطل هذه المساهمة المساندة طالما أنها تعتبر نفسها أداة لهذه الخيارات والإجراءات، وقد أكد أصحاب هذه الإستراتيجيا من رؤساء التحرير خاصة، على أن الممارسة الصحفية المتناولة للقضايا التنموية لا تخضع إلى أي إكراهات أو ضغوطات مباشرة أو غير مباشرة طالما أنها ملتزمة بالقوانين السائدة في إحالة على الإطار الشكلي المنظم للمجال الإعلامي والصحفي. أما

الإستراتيجيا التوفيقية فد أظهرت وعيا بحساسية المواضيع التنموية مقارنة بنوعية وحجم المعلومات والمعطيات المسموح بتداولها في المجال الإعلامي والتوسطي بشكل عام، وهو تمثل نابع مما يختبره الصحفي ميدانيا وسياسيا من مركزية التنمية في الخطابين السياسي والإيديولوجي، وما يفترضه تجديد المشروعية السياسية من إيديولوجيا تنموية أصبحت تشكل المستوى المحلي من هذه المشروعية[521].

فالصعوبات التي يواجهها الخطاب الصحفي حول التنمية متعددة الأشكال وتتنوع بين صعوبات داخلية وتنظيمية تمر عبر التسلسل الهرمي لمؤسسات الصحافة المكتوبة، وأخرى خارجية ترتبط بالثقافة الإعلامية والسياسية أو ما يمكن اعتباره تطبعا صحفيا خصوصيا. وقد تصل هذه الصعوبات إلى ما يشبه الخطوط الحمراء التي لا يمكن التعرض إليها إلا بالمساندة والدعم مثلما صرح أحد الصحفيين متعرضا إلى أحد أشكال الضغوطات التي تمارسها الإدارة الصحفية أو السياسية وعادة ما تحول الرقابة الخارجية والداخلية إلى رقابة ذاتية لأن "التنمية قضاياها حساسة وتثير لدى المسؤولين كثيرا من الاحتراز خاصة المشاريع الرئاسية التي يلزم تمجيدها... يقول لك هذا مشروع رئاسي ما تلقى ما تقول ... وما تقيّم كان بالإيجابي رغم إلّي الرئيس يبدو قال لهم ما فمّة حتى شئ خارج النقد". وتظهر من خلال هذه المقتطفات فاعلية ما يسمى بالتشخيص السياسي على مراقبة الإنتاج الإعلامي والصحفي في تحويل كل تقييم أو نقد صحفي لأي إجراء تنموي إلى معارضة للحكومة أو لشخص أعلى هرم السلطة، ثم إلى معارضة للدولة وسياستها العامة. وذلك ما يتنافى مع "إرادة رئيس الجمهورية نفسه" حسب ما يقول هذا الصحفي صاحب الإستراتيجيا التوفيقية رغم انتماءه إلى موقع رئيس تحرير إحدى الصحف الخاصة.

وإذا ما كانت الصحافة "قاطرة للتنمية" تحمل أهدافها وقيمها وإجراءاتها لتعيد توزيعها داخل الفضاءات المدنية حسب تمثلات صحفية مستقلة عن مراكز القرار وعن المعارضة تتوسط بين جميع الأطراف

---

[521] Bertrand BADIE, « Etat et légitimité en monde musulman : Crise de l'université et crise des concepts », in Habib EL MALKI, Jean-Claude SANTUCCI, **Etat et Developpement dans le monde arabe, Crises et mutations au Magreb**, Op. Cit. pp19-30, p24.

والفاعلين حسب معاييرها الخصوصية في مراقبة الالتزامات والاستحقاقات المتبادلة، فإن الشرط الأولي لهذه الوظيفة يبقى في التمثل الصحفي رهين "صحافة حرة ومتعددة الأصوات [...] والصحافة ما تساهم حتى في شئ بطريقة إيجابية إلا إذا كانت حرة فمابالك بالتنمية إلا هي قضية مصيرية".

III ـ إعلام في خدمة التنمية أم تنمية في خدمة الإعلام ؟

1 ـ الإعلام التنموي: إعلام في خدمة التنمية

من المتعارف نظريا وسياسيا أن إشكالية العلاقة بين الإعلام والتنمية كانت تطرح دائما حسب الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام والصحافة في تحويل وتحديث المجتمعات، واشتغلت النظريات الاتصالية والسياسات الإعلامية وفق هذا البراديقم الذي كان قد دشنه دانيال ليرنر منذ منتصف القرن العشرين حين استخدم مفهوم "التقمص الوجداني" كموقف إيجابي تفاعلي ينتج أساسا من خلال وظائف وسائل الإعلام وأدوارها في توحيد الأفراد مع المجتمع الكلي خارج الولاءات التقليدية الضيقة، القرابية منها والمحلية إذا ما تقاطعت مع بعض الشروط الموازية مثل التحضر وانتشار التعليم وتفعيل المؤسسات السياسية الحديثة.

وقد انعكس هذا البراديقم عند المخططين للتنمية وللإعلام في شكل سياسات اتصالية وإعلامية تلحق وسائل الإعلام والصحافة بتوجه أداتي في إحداث التغيرات المطلوبة وفق أدوار محسومة في العديد من دول العالم الثالث والمجتمعات العربية عموما[522]، حيث قادت هذه الرؤية إلى اختزال الإعلام والاتصال في عمليات تعليمية تنقل المعلومات والمواقف من باث عارف إلى مستقبل غير عارف. وإذا كان مفهوم الإعلام ينطوي على جملة من المعاني تحيل على تحقيق العمومية والانتشار والذيوع انطلاقا من نقل الأحداث الجارية وتداولها وتأويلها، فإن الثقة المفرطة بتأثير وسائله أدى بالفكر التنموي والسياسات التنموية إلى إحداث مصطلح "الإعلام التنموي" منذ سبعينات القرن الماضي تأكيدا على الدور الذي يمكن للإعلام والصحافة أن تؤديه في تحقيق أهداف التنمية وإنجاز خططها، وما يفترضه ذلك من إحداث أقسام في المؤسسات التنفيذية والمؤسسات الإعلامية تختص بمساهمة

---

[522] فاروق أبو زيد، **الصحافة المختصة**، منشورات عالم الكتب، القاهرة، 1986، ص 20

الإعلام في هذه الوظائف التنموية، وكأن هناك إعلام تنموي وآخر لا يخدم التنميـة. وأدت هذه التصورات والممارسات المرتبطة بعلاقة الإعلام بالتنمية إلى تشـكيل أحـد مستويات التطبع الخصوصي للفاعلين الصـحفيين وتشـكيل الثقافـة الإعلاميـة وفـق هذه النظرة الوظيفية لوسائل الاتصال الجماهيرية وهو ما ظهر من خلال المقابلات المجراة مع عدد من الصحفيين ورؤساء التحرير في تونس الذين أجمعوا على بداهة تأثير وسائل الإعلام عامـة والصـحافة المكتوبـة بصـفة أخـص وربـط بعضـهم نجـاح "المسيرة التنموية بدور وسائل الإعلام في التنمية". إلاّ أن هؤلاء الفاعلون اختلفـوا في تصنيف المضامين والأشكال الإعلامية والصحفية إلى إعلام تنموي وآخر غير تنموي لا يخدم التنمية، وذهب بعضهم إلى اعتبار أن "الصحافة قد تضر بالتنمية نفسها حين تبالغ في تكرار الانجازات والشعارات إلي تنجم تعطـي مفعـول عـكسي عـلى خـاطر المواطن يشوف ويقارن". فشرط الإعلام التنموي يتمثل حسب هذا التصور في عـدم المبالغة في تأويل الوقائع والأحداث وتحويلها إلى شعارات قد تباعد بـين مـا يعيشـه المواطن وبين ما تتضمنه الصحافة شكلا ومحتـوى. وردا عـلى نفـس السـؤال ذهـب أحد رؤساء التحرير إلى أنه "آنا حسب رأيـي مـا فـماش إعـلام تنمـوي وإعـلام غـير تنموي ...فمّة إعلام مختص بقضايا تنموية محددة مثل الاقتصـاد والفلاحـة والبيئـة مثلا... أما الفصل هذا هو ما يبرر تنصل الصحافة من مسؤولياتها". فالإعلام تنمـوي بالتعريف انطلاقا من شمولية التنمية ومن وظائف الإعلام والصحافة، والفصل بـين هذه الوظائف إنما هـو تبريـر لتنصـل بعـض الفـاعلين الصـحفيين مـن المسـؤوليات التنموية سعيا وراء الربح السريع أما بإنتاج صحافة الإثارة والفضـائح التـي تتوجـه إلى إثارة المشاعر والأحاسيس بالتركيز على الأحداث الاستثنائية الخصوصية وتجنـب الأحداث المرتبطة بتصريف الشأن العمومي.

وانطلاقا من نفس التصور الشمولي للتنمية ذهب أحد المبحـوثين مـن الصحفيين معرفا الإعلام التنموي بأنه كل ممارسـة مختصـة تلتـزم بتحويـل "كل قضية مطروحة إلى قضية تنمية... وفمّة صحافة تتجنب حتى القضـايا التنموية وترجّعها لحكايـة فارغـة [...] عنـدك مـثلا الجهـات ناقصـة إعـلام وتغطية على عين المكان، المراسلين دورهـم غـير كـاف". ويبـدو مـن حيـث المبدأ وما يجب أن يكون في تصور بعـض الصـحفيين أن الإعـلام "بطبيعتـه"

يحمـل المضـامين المسـاهمة في التنميـة اسـتنادا إلى وظائفـه وتـأثيره المتأكـد في المستهلكين لوسـائل الإعـلام، غـير أن واقـع الممارسـة الصحفية يكشـف عـن بعـض التناقضـات بـين إعـلام تنمـوي مسـؤول لا يبـالغ في الدعايـة وتكـرار الشـعارات ولا يلتجئ للإثارة شكلا ومحتوى، وبين إعلام لا يخدم التنمية بل كثيرا ما يضرّ بهـا حـين يتخلى عن نفس مسؤولياته أمام التحديات المصيرية التي تواجه التنمية من منظور بعـض الفـاعلين الصـحفيين ذوي الإسـتراتيجيا التوفيقيـة أو المتبنـين لإسـتراتيجيا الانسحاب والهروب. أما أصحاب استراتيجيا الولاء والمحافظة فقد اعتبر بعضـهم أن دور الإعلام في التنمية ينحصر في أن يكون في خدمة الأهـداف المسـطرة والتعريـف بالمشاريع مـن أجـل "تـدعيم الإجـماع الـوطني حـول الخيـارات"، وذلـك في إشـارة واضحة إلى ضرورة تناغم الإعلام مع السياسـة الإعلاميـة الرسـمية باعتبـاره الطريـق الوحيد "الإعلام في خدمة التنمية الشاملة".

ورغم هذه التباينات في الموقف من المضامين و الأشكال الصحفية بين الفاعلين الصحفيين تجاه العلاقة بين التنمية والإعلام وحول الموقـع الـذي مـن خلالـه تتنقـل هذه العلاقة، فإنهم اجمعوا على رد هذه الإشكالية إلى علاقة متغير تـابع (التنميـة) بمتغير مستقل (الإعلام والصحافة) سواء في مستوى واقع هذه العلاقة عنـد الـبعض أو في المستوى المأمول عند البعض الآخر.

2 ـ التنمـية الإعلامـية والتنمـية الشـاملة

كان واضحا من خلال المقابلات أن التنمية الإعلامية والصحفية لم تكـن واردة في تمثلات الفاعلين الصحفيين على اختلاف مـواقعهم واسـتراتيجياتهم داخـل الحقـل الصحفي في مستوى علاقة الإعلام والصحافة بالتنمية، حيث أجمع المستجوبون على أن يكـون الإعـلام في خدمـة التنميـة عـلى أسـاس تصـور يعطـي لوسـائل الإعـلام والصـحافة المكتوبـة خاصـة وظيفـة متأكـدة في التـأثير المضـمون عـلى المسـتهلكين والقراء، ورغم ذلك جاءت الإجابات مختلفة حين تم طرح موضوع استفادة الإعـلام والصـحافة المكتوبـة مـن "إنجـازات التنميـة" في المسـتويات التنظيميـة والبشريـة والتقنية والقانونية المؤطرة للنشاط الصحفي.

وبصفة عامة أكد العديد من المستجوبين على أن قطاع الصحافة لا يواكب نفس التغيرات التنظيمية والتقنية والقانونية التي تعرفها بقية المجالات والاختصاصات القريبة والبعيدة، ولم يكن الاختلاف في الإجابات يشمل نوع التنمية الإعلامية والصحفية بل اقتصر على درجتها وتعميمها على جميع المؤسسات الصحفية، وعلى الرغم من أن "برشة حاجات تبدلت في الصحة والتعليم والبنية التحتية وأغلب الخدمات ... بقات الصحافة (Aucun changement) [دون أي تغيير]، آنا مرة سألوني في إذاعة جهوية على أمنيتي في رأس العام، قلتلهم أمنيتي نشوف الصحافة حرة قبل ما نموت" كما صرح أحد رؤساء التحرير. فتطور القطاع الإعلامي والصحفي لا يواكب ما تعرفه بقية قطاعات الخدمات، بل أن الصحافة ظلت على حالها منذ عشرين سنة إذا احتسبنا عمر السيرة الذاتية لهذا الصحفي، وهي تقريبا نفس الشكوى التي كان يرددها الخطاب الصحفي حول وضعية الصحافة والصحفيين منذ بداية تشكل الحقل الصحفي مع الدولة الوطنية منذ منتصف خمسينات القرن الماضي كما تبين ذلك من خلال بعض افتتاحيات المدونة المدروسة. وقد يلخص هذا المقتطف بعضا مما يعانيه الفاعل الصحفي التوفيقي أو المنسحب اللذان يشعران معا بالتهميش وبالفارق بين واقع الممارسة الصحفية وبين ما يمكن أن يكون عليه، يصل إلى حد خروجه عن نطاق الممكن إلى مجال المأمول والأمنيات الأخيرة في الحياة، ويبدو من خلال هذا التمثل أن حرية الصحافة هي المفتاح الرئيس لكل تغيير يشمل تنمية الإعلام والصحافة بوصفها مكونا من مكونات التنمية الشاملة. وفي مقابل هذا التمثل التشاؤمي ذهب بعض المستجوبين الآخرين إلى أن وضعية الإعلام والصحافة ليست كارثية إلى هذا الحد انطلاقا من بعض المتغيرات الملموسة في اعتقادهم: "الصحافة باقية تتطور وتعرف إصلاحات ملموسة، وبدون شك تستفاد من التنمية أقل من غيرها باش ما نبالغوش"، ورغم الإصلاحات في وسائل العمل و"المناخ الوطني الملائم"، فإنها تبقى غير محظوظة بالمقارنة مع الأنشطة الخدمية الموازية. وإذا لم يجب هذا الصحفي المستجوب عن المقصود "بالإصلاحات الملموسة" والتطور الحاصل الذي يعنيه، فإنه استنجد بالسياق السياسي والاجتماعي "الملائم" في إشارة توضيحية للسياسة الإعلامية والصحفية للحكومة الخاصة ببعض التحويرات القانونية والملكية الثقافية وحماية الإعلاميين والمؤسسات من "السرقات الصحفية"، تعبيرا عن

استراتيجية الولاء والمحافظة التي تميز فئة كاملة من الصحفيين المباشرين وخاصة من رؤساء التحرير ومديري الجرائد الخاصة والحكومية.

أ ـ التنميـة التقنيـة

وباقتراح بعض المحاور التفصيلية على المستجوبين حول التنمية الإعلامية والصحفية المرتبطة بالمستويات التقنية والتنظيمية ـ البشرية والقانونية تبين أن الإجابات كانت متقاربة في بعض المتغيرات ومتباينة في بعضها الآخر حسب التقاطع بين الاستراتيجيات والمواقع داخل الحقل الصحفي، ففي ما يخص تطور الوسائل التقنية والفنية لاحظ البعض أنها "في تطور مستمر ويمكن الاستفادة منها في تسهيل العمل والاتصال... المشكل في عقلية الربح السريع [...] الصحافة مازالت ماهياش صناعة بأتم معنى الكلمة". وهي وضعية تعكس تمثل الفاعل الصحفي للشروط الخاصة بصناعة الصحافة باعتبارها صناعة تحويلية تفترض تنظيما صناعيا عقلانيا قادرا على الاستفادة من التقنيات الحديثة وتوظيفها بما يستجيب لتنمية هذه الصناعة، ومازال المستثمرون في المجال الصحفي سجناء عقلية تقليدية مشدودة إلى الربح السريع من خلال الضغط التقليدي على الكلفة سواء في رأس المال الثابت أو في رأس المال المتحول، وذلك دون المستوى الاستثماري المطلوب في كل صناعة تحويلية حديثة تستند إلى العقلنة وتوظيف الطاقات الفنية والتقنية. ولئن اعتبر البعض من المبحوثين أن "هناك تطور ملحوظ يسهل عمل الصحفيين بعكس التطور العام الذي عرفتو البلاد منذ قرابة عشرين سنة" في إشارة إلى تحيل على التحولات التنموية الحاصلة منذ تغيير هرم السلطة في 1987، فإن البعض الآخر على العكس ذهب إلى القول بأن "المستوى التقني غير قادر على مساعدة الصحفي في خدمتو: من أدنى التجهيزات المكتبية حتى للإنترنت... حتى منح إضافية باش يشري حاسوب محمول ما فماش" في تقييم عام لوضعية التجهيزات وبعض التقنيات التي أجمع كل المبحوثين على اعتبارها ضرورية في عصر الصحافة الحديثة والعصرية لا مناص من إدماجها في النشاط الصحفي. وفي نفس الاتجاه أكد أحد الصحفيين على "التخلف التقني" في مجال الاتصالات قائلا: "خوذ مثلا الإنترنت، صحافتنا ما زالت بعيدة كل البعد عن الاستفادة من خدماتها في مجال التراسل والاطلاع على الأحداث والصحافة العالمية

... أما الصحافة الوطنية فلا تنشر على الإنترنت [...] وفوق هذا، كان رئيس التحرير يتمتع وحدو بخدماتها مجانا"، وبقطع النظر عن صحة هذه المعطيات ومدى مطابقتها للواقع التقني لجميع مؤسسات الصحافة التونسية، فإن هذا التمثل لها يعكس اختلافات كبيرة بين هذه المؤسسات في استثمار الوسائل التقنية حيث لا يتم تعميمها على جميع هذه المؤسات بطرق متساوية ولا ينقس الحجم. وبذلك تتضح بعض الملامح العامة للتنمية الصحفية في المجال التقني أين تتعايش وضعيات ما سمي "بالتخلف التقني" مع وضعيات تستفيد من المنجزات التقنية الحديثة لتضع مجمل النشاط الصحفي أمام مشهد تنموي مزدوج وغير متساوي من حيث القدرة على إدماج هذه الوسائل في صلب العملية الإنتاجية الصحفية، وهو ما يؤثر على الأداء الإعلامي وينتج نوعا من التمايزات بين الصحفيين تؤكد اللامساواة الاجتماعية أمام التقنيات الاتصالية الجديدة وغير الاتصالية كما بقية مجالات الصناعة والخدمات والاقتصاد.

أما فيما يخص المواد الخام المستخدمة في الصناعة الصحفية في مستواها المادي المرتبط بالحبر والورق فإنها تواجه بعض الصعوبات الهيكلية التي لا تقل عن صعوبات المواد الخام اللامادية الخاصة بتوفر المعلومات والمعطيات المسموح بتداولها إعلاميا وصحفيا، حيث ذهب أحد رؤساء التحرير من المبحوثين إلى أنه "من الناحية هذي فمّه صعوبات: مشكل الورق مثلا إلي موجود في العالم الكل ويتسمى "الذهب الأبيض" أما في تونس مسالك البيع غير متساوية [...] وبكل صراحة ينقصها الكثير من الشفافية". فسواء تعلق الأمر بالتقنيات المرتبطة بالعمل المكتبي والاتصالي أو بالمواد الخام من الورق يتضح أن النشاط الصحفي يواجه صعوبات تقنية لا يمكن تعميمها بنفس الدرجة على جميع مؤسسات الصحافة المكتوبة التي يعرف بعضها استخداما تقنيا محترما في بعض المستويات، في حين يشكو البعض الآخر من تدني واضح لاستخدام هذه التقنيات تصل إلى حد الافتقار حتى للتجهيزات المكتبية: "هاك تشوف بيرو ماعنديش، متكدسين ثلاث زملاء في نفس (Bureau) [المكتب] في الغبرة والندى" يقول أحد الصحفيين.

ب - التنميـة التنظيميـة

يمثل المستوى التنظيمي للمؤسسة أحـد العوامـل الأساسـية لفاعليـة إنتاجهـا شكلا ومحتوى[523]، وهو ما ينسـحب عـلى المؤسسـة الصـحفية بهيكلتهـا التنظيميـة وتوزيع المهام حسب الأقسام التقنية وأقسام التحرير حيـث يكـون شـكل التنظـيم الهرمي مؤثرا على محتوى الرسائل الإعلامية والصحفية، وقد أمكن تجميع مادة من المقابلات المجراة تعبر عـن تمـثلات الفـاعلين الصـحفيين لطبيعـة التنظـيم المؤسـسي الذي يتحدد من خلال الإطار القانوني والتشريعي لتنظيم مهنة الصحافة من ناحية، وبـالتطبع الصـحفي الخصـوصي داخـل الحقـل الـذي عـادة مـا يتسـلل إلى داخـل المؤسسة بشكل ما يشبه العادات المهنية والثقافية السائدة داخل القطاع. وكالعادة كانت الإجابات على المحور الفرعي للتطور التنظيمي في مجـال الصـحافة المكتوبـة، متباينة في بعض المستويات ومتقاربة في بعضها الآخر حسب ما يريد إظهاره الفاعل الصحفي من استراتيجيات وحسب الموقع الذي يحتله داخل الحقل ويجعل منه إما طرفا في تحمل مسؤولية الوضع التنظيمي أو تحمل نتائجـه بصـفة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة. ورغـم أن جميـع المبحـوثين أظهـروا وعيـا واضـحا بالأهميـة التنظيميـة للمؤسسة الصحفية وبتأثيرها على تنمية القطاع الصحفي، فإن الـبعض مـن رؤسـاء التحرير أبدوا تمثلا شكليا للسير التنظيمي في تصريف المهام و توزيع الوظائف: "مـا فيش شك، فمّة بعض الاصلاحات في مجال تنظيم العمل داخليا وخارجيا والمؤسسـة الصحفية كغيرها من المؤسسات تواكب التغـيرات في نظـام العمـل وتوزيـع القـرار، ولكن التغيرات هذي بطيئة وينقصها الدعم المالي والتمويل".

ورغم ما أراد هذا الصحفي إبرازه من تغيرات وإصلاحات اعتبرها جارية في المجـال التنظيمـي لمؤسسـات الصـحافة المكتوبـة، فـإن بطئهـا وافتقادهـا للتمويل يحد مـن فاعليتهـا الهيكليـة عـلى تجـاوز مـا سـمته صـحفية أخـرى "بالتسلط داخل بعض المؤسسات ... لأن الصحافي ليس مجرد موظـف يتلقـى الأوامـر ... هـو إنسـان مثقـف لازم يكـون عنـدو دور في الخـط التحريـري للمؤسسة"، حيث تبرز القيمة الثقافيـة كإحـدى مميـزات رأس المـال الرمـزي

[523] Michel CROZIER, *Le Phénomène bureaucratique*, Seuil, Paris, 1964, p 183.

للصحفي ماثلة في تمثل بعض هؤلاء الفاعلين الذين يريدون التمييز بين الموظّف العمومي، وبين الصحفي صاحب الرؤية والمشروع والحس المدني والمسؤولية الاجتماعية التي تجعل منه قادرا على تحمل مسؤولياته التنظيمية ومشاركا في رسم السياسة العامة للمؤسسة الصحفية التي يشتغل بها، غير أن الوضعية التنظيمية التي يعيشها تجعل منه مشبّها بصورة الموظف الحكومي التقليدي الذي يتلقى الأوامر وينجز الأوامر والأعمال الإدارية الموكولة إليه حسب الطلب.

أما من حيث اشتغال مجالس التحرير باعتبارها الوسيط التنظيمي والهيكل المنظم لتوزيع المهام والتنفيذ الإجرائي لسياسة المؤسسة الصحفية، فقد كانت الإجابات حول دورها وفاعليتها مختلفة وتنقسم المواقف بشأنها إلى تمثلين اثنين: الأول يعتبرها تتحدد بالصفات الشخصية لرئيس التحرير وطريقة اشتغال المؤسسة المعنية وهو ما يجعل من مجالس التحرير تختلف من مؤسسة إلى أخرى، والثاني يرى فيها هيكلا مفرغا من أي تأثير أو فاعلية، ويربطها بطبيعة اشتغال المؤسسات الصحفية عموما وبطبيعة الإكراهات السياسية والاجتماعية التي تشتغل من خارج الحقل الصحفي، وفي كلا الحالتين تحيل الوضعية على غياب المعايير المهنية والمقاييس التنظيمية الموحدة والمعروفة لدى الجميع. فقد ذهب أصحاب الموقف الأول إلى أن الآليات التي تشتغل وفقها هيئات التحرير ومجالسها إنما تختلف باختلاف المؤسسات: "شوف، آنا واحد من الناس خدمت في 8 جرايد، ...إنت والمؤسسة وكل مسؤول تحرير كيفاش يخدم، ومجالس التحرير ساعات تخدم وساعات هي مجرد اجتماعات روتينية وتوصيات تحطّ الصحافيين أمام الأمر المقضي" كما أكد أحد رؤساء التحرير من ذوي الخبرة الصحفية الطويلة الذي يرجع هذا الهيكل إلى مزاج المسؤول الصحفي سواء كان رئيس تحرير أو مدير جريدة وطريقته الخاصة في العمل. ويعني ذلك أن الاشتغال التنظيمي للمؤسسات الصحفية لا يتحدد بالمعايير المهنية والقواعد التنظيمية المتعارف عليها في مجال هذه الصناعة مما يفتح الباب أمام الاجتهادات الفردية للمسؤول الصحفي والتي قد تصل في بعض الحالات إلى حد "التسلط والانفراد بالرأي ومحاولة خدمة المصالح الفردية حتى على حساب المؤسسة وشرف المهنة" يقول أحد الصحفيين، بل أن دور هذه

الهياكل التنظيمية قد ينقلب إلى أدوات ضغط على الصحفيين مهمتها فرض الرقابة الخارجية بإكراهاتها الشكلية القانونية واللاشكلية السياسية والشخصية عبر وساطة رئيس التحرير أو مدير المؤسسة الصحفية "بضبط المقالات إلي اتكتبت وإلي باش تتكتب".

وبطرح بعض الأسئلة عن الفروق التنظيمية بين المؤسسات الصحفية الخاصة والمؤسسات الحكومية اتضح أن بعض المستجوبين يفضلون العمل في الصحف الحكومية لأن "المؤسسات الحكومية أفضل من الناحية هذي نظرا لوضوح الخط السياسي لها: النقاش والحوار والتنظيم... مقاييس الكتابة واضحة تقبل وإلا ما تقبلش" كما صرح أحد المبحوثين وذلك على عكس المؤسسات الخاصة التي تصبح فيها هذه المقاييس تخضع لأهواء المسؤول وعلاقاته مع الدوائر الحزبية والحكومية الرسمية حيث يتم استخدام منطق مزدوج وغير واضح المعالم والتوجهات يظهر عكس ما يخفي، باسم "الاستقلالية" تارة وباسم السياق و"الظرفية السياسية" تارة أخرى. لاشك أن هذه الوضعية التنظيمية على اختلاف سياقاتها وتنوع أشكالها لها تأثير مباشر على تنمية رأس المال البشري كما تعكس درجة التنمية الإعلامية والصحفية مقارنة بالمؤسسات والقطاعات الصناعية والخدمية الموازية. فعدم الاعتراف بالقيمة الرمزية الخصوصية للصحفي مثلما يعتبر نفسه مثقفا صاحب رؤية عمومية مسؤولة ومنتجا للثقافة التوسطية، من شأنه أن يشعره بالإحباط ويحيل ممارسته إلى ما يشبه الوساطة التقنية والكتابة حسب الطلب أو ما عبر عنه أحد الصحفيين مشبها الصحفيين "بالكاتب العمومي". وإذا كان الاستثمار في الموارد البشرية أصبح يتجاوز التأهيل والتكوين المستمر واستخدام الحوافز المادية والرمزية ويستند إلى مرجعية العلاقات البشرية[524] وتشريك جميع الفاعلين في سلطة اتخاذ القرارات، فإن خصوصية الممارسة الإعلامية والصحفية تفترض أكثر من غيرها هذا النوع من الاستثمار وتحمل المسؤولية المهنية والأخلاقية حتى يخرج الصحفي من وضعية

[524] Ecole des relations humaines, *Cf* :

-Marc GJIDARA, Daniel MARTIN, « Autogestion », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

الصحافة المعاشية وصحافة الاسترزاق أو ما عبر عنه أحد الصحفيين بأن "الصحافي مفروض عليه يكون خبزيست".

وتبدو هذه التمثلات المجمّعة من الحوارات مع الصحفيين تعطي صورة عن الوضعية المهنية والاجتماعية للفاعل الصحفي تمتزج فيها الإكراهات الخارجية بالإكراهات الداخلية لتجعل من الصحفي مرتهنا في إنتاجه بحجم هذه الإكراهات ونوعيتها، وهو ما يؤثر على طبيعة الإنتاج الصحفي "فأداء المؤسسة الإعلامية مرتبط بالوضعية الاجتماعية للصحافي إلي ما عندو حتى حقوق في حالات العمل أو في حالات الطرد والتخلي"، وكأننا أمام حلقة مفرغة من التأثيرات المتبادلة من أداء المؤسسة الصحفية والوضعية المهنية والاجتماعية للفاعل الصحفي.

ج - التنمية القانونية

يعتبر الإطار القانوني المنظم للقطاع الصحفي أحد المستويات المحددة لطبيعة الممارسة الصحفية ونوعية إنتاجه شكلا ومحتوى، ويمثل أحد المكونات التي تشكل قواعد الحقل الصحفي لما يفرضه من قواعد قانونية وقوانين تفصيلية ترسم جزء وافر من القواعد المهنية والمعايير التظيمية التي توجه الفعل الصحفي، ورغم تردّد العديد من الصحفيين عن الحديث حول هذا المحور الفرعي الخاص بالإطار القانوني، فإن الإصرار على اقتلاع الإجابات مكّن من التوصل إلى تسجيل ما يرتبط منها بتنمية القطاع الصحفي حسب تمثل المبحوثين.

وقد كانت الإجابات منقسمة عموما إلى صنفين: الأول تعتبر أن الإصلاحات الأخيرة لسنتي 1989 و1993 جاءت "بإيجابيات عديدة لصالح الصحافة والصحافيين مقارنة بتنقيح 1975"، والصنف الثاني يرى فيها مجرد تنقيحات "حافظت على التصور العام القديم [...] وزادت من سلطة الرقابة وحددت من حرية الصحافة" كما أكد بعض ممن اقتنعوا بالحديث في هذا المحور الفرعي من محور تنمية الإعلام والصحافة المقترح في موجّه المقابلات. وإذا ما ارتبط هذا التصنيف بطبيعة الإستراتيجيا المتبناة من قبل الفاعل الصحفي وبموقعه داخل الحقل وبتمثلاته للوظائف الإعلامية والصحفية التنموية، فقد أكد أصحاب الإستراتيجيا المحافظة والولاء على

إيجابية القوانين المؤطرة للنشاط الصحفي خاصة من حيث "حماية الحقوق الأدبية للإعلاميين باعتبارها حقوقا ثقافية، وبتجريم السرقات الصحفية"، بينما ذهب البعض الآخر إلى التأكيد على أنه "رغم الإصلاحات القانونية مازالت العقوبات البدنية تهدد الصحافي وهذا عائق كبير يزيد من الرقابة الذاتية". ويظهر من خلال هذه المقتطفات التباين واضحا تجاه الإطار القانوني المنظم للقطاع في تمثل الفاعلين الصحفيين الذين يجمعون من خلال هذه المواقف على أن الصحفي ليس صاحب مهنة حرة يقوم فقط على حرفية مهارته المهنية للارتقاء المهني والاجتماعي، بل يخضع نشاطه للمحيط التنظيمي الذي يعكس طبيعة الإكراهات الخارجية وحجمها التي تشتغل وفق الآليات التشريعية وتتوسط بها سواء كان ينظر إليها باعتبارها: صلاحيات إيجابية تدعم الموقع الاجتماعي والمهني لهذا الفاعل، أو تعيق هذه الممارسة الخصوصية التي تفترض قدرا أوفر من حريات التفكير والتعبير والنشر حتى يتمكن هذا الفاعل من أداء وظائفه المصاحبة لمختلف مراحل العمليات التنموية. وكمثال على هذه القيود التي اشترك في التعبير عنها العديد من الصحفيين أكد أحدهم على "التراجع" الحاصل في التنقيحات الأخيرة بقوله: "كانت فمة تهمة ثلب النظام العام تغيرت بتهمة ثلب مؤسسات النظام العام بما يعني منع نقد المؤسسات التنفيذية الكل... آش بقا؟". وبهذا السؤال الإنكاري يماثل المستجوب بين الثلب والنقد انطلاقا من الإمكانية التأويلية للجهاز القضائي التي قد لا تفرّق في نظره بين المعنيين حين يتعلق الأمر "بصحافة جادة لا تسير في اتجاه المبالغة والدعاية"، حسب ما صرح نفس المبحوث. وفي مقابل هذه التمثلات الصادرة عن أصحاب الإستراتيجيا التوفيقية أو الانسحابية، كانت إجابات المحافظين والموالين لسياسة الدولة والمتكيّفين معها تحوم حول تبرير مختلف سلطات الرقابة على الصحف والمنشورات بحجة أن هذه الرقابة "هي حق الدولة في تنظيم القطاع لمنع الفوضى واستقرار الأمن"، أو بالتطبيق الفعلي لهذه الشروط الشكلية والقانونية التي تبقى مجرد أداة ردع أكثر منها وسائل عقاب للصحفيين: "والله أنا ما سمعت حتى بصحافي دخلوه للحبس أو وقّفوه على رأيو وإلاّ على مقال كتبو ... موش هذا المهم [...] الأهم كونوا الصحافي واعي بمسؤولياتو الاجتماعية ومساهم في مجهود التنمية وإلا لا". فالحق الراجع للدولة في ممارسة الرقابة على المنشورات لا يتعارض مع حرية الصحافة

حتى وإن كان هذا الحق يوظف لصالح الدولة ـ الحزب والدولة ـ الحكومة لمنع التعرض لخياراتها وبرامجها التنموية خلال مختلف مراحلها، ذلك أن كل نقد لها أو رقابة لالتزاماتها أو محاججة لأهدافها المعلنة ولسياستها الفعلية، يعتبر في تمثل هذا الصنف من الصحفيين مدعاة لإثارة الفوضى قد تصل إلى حد تهديد الأمن والاستقرار، وهو ما يفسر ثقافة التسلطية التنموية السائدة لدى إحدى أهم الاستراتيجيات الصحفية المهيمنة داخل الحقل الصحفي. كما يستدعي هذا الفاعل صاحب إستراتيجيا الولاء والمحافظة الوقائع لإثبات صحة مواقفه وتصوراته، فلا يجد ما يشير إلى التهديد الفعلي بالعقاب البدني الذي يعتبره غيره من الفاعلين يطارد الصحفي ويضغط عليه حتى يتحول من رقابة قانونية زجرية إلى رقابة ذاتية يحتمي بها من العقوبات المالية والمهنية والبدنية التي تلاحقه.

ويتضح من مقارنة هذه الإجابات أن تمثلات الفاعل الصحفي لوضعية التنمية القانونية غير متجانسة تخترقها مختلف الاستراتيجيات السائدة لا تقترب في بعض المستويات إلا لتتباعد في أغلبها وتصل إلى حد التناقض، وهو ما يجعل من مساهمة الإطار التشريعي والقانوني في تنمية الإعلام والصحافة لا تحمل نفس المعاني والنتائج لدى الفاعلين الصحفيين. وهو ما يمكن تفسيره بمركزية الحقل الإعلامي والصحفي في الفعل الإيديولوجي التبريري وفي الفعل التنموي بوصفه المصدر المحلي للمشروعية السياسية وإحدى أدواتها الأساسية في الثقافة السياسية الرسمية أولا، وباعتباره "قاطرة التنمية الشاملة" الحاملة لأحداثها وقيمها والمعنية بإعادة توزيع تمثلاتها وما يتوفر عليه من قدرات تأثيرية مضمونة الفاعلية في تمثل مختلف الإستراتيجيات الصحفية ثانيا. ومن ناحية أخرى كان هذا الاختلاف بين الفاعلين الصحفيين حول مجمل الحقوق والواجبات والحدود التي يفرضها الإطار التشريعي والقانوني على الحقل الصحفي معبرا عن محدودية أحد مكونات التنمية البشرية للقطاع الإعلامي وما شملت به من حرية الصحافة بوصفها أوكد شروط الممارسة الصحفية مهما كانت وظائفها التنموية، نظرا لما تختزله من حريات الرأي والتعبير والنشر. فالصحافة حسب هذا المشهد الذي يعيشه الصحفيون لا تستفيد من التنمية إلا من حيث متغيراتها التفصيلية أو من حيث شموليتها المفترضة بقدر ما توظفها التنمية حسب براديغم

"إعلام في خدمة التنمية" الـذي غالبـا مـا يتحـوّل إلى إعـلام في خدمـة الإيـديولوجيا التنموية مهما كانت المرحلة التي تمر بها حين تكون هـي ذاتهـا في خدمـة السـلطة السياسية.

3 ـ المعوّقـات التنمويـة للفعـل الصـحفي

تبدو معوقـات الفعـل الصـحفي متعـددة الأبعـاد والأسـباب والآثـار في تمثـل الفاعلين الصحفيين الذين انقسموا بشأنها حسب الأولويات والمعايير والمعـاني التـي يضمنها كل فاعل لوضعيته ولدوره مهنيا واجتماعيا، ويمكن إجمالها في ثلاثة عوامـل أساسية:

- التكوين والتمهين.
- الاستثمار والتصنيع.
- التوظيف السياسي.

فقد اتضح مـن خـلال المقـابلات أن القطـاع الصـحفي يعـاني مـن مشـاكل التكوين الجامعي الأساسي الذي لا يستجيب حسب بعض المبحوثين إلى الشروط الحرفية والتقنية والفنية لممارسة الصحافة العصرية، ويمكن تلخيص ما عـبر عنـه الصحفيون في أن "التكوين الجامعي يركز كثيرا عـلى الجوانـب النظريـة ويهمـل التكـوين الميـداني، يجونـا جماعـة [معهـد الصـحافة وعلـوم الأخبـار] (IPSI) بصراحة ناقصين برشة ويحبّلهم مدة باش يتعلموا الصنعة". فالمعهد المذكور هـو الوحيد الذي يؤمن التكوين الصحفي ويعمل على إعادة إنتاج المعرفـة النظريـة والتطبيقية منذ 1964 بعد تأسيسه في 1956 وتعثره مدة طويلة لأسباب تمويليـة بالأساس، وهو يهدف إلى "إعداد صحفيين لهم تكوين جامعي عالي مختص يرمي من وراء ذلك إلى الرفع مـن مسـتوى المهنـة الصـحفية بـالبلاد[...] الـذي أصـبح ضرورة ملحـة في عالمنـا المعـاصر"[525]. ورغـم ذلـك ذهـب الـبعض الآخـر إلى أن محدودية التكوين الملاحظ في المستوى العام لخريجـي معهـد الصـحافة وعلـوم الأخبار تطال أيضا المجال النظري "ينقصهم التكوين النظري المختص في الاقتصاد والسياسة والثقافـة...والاطـلاع والمطالعـة"، وبـذلك يتضـح أن تنميـة رأس المـال

[525] معهد الصحافة وعلوم الأخبار، دليل الطالب، 1997، ص 5.

البشري تشمل أغلب مستويات التكوين بفرعيه النظري والتطبيقي والتخصصي. أما التكوين المستمر بما يفترضه من تربّصات ودورات تكوينية ومتابعة للندوات والأيام الدراسية فقد أجمع أغلب المبحوثين على غيابه تماما عن المجال الصحفي وخاصة العاملين في المؤسسات الصحفية الخاصة كما يلخص ذلك أحد الصحافيين "أشكال التكوين هذي إلي تسأل عليها، يسمع بها الصحافي عند غيرو من الموظفين وما يعرفهاش حتى حق (billet) [= تذكرة] وإلاّ منحة (déplacement) [= تنقل] ما يتمتعش بيها"، أو كما صرح أحد رؤساء التحرير "هذي موجودة في مجتمعات أخرى تعرف قيمة الصحافة... أحنا ما عندناش". وإذا ما أصبح التكوين المستمر عنصرا أساسيا من مكونات التكوين يدمج في الكلفة الإنتاجية لمختلف المؤسسات الصناعية بما فيها مؤسسات القطاع الثالث، فإن غيابه في مجال الصحافة يكون تأثيره مضاعفا على الأداء الصحفي نظرا لطبيعة النشاط الصحفي المرتبط بالتغيرات التكنولوجية والاجتماعية وآثارها على الأحداث اليومية وما يتطلبه من تطوير مستمر للحرفية الصحفية في متابعة الأحداث وجمع الأخبار ومعالجة المعلومات وإعادة توزيعها من جديد في الفضاء العمومي. وزيادة على الحاجة إلى توفير المراجع النظرية والتطبيقية والتي تفلت من القدرات المالية الفردية للصحفي في تونس حسب ما أكده بعض المبحوثين: "معروف أقل دخل عند الصحافي وأكبر مصاريف يتحملها على جيبو، على عكس باقي الموظفين [...] مثل مصاريف التنقل واقتناء الجرائد والمجلات [...] والمؤسسة ما تستعرف بشئ ... كان بالمقال حاضر وما يهمهاش أشنوة تكلفلك مجهود ووقت ومصروف". فالصحفي رغم تدني دخله يبدو مشاركا في الكلفة الإنتاجية الصحفية بمجهوداته الاتصالية ذات الكلفة الزمنية والمالية التي لا يتم احتسابها في سعر الكلفة ولا يعترف بأهميتها في تنمية الإعلام والصحافة ولا بتوفير التسهيلات والمنح الإضافية أو الخصوصية الضرورية المرتبطة بطبيعة الممارسة الصحفية باعتبارها صناعة تحويلية خصوصية يكون فيها السبّاق مع الوقت أحد أهم مميزاتها.

أما في مجال التمهين فإن الإجابات كانت مجمعة في أغلبها على تدني نسب التأطير داخل المؤسسات الصحفية الخاصة نظرا لما يعرفه تمهين

أصحاب الشـهادات العليـا والمختصـين مـن تـدن واضـح يـتم تعويضـه بظـاهرة المتعاونين والمراسـلين المحليـين والجهـويين، ولكـن بعـض المهيمنـين داخـل الحقـل الصحفي من ذوي المسؤوليات التحريرية والإدارية كانوا قد بـرروا هـذه الظـواهر بعاملين أساسين: أولهـما بشري مـرتبط بمتغـيرات الخـبرة التـي يكتسـبها الصـحفي فتحسّن من أدائه رغم محدودية الشهادات الجامعية أو حتى غيابها، وثانيهما مالي يتعلق بمحدودية الموارد المتأتية من الاشـتراكات وبيـع النسـخ والإشـهار. ولعـل مـا يلفت نظر الدارس لآليات الانتداب والتمهـين أنهـا لا تخضـع إلى مقـاييس شـكلية تفعّل معايير الكفـاءة والعقلانيـة في الانتـدابات التـي لا تـتم بواسـطة المنـاظرات المعلنة بقدر ما تتم عن طريق إدماج بعض من المتعاونين الذين يظهـرون "جديـة في العمل وحرفية صحفية وانضباطا للتوصيات بالتزامـات الجريـدة" كـما يلخـص ذلك أحد رؤساء التحريـر في إجابـة كتابيـة تحيـل أغلـب مقـاييس الانتـداب عـلى حصول التطبع الخصوصي من خلال عمليات التحويل والتنشئة والتكوين المهنيـين. وهو ما يجعل من وضعية المتعاون الصحفي مقابلة لوضعية المتدرّب (apprenti)، فزيادة على مقياس الجدية والحرفية الفنية والتقنية، يطلب من المترشح للانتـداب أن يكون منضبطا وملتزما بقرارات الرئيس المباشر له في العمل "لازم نجرّبـوه بعـد مدة ونتأكدوا من تطبيقو للتعليمات"، غير أن هذه المدة الزمنية قد تطـول إلى مـا لا نهاية: "آنا نعرف بعض الزملاء عندهم سنين وهم متعاونين يخدمو بريـع الحـق ويخلصوهم بالفقرة والسـطر... فـيهم آش كـون هـرب وفـيهم إلّي حـرق جملـة... الانتدابات قليلة ياسر". وبسيادة هذه المقاييس تغيب الشفافية وتتراجع مقـاييس الكفاءة لتحل محلها منطقيا مختلف الولاءات الشخصية والعائلية والحزبية كلـما تفاقمت البطالة وزاد ضغط الطلب على محدودية العرض في سوق الشـغل عامـة وسـوق الشـغل الصـحفي خاصـة. أمـا محدوديـة انتـداب المختصـين وأصـحاب الشهادات العليا فقد فسره البعض بنقص التكوين " هـام يجونـا [...] عبـارة مـا قراو شئ ناقصين ياسر في (pratique) [= التطبيق] ويلـزمهم مـدة طويلـة بـاش يتعلمـوا الصـنعة" كـما صرح أحـد رؤسـاء التحريـر مـن المهيمنـين داخـل الحقـل الصحفي وأصحاب استراتيجيا المحافظة والولاء. وذهب أحـد الصـحفين التـوفيقيين إلى القول بأن "القرار الرئاسي الجرئ بأن يكون ثلثي العاملين في المؤسسة الصحفية يجب أن يكون من حاملي الشهادات ومن المختصين، حتى جريدة خاصة ما طبقوا

... وما فمّه حتى مراقبة"، زد على ذلك ما يعفي المؤسسة من مصاريف الضمان الاجتماعي بالنسبة إلى المتعاقدين والمراسلين. وعلى العكس أكد زميله من نفس الموقع التنظيمي المتبنى لإستراتيجيا المحافظة والتعايش مع الوضع القائم داخل الحقل، على أن "المشكلة في نظري آنا مالية، المؤسسة قادرة على تجديد طاقم العمل وتعزيزو وإلا لا [...] مهنتنا هذي في خطر، ما عادش فيها وعدد القراء ماشي ويتقلص [...] ما تمشي كان صحافة الإثارة وصحافة الرياضة ... وحتى الانتدابات ماشية في الاتجاه هذا". إنه ناقوس خطر يدقه أحد الفاعلين الصحفيين حول الاتجاه العام لمهنة الصحافة الذي يسير باتجاه "الإثارة" والتخصص في مجال الرياضة على حساب "صحافة الرأي" والصحافة الجادة كما وصفها نفس الصحفي، وهو ما يؤشر على تغيير في مسيرة التطبع الخصوصي داخل هذا الحقل في أحد جوانبه التخصصية ونوعية الصحافة السائدة.

أما المراسلون بوصفهم فئة صحفية شكلت ظاهرة ملازمة لميلاد الصحافة وتطورها عبر العصور فلا تخلو بدورها في تونس من عدة خصائص اعتبرها البعض معيقة للممارسة الصحفية الجادة ولأداء المؤسسة على مستوى إنتاجها النهائي، ذلك أن مركزة المؤسسات الصحفية في العاصمة يفرض الالتجاء إلى شبكة من المراسلين الجهووين والمحليين الذين ينقلون الأحداث لحظة ميلادها بل ويساهمون في كتابة المقال التنموي وغير التنموي. ولكن عدم التخصص ومحدودية الموارد المالية لتشغيل المراسلين تجعل أغلب المؤسسات الصحفية تلجأ إلى الاستعانة بغير المتخصصين بل "فمة آشكون من المراسلين تلامذة وإلاّ يمارسو في المهنة كهواية أو كوظيفة ثانية في أحسن الحالات [...] آنا نعرف مراسلين لجرايد معروفة: حجّامين وميكانسيانات وما عندهم حتى مستوى"، وهي وضعية تابعة لوضعية التمهين تعكس مستوى التنمية البشرية الذي يعرفه قطاع الصحافة المكتوبة وخاصة منها صحافة الجزئيات الخاصة.

إن حجم الاستثمار في المجال البشري من حيث التكوين المستمر والاستخدام المكثف للمتعاونين والمراسلين تعكس وضعية الاستثمار في قطاع الصحافة المكتوبة ومؤسساتها الخاصة والقطيعة التي تعرفها هذه الصناعة التحويلية في مستوى مراكمة فائض القيمة الذي كثيرا ما يتم

استثماره خارج القطاع وهو ما أجمع عليه المستجوبون من الصحفيين ورؤساء التحرير مهما كانت استراتيجياتهم مع اختلاف في ترتيب أهمية العوامل الاقتصادية المعيقة لتنمية قطاع الصحافة وتطوير أدائه. وإذا ما كان فائض القيمة الاقتصادي كثيرا ما يحوّل إلى مجالات استثمارية خارج النشاط الصحفي كما عبر عن ذلك أكثر من رئيس تحرير وأكثر من صحفي من المبحوثين من ذلك أن "أصحاب المؤسسات كوّنوا منها ثروة طائلة مشات في البناء والفلاحة وغيرها"، فإن حالة الاستنزاف هذه تؤدي إلى انهيار القطاع وإضعاف حجم ونوعية رأس المال المستثمر فيه "هدْ هدْ الجبال تتهد [...] المرابيح موجودة وما يصرفو منها حتى شيء على تعصير المؤسسات إلّي ولّات متخلفة من البنية التحتية و (Matériel) [= للتجهيزات] ، ساعات شيء يحشّم". ويتضح من خلال هذه المقتطفات الميدانية أن تمثل الفاعلين الصحفيين للصناعة الصحفية مؤثث بعدة مواقف وصفية وتحليلية تعكس جانبا أساسيا من واقع القطاع الصحفي الخاص الذي مازال في نظرهم لم يتحول إلى صناعة حديثة وعصرية في مجال الاستثمار البشري والتقني والمالي، يفتقر إلى الآليات الصناعية الحديثة الكفيلة بإحداث المراكمة القطاعية والاقتصادية في مستوى إعادة توظيف فائض القيمة الاقتصادي ومسايرة التغيرات التنظيمية والتقنية والبشرية التي تتوقف عليها الصناعة الصحفية الحديثة.

الفصل السادس:
عـولمة التسعينـات في الخـطاب الصـحفي:
البديـل اللبرالي عن التنمية

I ـ خصائص العولمـة في الخـطاب الافتتاحـي لجريـدة "الصـباح"

1 ـ خـطاب العـولمة

دشنت عشرية التسعينات تحولا في الخطاب الصحفي شهد استخدام مفـردات جديدة مثل التحـولات العالمية والنظـام العـالمي الجديـد والاسـتقطاب في العلاقـات الدوليـة سـوف تمثـل تبريـرات جديـدة للتوجهـات التنمويـة المحليـة وللإجـراءات الحكومية المرتبطة بها، وتأتي لتعوض التبريرات السابقة التي كانت تسـتند في مرحلـة الثمانينات إلى العوامل الظرفية مثل سوق الأسعار العالمية والجفاف وأزمـة المديونيـة ... ولتبريـر التبعيـة الاقتصـادية والانخـراط الكامـل في الاقتصـاد العـالمي بعـد تفكـك المعسكر الشرقي، كتبت افتتاحية جريدة الصباح في بداية التسـعينات: "التحـولات في العالم الثالث أصبحت أسرع نسقا من ذي قبل والدول النامية تتأكـد أنـه لم يبـق لهـا من إطار ذاتي للوجود المستقل بعد أن انتهى عهد الاستقطاب الثنائي [...] ولابد لهذه البلدان أن تحقق حضورها في الإطار المستجد للعلاقات الدولية وهـو النظـام العـالمي الجديد وإلا ازدادت وضعية الضعف والتهميش اسـتفحالا"[526]. تبـدو مسـألة انخـراط دول العالم الثالث في النظام العـالمي الجديـد في المنطـق الصـحفي، ضرورة اقتصـادية وسياسية للتخفيف من وضعيات الضعف والتهميش التي تعاني منها مجتمعاتها بعـد أن كانت بعض تناقضات الحرب الباردة تمثل هامشا من المناورة لهذه الـدول وإطـارا حمائيا لتوجهاتها التنموية وخياراتها الاقتصادية والسياسية[527]، ولكن انفـراد المعسـكر الرأسمالي الغربي بالهيمنة العالمية قلّص مـن اسـتقلالية الـدول وأصـبح يفـرض عليهـا السعي للإنخراط الكامل في المنظومة الاقتصادية الليبرالية داخليا وخارجيا. "وهذا مـا أدركته أنظمة قادت التحول في بعض دول العالم الثالث مـن بينهـا بلادنـا [...] ولكـن

[526] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21 ماي 1991.

[527] Alain NONJON, *La mondialisation*, Editions S.E.D.E.S, Collection « Théma Prépas », Paris, 1999, p 45.

صعوبات هذا التحول الحضاري ليست خاصة بتونس"[528]، حيث كان تبني سياسة اقتصادية أكثر تحررية وانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي عن طريق الخوصصة وتشجيع الاستثمارات والمشاريع الخاصة وفتح الحدود أمام التجارة الخارجية وتشجيع الاقتصاد التصديري يحمل كلفة اقتصادية واجتماعية تشمل كل المجتمعات التي نهجت أنظمتها هذا التوجه بما تتضمنه من تضحيات تعمّق التمايزات الاجتماعية وتدفع الدول إلى انتهاج سياسات أمنية وحزبية تمكّنها من مراقبة حركة الصراعات الاجتماعية المفترضة.

في نفس الإطار دعمت الافتتاحيات المدروسة كل الإجراءات التحررية مهما كان المجال الذي طبقت فيه، وحوّلت إحداها القرار الرئاسي بتحرير توريد الجرارات إلى حدث صحفي وجعلته موضوعا لها تحت عنوان "مزيد التحرير" في دعوة واضحة للتسريع بهذه السياسة التي "تعكس عناية الدولة بالقطاع الفلاحي والوصول به إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي على الانطلاق اعتمادا على نفسه وبدون حماية مشطة كم كانت معرقلة في فترات سابقة"[529]. فالتسريع بالإجراءات التحريرية وتوسيعها لتشمل القطاع الفلاحي أصبح في الخطاب الصحفي المدروس وسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بوصفه أحد أولويات الأهداف التنموية رغم ما ارتبط به من سياسة حمائية وتوجهات تحاول تقليص التبعية الاقتصادية والسياسية لبعض اقتصاديات العالم الثالث[530]؛ مثلما أصبحت مواصلة سياسة التحرير الاقتصادي "الطريقة المثلى" لتقريب الاقتصاد من "عتبة الانطلاق" باعتبارها آخر المراحل في تحديث المجتمعات التقليدية حسب النظرية التحديثية خاصة حين يصبح الاقتصاد قادرا على الاشتغال حسب المعايير العالمية إنتاجا ومنافسة.

أما الإجراءات الحمائية أمام الواردات فقد اعتبرها خطاب جريدة الصباح معرقلة لانطلاق الاقتصاد خلال المراحل التنموية السابقة عن عشرية التسعينات في إشارات تقييمية مطلقة الأحكام ومتنكرة لما سبق المرحلة الحالية، كما كان الشأن دائما مع الخطاب الصحفي المدروس، الذي

---

[528] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21 ماي 1991.

[529] افتتاحية جريدة **الصباح**، 7 جوان 1991.

[530] إبراهيم العيسوي، "مؤشرات قطرية للتنمية العربية"، في **التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص ص 195- 218، ص 254.

اختص بالوظائف التبريرية والدعائية وحصر إنتاجها في ما تتطلبه كل مرحلة من المراحل التنموية من مساندة ودعم مهما كان التوجه المعتمد، ليعبر عن تواصل التبعية الهيكلية للحقل الصحفي تجاه الحقل السياسي الرسمي باشتغال الاكراهات السياسية والتنظيمية تارة، وبفعل آليات التطبع الصحفي تارة أخرى. وتواصل نفس الافتتاحية عرض بعض العناصر المكونة للإيديولوجيا الليبرالية معتبرة "أن نجاح البرنامج الإصلاحي [...] يقوم على إعادة الاعتبار للمبادرة الفردية والكفّ عن اعتبار العوامل الاقتصادية وحدها قاصرة بحيث تحتاج إلى حماية مستمرة"[531]، وبذلك تعود "اليد الخفية للسوق" لإحداث التوازن بين العرض والطلب دون تدخل من خارج الحقل الاقتصادي رغم ما عرفته هذه النظرية الاقتصادية الليبرالية من تعديلات ومراجعات طيلة أكثر من قرنين كان اختبارها يصطدم بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية العاصفة مهما كانت درجة التطور الاقتصادي المعني بها ومهما كان السياق التاريخي والاجتماعي الذي تندرج فيه[532]. لكن الخطاب الصحفي لجريدة الصباح يحاول استدعاء بعض مفاهيم هذه النظرية بطريقة ضمنية استدعاء انتقائيا ليبرّر الخيارات الاقتصادية والتنموية لعشرية التسعينات مساهما في نشر الإيديولوجيا التنموية التحررية على طريقته الصحفية ذات الخصائص التطابقية مع التوجهات الرسمية في عموميتها وتفصيلاتها.

رغم ما خلفته نتائج حرب الخليج الثانية من تقليص في احتياطي العملات الأجنبية بفعل تقلص مداخيل السياحة وارتفاع أسعار النفط، فإن هذه العوامل الظرفية "لا ينبغي أن تؤثر عملية تحرير التوريد [...] ومبادرة الرئيس تؤكد على ضرورة الانسحاب الحكومي من عملية التصرف في القطاعات التنافسية وتخفيف دور الإدارة الذي مازال طاغيا، كما هو الشأن في باقي الدول المتقدمة"[533]، لينخرط بذلك خطاب الافتتاحيات في الترويج لخطاب الانسحاب الفجائي للدولة من كافة الضمانات الاقتصادية التي كانت تمثل أساسا متينا لتفعيل ضماناتها الاجتماعية في توزيع الدخل ومراقبة المقدرة

---

[531] افتتاحية جريدة **الصباح**، 7 جوان 1991.

[532] Patrick VERLEY, « L'Economie du marché », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

[533] افتتاحية جريدة **الصباح**، 7 جوان 1991.

الشرائية وتمويل الخدمات الأساسية من أجل تلطيف الصراعات الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من التوازنات بين مختلف الفئات الاجتماعية. أما ما تعنيه الافتتاحية بتخفيف دور الإدارة فيرتبط بثقل الجهاز البيروقراطي ذي المواقع المهدّدة من التسريع بإجراءات التحرير الاقتصادي وما يفترضه انسحاب الدولة هذا من تقليص في الدور الاجتماعي والسياسي للمؤسسات الإدارية والمالية ولرموزها من الفئات المتنفذة والمتجمّعة حول جملة من المصالح والشبكات العلائقية. وبذلك يحوّل هذا الخطاب الصحفي لجريدة الصباح التجربة الليبرالية الغربية إلى نموذج خال من العثرات قابل للتحقيق داخل المجتمع التونسي دون اعتبار للشروط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية المتخالفة بين السياقين. بدأ خطاب العولمة يتسلل تدريجيا إلى ثنايا الافتتاحيات المدروسة ومفرداتها ويتوضّح أكثر منذ منتصف التسعينات عبر مدخل النظام العالمي الجديد وسياسة الليبرالية الاقتصادية ومتغيرات ارتباطها بالسوق العالمية، وقد تناولت عدة افتتاحيات تأثير الاقتصاد العالمي على نظيره المحلي من منظور الترابط الذي أصبح يحكم الاقتصاد العالمي وكتبت إحداها تصف "انتعاشة الاقتصاد العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي"[534]، مبشرة بنتائج هذا التأثير على تحقيق أهم الأهداف التنموية خاصة من حيث "أن دفع الاستثمارات وزيادة الطلب على صادراتنا سيمكّن من تحقيق التشغيل الكامل في مستقبل متطور للشباب"[535].

قد يبدو هذا الخطاب في مستواه التوصيفي صادقا في اعتماد تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التونسي، ولكن المبالغة في قياس حجم هذا التأثير ومضمونه قاد الخطاب الصحفي المدروس إلى استنتاجات تعميمية تضخم من فاعلية العناصر الاقتصادية الخارجية وتقلل من أهمية الهيكلة المحلية لتحرير أغلب الأنشطة الاقتصادية، وهو ما أدى به إلى تفاؤل مبالغ حين اعتبر أن انتعاشة اقتصاد العالم الغربي سوف يزيد بالضرورة من حجم الاستثمارات المحلية ويحقق التشغيل الكامل لطالبي الشغل الإضافيين. وإذا كانت المحصلة التي يتوصل إليها محرر الافتتاحية

---

[534] افتتاحية جريدة **الصباح**، 18 جوان 1994.

[535] المرجع السابق.

تقوم على "أن كل انتعاشة تسجل هناك إنما هي باب جديد مفتوح لاقتصادنا لمزيد الانتعاش والتطور [...] نظرا لطبيعة اقتصادنا المفتوح وطبيعة اعتمادنا على التصدير وعلى قدوم السياح"[536]، وهي نتيجة تتضمن كثيرا من التبسيط والاختزال نظرا لاختلاف السيرورات المشكلة لاقتصاديات العالمية، وللتناسب العكسي بين المتغيرات الاقتصادية في المراكز والأطراف التابعة، حيث يشير التاريخ الاقتصادي إلى "أن تطور اقتصاد المراكز كان يؤدي إلى تخلّف اقتصاد الأطراف"[537] فاستعمال مؤشرات التطور الاقتصادي في المراكز العالمية للتدليل على آثارها الإيجابية في مستوى تدعيم التصدير وزيادة نسب السياحة الوافدة ليست له نتائج مباشرة على زيادة حجم الاستثمار المحلي وتحقيق التشغيل الكامل، خاصة وأن نفس الافتتاحية تشير إلى أنه رغم "الظروف الدولية الصعبة التي عرفناها خلال العامين الماضيين، استطاع اقتصادنا أن يتحمل صدمتها"[538].

لكن استخدام التأثيرات الاقتصادية العالمية بطريقة انتقائية على الاقتصاد المحلي على اعتبار قدرة الاقتصاد التونسي على تحمل التدهور العالمي وصدماته من ناحية، واستفادته من مظاهر الانتعاشة من ناحية أخرى، يسقط الخطاب الصحفي في الدعاية لإيديولوجيا الخيارات الليبرالية التي تستفيد من انتعاشة الاقتصاد العالمي وتسلم من تدهوره وأزماته، وهو الموقف الذي ظل خطاب الافتتاحيات يدافع عنه في العديد من المناسبات. ويؤكد خطاب الافتتاحيات عل أنه "لابد من القول رغم ذلك أن الواقع الصعب قد مرّ دون أن يؤثر فينا [...] وذلك للقدرة والمناعة التي اكتسبها اقتصادنا فأمكن له أن يمتص الصدمة وآثارها الذي ما كان ليحصل لو لا قدر الله استمر اقتصادنا عل ما كان عليه [...] بالاصلاحات الجريئة التي تم إقرارها تباعا منذ أقال من 7 سنوات"[539]، وبذلك تبدو عولمة الاقتصاد تسير حسب هذا الخطاب، في صالح الاقتصاد الوطني الوحيد في العالم القادر على الدخول في الربح والخروج من الخسارة بشكل استثنائي نتيجة التوجهات

---

[536] المرجع السابق.

[537] Samir Amin, *Le développement inégal, Essai sur les formations sociales du capitalisme périphérique,* Op. Cit. pp 174- 175.

[538] افتتاحية جريدة **الصباح**، 18 جوان 1994.

[539] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 سبتمبر 1994 .

الليبرالية التي زادت انفتاحه على الخارج توريدا وتصديرا منذ تسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة في أواخر 1987. لقد عاد الخطاب الصحفي لجريدة الصباح إلى التنكر للمراحل والسياسات السابقة وهو ما يدعو الملاحظ إلى الشك في مصداقية مواقفه ودعايته الدائمة والاستثنائية للحكومة "الحالية" وللنظام السياسي القائم مهما كانت توجهاته التنموية وسياساته الاقتصادية لذلك يذكّر صاحب هذه الافتتاحية بأنه "لابد من القول"، ليتحول هذا القول الصحفي إلى إكراه يجب تنفيذه، وواجب على الفاعل الصحفي الإيفاء به، مهمته دعائية لابد من إبرازها وهي الوظيفة الخصوصية للحقل الصحفي في تونس منذ تشكله مع الدولة الوطنية.

وبعد سلسلة من الافتتاحيات الصحفية المبشّرة بإيجابيات العولمة والنتائج المفترضة على انتعاشة الاقتصاد العالمي والمحلي بتخليصه من المكبلات الإدارية والسياسية والحواجز الجمركية والاحتكام إلى قوانين السوق وحدها القادرة على أحداث التوازن التلقائي وتسريع المشروع التنموي محليا، بادرت إحدى افتتاحيات الصباح في منتصف سنة 1997 إلى تعديل موقفها تأثرا ببعض الأحداث العالمية ومواقف بعض المنظمات غير الحكومية التي أصبحت تنتقد التناقضات الجديدة لعولمة الاقتصاد المضافة إلى التناقضات التقليدية[540]. وبمناسبة انعقاد المؤتمر المتوسطي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر بتونس كتبت تحت عنوان "المصالح الاقتصادية والمبادئ الإنسانية"[541] تستدرك بعض ما كانت تشيد به، وذهبت إلى أن "البشرية مقبلة على تجربة فريدة من نوعها في تاريخها الطويل [...] المتمثلة في العولمة وتشابك المصالح الاقتصادية بين مختلف بلدان العالم تتطلب أن يكون القاسم المشترك بين الدول والشعوب هو التعايش والتسامح بين القوميات والأديان والحضارات"[542]. إذ أن قراءة هذه التجربة المتمثلة في تداخل المصالح الاقتصادية التي باتت تخترق مختلف الحدود القومية والثقافية تفترض تفعيل جملة من المبادئ الإنسانية مثل التعايش والتسامح حتى لا ينفرد المنطق الاقتصادي بالعلاقات الاجتماعية والإنسانية بين

[540] Gabrie WACKERMEN, *De l'espace national à la mondialisation*, Editions Ellipse, Paris, 1995, p65.

[541] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 أفريل 1997.

[542] المرجع السابق.

المجتمعات ويحولها إلى مجرد علاقات نفعية حسابية تهدد بتعميق التناقضات القديمة وباستحداث تناقضات جديدة أكثر شدة ووقعا على المتضررين من عولمة الاقتصاد في ظل علاقات غير متكافئة لا تتيح نفس الفرص للجميع. ولئن لم يتخلص الخطاب الصحفي من بعض عناصر إيديولوجيا العولمة التي باتت أحد مكونات الإيديولوجيا الليبرالية التنموية المقبولة، فإنه بدأ يعترف ببعض الصراعات الاجتماعية والتناقضات الجديدة التي ما فتئت تميز بين الفئات المستغلة والفئات المهمشة وتلك المهددة بالإقصاء[543]. وهي توجهات الإيديولوجيا المقبولة التي تحاول أن تشتغل رغم ضعف المشاركة الاجتماعية والتوجه الأمني حيث حاولت نفس الافتتاحية مواجهة النتائج السلبية للعولمة بالمبادئ والقيم الأخلاقية إذ "لابد من تحصين المجتمع الدولي من أي سلبيات محتماة[...] لأن القرية الكونية لا يمكن أن تبقى بمعزل عن التمسك بمبادئ المعاملة الإنسانية وبكل ما هو إنساني"[544].

فمع تطور الانتقادات الفكرية والعلمية وبداية ظهور بعض النتائج المتعارضة مع موجة التفاؤل الاقتصادي الأولى المبشّرة بمزايا اللبرالية وانتصار "الاقتصادي الأخير" المتحرر من الاكراهات الإيديولوجية والسياسية"[545]، اضطرت إحدى افتتاحيات أواخر العشرية الأخيرة للقرن العشرين إلى الاعتراف ببعض التحديات المرتبطة بعولمة النمط الاقتصادي اللبرالي حيث: "توجّه بين الآونة والأخرى انتقادات لعولمة الاقتصاد خاصة اثر بعض الأزمات المالية التي مرت بها بعض مناطق العالم في السنوات القليلة الماضية♣ [...] ولكن هل هناك فعلا خيارات أخرى ليكون التعاون والتبادل الاقتصادي أكثر مردودية ونفعا للبلدان المنخرطة في التحولات

---

[543] Noureddine ABDI, « *Implications théoriques et méthodologiques des notions de pauvreté, d'exclusion sociale et de marginalisation* », **Cahiers de C.E.R.E.S.** Série sociologique, n°23, Tunis, 1995, p11.

[544] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 أفريل 1997.

[545] Francis FUKUYAMA, *La fin de l'histoire et le dernier homme, Editions Flammarion*, 1992, p 268.

♣ المقصود هنا الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت باقتصاديات ما يسمى "**بالنمور الآسيوية**" إثر تعرضها لمضاربات بعض رجال الأعمال المتحكمين في البورصات الإقليمية لجنوب شرقي آسيا، انظر:

-Françoise CAYRAC-BLANCHARD, « L'Indonésie au xxe siècle », in **Encyclopédia Universalis,** Op. Cit.

العالمية"[546]. فرغم الاعتراف بهشاشة المنظومة الاقتصادية المعولمة في مستوى ضمان التوازنات داخل السوق العالمية، فأنّ الخطاب الصحفي لجريدة الصباح يستخدم الأسئلة الانكارية لتأكيد صفات الجبر والإلزام التي تبرّر ضرورة الانخراط في التيار العولمي مهما كانت المواقع الاقتصادية لمجتمعات العالم الثالث في الإنتاج والاستهلاك، حيث تفرض نقطة اللاعودة على الجميع التسليم بالقدر العولمي المحتوم لأن "التاريخ لا يمكن أن يعود إلى الوراء وبالتالي فان المسألة محسومة"[547].

أما الحل الذي تعتبره نفس الافتتاحية قادرا على تحويل التناقضات والهيمنة المستجدة إلى تعاون وتضامن بين المجتمعات تكون الدول فيها وسيطا وطنيا مهما كانت طبيعة العلاقات غير المتكافئة بينها، فيكمن في "الشراكة باعتبارها أحد أدوات التعاون بين الشعوب في شكله الجديد [...] المتميز يتجاوز الإطار الثنائي في التعاون بين البلدان وتعدد الأطراف فيه [...] مع ما بقي من الالتزام بمجموعة من الشروط الضمنية والمبادئ التي فرضت نفسها على التعاون بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية"[548].

وتتراءى الشراكة التي كانت تونس أول من دشّنها من دول الضفة الجنوبية مع الاتحاد الأوروبي، باعتبارها شكلا جديدا "للتعاون" يضمن جملة العقود والاتفاقيات الدولية الملزمة من أجل التسهيل التدريجي لعمليات التبادل التجاري الحرّ ورفع الحواجز الجمركية والحمائية أمام سيل رأس المال والبضائع والخدمات دون شروط مسبقة من أي نوع اقتصادي كانت في إطار أسواق إقليمية قابلة للتوسّع[549]. وتبدو الصفة التبريرية هنا خاصة في

[546] افتتاحية جريدة **الصباح**،28 جانفي 2000.

[547] المرجع السابق.

[548] افتتاحية جريدة **الصباح**، 28 جانفي 2000

[549] « Les bases d'un partenariat entre les Quinze (pays de l'Europe) et les douze pays du pourtour méditerranéen (Algérie, Maroc, Tunisie, Egypte, Israël, Jordanie, Liban, Territoires autonomes palestiniens, Syrie, Turquie, Chypre et Malte) ont été établies à l'issue d'une conférence tenue à Barcelone les 27 et 28 novembre 1995. Le volet économique et financier a prévu l'établissement d'une zone de libre-échange à l'échéance de 2010 ; le partenariat politique concerne notamment la lutte contre le terrorisme et la maîtrise des armements ; le partenariat social, culturel et humain concerne le contrôle de l'immigration clandestine, la formation personnelle et la création d'emplois. », *Cf* :

- Tristan DOELNITZ, « L'Economie mondiale - 1995: vers une redistribution des ressources mondiales » in **Encyclopédia Universalis,** Op. Cit.

مستوى مماثلة التبادل التجاري بالتعاون خارج الإطار السياقي لعلاقات التبعية الهيكلية بين اقتصاديات المراكز واقتصاديات الأطراف ضمن أسواق عالمية كانت قد تشكلت خلال سيرورة كاملة من الاقتصاد ـ العالم انتهت إلى علاقات اقتصادية غير متكافئة القدرات التنافسية والمصالح التجارية[550] خاصة بعد انتقال الرأسمالية العالمية من المرحلة التنافسية إلى المرحلة الاحتكارية وظهور المؤسسات العابرة للدول والقارات.

ولكن الافتتاحيات التي اتخذت من العولمة موضوعا لها سرعان ما تعود إلى الرد على الانتقادات الموجهة لسيرورتها ولنتائجها تحت ضغط الإكراهات السياسية والخيارات الرسمية، التي لا يمكن للصباح إلاّ أن تساندها ضمن تناول يتجاهل تاريخها وجغرافيتها ونتائجها الواقعية والمفترضة، يستند إلى بعض المؤشرات التجريبية الانتقائية التي يحاول الخطاب الصحفي تعميمها ليبشر بهذا القدر المحتوم: "عندما سادت العولمة الكرة الأرضية عمدت الدول الكبرى إلى تحديد مجالاتها عند الحد الذي تتوقف عنده مصالحها وإذا رفعت الحدود وأزيلت في مجال تدفق الاستثمارات والسلع والخدمات فإنها تثبّت وبشكل أغنى في مجال انتقال الأشخاص"[551]. يبدو هذا الطرح الإشكالي لمسألة العولمة خاليا من الخلفيات الإيديولوجية ويستجيب لمنطق تواتر الأحداث والظواهر لولا استدراك نفس الافتتاحية وتوقفها عند بعض الأحداث الاستثنائية المرتبطة باستخدام بعض من العمال المختصين من الخارج مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإيطاليا، دفعت المحرر إلى التراجع والتفاؤل بأن "السنوات المقبلة تشهد اتساع مجال العولمة إلى حرية انتقال الأشخاص أسوة بتجربة انتقال الرساميل والسلع والخدمات [...] وهو ما يجعل العولمة تبلغ أقصى تطبيقاتها

---

[550] Gabrie WACKERMEN, *De l'espace national à la mondialisation*, Op. Cit. p 23.

[551] افتتاحية جريدة **الصباح**، 1 أفريل 2000.

وأكثرها إنسانية"[552]. إنه موقف اضطراري يلزم المحرر بتبنيه حتى ينسجم مع بعض عناصر الإيديولوجيا التنموية السائدة التي تستند في ليبراليتها المحلية إلى ليبرالية عالمية، وتحاول استخدام التبريرات المرتبطة بإلزامية عولمة الاقتصاد وإجبارية الانخراط فيها تارة، وبالبحث عن بعض الوعود والآمال الملطفة تارة أخرى، من أجل تقديم العولمة على أنها مرحلة نوعية جديدة ومحايدة يمكن الاستفادة من إيجابياتها إذا ما سارع المجتمع بالانخراط في الهيكلة الجديدة لأسواقها فيحقق التنمية بجميع أبعادها بل ويسمح بالمساهمة في حل أزمات البطالة بتصدير اليد العاملة حين تفتح جميع الحدود.

2 ـ خطاب الانسحاب: "الواقعية" التبريرية

تواصلت إجراءات التحرير الاقتصادي وخاصة في مجالات التصدير والتوريد خلال كامل عشرية التسعينات وواصل معها الخطاب الصحفي للصباح يشيد بسياسة الليبرالية الاقتصادية ويبشر بنتائجها الاجتماعية، وبتحرير توريد السيارات لفائدة التجار الخواص كتبت إحدى الافتتاحيات تحت عنوان "مواصلة سياسة التحرير" تستعرض مزايا هذه السياسة الاقتصادية المتسارعة، وتخصص على تحرير توريد السيارات: "من مزاياها الاقتصادية والاجتماعية إنها قضت على ظاهرة الندرة وقلة العرض [...] بعد أن غابت من السوق بعض النوعيات الممتازة وأصبحت السوق حكرا على بعض الماركات"[553]. وبذلك تبرر الافتتاحية هذا الإجراء بدعوى عجز القطاع العام عن مواكبة حركية السوق وتوفير العرض النوعي أمام تزايد الطلب وتنوّعه في السوق الداخلية. ودون اعتبار الأولويات التنموية للاقتصاد التونسي في مجال التوريد يكشف خطاب الافتتاحية عن المغزى الأساسي لمساندة هذا القرار الذي يتناغم "مع التوجه السائد نحو مزيد التحرير الاقتصادي والليبرالي وترك المنافسة تصنع السعر والنوعية وترك

---

[552] المرجع السابق.

[553] افتتاحية جريدة **الصباح**، 1 سبتمبر 1994.

الاختيـار للمـواطن"[554] مـن أجـل أن تنفـرد السـوق بآلياتهـا الخفيـة والظـاهرة بالمستهلكين وتحدد السعر والجودة و"تضع المستهلك أمام وهم الاختيار"[555].

يحـاول الخطـاب الصـحفي المـدروس اسـتدعاء بعـض مكونـات الإيـديولوجيا الليبرالية القائمة على الثقـة المطلقـة في السـوق باعتبارهـا الآليـة الوحيـدة لضـمان التوازن بين العرض والطلب دون تدخل الفاعل الحكومي، وهي النظرية الاقتصادية التي سادت خلال مراحل متقدمة من تاريخ الرأسمالية التنافسـية ولم تصـمد كثـيرا عند تعميمها واعتمادها سياسة اقتصادية مطلقة، وأدت إلى أزمات عاصـفة عـدّلت مـن مكوناتهـا واعتـبرت أن تـدخل الدولـة التـوجيهي ضروري لضـمان التوازنـات الاقتصادية والاجتماعيـة أمـام أخطـار التضـخم والإفـراط في الإنتـاج وتـوفير السـلع والخدمات دون مراقبة[556]. ولكن الفاعل الصحفي الذي تحـوّل إلى داعيـة الليبراليـة مشـجعا الفاعـل الحكـومي عـلى تسريـع سياسـة التحريـر الاقتصـادي وتعميقهـا وتعميمها، لا يتأخر عن الدعوة المباشرة والصريحة إلى استبدال الدولة بالسوق: "إذا كانت الدولة حريصة على المصلحة العامة [...] فإن السوق تبقى هـي الأقـدر عـلى إفراز الموقف الأسلم"[557]، وهي دعوة قلّ ما تصدر حتى عن أكثر الليبراليـين تحمسـا في المجتمعات الغربية التي قطعت مراحل تاريخية كاملة في مسيرة الاقتصـاد الحـر وتراجع الدولة عن أدوارها الاقتصادية، ولكنهـا لم تتخـل عـن ضـماناتها الاجتماعيـة وحتى الاقتصادية المؤسسة لاشتغال السوق حسب الآليات التوجيهيـة التـي تقرهـا الدولة من خلال الإطار التشريعـي والقـانوني وسياسـة الإقـراض المـالي والمسـاعدات الفنية والتقنية والتكوينية.

بعد تاريخ كامل من هيمنـة الدولـة الوطنيـة في تـونس عـلى المجتمـع والاقتصاد وإعادة توزيـع الخريطـة الطبقيـة[558] وقيـادة مختلـف المشـاريع التنموية حتى أصبحت الفاعل المهيمن عـلى مختلـف الحقـول الاقتصـادية

---

[554] المرجع السابق.

[555] Edgar MORIN, Sami NAIR, *Une politique de civilisation*, Editions Arléa, Paris, 1997, p 58.

[556] Jacques LECAILLON, «Système économique Keynésien », Op. Cit.

[557] افتتاحية جريدة **الصباح**، 1 سبتمبر 1994.

[558] عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، مرجع سـابق ص ص 163- 164 .

والرمزية، لا يتوانى الفاعل الصحفي لجريدة الصباح التي مثلث عن الدعوة إلى انسحاب الدولة الفجائي لفائدة السوق التي يعتبرها الأجدر والأقدر على إحداث التوازنات الاقتصادية والاجتماعية من خلال بعض المواقف السجالية والتبريرية تشددا وحماسا ودعاية. وفي إطار نفس الاستراتيجية الاستباقية التي ميزت الفعل الصحفي المهيمن لجريدة الصباح، والتي عادة ما تبدأ بالتقاط سياسة الحكومة وتوجهاتها في مرحلة أولى، ثم تحاول دفع منطقها إلى آخر نتائجه وإجراءاته والتسريع بإنجاز ما يتوافق مع المشاريع التنموية المطروحة في مرحلة ثانية. ويمكن تأطير هذا الخطاب بوصفه فعلا يحاول أن يتماهى مع طبيعة الإيديولوجيا التنموية السائدة المفروضة من الحكومة والنظام السياسي، ومع الخصائص المقبولة من قبل الفئات الاجتماعية غير القادرة على إفراز حركات اجتماعية معارضة أو إنتاج برامج سياسية ومدنية بديلة نتيجة تراجع وتيرة الصراعات الاجتماعية الراجعة بدورها إلى التوجه الأمني للحكومة واحتكار المجال العمومي المسموح به. وفي هذا الإطار من اشتغال الفعل الإيديولوجي أعادت إحدى الافتتاحيات تأكيد خطاب انسحاب الدولة من مجال التشغيل وضماناتها الاجتماعية في تعليق لها على خطاب رئيس الدولة بمناسبة العيد العالمي للعمال في أواخر عشرية التسعينات، وأكدت على "الارتباط القوي بين الاستثمار وإحداث مواطن الشغل [...] فلم تعد الدولة مجالا للتشغيل كما كان الشأن لمّا كانت الإيديولوجيات المهيمنة في بلدان العالم الثالث تشجع على الاعتماد في كل شئ [...] [مما أدى إلى] رواج سلوك التواكل والتقاعس عن الإبداع والإنتاج وخلق الثروة في كنف الحرية والكرامة"[559]. ويتضح أن الخطاب الصحفي للجريدة المدروسة يبرر انسحاب الدولة من إحدى أهم ضماناتها الاجتماعية في توفير الشغل الذي أصبح شأنا خاصا يرتبط تناسبيا مع حركة الاستثمار والمبادرة الفردية لأحداث المشاريع الخاصة، كما حاول هذا الخطاب محاكمة بعض المراحل التنموية السابقة وتسبّبها في انتشار ظواهر التواكل المعمم في مرحلة كانت فيها الدولة الحامية الماسك الوحيد أو تكاد للاقتصاد والسياسة ولكنها لم تكن خاصة بايديولوجيا محددة دون غيرها لأن البراديغم الدولوي كان مهيمنا على مختلف التجارب الاقتصادية السابقة حتى في المجتمعات

---

[559] افتتاحية جريدة **الصباح**، 2 ماي 2000.

الغربيـة. وبمناسـبة الزيـارة الرئاسـية إلى ولايـة بنـزرت أكـدت إحـدى الافتتاحيـات المدروسة على ضرورة تفعيل الهياكل التنموية الجهوية والمحلية لتعويض انسحاب الدولة والمبادرة بمتابعة المهام التنفيذية على المستوى المحلي، و"لئن كانت الزيـارات الرئاسية مناسبة للتقييم وتفادي النقائص، فإن المجالس الجهوية للتنمية ومختلـف الأطراف معنية بالمتابعة وإكساب الجهد التنمـوي مزيـدا مـن النجاعـة"[560]، وهـي الوظيفة التنفيذيـة التـي يخـصّ بهـا الخطـاب الصـحفي لجريـدة الصباح الهياكـل والمؤسسات التنموية الجهوية في متابعة الإنجاز وتطبيق البرامج المعدة سلفا. فهذه الوظيفة التنفيذية التكميلية هي ما تجسـد محليـة التنميـة التـي لا تتجاوز هـذه الأدوار إلى المشاركة في الصياغة والمراقبة والتقييم ولا تتسع لتشمل بعـض الفـاعلين الجهويين أو المحليـين المعنيـين مـن غـير الوسـطاء الرسـميين الحـزبيين أو الإداريـين التابعين للأجهزة التنفيذية الحكومية[561]، وبذلك ترى نفـس الافتتاحيـة "أن التواكـل وانتظار تحرك الدولة لمعالجة بعض النقائص يبقى أمرا سـلبيا للغايـة مـن شـأنه أن يعرقل العمل التنموي بصورة عامة"[562]، أمام خطاب الانسحاب الذي أصـبح سـائدا في التمثل الصحفي ومن ورائه الخطاب السـياسي معتـبرا أن انتظـار تـدخل الدولـة يعرقل التنمية نظرا لعزمها على الانسحاب التدريجي من المجال التنموي.

بالتوازي مع تكرار خطاب الانسحاب، كان التمثل الصـحفي لافتتاحيـات جريدة الصباح يحاول جاهدا استخدام التغيرات العالمية المترتبة عـن تفكـك المعسـكر الشرقـي لتبريـر الانخـراط الكامـل والسريـع في المنظومـة العالميـة التي بدأت تتشكل اقتصاديا وسياسيا على قاعدة إيديولوجية النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد في علاقات الهيمنة. وللرد على بعـض الانتقـادات المحلية والعالمية للتسريع بالإندماج في هذه المنظومة والتحذير مـن النتـائج المفترضـة لانفـراد السـوق بـالمجتمع في ظـل علاقـات هيمنـة غـير متكافئـة الشروط والفرص، تبنت إحدى افتتاحيـات المدونـة المختـارة خطابـا سـجاليا

---

[560] افتتاحية جريدة **الصباح**، 26 أكتوبر 1997.

[561] Ahmed BEN HAMIDA, Hafidha CHEKIR, « Administration centrale, décentralisation et développement », in **Administration et Développement en Tunisie**, Op. Cit. p34 .

[562] المرجع السابق.

يحاول تفعيل إيديولوجية النظام العالمي الجديد بوصفه قدرا محتوما يجب الانصهار فيه دون تردد. ذلك أن هذه التغيرات العالمية "جاءت لتؤكد وتذكّر من جديد بأهمية الوعي بالحقائق السياسية والحضارية الجديدة لعالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي [...] ولا يكون من مصلحة الشعوب في شيء أن تتجاهلها أو أن تسلك طريق الدوغمائية للإيديولوجيات بدل استيعاب الحقائق والتعاطي معها بواقعية"[563]، ولئن عمد المحرر إلى عدم التمييز بين الواقعية بوصفها اعترافا بالمعطيات الموضوعية وبين الواقعية باعتبارها اعترافا بشرعية الواقع هذا الواقع وتبريرها، فلكي يهاجم التمسك بما اعتبره الدغمائية الإيديولوجية التي ترى في النظام العالمي الجديد أداة لفرض هيمنة أحادية الجانب ومتحررة من أغلب ما كان يلطف من آثارها على مجتمعات العالم الثالث. كما اعتبر أن الانخراط الكامل في هذا النظام هو الأداة الوحيدة "لتحقيق مصلحة الأوطان وتسجيل الحضور المحترم والفاعل [...] لا يكون بالتعصب الأعمى لمنطق وأحكام الإيديولوجيا وإنما بالتقديس الكلي لقيمة العمل وعنصر الوقت وحقوق الإنسان وخاصة حقه في حرية الاختيار والتعبير والكسب والمبادرة"[564]. ومهما تكن طبيعة الإيديولوجيا التي يقصدها المحرر فإنه يسقط بدوره في مساجلة إيديولوجية حين يعيد تعريف حقوق الإنسان ويختصرها في حرية الكسب والمبادرة والاختيار دون الحقوق المدنية والسياسية [565]، وحين يدعو إلى تقديس الإيديولوجيا الليبرالية وربطها بالوطنية حتى تتعالى عن كل نقد أو تشكيك خاصة لما ينتهي إلى أن "الانتصار للخيارات التنموية التحررية التي تعيد الاعتبار للإنسان وللجدوى وللواقعية هو انتصار للوطن"[566]، لتصبح الوطنية معادلا وظيفيا لليبرالية الاقتصادية وتبريرا رمزيا لإيديولوجيتها التي تستبدل تكامل الأبعاد التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بانتقائية واضحة في الاقتصار على تطبيق الإجراءات التحررية في المجال الاقتصادي واستثناء بقية المجالات بما فيها الحقل الصحفي نفسه الذي يضحّى بأدواره التوسطية في توسيع

---

[563] افتتاحية جريدة **الصباح**، 2 أفريل 1999.

[564] المرجع السابق.

[565] أمارتيا صن، **التنمية حريّة**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة "عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2004، ص 29.

[566] افتتاحية جريدة **الصباح**، 2 أفريل 1999.

المشاركة والحوار والتفاوض حول مختلف الاستراتيجيات المطروحة لفائدة تبرير الاقتصاد اللبرالي.

لقد حاولت أغلب افتتاحيات عشرية التسعينات ربط التنمية بما سميّ "بالإجراءات الإصلاحية" في مجال الاقتصاد التي تحوم حول التوجهات التحررية لفائدة القطاع الخاص سواء بواسطة الخوصصة المتسارعة أو بتشجيع الاستثمارات الفردية الداخلية والخارجية ذلك أن "الطريقة الأنجع لضمان مصالح جميع التونسيين بعيدا عن منطق الفئوية الضيقة [...] هو الارتقاء بالنجاعة الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وبعث المشاريع توسيعا وتنويعا [...] والرفع من نجاعة المؤسسة ودعم قدرتها على التشغيل والمنافسة بالجودة والسعر داخليا وخارجيا ونبذ التواكل والشطط المطلبي"[567]. ويتبين من هذا المقتطف الافتتاحي أن طريق التنمية الشاملة للجميع والعادلة بينهم إنما هي طريق الاستثمار ورفع المقدرة الإنتاجية للمؤسسة بالدعم المالي والتشجيع بالحوافز والتأطير الأدائي، وهو ما يقود حتما إلى رفع طاقتها التشغيلية وقدرتها على المنافسة محليا وعالميا أمام حركة الانفتاح الاقتصادي على السواق الخارجية. ولكن هذه الأهداف التي لا تخلو من اختزالية اقتصادية وتبسيط للعلاقات المعقدة بين مختلف المتغيرات المذكورة إنما تفترض كلفة اجتماعية لابد من تحملها "بروح من المسؤولية العالية والإحساس بالوطنية"[568] فيما اعتبره الخطاب الصحفي نبذ للتواكل وعدم مطالبة الدولة ببعض ضمانات توفير الشغل لطالبيه من ناحية وبالتراجع عن المنطق المطلبي لتحسين الأوضاع الاجتماعية والزيادة في أجور العاملين حتى تتمكن المؤسسة من التحكم في سعر الكلفة وتحقيق الجودة باعتبارهما من الشروط الرئيسة لكل منافسة داخلية وخارجية خاصة وأن الافتتاحية المدروسة كانت تحاول التعليق على الخطاب الرئاسي في افتتاح أشغال المؤتمر التاسع للاتحاد العام التونسي للشغل. وبذلك تبرز التمثلات الصحفية للمشروع التنموي التحرري في موقف الفاعل الصحفي المهيمن باعتبارها تدعيما ومساندة للتوجهات الليبرالية، وهو ما تطلّب منه إعادة تعريف لشمولية التنمية وعدالتها بعيدا عن التعريفات الكلاسيكية التي

---

[567] افتتاحية جريدة **الصباح**، 7 أفريل 1999.

[568] المرجع السابق.

اعتبرها دغمائية وإيديولوجية، واستندت في ذلك إلى جملة من التبريرات استدعت من خلالها المشاعر والأحاسيس المشتركة مثل الحس الوطني وروح المسؤولية وقيم التعاون والتضامن بوصفها أحاسيس جماعية تلطّف من الشعور بالتمايز الاجتماعي وتخفف من وقع النتائج الاجتماعية المرتبطة بالتوجهات الليبرالية، أما الأهداف فقد برزت كالعادة من خلال مفرداتها القيمية مثل الترقية والازدهار والامتياز على حساب تعيناتها الإجرائية. وهكذا يحوّل الخطاب الصحفي لجريدة الصباح كل خلاف حول الخيارات التحررية المتبعة إلى دغمائية إيديولوجية يلحقها بالمصالح الفئوية الضيقة مثلما يحوّل كل حركة مطلبية تجاه التداعيات الاقتصادية والاجتماعية إلى خروج عن الوفاق والإجماع ويطردها من الحضيرة الوطنية، "فلا شك أن كسب رهان التنمية وتعزيز المكاسب لا يتم إلا عبر الإقبال على العمل والإنتاج والتعاطي بواقعية مع الواقع الاقتصادي بعيدا عن أية اعتبارات إيديولوجية ضيقة في زمن العولمة والانفتاح والشراكة"[569]. يبدو أن تبرير عولمة الاقتصاد باسم التعاطي بواقعية مع النظام العالمي الجديد[570] قد تحوّل إلى تبرير محلي للتعاطي بنفس الواقعية مع ما تمّ إقراره وتحقيقه من إجراءات وتوجهات ليبرالية، وهو ما يلحق تمثل الفاعل الصحفي للعولمة بالوظائف التبريرية للوقائع التي تحولت إلى إكراه وإلزام بعد أن كانت "خيارات إصلاحية واعية تمكّن من كسب رهانات العصر من منطلق الانتماء للوطن قبل أية اعتبارات أخرى سواء كانت إيديولوجية أو غيرها"[571].

تنتهي عشرية التسعينات على وقع تحويل تبريرات العولمة من مستواها الدولي إلى المستوى المحلي مع إضافة الشحنة الوطنية التي أصبحت ر ديفا لمساندة الخيارات الليبرالية وتعميمها وإحلال منطقها الاقتصادي بديلا إيديولوجيا يختزل مجمل العلاقات الاجتماعية ويخترق الإجماع السياسي لفرض السياسة الحكومية وتحويلها إلى أمر واقع غير قابل للبدائل والمبادرات وظهور تناقضات اجتماعية مستجدّة أضعفت الحركات

[569] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21 جانفي 2000.

[570] Alain NONJON, *La mondialisation*, Op. Cit. p124.

[571] المرجع السابق.

الاجتماعية وجعلتها غير قادرة على تجاوز الاستراتيجيات الدفاعية ضعيفة الفاعلية أمام محدودية المشاركة الاجتماعية ومراقبة المشاركة السياسية والتحكم في آليتها.

لم يكن خطاب الليبرالية في شكله الصحفي المدروس قادرا على تجاوز تبرير الأحداث السياسية الرسمية ومساندة التوجهات الحكومية اقتصاديا وسياسيا وإخراجها إخراجا إيديولوجيا يراوح بين الدعاية والتعبئة في مرحلة لم تتمكن خلالها الإيديولوجيا التنموية الليبرالية من تجاوز الطبيعة المقبولة لها اجتماعيا وجماهريا والوصول إلى ملاقاة المساندة الاجتماعية الواسعة؛ وهو ما يمكن الكشف عنه من خلال المنهج السياسي الإلزامي والاكراهي الذي توسطت به في محاولة لاختراق التمثلات الاجتماعية لتحرير الاقتصاد وتداعياته الاجتماعية عن طريق احتكار الهيمنة على المجالين السياسي والمدني. وقد حاولت بعض افتتاحيات المدوّنة إبراز قطيعة منهجية لعشرية التسعينات مع إحدى ثوابت التجارب التنموية المتعاقبة بمختلف أنواعها والمتمثلة في غياب المشاركة الاجتماعية في العملية التنموية تصورا وإنجازا ومراقبة وتقييما. وهو ما حوّل مختلف الأنماط التنموية المتبعة إلى مجال احتكار الدولة والحزب الحاكم، "فإذا كانت التجربة التاريخية قد أكدت فشل خيار التنمية بالإكراه والاستبداد وبالديماغوجيا [...] والقفز على حقائق الواقع الإقليمي والدولي، فلا أقل من أن تجرّب المجتمعات العربية والإفريقية أسلوب الإصلاحات الاقتصادية والسياسية [...] والانفتاح داخليا وخارجيا لخدمة مشاريع التنمية والوفاق وطنيا وإقليميا"[572]. ذلك أن أسلوب الإصلاحات بما هو انفتاح داخلي وخارجي يمثل في نظر الافتتاحية مشروعا تنمويا ديمقراطيا مناقضا لخيارات التنمية المفروضة التي آلت إلى الفشل، ولم تحقق الوفاق الوطني والإقليمي لأنها لم تكن واقعية في التعاطي مع "حقائق الواقع الإقليمي والدولي"، رغم أنها لم ديمقراطية تشاركية أو تداولية.

ولكن التجربة التنموية في نسختها الليبرالية لم تكن نابعة من خيار اجتماعي تشاركي ولا من صراع برامج سياسية متعددة بقدر ما كانت

---

[572] افتتاحية جريدة **الصباح**، 13 سبتمبر 2000.

مفروضة بدورها رغم التبريرات التي صاحبت انطلاقها وتطور نتائجها الاقتصادية والاجتماعية من خلال جملة المؤشرات الملازمة لعلاقة الدولة بالإعلام والصحافة المكتوبة والتي كانت جريدة الصباح نموذجا يختزل السياسة الإعلامية الرسمية ويؤثر على طبيعة الوظائف التنفيذية الملحقة بالحقل الإعلامي باعتباره أهم الحقول التي يمكن أن تكثف واقع المشاركة السياسية والمدنية في اختيار التوجهات التنموية ووسائلها وتقييم نتائجها الاجتماعية على مختلف الفئات والشرائح. وتبقى دعوة الخطاب الصحفي إلى اختبار الليبرالية في المجتمعات العربية والإفريقية مشحونة بتناقض يبدو واضحا في التمثّل الصحفي بين الانفتاح الاقتصادي داخليا وخارجيا على حرية القطاع الخاص والمبادرة الفردية وبين الانفتاح السياسي على تعددية فاعلة قادرة على توسيع المشاركة الاجتماعية والمدنية حتى تشمل المشاركة التنموية في كل عمليات التنمية وتفرز الخيارات المتبعة بطريقة ديمقراطية تداولية.

لئن كان الوفاق الوطني السياسي وسيلة في أغلب التجارب توظف لأهداف التنمية عن طريق بناء "تحالفات طبقية متينة"[573] تشمل إعادة توزيع الدخل والثورة والتضحيات، أصبح مع خطاب الافتتاحيات الصحفية لجريدة الصباح هدفا في حدّ ذاته تسخّر من أجله المشاريع التنموية لضمان الاستقرار والانفراد بسلطة قيادة التوجهات العامة والإجرائية، وبذلك تعمد الإيديولوجيا التنموية إلى تحويل التسلطية السياسية إلى تسلطية تنموية مفروضة على جميع الفئات الاجتماعية والأطراف السياسية والمدنية باسم حماية الإجماع والوفاق وعدم القفز على الحقائق العالمية الإقليمية.

لقد انتهت عشرية التسعينات في الخطاب الصحفي التنموي المدروس حول العولمة والاستجابة لها على وقع الإشادة بنجاح التجربة التنموية التونسية وتحويلها إلى نموذج قياسي للعديد من مجتمعات العالم الثالث ، "بإنجازات الاقتصاد التونسي المعترف بها إلى حد أن بعض الأجانب يعترفون "بالمعجزة التونسية"[574]، ليصبح التدليل على هذا النجاح يستند إلى

---

[573] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، ص 190.

[574] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 أفريل 2000.

التقييمات الخارجية أكثر من الأطراف الداخلية الاجتماعية والمدنية[575] التي باتت تقبل بالتعاطي مع المشروع الليبرالي وتحاول التأقلم مع نتائجه في مستويات انسحاب الدولة من بعض الضمانات التشغيلية وانفتاح التمايزات الاجتماعية على تناقضات مجتمعية جهوية جديدة تأكيدا لطبيعة الإيديولوجيا التنموية المقبولة رغم توجهاتها الليبرالية. وكانت آخر افتتاحيات عشرية التسعينات تكتب معلقة على بعض الأحداث العالمية والمحلية التي تصب في صالح "المعجزة التونسية": "كانت المفاجآت السارة لموفى عام 2000 مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مقترح تونس بإحداث صندوق عالمي للتضامن [...] وتوقيع بروتوكول إضافي بين تونس والاتحاد الأوروبي يشمل المبادلات الزراعية وتصدير زيت الزيتون التونسي إلى دول الاتحاد♣ بامتيازات خاصة"[576].

اتجهت السياسة الاقتصادية في تونس منذ بداية التسعينات إلى الانخراط في السوق العالمية التي كانت بصدد إعادة هيكلة الأسواق المحلية بما توفره من ترويج أمام المنافسة الشرسة لبعض بلدان جنوب شرقي آسيا، وكانت السوق الأوروبية أحد أهم المراكز الاقتصادية التي حاولت إعادة اقتحام بعض الأسواق التقليدية من مواقع تحمل متغيرات النظام العالمي الجديد في إطار التحضير لبناء اتحاد أوروبي موحد السياسات المالية والتجارية. ولما كان الاقتصاد التونسي قد قطع بعض المراحل في سياسة التحرير واتّضاح توجهه التخارجي حاولت السوق الأوروبية المشتركة تدشين اتفاقيات شراكة مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط كانت تونس أولها. وهو ما ظهر في بعض الافتتاحيات التي رأت في ذلك إنجازا اقتصاديا واعدا: "إن موافقة بعض الوزراء الأوروبيين للخارجية على إجراء مفاوضات حول إبرام معاهدة شراكة بين تونس والسوق الأوروبية المشتركة يؤكد مدى ما تتمتع به بلادنا من ثقة لدى طرف دولي هام وكبير من حيث حجمه وقوة اقتصاده"[577].

---

[575] Bertrand BADIE, « Etat et légitimité en monde musulman : Crise de l'universalité et crise des concepts », Op. Cit. pp 23-14.

♣ المقصود هنا **الاتحاد الأوروبي**.

[576] افتتاحية جريدة **الصباح**، 31 ديسمبر 2000.

[577] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 أكتوبر 1993.

ورغم الحاجة الأوروبية لمثل هذه الشراكة ♣ وطابعها اللامتكافئ لا من حيث طبيعة الفوارق بين اقتصاد مركزي مهيمن وآخر طرفي تابع، بل أساسا من حيث أن أحد أطرافه متّحد يجمع أكثر من 16 دولة وآخر منعزل اقتصاديا عن محيطه المغاربي والعربي والإفريقي، فإن الخطاب الصحفي كان يصرّ على اعتبار أن مجرد القبول الأوروبي بهذه المفاوضات انتصار لصحة الاختيارات الاقتصادية واعترافا بالتوجهات التنموية المتبعة في تونس لأن "المهم هو ما نلحظه اليوم من نجاح متواصل للسياسة التونسية داخليا وخارجيا"[578]. ولم يسلم خطاب الافتتاحية من التعبير عن أحد مكونات الإيديولوجيا العالمية التي كانت تحظر لمرحلة العولمة وأعاد ترويج خطاب مقولة "التعاون الدولي" الذي كان يدخل مرحلة جديدة تحمل متغيرات أكثر تشددا على الاقتصاديات التابعة وتعيد تركيب الاقتصاد العالمي بما يخدم المراكز الصناعية الكبرى، ويضع الاقتصاد الطرفي أمام تحديات أكثر خطورة على حاضرها ومستقبلها، ولكن الافتتاحية كانت تبشّر بهذا التأسيس لعلاقات جديدة: "إننا نعيش حاليا بداية التأسيس لتلك العلاقات التي ستفتح عهدا جديدا من التعامل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط تكون فيه الشراكة هي محور التعاون مثلما أراد ذلك الرئيس زين العابدين بن علي"[579]. ولئن كان هذا التفاؤل المفرط يغض الطرف عن الشروط الاقتصادية والسياسية "لهذا العهد الجديد من التعاون"، فإنه يتجاهل مشاركة الأطراف السياسية والمدنية والفاعلين المعنيين في مثل هذا المشروع مهما كانت آفاقه الواعدة، ويعتبر أن ارتباطه بالإرادة السياسية الرئاسية كافيا لينوب عن الجميع وكأن إبرام معاهدة الشراكة مع أوروبا فرصة لا تعوض لا يمكن مناقشة تصوراتها ولا حتى نتائجها، وهو نفس المنطق الاستبدالي الذي ساد علاقة

♣ ذاك أن الاتفاق الأولي للشراكة الموقع بعد مؤتمر **برشلونة** المنعقد يومي 27 و28 نوفمبر كانت أغلب بنوده لصالح بعض التحديات التي كان ومازال **الاتحاد الأوروبي** يواجهها مثل إيجاد منطقة للتبادل الحرّ بحلول سنة 2010 في المجال الاقتصادي، والتصدّي المشترك للإرهاب ومراقبة التسلّح في المجال السياسي، وأخيرا مراقبة الهجرة السرية أمنيا والعمل على تفعيل التكوين المهني وخلق مواطن الشغل، أنظر:

- Tristan DOELNITZ, « L'Economie mondiale - 1995 : vers une redistribution des ressources mondiales » in in **Encyclopédia Universalis,** Op. Cit.

[578] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 أكتوبر 1993.

[579] المرجع السابق.

الدولة بـالمجتمع وعلاقـة المجتمـع السـياسي بـالمجتمع المـدني في التمثـل الصـحفي لجريدة الصباح منذ تأسيس الدولة الوطنية حتى استحال إلى تطبّع إعلامي وسياسي يوجه مختلف إستراتيجيات الحقل.

وللتدليل على نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادي الخارجي ممـثلا في اتفاقيـات الشراكـة مـع الاتحـاد الأوروبي انتقـل الخطـاب الصـحفي لهـذه الافتتاحيـة إلى المستقبل متمنيا توسيع هـذه التجربـة لتشـمل دول جنـوب المتوسـط: "عسى أن تكون انطلاقة 2001 فرصة لعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكامـل جنـوب المتوسـط تبنى عـلى أسـاس أكـبر مـن التفـاهم والحـوار في الاتجـاهين بعيـدا عـن المركزيـة الأوروبية والانغلاق"[580]، في استجابة طموحة إلى وعـود الليبراليـة والعولمـة اللتـان تتضمنان آمال الفاعـل الصـحفي في الخـروج مـن المركزيـة الأوروبيـة مـن جانـب الدول الأوروبية من ناحية، والخروج من دائـرة الانغـلاق الاقتصـادي مـن جانـب دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. ورغم أنه من "الواضح أن العالمين متباعدان اقتصـاديا وحضـاريا إلا أن إمكانيـة التقـارب المثمـر في متنـاول الجميـع وتحقيـق التوازن بينهما ليس مستحيلا"[581]. ولكن التفاؤل المفرط بهذه الإمكانية يبدو خارج السياق التاريخي والاجتماعي للعلاقة المركّبة بين العالمين العـربي والغـربي التـي لا تخرج عن إطار جدلية الرفض والقبول، والتعامل الانتقائي مع "منجـزات الحضـارة الغربية في الفكر والمعرفة والسياسة [...] باسم الهوية المغلقة، أو الاعتماد المطلـق على الذات في صورها الماضية"[582]، بردّة فعل مهزومة على مشروع الهيمنة الغربية المستند إلى المركزيـة الثقافيـة الأوروبيـة التـي أظهـرت تناقضـاتها الداخليـة قبـل المقاومة التي أبدتها المجتمعات غير الأوروبية. غير أن حركة "التمركز المعكوس[583]" أو "الاسـتشراق المعكـوس"[584] الـذي ميّـز الحقبـة الأخـيرة مـن الصراع العـربي مـع الغرب، أصبحت متهيكلة داخل العلاقة المتوتّرة ولا تحتمل هذا النوع من التفاؤل الـذي يتجـاوز الحقـائق والوقـائع ليسـقط في التمويـه الإيـديولوجي مـا لم

---

[580] المرجع السابق.

[581] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15 مارس 1998

[582] كمال عبد اللطيف، **العرب والحداثة السياسية**، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص 13.

[583] سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة**، معهد الإنماء القومي، بيروت، 1989، ص130.

[584] صادق جلال العظم، **ذهنية التحريم**، دار الطليعة، بيروت، 1988، ص 18.

يرفق بحركة مزدوجة تعيد نقد الحداثة الغربية وتصحيح بعض مساراتها، وتعيد نقد الحضارة العربية الإسلامية بنفس الأسلحة المعرفية والديمقراطية التي استخدمتها أوروبا في خروجها من النظام القديم إلى الحداثة[585].

3 ـ الخوصصة والليبرالية الاقتصادية

كانت التوجهات الاقتصادية قد حسمت قبل بداية عشرية التسعينات لصالح مزيد التسريع بالإجراءات اللبرالية في تصفية القطاع العام ووضع امتيازات جديدة لصالح الاستثمارات الخاصة المحلية منها والخارجية، ومزيد الانخراط في السوق العالمية بالتشجيع على التصدير والتخلي عن الاجراءات الحمائية أمام الواردات. وكانت جريدة الصباح تتبنى من خلال افتتاحياتها هذه السياسة الاقتصادية وتساندها بتبرير خياراتها الكبرى والتفصيلية، وكتبت إحداها تدافع عن التفويت في الأراضي الدولية استنادا إلى تبرير نتائج التغيرات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية: "إذا كانت برلمانات دول ما كان يسمى بالمعسكر الشرقي قد وافقت واحدة بعد أخرى على تقنين خوصصة الأراضي، فإننا مازلنا في بلادنا نصطدم بحاجز نفسي يقوم عند الكثيرين مقام الفكر المطلق"[586]. وبذلك ينقل الخطاب الافتتاحي صورة عن النقاش الدائر حول الخوصصة من داخل المؤسسات والقنوات الرسمية إلى أعمدة الصحافة بتبنّ واضح للنهج الليبرالي ولسياسة التفويت التي يحاول تبريرها بما كان يجري من تغيرات سياسية واقتصادية في مجتمعات أوروبا الشرقية معتبرا أن معارضة الخوصصة والتفويت في الأراضي الدولية إنما تستند إلى حاجز نفسي عند معارضي هذا المشروع الذين يحولون هذه الانفعالات النفسية، حسب الافتتاحية، إلى فكر مطلق يعادي سياسة التحرير الاقتصادي. "فالمهم ليس في تحديد ملكية وسائل الإنتاج في جهة معينة بقدر ما هو في نتائج تلك الوسائل وتأدية دورها في توفير السلع والخدمات والتشغيل بالحجم الكافي وبأدنى كلفة"[587]. ويحاول محرر الافتتاحية استدعاء منطق البراقماتية الاقتصادية في الوصول إلى أهداف إنتاجية وتشغيلية وأهداف التحكم في كلفة الإنتاج معتبرا أن طبيعة

---

[585] عبد الله العروي، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1983، ص ص 166 - 167.

[586] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15 مارس 1990.

[587] المرجع السابق.

الملكية وأشكال توزيعها تعتبر متغيرا تابعا لا يتدخل في تحديد تلك الأهداف في فصل كامل بين الأهداف ووسائل تحقيقها التي من بينها أشكال ملكية الأراضي في المجال الفلاحي، وسرعان ما يستنتج أن "التجربة دلت عندنا وعند غيرنا أنه ليس هناك في مجال الفلاحة من حافز للإنتاج أكثر من القطاع الخاص [...] والمعطى الأساسي في الاقتصاد العصري يقوم على البراقماتية لا الدغمائية"[588]؛ فبراقماتية الحوافز الإنتاجية تشير من خلال مختلف التجارب المحلية والعالمية حسب التصور الصحفي إلى أن القطاع الخاص هو الأقدر على تحقيق النتائج الاقتصادية كما وكيفا وتشغيلا. ولئن حملت هذه الافتتاحية طابعا سجاليا يعكس جزئيا طبيعة النقاش الذي كان دائرا حول سياسة الخوصصة والتسريع بالتوجهات الليبرالية[589]، فإنه كان يساند خطاب الانسحاب الذي قادته الحكومة ضدّ أغلب مكونات المجتمع المدني، ويتقاطع مع الفعل الإيديولوجي التبريري لإجراءات التحرير الاقتصادي وما يفترضه ذلك من استدعاء لمختلف الحجج التجريبية والتعبوية وشحن الانتظارات "بتحقيق نسب نمو أعلى وتوفير مواطن شغل أكثر"[590]، وهي الطموحات التي يرى فيها الخطاب الصحفي قابلية للتسويق أمام تنامي البطالة من جديد لدى فئات شبابية متعلّمة ما فتئت تغذي الطلب الإضافي على سوق الشغل، ولكن ربط الخوصصة بالتشغيل ربطا تناسبيا[591]، هو ما أوقع الصحيفة المبررة لسياسة التفويت في تناقض عاد منذ بداية التسعينات ليحدّ من مصداقية الخطاب الصحفي لدى الجمهور الواسع من القراء المفترضين.

في نفس الإطار الدعائي والتبريري لسياسة التسريع بالإجراءات اللبرالية، كانت الافتتاحيات المدروسة تلجأ إلى ذكريات الماضي في محاولة لإعادة ترميز الإيديولوجيا التنموية اللبرالية وشحنها بتوظيف الدلالات الوطنية، فكانت الدعوة "إلى المبادرة الحرة" تقترن بأعياد الكفاح الوطني

[588] المرجع السابق.

[589] الشاذلي العياري،"التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص، تجربة تونس"، مرجع سابق، ص 168.

[590] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15 مارس 1990.

[591] الشاذلي العياري، "التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص، تجربة تونس"، مرجع سابق، ص 169.

مثلما حصل في مثال الاحتفال بعيد الاستقلال سنة 1990 الذي وظفته إحدى الافتتاحيات لتبرير حاضر التوجهات الجديدة: "إن الشعور بالاستقلال يعني أن التونسيّ مطالب بأن لا يعتمد فقط على جهد الدولة بل عليه أن يؤمن ذاتيا بقدرته على العمل والإنتاج وتحقيق حاجاته وحاجات المجتمع"[592]. وبعد أكثر من ثلاث عقود من تاريخ كلية الدولة الحامية التي عوّضت المجتمع واستبدلته إيديولوجيا وسياسيا وتحمّلت مختلف مسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت الفئات تفاجأ بخطاب الانسحاب الدولوي في المجال الاقتصادي تاركة جميع الأفراد والفاعلين لحكم قوانين السوق التي لم يتعودوا على التكيف مع آلياتها وتحمل نتائجها[593] حتى مع تسويق شعارات "التّعويل على النفس" و"المبادرة الحرة" في مجتمع ارتفع فيه سقف الانتظارات الفردية والجماعية بفعل انتشار التعليم قطاعيا وجهويا وبداية انتشار الوسائط الاتصالية.

رغم أن انسحاب الدولة في الخطاب الصحفي المدروس كان انسحابا وظيفيا وانتقائيا، فإنه عبر عن طبيعة الإيديولوجيا التنموية الجديدة المتأثرة بالبراديقم التحرري الذي كان يجتاح أغلب السياسات الاقتصادية بوتائر سرّعتها أحداث تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور النظام العالمي الجديد متعدد الاكراهات والضغوطات الاقتصادية والسياسية، وأحادي الاستقطاب والتوجه؛ ولكن خطاب الانسحاب هذا رافقته جملة من التبريرات حاول الخطاب الصحفي للمدونة المختارة استدعاء التاريخ وعلم السياسة لتبرير الوظائف "الحقيقية للدولة" وعدم جدوى انخراطها في الحقل الاقتصادي: "لقد جربنا وجرب غيرنا قبلنا حشر الدولة في مجالات لم تخلق لها [الاقتصاد] فكان أن أفلست الأنظمة التي اعتمدت تلك التوجهات وتقلصت هيبة الدولة وتضاءلت مصداقيتها وأدى بها ذلك إلى الفشل والإفلاس"[594]. فالدولة في تونس عليها الانسحاب مهما كان فجائيا من المجال الاقتصادي بعد أن اندمجت فيه وقادته لعدة عقود حتى أنها اعتبرت أهم فاعل اقتصادي في التجربة التنموية في تونس المعاصرة، ولذلك اعتبر الخطاب الصحفي أن

---

[592] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15 مارس 1990.

[593] الشادلي العياري، "التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص، تجربة تونس"، مرجع سابق، ص 168.

[594] افتتاحية جريدة **الصباح**، 10 جويلية 1990.

انهيار المعسكر الشرقي كان نتيجة حتمية لانفراد دوله بتسيير الاقتصاد وتوجيهه ولغياب القطاع الخاص، بتحليل تبسيطي يفتقد العمق والشمولية ويتغافل عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي صاحب هذا الانهيار. وبالإضافة إلى ذلك تحاول نفس الافتتاحية التأسيس لثقافة "المبادرة الحرة" والتعويل على النفس والانقطاع عن عادة التواكل على ما توفره الدولة من خدمات وحاجات "ما زلنا نحيط أنفسنا بحزام يحمينا من إطلاق حرية المبادرة الفردية وكأن النجاح تهمة إن لم يكن جريمة"[595]، وذلك لتشخيص العوائق الثقافية والقيمية التي تصدّ "إطلاق حرية المبادرة الفردية" التي هي في حقيقة الأمر عوائق مرتبطة باشتغال المصالح البيروقراطية لفئات اعتبرها الخطاب الصحفي مستفيدة من مواقعها الإدارية والتنظيمية في الهيمنة على الفاعلين الاقتصاديين.

لم تكن سياسة التسريع في الإجراءات الليبرالية التي تسارعت منذ عشرية تسعينات القرن الماضي بمنأى عن التحولات الداخلية والخارجية، بل عكست التطور الاقتصادي لفئة المستثمرين المنحدرين من مرحلة السبعينات والثمانينات في مقابل فئة من بيروقراطية الدولة التي كانت متنفذة داخل الأجهزة الحكومية وجهاز الحزب الحاكم، وتضخّم دورها الإداري والاجتماعي على مرّ عدّة عشريات كانت الدولة خلالها هي القائد الوحيد لمختلف المشاريع التنموية . ولئن تمكنت الحكومة من تغيير هيكلة الحزب الاشتراكي الدستوري حين غيرت اسمه في مؤتمر الإنقاذ لتدمج فئات جديدة من رجال الأعمال والمثقفين والشباب داخل التجمع الدستوري الديمقراطي، فإنها لم تتخلص بسهولة من التضخم البيروقراطي للدولة الذي لم يكن ليستفيد رموزه من التوجهات الليبرالية حين كانوا يفقدون مواقعهم لصالح فئات جديدة من الخبراء والتكنوقراطيين. وقد عكس الخطاب الصحفي المدروس بعضا من هذه التغيرات الاجتماعية والسياسية التي صاحبت التحضير لانسحاب الدولة كفاعل اقتصادي أساسي لصالح فئة المستثمرين الخواص، حين كان يحاول المطالبة بإزاحة بيروقراطية الدولة من أمام التعجيل بإجراءات الخوصصة حيث كتبت إحدى الافتتاحيات "مازلنا نتقدم بخطوات وئيدة أشبه بمن يتحرك وهو واقف في مكانه في مجال الخوصصة خوفا من

[595] افتتاحية جريدة **الصباح**، 10 جويلية 1990.

ردة فعل الذين استمرءوا الكسب بدون جهد في ظل مؤسسات تمتص رحيق جهد المجموعة [...] بأموال الدولة بدعوى الحفاظ على القطاع العام"[596]. يبدو الهجوم واضحا على فئات كانت تستفيد من مواقعها في الاستفادة الاجتماعية والسياسية من مؤسسات القطاع العام وتعارض خفية سياسة التحرير الاقتصادي من خلال ما كتبه المحرر من أن "المؤسسات التي تبادر مازالت تلقي العراقيل الإدارية والمالية بدعوى أن أجهزة الدولة لا يمكن أن تكون في خدمة القطاع الخاص وكأنها وجدت لغير هذا الغرض وكأن القطاع الخاص لا يمثل اليوم وغدا الإطار الأكثر مناسبة لإنجاز أهداف التنمية"[597]. يعبّر هذا النوع من الخطاب عن انحياز واضح للخيار الليبرالي وما يفترضه من صراع بين فئات اجتماعية لا تشترك في نفس المصالح ولا في نفس المواقع من خلال ما صوّرته الافتتاحية من مقاومة بيروقراطية لوضع أجهزة الدولة في خدمة القطاع الخاص إداريا وماليا وسياسيا لأن وظيفتها الأساسية التي وجدت من أجلها هي تدعيم الاستثمار الخاص بل وخلقه إن لم يوجد[598]، لقيادة الاقتصاد ووضع كامل أجهزة الدولة تحت تصرفه بوصفه المنقذ الوحيد للتنمية حين يشتغل حسب آليات السوق فيحقق أهدافها في رفع المستوى المعيشي واستيعاب البطالة التي أصبحت تمثل تحديا خطيرا للمشروع التنموي وذلك "أسوة بما حصل في كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغفورة وهونغ كونغ"[599].

لا يعبر هذا التحمس لتصفية القطاع العام لصالح القطاع الخاص سوى عن فعل إيديولوجي تنموي متشدد ينحو إلى تبرير سياسة تطبيقية لتحرير السوق ومناصرة فئة محددة من الفاعلين الاقتصاديين المهيمنين على حساب بقية الفئات والطبقات، يوكل لهم مهمة قيادة المشروع التنموي بدعمهم ماليا وإداريا وسياسيا، وينحاز إلى التوجه الليبرالي على حساب الاقتصاد الموجه تحت تأثير عناصر إيديولوجية عالمية تتخذ من النجاح النسبي والمؤقت لبعض التجارب الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا نموذجا تنمويا يتم تعميمه

---

[596] افتتاحية جريدة **الصباح،** 10 جويلية 1990.

[597] المرجع السابق.

[598] عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، مصدر سابق، ص 166.

[599] افتتاحية جريدة **الصباح** 10 جويلية 1990.

خارج السياقات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية المولدة له، رغم ما آلت إليه هذه التجارب من تحطيم "أسطورة النمور الآسيوسة[600]" بعد بضع سنوات من هذه الإشادة، وذلك لمزيد إدماج الاقتصاد المحلّي داخل منظومة تبادلية دون حواجز تصب في صالح المراكز العالمية والشركات العابرة للقوميات والقارات. أما الكلفة الاجتماعية لهذه السياسة الاقتصادية فيحاول خطاب الافتتاحيات تجنب الخوض فيها متجاهلا التمايزات الاجتماعية التي تتضمنها في مستوى توزيع الثروة والدخل وإفراز تناقضات اجتماعية بين الفئات المستفيدة والفئات المتضررة، مع شحن انتظاراتها بوعود تنموية تلقى القبول والمساندة مثل ما تؤكد الافتتاحية من أن "الاستثمارات الخاصة هي الأقدر على التشغيل وتحقيق نسب مرتفعة من التنمية [...] والذين يعادون القطاع الخاص عليهم أن يفيقوا من سباتهم والأرقام تؤكد أن القطاع الخاص هو الأقدر على أن يزج ببلادنا في طريق النمو الفعلي"[601]. وإذا كانت كل إيديولوجيا تتخذ من التعبيرة الثقافية السائدة في عصرها نواة لها، فإن هذه الإيديولوجيا التنموية الليبرالية في مرحلتها المقبولة تحاول الاستناد إلى بعض منتجات علوم الاقتصاد والإحصاء لتبرر صدقيتها وتدعم حججها في مواجهة خصومها الرافضين لها واختزالهم في فئة من الديماغوجيين أو من بيروقراطية الدولة المستفيد الوحيد من تعطيل تفويت الملكية العمومية لفائدة الفاعل الاقتصادي الخاص وحجب كل التسهيلات الممكنة حتى ينهض ويقود عملية التنمية.

أما قضية "المبادرة الحرة" التي ركزت عليها العديد من الافتتاحيات واعتبرتها محور التحول نحو الاقتصاد الليبرالي والاحتكام إلى منطق السوق في العرض والطلب، فقد حاول الخطاب الصحفي أن يزيل من أمام اشتغالها كل العراقيل والحواجز وخاصة منها ما يرتبط بالإجراءات الإدارية والبيروقراطية واعتبرت إحدى الافتتاحيات التي كانت تؤسس للتوجه الليبرالي الجديد أن "الرّخص [التراخيص] عائق أمام التشغيل وهي لا تحاول حتى أن تخفي سيطرة الإدارة أو أجهزة أخرى، وكأنها تبرر وجودها

---

[600] Françoise CAYRAC-BLANCHARD, « L'Indonésie au xxe siècle », in **Encyclopédia Universalis,** Op. Cit.

[601] افتتاحية جريدة **الصباح** 10 جويلية 1990.

بتلك الأوراق وتقف أمام التشغيل وتعرقل انصراف المبادرين إلى المبادرة"[602]. ورغم أن الترخيص في إنشاء المشاريع الخاصة ارتبط بالطبيعة الزبائنية لسياسة الدولة في تعاملها مع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين[603] بتحويل الحقوق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية الخاصة إلى امتيازات توزع حسب معايير لاشكلية من الولاء السياسي والجهوي أو من المحسوبية تكون بمثابة الجزاء عن الولاء، فإن هذه العلاقة الزبائنية امتدت لتشمل بداية التسعينات. ولكن هذه السياسة تهيكلت داخل الثقافة الإدارية والسياسية وجمّعت حولها جملة من المواقع والمصالح أصبح بعدها من الصعب إزالتها وإعادة توزيع الحقوق والخدمات حسب معايير الكفاءة والنجاعة والمنافسة، وتبقى دعوة الصحيفة لتحرير الإدارة من التسلط البيروقراطي خطابا إيديولوجيا يغطي الأسباب السياسية الكامنة وراء ذلك. ويصل التمثل الصحفي للحل الليبرالي إلى أوجه كردة فعل متحمّسة حين تعتبر نفس الافتتاحية "أن المنطق يقتضي حذف كل الرخص التي تحول اليوم دون قيام المنافسة الحرة والبقاء للأصلح"[604] في تبني واضح لنوع من الداروينية الاقتصادية والاجتماعية يكون فيها البقاء للأصلح وللأقدر على خوض مغامرة المنافسة والاحتكام إلى منطق السوق وحده لينفرد بالنشاط الاقتصادي بواسطة آلياته المستقلة عن تسلط الإدارة. وبذلك تحاول الافتتاحية ممارسة نوع من الإيديولوجيا الليبرالية لنسخ تجارب المجتمعات التي ولدت فيها هذه النظرية ومورست، متجاوزة الشروط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لتطور منظومة "الاقتصاد ـ العالم" وتقسيم العالم إلى مراكز وأطراف تابعة لها[605]. أما الوجه الثاني للفعل الإيديولوجي التنموي الذي لا يقود إلى ترميز العمليات التنموية وتعبئة مختلف الفاعلين وراء المشروع التنموي وتشريكهم فيه، بقدر ما يشيد به من خلال جملة التبريرات والأوهام، فيظهر في ربط التشغيل وحل أزمة البطالة المتفاقمة برفع الحواجز الإدارية والبيروقراطية أمام المبادرة الحرة بوصفها آلية اقتصادية تبرر تنصل الدولة

---

[602] افتتاحية جريدة **الصباح**، 28 جويلية 1990.

[603] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, *Le Syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. p 213.

[604] المرجع السابق.

[605] Immanuel WALLRSTEIN, *Impenser la science sociale, Pour sortir du XIX siècle*, Op. Cit. p198.

من أهم ضماناتها الاجتماعية التي رافقت سياستها طيلة عشريات عديدة، إذ لا يمكن لجميع طالبي الشغل أن يتحولوا إلى مستثمرين خواص حتى في أكثر المجتمعات المتميزة بنهجها الليبرالي منذ عدة قرون.

وإذا ما كانت عمليات الخوصصة تتلاحق بوتيرة تزداد سرعة حيث انتقلت من خوصصة 8 مؤسسات سنة 1994 إلى 14 مؤسسة سنة 1995 لتصل إلى 30 مؤسسة سنة 1996♣، اعتبرت بعض الافتتاحيات أن "المفهوم السليم للخوصصة أصبح منتشرا ومقبولا من المجتمع[...] فالعملية في الحقيقة تعني نقل ملكية الشركات العمومية عن طريق البيع من الدولة إلى المواطنين قصد تحسين وضع تلك الشركات وتخليص الدولة من أعباء وأدوار لم يعد اليوم أي موجب لتحمّلها"[606]. وهو ما يعبر في الخطاب الصحفي عن وضعية القبول الاجتماعي لإحد أبرز المكونات التي قامت عليها ليبرالية التسعينات دون أن يتمتع هذا المشروع بالمساندة أو القدرة على رفض إيديولوجيتها ووسائل تبريرها نتيجة ضعف الحركات الاجتماعية والسياسية المعارضة لهذا التوجه، وهيمنة الدولة والحزب الحاكم على الأفضية المدنية والتوسطية باستخدام ما سمّي "بالديمقراطية التوافقية" التي لا تسمح بتجاوز السقف السياسي والإيديولوجي الذي رسمته الحكومة منذ بداية التسعينات. وقد ادعت نفس الافتتاحية إعادة اكتشاف مفهوم الخوصصة واختزلته في مجرد عملية تقنية تتمثل في نقل الملكية من الدولة إلى المواطنين بالبيع دون تحديد الفئة القادرة منهم على شراء هذه الملكيات الاقتصادية ودون التعرض إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية المنجرّة عن نقل الملكية في مستويات التشغيل والتأجير وتوجيه الإنتاج ومصير الأرباح المترتبة عنها، ودون إشارة إلى شروط الشفافية وسعر السوق الحقيقي لهذه الممتلكات العمومية التي كانت جريدة الصباح تدعو إلى تطبيقها على هذه العملية في بداية العشرية. أما أهداف الخوصصة فتتمثل حسب نصّ الافتتاحية في تحسين الوضع التنظيمي والإنتاجي للمؤسسات العمومية بتخليصها من التسلط البيروقراطي ودفع الأعباء المالية والإدارية التي كانت تتحملها الدولة وتثقل كاهل ميزانيتها وهو ما سوف "يمكّن من الاستخدام الأفضل للإمكانيات المتاحة سواء كانت

♣ جريدة **الصباح** 10 أكتوبر 1996.

[606] افتتاحية جريدة **الصباح** 10 أكتوبر 1996

بشرية، أو مادية [...] والاحتفاظ بالحدّ المناسب ولا أكثر من اليد العاملة"[607]، حيث أصبحت الليبرالية الطريق الوحيدة المتوفرة رغم ما تتضمنه من نتائج على تسريح العمال، بتطبيق مقاييس متشددة في عقلانيتها الأداتية. ولئن وفّرت عمليات الخوصصة "300 مليون دينار تخصّص لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي ستتم خوصصتها لاحقا"[608]، فإن الخطاب الصحفي اعتمد جملة من التبريرات تتمثل أهميتها في "أن التجربة أثبتت عالميا أن خوصصة المؤسسات تؤدي إلى رفع نسب التنمية لضمان تحقيق نسب نمو أرفع وتحقيق التشغيل الأفضل [...] ووضع البلاد في إطار كوكبة الدول التي وصلت حدّا من الاعتماد الذاتي على إمكانياتها"[609]. وإذا ما تعلق الأمر برسم الأهداف التنموية الليبرالية مدعما خطاب الانسحاب بطريقة انتقائية، فالدولة لا تتدخل في قوانين السوق وآلياته إلا لحماية الاقتصاد الوطني الذي يختزله المحرر في القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية الحرة التي اعتبرها "دينامو التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[610] من الواجب تشجيعها بكل الوسائل المالية والتنظيمية وزيادة الاستهلاك، وتوليدها من رحم القطاع العام الذي يتحوّل من خلال هذا الخطاب إلى عبء ثقيل لما "يستنزفه من ميزانية الدولة حين يتعلق الأمر بطاقته التشغيلية"[611] لأنها لا تضاهي قدرة القطاع الخاص على امتصاص طلبات الشغل رغم استناده إلى قواعد الربح.

لم تكتف الافتتاحيات اللاحقة بهذا التدعيم لسياسة الخوصصة، وطالبت بتشريعها وتعميمها حتى تشمل كل مجالات النشاط الاقتصادي المنتج للبضائع والخدمات متنكرة مثل العادة لكل التجارب التنموية السابقة حيث: "لم تكن هناك حاجة في أي وقت من الأوقات ليكون القطاع التنافسي بيد الدولة سوى ما كان سائدا من توجهات إيديولوجية بعيدة عن مقتضيات الجدوى الاقتصادية [...] ضرورة اقتحام الخوصصة مجالات أخرى

---

[607] المرجع السابق.

[608] المرجع السابق.

[609] المرجع السابق.

[610] المرجع السابق.

[611] المرجع السابق.

كالمواصلات والنقل بجميع فروعه والبنية التحتية الأساسية"[612]. ومرة أخرى تتبين الخاصية الاستباقية للخطاب الصحفي، الذي ما إن يتأكد من التوجهات الرسمية حتى يسارع إلى تسريعها وتعميمها محاولا استباق الإجراءات المتبعة مؤكدا واقع الهيمنة على الحقل الصحفي والإعلامي وتبعيته الهيكلية للحقل السياسي الرسمي، وهو يعمل على إعادة قراءة التاريخ التنموي بالقفز على السياقات التاريخية والاقتصادية لأحداثه وتوجهاته محتميا بخطاب "نهاية الإيديولوجيا"[613] وتحميله مسؤوليات الخيارات التنموية السابقة في نشوء القطاع العام وتطوره السابقين عن المرحلة الليبرالية. وإذا ما جاء الوقت لاستكمال الخوصصة وتعميمها وحسم تردّد الدولة أمام النتائج الاقتصادية والاجتماعية الملموسة والمفترضة، "فلأن القطاع الخاص هو "دينامو" التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولأن اتساعه هو الكفيل بتحقيق نسب التنمية [...] بكل عناصرها الصلبة والعالية والمستمرة والمستديمة"[614]، إنه خطاب إطلاقي تعتمده الافتتاحية لعرض كل هذه الصفات التنموية وإلحاقها فقط بمزايا القطاع الخاص وقدرته الخارقة على تحقيق "القفزة النوعية القادرة على الوصول بتونس إلى كوكبة البلدان المتقدمة"[615] مهما كانت الكلفة الاجتماعية لانفراد السوق الليبرالية بالمجتمع، بل الدعوة الصريحة إلى تدخل الدولة لمساندة القطاع الخاص بكافة الوسائل المالية والبشرية والتقنية، ومهما كانت التبريرات المقدمة سواء بإعادة بناء الذاكرة التنموية أو برسم الوعود أو بالاستناد الانتقائي إلى التجارب الاقتصادية العالمية من أجل الدعاية للقطاع الخاص الذي لم يجد المحرر في اللغة العربية من توصيف لفاعليته المطلقة فاستدعى ترجمة حرفية لمصطلح (Dynamo) تحيل على التمثل الآلي والحتمية الميكانيكية للوظيفة المركزية والوحيدة للقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية.

وإذا ما دعت جريدة الصباح منذ أواسط التسعينات إلى تعميم الخوصصة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي والخدماتي تشجيعا للمبادرات الحرة

---

[612] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 ديسمبر 1996.

[613] Daniel BELL, *The end of Ideoly, on the Exhaustions of Political Idea in the Fifties*, Op. Cit. p21.

[614] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 ديسمبر 1996.

[615] المرجع السابق.

وتحريرا لهذه الأنشطة من ملكية الدولة التي اعتبرت إرهاقا لها ومعوّقة للاقتصاد في نفس الوقت، فقد اعتبرت في آخر العشرية أن ما سبق من أحداث جامعات حرة جاء ليعزز التوجهات التحررية باعتبارها حلا لأزمة الضغط العددي التي تثقل الجامعات العمومية لأن "حوالي 20 ألف طالب يؤمّون مؤسسات التعليم الخاص مقابل 130 ألفا في المؤسسات الحكومية [...] وبذلك أصبح يشكل ظاهرة لابد من الوقوف عندها"[616]. لكن التبرير المقدّم في الخطاب الصحفي لهذا النوع من التعليم انتهى إلى ضرورة معادلة الشهادات التي يوفرها مع الشهادات الحكومية لتشجيع الإقبال عليه، وقيام "هذا التعليم بقطع النظر عن تقييمه من شأنه أن يخفف من ضغط المسلط على الجامعات الحكومية[...] والإمكانيات الضخمة التي يتطلبها التعليم العالي لآلاف الطلبة"[617]، غير أن الخطاب المدروس يتجاهل أن التعليم العالي الخاص لا يشترط الحصول على شهادة الباكالوريا وهو الشرط الأول للتسجيل في الجامعات العمومية، وبالتالي لا يمكن له أن يخفّف من الإقبال على خدمات التعليم العالي الحكومي. أما الشروط البيداغوجية والتكوينية والعلمية باعتبارها أهم ما يميز التعليم الجامعي فلا تطرحها الافتتاحية المنشغلة أساسا بتشجيع "المبادرة الخاصة" مهما كانت طبيعة مجال التدخل ومهما كانت النتائج المترتبة عنها ولو تعلق الأمر بالتعليم العالي بعد أن "تأكد واقع الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على اقتصاد السوق وتشجيع المبادرة الفردية وفسح المجال لكل الطاقات الخلاقة [...] الوفاق الوطني هو الكفيل بإفراز الحلول التي تحترم هذا التعليم العالي الخاص"[618]. وهكذا يستمر الخطاب الصحفي في توظيف مسألة "الوفاق الوطني" ليحوّلها إلى إجماع يقبل بتعميم الإجراءات والتوجهات الليبرالية المفروضة حتى تشمل آخر مجالات التدخل العمومي لتتم معادلة التعليم الخاص بالتعليم الدولي حتى ولو كان ذلك على حساب المعايير التكوينية والعلمية تشجيعا

[616] افتتاحية جريدة **الصباح**، 26 أكتوبر 1997.

[617] المرجع السابق.

[618] المرجع السابق.

للقطاع الخاص وإرضاء لفاعليه من المستثمرين في مختلف مجالات القطاع الخدماتي[619].

يتضح أن أهم ما كان يميز الخطاب الليبرالي لجريدة الصباح في مستوى تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة هو الطابع الانتقائي لهذا التدخل والقياس بمقياسين اثنين. فالدولة يجب أن تنسحب حين تكون حركة العرض والطلب في صالح المنتجين والمستثمرين ورجال الأعمال من التجار والوسطاء، ولكنها مدعوّة للتدخل ماليا وسياسيا حين يقترب الطلب من العرض أو يفوقه وتنخفض الأسعار لصالح المستهلك، وهو ما يلاحظ في العديد من الافتتاحيات لعل أوضحها ما تعرّض لقرار تحرير قطاع الزيوت وتمكين القطاع الخاص من لعب الدور الأبرز في كل "الأنشطة الزيتونية إنتاجا وترويجا وتصديرا وتعاملا مع الخارج"[620]. ولئن كان الخطاب الصحفي المدروس كثيرا ما يربط بين تحرير الاقتصاد من الدور التوازني للدولة وبين متغيرات النجاعة والاحتكام إلى منطق السوق، إلا أن بعض النتائج المترتبة عن انسحاب الدولة كانت تؤثر على هشاشة العوامل الظرفية المرتبطة خاصة بالتصدير فيعود للاستدراك مطالبا بالتدخل الانتقائي إذ "لا يسع المرء إلا أن يرحب بمثل هذا القرار لأنه يكرس التوجه التحرري الليبرالي، ويزيده عمقا"[621] من ناحية نجاعة العمل الاقتصادي نظريا وإيديولوجيا. ولكن نفس الافتتاحية سرعان ما تستدرك "حين يتعرض هذا القطاع لأزمة نتيجة تفاقم المخزونات لابد أن تتضافر جهود القطاع الخاص والقطاع العام [...] وعلى السلطة واجب الحفاظ على الأسعار حفاظا على ثروتنا الزيتونية"[622]. فهذا التناقض في مستوى الخطاب يعبّر عن تناقض أحد مستويات الإيديولوجيا الليبرالية التي بقدر ما تراهن على قوانين السوق في إحداث التوازن واشتغال اليد الخفية للاقتصاد الحرّ، فإنها تصطدم بواقع ضعف مؤسسات القطاع الخاص ماليا وتنظيميا وبمحدودية تجربته في قراءة السوق الممزقة بين التصدير إلى الخارج الذي لا يعرف استقرارا نظرا

---

[619] جيرار دو سيليس، نيكو هورت، **السبّورة السوداء، رؤية نقدية لمشروع خوصصة التعليم**، ترجمة محمد عمامي، دار الجنوب للتّقدم، تونس، 2005، ص ص 55- 56.

[620] افتتاحية جريدة **الصباح**، 24 أكتوبر 1993.

[621] المرجع السابق.

[622] المرجع السابق.

للمنافسة الشديدة وارتهانها بالعوامل الظرفية، وبين الترويج المحلي المضطرب باضطراب التصدير، وهي الوضعية التي يحلّها الخطاب الصحفي المدروس الموزّع بدوره بين الوعود الإيديولوجية والإكراهات الميدانية، من خلال الدعوة إلى التدخل الانتقائي لحماية الأسعار من الانخفاض حين تغلق أبواب التصدير والتعسف على نفس قوانين السوق التي ينادي في نفس الوقت باحترام اشتغالها.

ومن ناحية أخرى شهدت عشرية التسعينات بعض الوضعيات الظرفية الإقليمية التي أثّرت على الحركية الاقتصادية الداخلية ووسّعت في اشتغال القطاع التجاري اللاشكلي الذي أصبح يستقطب رؤوس الأموال المتوسطة واليد العاملة سواء في بعض الجهات أو في العاصمة. وعلى إثر الحصار الذي فرض على التراب الليبي نشطت الحركة التجارية على الحدود الجنوبية الشرقية في إطار نشاط بدأ تهريبا للبضائع والسلع وانتهى لا شكليا ولكنه عمّ أغلب الأسواق الجهوية في الجنوب والوسط ووصل حتى الجهات الشمالية والعاصمة. وأمام هذه الوضعية التي تضرر منها تجار التفصيل خاصة في العاصمة حيث بدأ الاقتصاد التجاري الموازي يستقطب أغلب المستهلكين نظرا لفارق الأسعار، كتبت جريدة الصباح في إحدى افتتاحيتها تستبق بعض الإجراءات الحكومية للتضييق على ما عرف "بأسواق ليبيا": "لابد من القول أن التحرر الاقتصادي وترك المجال فسيحا أمام المبادرة الفردية لا يعني بالمطلق الفوضى أو ترك الحبل على الغارب [...] فشروطه وضوابطه الخاصة تحتاج على عكس ما يعتقده البعض إلى[...] إتاحة الفرص المتكافئة لكل المتدخلين وحمايتهم من المزاحمة غير الشريفة"[623]. وفي إشارة إلى الفاعلين التجاريين الذين استفادوا من إجراءات التحرير الاقتصادي وحرية الانتصاب للحساب الخاص في القطاع اللاشكلي والذين أصبحوا يزاحمون القطاع التجاري المنظم الخاص وتجارة التفصيل للعديد من "البضائع الخاصة باللباس والكهرمنزلية والركلام"[624]، اعتبرت الافتتاحية ذلك تجاوزا للقواعد المنظمة للنشاط التجاري ومنافسة غير شريفة حسب فوارق الأسعار في الكلفة التجارية. ورغم أن هذا القطاع التجاري اللاشكلي أصبح يستقطب

---

[623] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 جانفي 1996.

[624] المرجع السابق.

العديد من المستثمرين في مستوى تجارة الجملة أو التهريب في المناطق الحدودية رأت جريدة الصباح أنه "لابد أن يكون قسط القطاعات المنظمة في النشاط الاقتصادي هو الأكثر ولا يكون هناك مكان لاقتصاد تحت أرضي [...] لأن القطاعات المنظمة تدفع الضرائب وتتعامل بشفافية مع القوانين والإجراءات السائدة"[625]. وإذا كان من غير الممكن القضاء نهائيا على القطاع اللاشكلي لاندماجه في الاقتصاد وتوفيره للشغل لآلاف العاملين، فإن الخطاب الصحفي لجريدة الصباح رأى فيه تضّخما مرضيا يفقر مداخيل الدولة المتأتية من الضرائب "والآداءات الجمركية والأداء على القيمة المضافة والأعباء المستوجبة للتغطية الاجتماعية"[626]، يمكن السماح له فقط بهامش من التواجد لا يضرّ برجال أعمال القطاع التجاري المنظّم ولا يزيد من هشاشة البنيات الاقتصادية التي أصبحت تواجه منافسة مزدوجة خارجية عالمية وداخلية من قبل القطاع اللاشكلي.

II ـ من التنمية إلى العولمة

1 ـ الأهداف الجديدة للتنمية في ظل العولمة

لم تكد تبدأ عشرية التسعينات حتى عادت الافتتاحيات إلى التخصّص في متابعة الأنشطة الحكومية والرئاسية بالدعم والمساندة وتحويل الخطابات الرسمية إلى أحداث صحفية ومرجعيات للخطاب الصحفي، وبمناسبة عيد العمال علقت إحدى الافتتاحيات المدروسة على خطاب الرئيس تستعيد أهم مفاصله من وجهة نظرها: "العمال التونسيون يتمتعون اليوم بتشريعات اجتماعية من أكثر ما هو موجود في العالم من حيث تقدمها حتى لكأنها تشريعات لم توضع في أي بلد من بلدان العالم الثالث"[627]. وهكذا يطابق الخطاب الصحفي بين الحقوق التي يتمتع به العمال في أكثر المجتمعات تقدما، ويستعمل صيغ المبالغة والتفضيل لتوصيف واقع غير مطابق لتاريخ الحركات العمالية العالمية التي استفادت من مكتسبات ما حققته "الحركات الاشتراكية في المجتمعات الغربية طيلة أكثر من قرنين من الصراعات

[625] المرجع

[626] المرجع السابق.

[627] افتتاحية جريدة **الصباح**،2 ماي 1991.

الاجتماعيـة"[628]، كـما اعتـبر أن هـذه التشريعـات لم تتحقـق في أي مجتمـع مـن مجتمعات العالم الثالث. ولكن نفـس الافتتاحيـة تـحصي مـا بـين 350 و500 ألـف عاطل عـن العمـل: "إننـا مازلنـا في مسـتوى مـن الـدخل الفـردي لا يتجـاوز 1800 دينار"[629] سنويا، وتخلص إلى أن الهدف التنمـوي الملـحّ هـو "بطالـة أقـلّ ومسـتوى معيش أرفع [...] والواجب هو العمل الذي هو نهضة البلاد ووضـع أسـس تقـدمها وازدهارها"[630] باعتباره وسيلة أساسية لتحقيـق هـذه الأهـداف. وبتقـديم العنـاصر الدعائية على تشخيص الوقائع وتوصيفها نجد الافتتاحيـة نفسـها في موقـف يـراوح بين التبني المطلق للسياسة الليبرالية المتبعة وبين مـا تفترضـه مـن نتـائج اقتصـادية واجتماعية. وبذلك تحـاول الافتتاحيـة أن تجعـل منهـا تحـديات لأهـداف مرحليـة للتنمية خاصـة في التشـغيل ورفـع المسـتوى المعـيشي بتحسـين الـدخل والترفيـع في الأجور قد لا تضمنها ما تدعو إليه الافتتاحيات من تسريـع في الخوصصـة وتشـجيع المبادرة الخاصة والاستثمار المحلي والخارجي وتحرير الأسعار والاحتكـام إلى قـوانين السوق في العرض والطلب[631]. إنه تناقض يتضمن الخطاب الصحفي المدروس ليعـبّر عن تناقض الإيـديولوجيا التنمويـة في الجمـع بـين الليبراليـة الاقتصـادية والخطـاب السياسي الشعبوي "بخصائصه التمويهية التي تحـاول تبنـي التصـورات السـائدة في مستوى الخطاب المعلن"[632]، بما يقتضي دعـوة الفئـات العمّاليـة إلى "العمـل وبـذل الجهد لتحقيق النهضة والتقـدم والازدهـار" بوصـفها أهـداف التنميـة التـي كانـت ترافق الخطاب الصحفي منذ الستينات وكأنها مشـاريع للإنجـاز مؤجلـة باسـتمرار، لتفقد بذلك وظائفها التنموية وتتحول إلى وظائف إيديولوجية في مسـتوى التعبئـة والتبرير واستدعاء الفئات العمالية فقط لمزيد العمل وبذل الجهد دون اسـتدعائهم إلى المشاركة في الخيارات الكبرى والتفصيلية وفي مراقبة الإنجاز وتقييمها.

---

[628] A. TOURAINE, M. WIEVIORKA & F. DUBET, *Le Mouvement ouvrier*, Fayard, Paris, 1984, p 144.

[629] المرجع السابق.

[630] المرجع السابق.

[631] Richard BERGERON, *l'Auti-Développement : Le prix du libéralisme*, Op. Cit. p 123.

[632] Pierre-André TAGUIEFF, « Le Populisme », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

وأمام ثقل التحديات الظرفية الموروثة في أغلبها عن أزمة منتصف الثمانينات والمرتبطة بنتائج حرب الخليج والتحديات الهيكلية التي تواجهها السياسة الاقتصادية الليبرالية، كانت افتتاحيات جريدة الصباح من حين لآخر تلتزم بالشروط الاقتصادية في رسم بعض الأهداف التنموية وتمفصلها مع الخيارات المتبعة. وعند إعداد مشروع المخطط الثامن للتنمية 1992 ـ 1996 لم تبالغ الافتتاحية المخصصة لهذا الموضوع في الهدف التنموي المنشود ودعّمت ما جاء في هذا المخطط من أن "الهدف من ذلك تحقيق نسبة نمو بين 7 و7،5 سنويا"[633]، وبقطع النظر عن واقعية هذا الهدف كتبت الافتتاحية تعلق على تقرير المخطط أن الأهداف المرحلية والوسائل المعتمدة تتمثل أساسا في[634]:

1 ـ تعبئة كل الطاقات في مجال الاستثمار في القطاع الخاص واعتماد الشراكة الخارجية وتحقيق عبء المديونية وتشجيع الاستثمارات الخارجية ثلاثة أضعاف مقدارها المالي.

2 ـ التوجه فعلا وحقيقة إلى اعتماد اقتصاد السوق وآلياته وتحسين آليات التصرف الإداري وتخفيف أعباء التعويض والدعم.

3 ـ اعتماد مقاييس جديدة للتنمية لا تقتصر فقط على زيادة الإنتاج بل أساسا على تزايد الإنتاجية وتحسين الجودة.

وإذا كانت كل هذه الوسائل تصب في الخيارات التحررية وتسريع إجراءاتها رغم صعوباتها على اعتبار أن "إنجاز كل هدف منها معجزة في حد ذاته"[635]، فإن هذا الخطاب الليبرالي يسكت عن الكلفة الاجتماعية لهذه التوجهات ونتائجها على تعميق التمايزات الاجتماعية بين مختلف الفئات المتضررة من تخفيف دعم الحاجات الغذائية الأساسية ومن تعويض المؤسسات العامة بالاستثمار الخاص ونتائجه على التشغيل وتحرير الأسعار والضغط على الأجور، لفائدة الفئات الاجتماعية الجديدة من المستثمرين الخواص والوسطاء في عمليات التبادل التجاري الخارجي من تصدير وتوريد. ومن خلال افتتاحيات لاحقة كان الخطاب الصحفي لجريدة الصباح يستبق الإجراءات الرسمية ويدعو الحكومة إلى التعجيل بالتحرير الشامل

---

[633] افتتاحية جريدة **الصباح**، 11 مارس 1992.

[634] المرجع السابق.

[635] المرجع السابق.

والمطلق للأنشطة الاقتصادية وهو أحد المستويات القليلة الملاحظة لتأثير الخطاب الصحفي في بعض الإجراءات الحكومية حين يركّز على طمأنة الفاعل الحكومي وتشجيعه على استكمال برنامجه دون تردد أو تريث، وإعطائه صورة غير مطابقة للنتائج الاجتماعية المفترضة لمثل هذه التوجهات. وحين تدعو الافتتاحيات إلى "أنه يجب مواصلة الإصلاح باعتماد أكبر لآليات السوق وإعطاء العناصر الاقتصادية دورها في صنع تحرير الأسعار والتوريد والقرار الاقتصادي"[636]، فإنها لا تفعل سوى تشجيع القرار السياسي الرسمي على ترك المنطق الاقتصادي للسوق ينفرد بالمجتمع والدولة وفق معاييره الحسابية الخالية من الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية، والتي لا تعترف بأحقية الفئات المتضررة من هذه السياسة في مشاركة الفاعل الاقتصادي مصلحيا وقيميا لتعديل التمايزات الاجتماعية وتلطيف الصراعات الاجتماعية. وبذلك يسمح الخطاب الصحفي المدروس لنفسه النطق باسم بعض الفئات المحددة في المجتمع التي يترك لها تحديد مصير بقية الفئات الأخرى ويعطيها الأولوية شبه المطلقة في الاستفادة من الطاقات المالية والإدارية للدولة مقابل تحميل الفئات الاجتماعية المتضررة من "التحرير الشامل للاقتصاد"[637] مسؤولية التضحية والعمل في انتظار تحقيق الأهداف الواعدة لانفراد الفاعل الاقتصادي بقيادة المشروع التنموي مع "إعادة الاعتبار للعمل باعتباره قيمة حضارية [...] وإعادة النظر في سياسة الأجور المساوتية التي لا تثمن الفارق في الجهد المبذول"[638]. فهذا المنطق الإيديولوجي للخطاب الصحفي الداعي إلى الاحتكام لآليات السوق وحدها لتحديد الأسعار والشغل والأجور وربطها بالإنتاجية إنما يتجاوز في أحيان كثيرة السياسة الرسمية للحكومة ليتحوّل إلى إيديولوجية إرهابية تبرز المصالح الاقتصادية والسياسية لبعض الفئات من رجال الأعمال والمستثمرين ووسطاء التوريد على حساب أغلب الفئات الاجتماعية من الطبقات الوسطى والدنيا، وتدعو الدولة إلى الانحياز الكامل لصالح الليبرالية الاقتصادية التي تتحول إلى ليبرالية اجتماعية تغذي التهميش بمختلف أنواعه وأشكاله.

---

[636] افتتاحية جريدة **الصباح**، 17 مارس 1992.

[637] المرجع السابق.

[638] المرجع السابق.

كان لانخراط الاقتصاد التونسي في المنظومة الاقتصادية الليبرالية مبكرا صداه في المؤسسات المالية العالمية التي اعتمدت التجربة التونسية كاختبار لنجاح السياسة الليبرالية في ربط اقتصاديات العالم الثالث بالمراكز الاقتصادية العالمية ربطا تحرّريا يتمثل أساسا في "انسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وبناء اقتصاد متخارج توريدا وتصديرا بغاية الانخراط في الأسواق العالمية دون حواجز حمائية"[639]. وقد استغلّت إحدى افتتاحيات المدونة المختارة لبداية التسعينات أحد تقارير البنك العالمي للتنشئة والتعمير الذي قيّم التجربة الاقتصادية التونسية تقييما إيجابيا للتدليل على صحة الخيارات المعتمدة ونجاحها "فالمرء يشعر بالفخر والاعتزاز وهو يرى الخبراء الأجانب ـ وأي ـ خبراء وهم يؤكدون ثلاثة أشياء: أن تونس بصدد تحقيق نسب نمو محترمة ونجحت في رسم وتنفيذ سياسة اقتصادية ناجحة في المطلق وإنها أصبحت تعتبر اليوم مثالا موديل ـ للنجاعة"[640]. وفعلا كانت الحكومة في حاجة إلى مثل هذه الشهادة التي تمثل أحد مكونات المشروعية السياسية التي أصبحت مع النظام العالمي الجديد لما بعد سقوط المعسكر الشرقي تستند في جزء هام ما فتئ يتزايد إلى الخارج المتمثل في الفاعلين السياسيين العالميين وفي المؤسسات الاقتصادية العالمية التابعة لها "ذلك أن تونس بنظامها السياسي قادرة على أن تقتلع هذه الشهادة لأنها قادرة على إفراز تنمية منضبطة لتعهداتها الداخلية والخارجية"[641]. ورغم المبالغة الدعائية التي تعمّدها الخطاب الصحفي المدروس في نقل بعض العناصر التقييمية التي تضمنها هذا التقرير، فإنه يعكس نجاحا في الانخراط داخل المنظومة الاقتصادية العالمية بما تتضمنه من إيجابيات المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ومن كلفة اقتصادية واجتماعية في حجم التضحيات الواقعية والمفترضة لمثل هذه الخيارات. وإذا كان من الممكن تفسير سكوت التقرير عن هذه الكلفة الاجتماعية بحكم طابعه الاقتصادي والإيديولوجي، فلا يمكن تفسير تجاهلها من الخطاب الصحفي بغير الوظائف الدعائية الإيديولوجية العائدة مع بداية العشرية لتغطي على بقية الوظائف التي

---

[639] Richard BERGERON, *l'Auti-Développement* : *Le prix du libéralisme*, Op. Cit. p 143.

[640] افتتاحية جريدة **الصباح**، 14 أفريل 1992.

[641] المرجع السابق.

بدأت أو تكاد في الاشتغال خلال المرحلة الممتدة بين 1987 و1990، لتعيد معها الصوت الواحد للحقل الصحفي الذي لا ينطق بمصالح جميع الفئات بقدر ما يستميت في إقناع مستهلكيه بصحة الخيارات وبأحقية الفاعل الاقتصادي الخاص بقيادة المشروع التنموي، "لأنه بطل حقيقي يسهم في ثراء المجتمع [...] فهم رواد يجب تقليدهم"[642].

كانت التجارب الاقتصادية لبعض بلدان جنوب شرقي آسيا تستقطب المؤسسات المالية والتنموية العالمية لما كانت تحققه من نسب نمو مرتفعة ترجع أساسا للتحكم في الكلفة الإنتاجية والقدرة على المنافسة والتصدير، رغم الكلفة الاجتماعية الباهظة لهذه التجارب من تدني الأجور وتراجع نسب التشغيل ومحدودية الضمانات الاجتماعية والمهنية[643]، ومثلت نموذجا تنمويا منذ بداية التسعينات يشير إلى أهمية الثروة البشرية والتكنولوجية أمام الثروات الطبيعية حتى أن النجاح الاقتصادي لبعض هذه المجتمعات أهّلها لأن تسمى "بالنمور الآسيوية". وقد التقط الخطاب الصحفي هذه التجارب "النموذجية" ليحاول مقارنتها مع التجربة التنموية[644] التي انطلقت في تونس قبل عشرية التسعينات انطلاقا من بعض عناصر التشابه بين التجربتين في مستويات الخيارات الليبرالية والافتقار إلى الثروات الطبيعية[645]، رغم أن نسب النموّ كانت متباعدة والقدرة على اقتحام الأسواق العالمية لا يمكن مقارنتها بسهولة بين ما حققته هذه الاقتصاديات وبين الاقتصاد التونسي. ولكن إحدى افتتاحيات الصباح ذهبت إلى أن "الإنجازات المحققة يمكن أن تضعنا في نادي جنوب شرقي آسيا"[646]، وكانت الافتتاحية تتخذ من بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية لتراهن على التقارب الحاصل في الدخل ونسب التشغيل، فقد "وصلنا أو سنصل إلى مستوى الدخل الفردي في حدود ألفي دولار وهو ما يعتبر عينة للخروج من التخلف [...] كما وصل اقتصادنا إلى

---

[642] افتتاحية جريدة **الصباح**، 24 أفريل 1992.

[643] Françoise CAYRAC-BLANCHARD, « L'Indonésie au xxe siècle », in **Encyclopédia Universalis,** Op. Cit.

[644] حيث عنونت افتتاحية جريدة **الصباح**، موضوعها : "**تونس وجنوب شرقي آسيا**" أنظر:
- افتتاحية جريدة **الصباح** 4 جانفي 1996.

[645] المرجع السابق.

[646] المرجع السابق.

قدرة فعلية على توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب كل طاقة العمل الجديدة الوافية وهو إنجاز قليل الوجود في أعداد من البلدان المتقدمة"[647].

وبقطع النظر عن صحة هذه المعطيات ومدى مطابقتها للوقائع الاقتصادية في الدخل الفردي والتشغيل الكامل، فإن الخطاب الصحفي يستخدم هذه المؤشرات من أجل التدليل على وصول الاقتصاد التونسي لا إلى مستوى "النمور الآسيوية" في مجال الدخل الفردي فقط، بل أيضا إلى تجاوز ما تمّ إنجازه في عديد المجتمعات "المتقدمة" في مجال التشغيل. وهكذا لم تعد هذه الإنجازات في الخطاب الصحفي لجريدة الصباح أهدافا تنموية قابلة للتحقيق وموضوع تعبئة سياسية وإيديولوجية بل أصبحت "واقعا يلمسه المواطن بشكل مباشر" يجب المحافظة عليه بواسطة الوفاق والإجماع والاعتراف بواقع الإنجازات التي أصبحت بدورها تمثل "قاعدة للانطلاق قوامها مجموع إصلاحات طالت كل المجالات في السنوات الأخيرة"[648]. فالدورة التاريخية للتنمية تعيد نفسها كما حصل مع كل التجارب المتعاقبة منذ الاستقلال في الخطاب الصحفي، ليتنكر تمثل كل مرحلة لسابقتها وليبدأ التاريخ التنموي فقط مع المرحلة الراهنة وكأننا بصدد فلسفة تاريخ تنموية دائرية الاتجاه تجعل من الذاكرة الصحفية منقطعة عن كل العناصر التراكمية تقودها الوظائف الدعائية سياسيا وإيديولوجيا، تشيد بالإنجازات التنموية الراهنة وتعيد بناء الوقائع والمؤشرات بالتبرير تارة والتأويل الإطلاقي تارة أخرى.

وفي المقابل كانت مخلفات اللاتوازن الجهوي والمحلي المتهيكل داخل مختلف مناطق البلاد والتمايزات الموروثة بين "تونس المفيدة وبقية دواخل البلاد"، وكان على افتتاحيات جريدة الصباح أن تحوّل المجلس الوزاري المضيق الذي عقد حول ولاية قفصة إلى حدث إعلامي وصحفي لا لدشين سياسة جديدة للحكومة في التعاطي مع بعض التناقضات المرتبطة باللاّتوازنات الجهوية، بل لإعلان أنه قد "انتهى عهد مناطق الظل"[649] عنوانا لإحدى افتتاحيات الجريدة المعنية في قراءة غير موفقة للأحداث ولسياسة الحكومة التي سوف تطلق برنامجا رئاسيا خاصا بما يسمى مناطق

---

[647] المرجع السابق.

[648] المرجع السابق.

[649] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15أفريل 1992.

الظل يجمع بين الزيارات الميدانية الفجائية وبين تحويل اعتمادات خاصة وإنشاء صندوق خاص بتحسين البنيات التحتية للمناطق النائية[650]. ولكن الخطاب الصحفي الذي يسعى لتوظيف الأنشطة الحكومية والرئاسية لا لطرح القضايا العاجلة بل لتلميع واقع اللاتوازن والتناقضات الجهوية والمحلية وإعادة بناءه بطريقة لا تخلو من التعميم والتفاؤل وطمأنة القارئ بأن كل المواقع الجهوية والمحلية على أحسن ما يرام، يعلن بكل ثقة أنه "إذ يتأكد للتونسيين اليوم في أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب أنه لم تعد في بلادنا مناطق ظل أو دوائر فراغ أو نسيان، فإنه يتأكد لديهم أيضا أن العمل التنموي أصبح يدور في إطار استراتيجية شاملة وواضحة"[651].

فالتنمية أصبحت من خلال هذا الخطاب شاملة هدفها القضاء على بعض التمايزات الجهوية بعد أن تم القضاء على مناطق الظل تماما "من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب" وهو ما سوف تكذبه الأحداث وسياسة الدولة لاحقا، رغم ما أبدته الافتتاحية من معاني قطعية من خلال عبارات التأكيد والجزم التي تكررت لتسقط تمثل المحرر على الوقائع وكأنه يؤكد حقائق ليس لها وجود لأن تكرار التأكيد في الخطاب عامة يحيل على المواقف السجالية و"لا يعني صدقها في مستوى التوصيف بقدر ما يحيل على افتقارها الصدق"[652] أو ما يسمّى "بمغالطات التأكيد"، إضافة إلى أن تقنية التأكيد قد تلعب وظائف عكسية للمعاني المقصودة في الرسالة الإعلامية إن لم تكن دورية وتكررت في نفس الرسالة. وإذا كانت الافتتاحية المذكورة قد سجلت أولى مفردات ما سوف يظهر لاحقا من مفاهيم التنمية الجهوية والتنمية المحلية في الخطابين السياسي والصحفي: "وهو ما يتم حاليا بصفة دورية في إطار العناية بالجهات"[653]، فإن الوظائف التعبوية والدعائية هي التي تطغى على هذا التوجه التنموي المحلي في خطاب نفس الافتتاحية حين اعتبرت أن "هذه العملية تستمد أهميتها البالغة من شعور الارتياح لدى المواطنين"[654]. ذلك أن أهم ما في هذا التوجه المحلي للتنمية وإجراءاته

---

[650] F.N.S. (Fond National de la Solidarité 2626), Conférence national sur **Le développement aux zones d'ombre**, L'E.N.A. Tunis, 1996, pp 16,17.

[651] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15أفريل 1992.

[652] محمد سبيلاً، **الايديولوجيا، نحو نظرية تكاملية**، مرجع سابق، ص 151.

[653] افتتاحية جريدة **الصباح**، 15 أفريل 1992.

[654] المرجع السابق.

الحكومية والرئاسية إنما في الوظائف السياسية والإيديولوجية التي تؤمنها لدى المشاعر والأحاسيس الجماعية وليس في نتائجه المباشرة والبعيدة على شمولية التنمية وكأن لاوعي المحرر الصحفي التطبعي يفيض عند آخر الافتتاحية في وعي الولاء السياسي والبحث عن الدعاية والإقناع وتجديد المشروعية السياسية لنظام الحكم.

وفي مرحلة تالية ساير الخطاب الصحفي الزيارات الفجائية الرئاسية لبعض المناطق الداخلية حتى حوّلها إلى أحداث يطرح من خلالها قضايا التمايزات الجهوية، وتحت عنوان "تونس الأعماق" استغلت إحدى افتتاحيات الصباح زيارة رئيس الدولة إلى منطقة "أم الأبواب" في ولاية زغوان صبيحة عيد الأضحى سنة 1993 لتتناول مسألة اللاتوازن الجهوي لا من زاوية استراتيجية تنموية جهوية، بل على أسس أخلاقية من التضامن والتعاون والتي ما كانت لتطرح وتتحقق لولا "ترسخ عادة التضامن في بلادنا بمبادرة من رئيس الدولة [...] تحولت إلى استراتيجية عمل متواصل للنهوض بمستوى الحياة في الريف التونسي أي في تونس الأعماق ولعل هذه السنّة الحميدة المتمثلة في الزيارات الفجئية [...] هي المنبع الذي يجب أن تتوالد منه الأفكار الطيبة والمبادرات المجدية والأعمال المثمرة"[655]. وبذلك عاد الفاعل الصحفي من خلال افتتاحيات الصباح إلى تتبع النشاط الرئاسي وتحويله إلى أحداث صحفية تتم من خلالها ممارسة الدعاية السياسية المشخصنة[656] التي تعوّض، في التمثل الصحفي، وظائف المؤسسات ونشاطها الشكلي في مجال صياغة التوجهات التنموية واستتباعاتها الإجرائية في تعزيز واضح للتصور الفوقي المشخّص للمشروع التنموي المرتبط بالإدارة السياسية للزعيم "لأن تحقيق التوازن بين الجهات لم يعد شعارا يرفع فحسب بل يريده الرئيس أن يتحوّل إلى إنجاز يومي ولأن الريف هو حارس فلاحتنا وهو مطمور الغذاء لكافة أفراد الشعب"[657]. فقد كان المشروع التنموي التحرري الذي ميز عشرية التسعينات مترافقا مع ظهور توجهات محلية وجهوية لتفعيل بعض الآليات الاقتصادية داخل الجهات في محاولة

[655] افتتاحية جريدة **الصباح**، 1 جوان 1993.

[656] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, *Le Syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. p 214.

[657] افتتاحية جريدة **الصباح**، 1 جوان 1993.

لتدارك بعض من مستويات اللاتوازن الجهوي، ولكن هذا الحرص على تحويل التنمية المحلية إلى رافد للتنمية الشاملة لم يرافقه تفعيل لمشاركة الفاعلين المحليين غير الحكوميين في الخيارات الكبرى والتفصيلية ورغم "أن تونس العهد الجديد قد حرصت على توفير آليات العمل على المستوى المحلي والجهوي [...] فأنشأت المجالس المحلية وتم تدعيم صلاحيات السادة والولاة"[658]، فإن هذه التوجهات حافظت على مركزية القرار التنموي ولم تتجاوز الأطر التنفيذية لمؤسسات المعتمديات والولايات إلى الفضاء المدني المستقل من جمعيات ونقابات وفاعلين محلّيين وبعض الحلقات المعارضة. كما لم يتجاوز هذا التوجه مناقشة التفاصيل الإجرائية والميدانية لتطبيق سياسة الحكومة محليا، بل دعمت مركزية التنمية وحصرتها في عمليات إنجاز محلية على حساب بقية المراحل المتعاقبة والمتكاملة من اختيار الوسائل الكفيلة بإنجاحها ومراقبة إنجازها والالتزام بتطبيقها وتقييمها مرحليا ودوريا لما تم إنجازه ومراقبة نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا ما كان رئيس الجمهورية "قد ربط من خلال خطابه في الندوة الدورية للولاة بين الديمقراطية والتنمية"[659]، فإن الافتتاحية التي تعرضت لهذا الموضوع اعتبرت أن التأكيد على هذا الربط يهدف "إلى أن يقبل المواطن على المشاركة في بناء مستقبله والتحمس لوضع التصورات والخيارات موضع التنفيذ والإنجاز"[660]، على اعتبار أن تمثل الخطاب الصحفي للمشاركة في التنمية تتمثل في إنجاز التصورات الأولية وتنفيذ الخيارات المتبعة والقرارات المتخذة سلفا، وبذلك فهو يحيل المشاركة المحلية على مجرد الوظائف التنفيذية والأدوار التطبيقية للتوجهات المرسومة مسبقا. فالمشاركة الاجتماعية في مستواها التنموي المحلي والجهوي هي بالأساس مشاركة تنفيذية وإنجازية للبرامج والخيارات المسبقة وليست مشاركة في وضع التصورات ومناقشة الخيارات أو تنسيبها حسب المعطيات والتمثلات المحلية، وهو موقف نابع من طبيعة الإيديولوجيا التنموية التي كانت تتميز بخصائصها الفوقية خلال مختلف المراحل التنموية

---

[658] افتتاحية جريدة **الصباح**، 18 جوان 1995.

[659] المرجع السابق.

[660] المرجع السابق.

مستبدلة المجتمع بالدولة، والدولة بالحزب الحاكم وهذا الأخير بالنخبة السياسية الملتفة حول قيادة الزعيم.

كان الخطاب الصحفي ينوّع من مقاييس التنمية ومؤشراتها حسب السياق والأحداث والمواضيع المتناولة مزاوجة بين المؤشرات النوعية المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية ومستوى العيش عموما وبين المؤشرات الكمية مثل نسب النموّ الاقتصادي وحجم الاستثمارات ونسب التشغيل والدخل الفردي، وهو ما يعكس انتقائية هذا الخطاب في تمثّلاته لمفاهيم التنمية ومؤشراتها وتناقضه بتناقض السياقات السياسية واختلاف ترتيب الأحداث حسب أولويات أجندة الفاعل السياسي التي تفرض على أجندة الفاعل الصحفي في إطار تبعية شبه مطلقة وارتهان عادة ما يسقطه في التناقض رغم ثبات الموقف الداعم للحكومة مهما كانت طبيعتها ونتائجها الفعلية أو المفترضة. وتحت عنوان "المقياس الحقيقي" ذهبت إحدى افتتاحيات المدونة إلى أن "الدخل الفردي يختزل نجاح مختلف السياسات الأخرى وهو بذلك مقياس مهم من مؤشرات النجاح"[661]، ويبدو واضحا من خلال هذه المقتطفات الصحفية أن الهدف الأساسي للافتتاحية هو إظهار "النجاح" وليس قياس التنمية، وهو ما يفترض انتقاء أدوات قياسية لإبراز هذا النجاح لم يجد الخطاب الصحفي غير الدخل الفردي الذي يخفي من خلال طابعه التعميمي للفوارق في الدخل وفي آليات توزيع الثروة بين الأفراد والفئات إلى جانب الفوارق الجهوية والمحلية. وإذا ما استخدمت الافتتاحية مؤشر الدخل الفردي منفردا فلكي لا تتعرض إلى التمايزات الاجتماعية التي ما فتئت تتعمق مع تطبيق الإجراءات التحررية وخاصة منها المرتبطة بالخوصصة والتأهيل والانسحاب التدريجي للدولة من "تحمل أعباء التشغيل" منذ مطلع التسعينات. وهي سياسة بقدر ما أبرزت مصالح بعض الفئات والشرائح المستفيدة من السياسة الليبرالية من المستثمرين المحليين والأجانب، فإنها وسعت من القاعدة الاجتماعية للفئات المتضررة من هذا التوجه التنموي الذي تسارع خلال نفس العشرية في مستويات ربط الأجور بالانتاجية في القطاع الخاص وارتفاع معدلات البطالة تواصل تركز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في الجهات المحظوظة على حساب

---

[661] افتتاحية جريدة **الصباح**، 12 جوان 1997.

الجهات الأقل حظا سواء في البعد عن جهات العاصمة والساحل أو في الافتقار إلى شروط البنية الأساسية الموروثة والمستجدة.

وقد أرجعت الافتتاحية السابقة هذا النجاح إلى "القرارات الجريئة [...] على طريق الخوصصة ومزيد تحرير المبادرة الفردية والانفتاح الكامل على الاستثمار الداخلي والخارجي[...] حتى يكون الدخل الفردي في بلادنا في آخر العقد الأول من القرن المقبل يتجاوز الخمسة آلاف دولار وهي ستكون القاعدة الضرورية أن هذه البلاد غادرت نهائيا كوكبة البلدان المتوسطة النمو ودخلت نادي الدول المتقدمة"[662]، وذلك لإثبات نجاح التوجهات الليبرالية التي تمثل الأسباب "الحقيقية" لارتفاع الدخل الفردي والقادرة على نقل المجتمع التونسي إلى "نادي الدول المتقدمة مع نهاية *2010*"[663]، متجاوزة كل الصعوبات الهيكلية لتقسيم مجتمعات العالم إلى مراكز وأطراف اقتصادية وسياسية غير متبادلة المواقع إلا بتغير شروط التقسيم العالمي للعمل وإعادة توزيع هيكلة الإنتاج والأسواق على المستوى الدولي، لكن التأثر بالإيديولوجيا التنموية هو الذي يقود الفاعل الصحفي إلى استخدام إمكانية اللحاق بالمجتمعات الغربية في الدعاية للسياسة الاقتصادية المتبعة والتبشير بالنتائج المضمونة للتوجهات الليبرالية.

وتجاوبا مع ما أصبح يدمج في العملية التنموية داخل المؤسسات العالمية من متغيرات جديدة تحيل على الأبعاد البيئية وتقاسم الثروات الطبيعية تقاسما عادلا بين الأجيال[664]، أصبح الخطاب الصحفي لجريدة الصباح يستدعي بعض المواضيع للإشادة بتبني تونس لبراديغم التنمية المستدامة مع ظهور الاعتناء بالبيئة وإدماجها كعنصر أساسي من عناصر التنمية الشاملة. وقد اعتبرت إحدى افتتاحيات المدونة المدروسة أن هذا التوجه يمثل "دفاعا عن شرعية دولية جديدة" كانت تضاف إلى عناصر بناء المشروعية السياسية في إنتاج خطاب حول حقوق الإنسان والديمقراطية ثم التنمية البيئية في مرحلة أصبحت فيها المشروعية السياسية تستمد أغلب

---

[662] افتتاحية جريدة **الصباح**، 12 جوان 1997.

[663] المرجع السابق.

[664] Rapport Mondial sur le développement Humains, 1994, **P.N.U.D.** Editions Economica, Paris, 1994, p 13.

عناصرها ومرجعياتها من الخارج في ظل ما سمي بالنظام العالمي الجديد وانفراد المعسكر الغربي بقيادة الاقتصاد والسياسة العالميين، ذلك أن "التجربة التونسية في هذا الميدان الحيوي قد نضجت في ظرف وجيز أي منذ أن أعطى العهد الجديد لقضية البيئة المكانة التي تستحقها من قبل أعلى سلطة في البلاد [...] وهو المجهود الذي منح تونس في فترة قصيرة مركزا مرموقا لدى دول العالم"[665]. ورغم الحداثة الزمنية لبراديقم التنمية المستدامة في ذلك التاريخ، كان الخطاب الصحفي لهذه الافتتاحية كعادته يحاول استباق الأحداث باستخدام منطق دعائي يحيل على تقنيات المزايدة الصحفية وإعادة بناء الوقائع بما يستجيب لأهداف الانخراط الاستباقي في ثقافة الشرعية الدولية في مستواها التنموي التي مثل خطاب البيئة آخر مستجداتها على الساحة العالمية مع نهاية القرن العشرين. ودون التساؤل عن المغزى الاقتصادي والسياسي لإدماج بعد المحافظة على البيئة وفرضه على اقتصاديات العالم الثالث وكأنها المسؤولة الأساسية والوحيدة عن الإضرار بالثروات الطبيعية واغتصاب حقوق الأجيال القادمة بعد أن مارس الاقتصاد ـ العالم للدول الغربية استغلاله للثروات العالمية، الطبيعية منها والبشرية طيلة أكثر من ثلاثة قرون من الزمن[666] مازال متواصلا إلى مدى غير منظور[667].

وتواصل الاهتمام بالبيئة في الخطاب الصحفي المدروس على مدى الأعوام اللاحقة، والذي اعتبرته الافتتاحيات مكونا أساسيا من مكونات ثقافة العصر يجب إدماجه في المنظومة القيمية والتنشيئية والحضرية إذ "لا مفر اليوم من وضع عنصر حماية البيئة والطبيعة كعنصر مكيف ومعدل لجميع إنجازاتنا [...] حتى يصبح جزء لا يتجزأ من قيمنا ومن سلوكنا اليومي الذي يزيده سلوكا حضاريا متأقلما مع ضرورات العصر"[668]، بما يعنيه ذلك من استحقاقات دولية أصبحت تشترط إدماج العنصر البيئي في أغلب التعاملات الدولية مع مختلف المؤسسات العالمية المتدخلة في العملية التنموية ماليا

---

[665] افتتاحية جريدة **الصباح** 5 جوان 1993

[666] إيان ج، سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ترجمة السيد محمد عثمان، سلسلة "عالم المعرفة" عدد 222، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 50 وما بعدها.

[667] عامر محمود طراف، **إرهاب التلوّث والنظام العالمي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 146.

[668] افتتاحية جريدة **الصباح**، 8 جوان 1994.

وتأطيريا. ويعيد الخطاب الصحفي للافتتاحيات استعمال نفس المنطق الاستباقي حين يعلن : "ولابد من القول أننا هيئنا كل الأسباب لكي تكون العناية بالبيئة بالفعل مكسبا هذا العهد الجديد سواء ببعث الوزارة المهتمة بهذا الجانب أو بما أوكل لها من مهام متعددة"[669]، وفي مقابل الإكراهات العالمية لضرورة إدماج البيئة في مختلف المخططات التنموية تظهر الإكراهات السياسية الداخلية لضرورة القول الدعائي الخاص بالاستجابة لهذا البراديقم التنموي الجديد من خلال عرض أهم الإجراءات المحلية المتبعة لتفعيل هذا التوجه والتي تعد جانبا أصبح أساسيا من المكاسب التنموية المحققة. ورغم التوصيات التي انتهت إليها الافتتاحية انطلاقا مما أصبح لنقاء البيئة من وظائف مصيرية لسلامة البشر واستمرار الحياة المتوازنة مع العناصر الطبيعية للتخفيف من النتائج الكارثية لتلوث الماء والهواء وأغلب أراضي اليابسة وحتى الأجواء الخارجية لكوكب الأرض، فإن المحرر الصحفي يتجنب طرح الإشكاليات الأساسية لهذه القضية سواء في مستوى المظاهر والنتائج ويكتفي باستعراض الاستجابة التونسية للتوصيات الصادرة عن مختلف المؤسسات العالمية والدولية. وباستثناء ما دعا إليه خطاب الافتتاحية من ضرورة "احترام أمثلة التهيئة الترابية حتى لا يقع الاعتداء على الطبيعة فتتحول الحقول والغابات إلى جدران من الاسمنت [...] وتكديس كل ما من التصحر في الجنوب ومشاكل التلوث التي تحدثها المناطق الصناعية في كثير من جهات البلاد مثل قابس وصفاقس والعاصمة وشركات صناعية البلاستيك"، فإنه يسكت عن المتسببين الأساسيين في التلوث على المستوى العالمي والمحلّي ومسؤولياتهم التاريخية في هذا المجال باعتبارهم المدعويين الأساسيين لاحترام الطبيعية وحق الأجيال القادمة في الحياة وتقاسم الثروات التي ما فتئت تتراكم في المراكز الصناعية الكبرى على حساب بقية العالم.

2 ـ الكلفة الاجتماعية والسياسية للبرالية التسعينات ونتائج "التأهيل الشامل"

لم يكن من السهل على المؤسسات الاقتصادية أن تتابع السياسة التحررية التي انخرطت فيها في ظل اقتصاد طرفي يعاني فاعليه الخواص من الضعف

---

[669] المرجع السابق.

المالي والتخلف التكنولوجي والهشاشة التنظيمية، كما تشكو إطاراته وقواه العاملة من فقدان التخصص المهني، ذلك أن أغلب رجال الأعمال من أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية لم تتوفر لهم الخبرة وروح المغامرة، وكانت توجهاتهم منقادة بثقافة الكسب السريع والاستثمار في القطاعات الأكثر ربحا. وأمام ارتفاع الكلفة الإنتاجية واحتداد المنافسة لجأت الحكومة إلى اعتماد ما سمّي "بسياسة التأهيل الشامل" في محاولة للترفيع من الأداء المؤسسي من خلال جملة من الإجراءات تمثلت أساسا في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تجديد وسائلها التكنولوجية ورسكلة إطاراتها وتقليص عدد العمال في كل مؤسسة بتسريح "الفواضل" من غير القادرين على مواكبة التأهيل والزائدين على النصاب الإنتاجي، وهي العمليات التي انطلقت في بدايتها المصاحبة لخوصصة مؤسسات القطاع العام. ولكن عمليات التحضير لهذه الإجراءات كانت توكل للأجهزة الإعلامية والصحفية لتفادي ما قد ينجرّ عنها من ردود فعل غير متوقعة لدى الرأي العام العمالي ـ النقابي والسياسي ـ المدني، وظهرت أولى افتتاحيات الصباح التي طرحت هذا الموضوع في بداية التسعينات مؤكدة على ضرورة إنقاذ الاقتصاد الوطني: "جاء الوقت للتحرك بالسرعة اللازمة لمواجهة بعض الصعوبات حتى لا تتحول الهنّات الظرفية إلى أزمة هيكلية، وإدخال الإصلاحات التحررية بشجاعة لأن اقتصادنا بكل صراحة مازال لم يصل إلى قدرة كبيرة على المنافسة ولم يبذل الجهد الكافي للتحول إلى اقتصاد السوق"[670].

فبعد أن ساد خطاب صحفي لنفس الجريدة يؤكد على أن السياسة الاقتصادية التحررية تلقى النجاح الداخلي منقطع النظير والاعتراف الخارجي من جميع الجهات الدولية، أصبحت "الصراحة" تقتضي تقييما يكشف عن ضعف القدرة على المنافسة التي قد تتحول إلى أزمة هيكلية إذا لم يتم "التسريع بالإجراءات الشجاعة لمزيد الانخراط في اقتصاد السوق المحتكم فقط إلى آليات المنافسة والعرض والطلب"[671]، سواء خارج المؤسسات الاقتصادية أو داخلها. أما الإجراءات التي تعتبرها الافتتاحية الحل الوحيد لدفع حركة المنافسة فتتمثل في "تطوير الإنتاجية [...] وهي

[670] افتتاحية جريدة **الصباح**، 17 نوفمبر 1992.

[671] المرجع السابق.

مسؤولية مشتركة بين صاحب المؤسسة بالاستعمال الأقصى للإمكانيات المتاحة لطاقة العمل عن طريق التنظيم الأحسن والتأطير الأشمل والعمل عن طريق بذل الجهد". ويتضح تدريجيا أن هذه "العودة للتايلورية بالاستغلال الأقصى لقوة العمل هو الكفيل بالترفيع في الإنتاجية"[672] القادرة لوحدها على التحكم في كلفة الإنتاج ورفع إمكانيات المنافسة، ولكن الخطاب الصحفي المدروس لا يكتفي بهذه الحلول حين يذهب إلى أنه "لابد لعملية مرونة التشغيل التي بدأت مع العقد الإطاري المشترك أن تتواصل وتتدعم"[673]، في إشارة واضحة إلى أن المؤسسات الاقتصادية غير ملزمة بضمان حقوق العمال في الترسيم وما ينجر عنها من منظومة حقوقية أصبحت مهددة باسم أن "معركتنا المقبلة هي معركة إنتاجية متى استطعنا رفع الإنتاجية استطعنا أن نربح الرهان"[674]. وهكذا تشتغل الإيديولوجيا التنموية الليبرالية من خلال الخطاب الصحفي لجريدة الصباح لتنخرط في عمليات التبرير لصالح الإجراءات المعتمدة وتوابعها الاجتماعية وما تفترضه من تضحيات طالما أن الأمر يتعلق بمعركة حاسمة ولو اقتضى الأمر "التخفيض في قيمة الدينار التونسي" كما يقترح محرر الافتتاحية في محاولة لدفع الحكومة نحو تسريع عمليات التحرير واثقا في اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية في أقصى توجهاتها على أن تحقق "الانطلاقة النهائية والتحرير الاقتصادي الشامل والكامل"[675]، لتبدو الوثوقية الإيديولوجية طاغية على المقال الصحفي المشحون بأحكامه المطلقة ولغته الجازمة[676] وبإجاباته اليقينية خارج كل تساؤل ولو على سبيل التلميح.

وبعد التساؤل عن وضعية التحرير الاقتصادي سرعان ما يعود خطاب الافتتاحيات ليبشر بثمار الليبرالية الاقتصادية التي كان يشكو منذ أقل من شهر من تعثرها في مستويات الإنتاج والإنتاجية والقدرة على المنافسة وتعطلها عن التحول إلى اقتصاد السوق كما يتمثله الفاعل الصحفي، وتحت

---

[672] M. POUGET, *Taylor et le taylorisme*, P.U.F., Paris, 1998, p 81.

[673] افتتاحية جريدة **الصباح**، 17 نوفمبر 1992.

[674] المرجع السابق.

[675] افتتاحية جريدة **الصباح**، 29 ديسمبر 1992.

[676] محمد سبيلا، **الايديولوجيا، نحو نظرية تكاملية**، مرجع سابق، ص 148.

عنوان "مشاكل الوفرة" حاولت إحدى افتتاحيات شهر نوفمبر سنة ***1992*** أن تلتقط بعض الملامح الاقتصادية والاستهلاكية لتعمّم استنتاجها بأن "المجتمع التونسي تحوّل إلى مجتمع الوفرة" والاستهلاك الموسّع: "هناك انتقال يجري في تونس ولكنه ثابت من مجتمع الندرة والقلّة والاحتكار إلى مجتمع الوفرة والكثرة والمنافسة والاستهلاك"[677]. تبدو جملة هذه التوصيفات الثنائية المطابقة للتحول الذي عرفته المجتمعات الغربية في ما سمي بمرحلة "الثلاثين المجيدة" وما بعدها التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، مستمدة من تمثل الفاعل الصحفي لوعود السياسة الاقتصادية التحررية التي كان يشكو من تعثر نتائجها واقتراح حلول الهروب إلى الأمام، ليحاول جاهدا تقريب الهوة الفاصلة بين المجتمعات الغربية والمجتمع التونسي وإسقاط واقع يطمح إليه على واقع معيش مخالف، ذلك أن مجتمع الوفرة والاستهلاك كان قد تطلب جملة من الشروط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي لم تتضافر إلا حيث المراكز الاقتصادية العالمية بعد اجتياز مراحل كاملة في التحول من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية استغرقت جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا يمكن اختزالها في بعض عشريات من التنمية المتعثرة والمتنكرة لبعضها البعض. ولكن الفعل الإيديولوجي المنقاد بجملة الاكراهات والالتزامات السياسية يتجلى في الخطاب الصحفي المدروس من خلال هذا الإسقاط في إعادة بناء الواقع معتبرا أن هذه الوفرة هي نتيجة ضرورية "لتحرير الاقتصاد وتشجيع الإنتاج والتصدير الذي أعطانا الفرصة لأن نشهد انفجارا إنتاجيا وتوريدا أديا إلى أن السوق التونسية أصبحت تشكو التخمة من السلع وأحيانا تهاود أثمانها"[678]، ذلك أن الخيارات التنموية الليبرالية التي لم يمض على انطلاقتها المتسرعة بعض سنوات كانت كافية في نظر الخطاب الافتتاحي لإتاحة فرصة الانفجار في الإنتاج والتوريد الذي أتخم سوق العرض وأغرقها في تراجع الأسعار. غير أن هذا التوصيف الذي لا يخلو من مبالغات، يقفز على بعض العوامل الظرفية التي ميزت سنة ***1992*** وساعدت على توفير بعض المواد

---

[677] افتتاحية جريدة **الصباح**، 28 نوفمبر 1992.

[678] افتتاحية جريدة **الصباح**، 28 نوفمبر 1992.

الاستهلاكية والبضائع الفلاحية مثل الخضر والغلال وصابات القوارص والزيتون والتمور، إضافة إلى الموسم المتميز الذي عرفه إنتاج الحبوب، لتجعل من سلسلة الانفجارات التي بشرت بها الافتتاحية تتجاوز الوفرة الموسمية الظرفية التي قد لا تكون لها علاقة سببية بنجاح أو فشل السياسة الليبرالية المتبعة. وكان برنامج التأهيل الشامل للمؤسسات يمثل في تمثل المدونة المدروسة أحد مكونات السياسة التحررية باعتباره برنامجا مرحليا لإعادة صياغة المؤسسات الاقتصادية على أسس التجديد التكنولوجي وتكوين الموارد البشرية القابلة لتطوير أدائها المهني والتقليص من الكلفة الإنتاجية بتسريح جزء من العمال وحتى الإطارات الزائدة عن الضرورة الإنتاجية، ولمساندة هذه البرامج والإجراءات التحررية التي رافقها الخطاب الصحفي لجريدة الصباح بالمساعدة والدعم تارة والدعوة إلى تسريعها بقطع النظر النتائج الاجتماعية المترتبة عن ذلك، اعتبرت إحدى الافتتاحيات التي تناولت تبرير هذا البرنامج أن "التأهيل هو شرط انخراط بلادنا في مسيرة الاقتصاد العالمي وتوقيعها في هذا الإطار على الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وعلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"[679]. فالاتفاقيات حول "القاتّ والشراكة وتبعاتها في مستوى فتح الأسواق الداخلية أمام التجارة الخارجية دون ضرائب قمركية هي التي تفترض، في التصوّر الصحفي، تأهيل المؤسسات الاقتصادية المحلية حتى تصبح قادرة على منافسة الواردات من البضائع والخدمات. وبقطع النظر عن مدى صحة هذا الرهان التنافسي بين المؤسسات الاقتصادية المحلية ونظيراتها الأجنبية باحتساب فوارق التجربة والكفاءة والتوفر المالي والبشري والتكنولوجي، فإن الخطاب المدروس يعتبر أن الدولة بقدر ما تتخلى عن ضماناتها الاجتماعية تجاه التشغيل والتأجير ودعم المواد الغذائية الأساسية، فهي مطالبة بواجب خدمة القطاع الخاص. ولأن إنجاح مشروع تأهيل المؤسسات الاقتصادية برفع قدراتها الإنتاجية وتحسين جودة إنتاجها وتخفيض كلفتها الإنتاجية" عملية تتطلب إلى جانب التحسيس وإعداد الدراسات إمكانيات مادية لابد أن تتوفر بتظافر كل الجهود [...] وهي تتداخل مع مسار الخوصصة لإنقاذ بعض

---

[679]افتتاحية جريدة **الصباح**، 16 جوان 1995

المؤسسات"[680]، فإن الدولة يجب أن تتحمل جزء من كلفة هـذا التأهيـل بواسـطة البرامج التحسيسية لإقناع الخواص من أصحاب المؤسسات والشركـات والمجمّعـات بالجدوى الاقتصادية لهذا المشروع أولا، ثم بواسطة تشريك المؤسسـات العموميـة في تمويل كـل عمليـات التأهيـل وبرامجـه مـن قـروض ماليـة وإعفـاءات جمركيـة وضريبية وخاصة تحمل مسؤولية تعـويض المسرحـين مـن العمـل سـواء بالتقاعـد المبكر أو بالاستغناء عن خدماتهم.

مـن خـلال هـذا الموقـف تعـبّر الافتتاحيـة عـن إيديولوجيـة ليبراليـة ولكنهـا انتقائية تجاه الفاعلين تكون الدولة من خلالها مدعوة للانسحاب من تأمين أهـم الضمانات الاجتماعية المرتبطة بالتشغيل ومراقبـة التـوازن بـين الأجـور والأسـعار و"الحياد" أمام آليات السـوق ذات المعـايير الانتقائيـة بطبيعتهـا؛ وبالمقابـل فـإن نفس الدولة مطالبة بتشجيع القطاع الخاص وتمويل عمليات تأهيله ومـدّه بكـل الضمانات القانونية والمالية والفنيـة ولـو كـان عـلى حسـاب أولويـات اجتماعيـة موازية في سبيل الرهان الليبرالي المطروح بوصـفه الخيـار الأوحـد والأفـق المتـوفر لفتح الاقتصاد المحلي في وجه الواردات، رؤوس أموال كانت أو بضائع أو خدمات. ولكـن هـذا التصـور المقـدّم في الخطـاب الصـحفي للّبراليـة الاقتصـادية مخـالف لتاريخ الفكر والممارسة اللبراليين اللذين أكـدا عـل ضرورة انسـحاب الدولـة مـن المجال الاقتصادي و"حيادها" الشكلي تجاه كل الفاعلين[681]، وفي ذلك الخيار دعـم واضح ومتواصل للفاعل الصحفي المهـيمن لفائـدة فئـات اجتماعيـة دون غيرهـا والتزام مبدئي غير مشروط بالخيارات الرسـمية والإجـراءات السياسـية والقانونيـة المرتبطة بهـا، وهـي الوظـائف التـي تحمّلهـا الحقـل الصـحفي في أغلـب إنتاجـه منذ انطلاق المشروع التنموي مع الدولـة الوطنيـة متخليـا بـذلك عـن الوظـائف

---

[680] المرجع السابق.

[681] « *La pensée économique libérale sur le rôle de l'Etat est donc ferme, mais nuancée : pas d'action économique conjoncturelle de l'Etat, mais une action de réglementation dans la mesure où cela est nécessaire pour assurer le respect par tous du libre jeu effectif des mécanismes économiques naturels* », *Cf* :

- Francis BALLE, « Le Libéralisme », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

التوسطية المفترضة[682] مثل "إعطاء الكلمة لمن لا يتوفر عليها داخل المجتمع"، ومراقبة التزامات الدولة والأطراف الاجتماعية والمدنية وتقييم نتائجها على مختلف الفئات والجماعات.

وحين بدأت تظهر البوادر الأولى لبطالة أصحاب الشهادات في منتصف التسعينات لتضيف تحديا جديدا لأزمة البطالة التي تفاقمت مع ظهور بعض النتائج الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي وإجراءات الخوصصة والتأهيل، لم تتمكن برامج تشجيع المبادرة الحرة وبعث المشاريع الصغرى من استيعاب الأجيال التي لم تشملها سياسات تحديد النسل وأصبحت في عمر طلب الشغل. لم يتمكن الخطاب الصحفي للافتتاحيات من طرح هذه القضية إلا ارتباطا ببعض المبادرات الحكومية والرئاسية مثل إعلان الحملة الوطنية التي دعا إليها رئيس الجمهورية لتشغيل أصحاب الشهادات العليا سنة 1993 أو مثل الخطاب الرئاسي الذي تعرض إلى هذه المسألة بمناسبة يوم المؤسسة في 20 سبتمبر 1994 الذي حولته جريدة الصباح موضوعا لافتتاحياتها. فبعد أن ساد التفاؤل بنتائج التوجهات التنموية الليبرالية على امتصاص البطالة وتوفّر معدلات أكبر في التشغيل في خطاب الافتتاحيات وما ينتظر طالبي الشغل من مختلف الاختصاصات من آفاق واعدة يحملها القطاع الخاص والمبادرة الحرة بتحقيق "التشغيل الكامل"[683]، أصبحت البطالة في خطاب الافتتاحية ظاهرة "كانت دائما دمّلا لابد من علاجه"[684] والتشغيل الكامل مشروعا مؤجلا للإنجاز. لكن نفس الافتتاحية واصلت في نفس التفاؤل المعهود معتبرة أن "المؤسسة التونسية تشكو عموما من نقص كبير في التأطير مما يجعلها تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة لها في إطارات عليا متكونة في كل المجالات[...] وأن بطالة أصحاب الشهادات العليا تبدو غير متلائمة مع ما نطمح إليه من تقدم وتطور مع ما تم بذله من جهد تكويني كبير الكلفة في بلادنا"[685]، بالاضافة إلى العناية الرئاسية بهذا الموضوع كلها عوامل تؤشر على اقتراب الحل في نظر الافتتاحية التي لا تفعل سوى رفع الانتظارات الاجتماعية لفئات واسعة من العاطلين ذوي

---

[682] ريجيس دوبرييه، **محاضرات في علم الإعلام العام- الميديولوجيا**، مرجع سابق، ص 216.

[683] افتتاحية جريدة **الصباح**، 18 جوان 1994.

[684] افتتاحية جريدة **الصباح**،21 سبتمبر 1994.

[685] المرجع السابق.

الشهادات العليا دون تحليل الأبعاد الهيكلية لهذه الظاهرة المتصاعدة وتعقب خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والتباعد الحاصل في مستوى سوق الشغل بين تفاقم الطلب ومحدودية العروض الحكومية والخاصة. ذلك أن "خططتنا الوطنية تقتضي الوصول في وقت قريب أي بعد سنتين أو ثلاث إلى التشغيل الكامل لقوى العمل الجديدة في انتظار الوصول إلى مرحلة استيعاب كل المخزون من العاطلين الموروث عن فترات سابقة"[686]. وكعادته لا يتردد الخطاب الصحفي المدروس في رسم الأهداف الطموحة وتضخيمها دون الاستناد إلى شروط تحققها أو تحليل الصعوبات الهيكلية أو الظرفية التي تصطدم بها وهو ما يرفع من سقف الانتظارات الاجتماعية لمستهلكي هذا الخطاب في مرحلة أولى ويحيلها على الإحباط واليأس عند اصطدامها بالوقائع والأحداث في مرحلة ثانية.

وعادة ما ينعكس ذلك على مصداقية هذا النوع من الخطاب ويوجهها إلى الدولة باعتبارها الزبون الأساسي الذي كثيرا ما يعوض الجمهور المفترض للصحافة المكتوبة، ولا تكتفي نفس الافتتاحية بهذه الأهداف التي تحوّلها إلى وعود قابلة للتحقق والإنجاز في المدى المنظور بل تحاول توسيعها وتعميم نتائجها المفترضة حيث تعلق على خطاب رئيس الجمهورية فتعتبر أن "الثروة البشرية [...] ستقودنا إلى الإقلاع ومغادرة صف الدول النامية في مطلع القرن الجديد والالتحاق بركب الدول المتقدمة"[687]. وهي بذلك ترسم أهداف تنموية في شكل وعود تتجاوز الشروط التاريخية والاجتماعية وتقفز على الهيكلة الاقتصادية التي أصبح يخضع لها العالم والتي لا تسمح بانتقال أحد مجتمعات الأطراف إلى المراكز إلا بمغادرة أحد مجتمعات المركز وانتقاله إلى "المجتمعات الطرفية"[688]، ولكن الخطاب الصحفي يتحول من خلال هذه الأهداف المعلنة إلى خطاب إيديولوجي بامتياز فيمارس ألعاب اللغة[689] الصحفية ويضيف انقطاعا جديدا لسلسلة الانقطاعات التي عادت لتخترق علاقاته المفترضة بمستهلكيه المفترضين من جمهور القرّاء الواسع. وبالمقابل كانت النتائج الاجتماعية للسياسة

---

[686] المرجع السابق.

[687] المرجع السابق.

[688] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية**، ص 169.

[689] محمد سبيلاّ، **الايديولوجيا، نحو نظرة تكاملية**، مرجع سابق، ص ص 153- 154.

الليبرالية تضغط على تنامي ظاهرة البطالة التي ارتبطت في تطوّرها بإجراءات الخوصصة وتقلص ما كانت توفره الإدارة العمومية من طاقة استيعاب ودخول مرونة التشغيل حيز التطبيق في بعض مجالات القطاع الخاص إلى جانب المخلفات الأولية لبداية سياسة التأهيل الشامل على تسريح العديد من العمال باعتبارهم فواضل تثقل كفاءة المؤسسة وقدرتها على المنافسة، وهو ما يدفع إحدى الافتتاحيات إلى تبرير هذه الوضعية بتبعية السياسة الاجتماعية لمقتضيات السياسة الاقتصادية وإكراهات خياراتها التحررية وما تفترضه من تداعيات على قضايا العمل والتشغيل إذ أن "السياسة الاجتماعية في بلادنا هي بالأساس سياسة تنموية[...] وقد حققت في العهد الجديد قفزة نوعية من ناحية تحديث القوانين وجعلها ملائمة للاختيارات الاقتصادية وما تفترضه من مفاهيم جديدة للعمل والإنتاج وتثمين الجهد والمبادرة"[690]. ويبدو تأثير الإجراءات التحررية لفائدة الأنشطة الاقتصادية واضحا من خلال ما اعتبره الخطاب الصحفي تحديثا للقوانين بالمعنى الزمني وتغييرا جذريا في تفعيل الخيارات الاقتصادية التي تبعها تغير في مفاهيم العمل والإنتاج وتحفيز الجهد وتشجيع المبادرة الحرة، لها بالضرورة انعكاساتها الاجتماعية على وضعية العمل كما على وضعية البطالة.

وأمام انتشار هذه الظاهرة التي بدأت تمس أصحاب الشهادات العليا طرحت بعض المنظمات النقابية والمدنية مطلب إحداث صندوق للبطالة يحاول تيسير آليات الإدماج المهني وتعويض العاطلين بجزء من الأجر يساعدهم في متابعة التكوين المهني والبحث عن العمل، ولكن الافتتاحية المذكورة اعترضت على هذا المشروع باسم "التدرج في الإصلاح الاجتماعي". واعتبرت أن هذا التدرج "يفرض عدم استباق المراحل [...] وبعث صندوق البطالة يجب أن يتزامن مع ما يحققه الاقتصاد من نسب نمو مرتفعة في المستقبل [...] وبتوفير إمكانيات مادية متكافئة مع نسبة أقل من العاطلين وجدوى هذا الصندوق لا تحسم إلا عندما تنحصر البطالة في نسبة ضئيلة وهو ما لم يتوفر بعد"[691]. بتعداد هذا النوع من الحجج يكشف الخطاب

[690] افتتاحية جريدة **الصباح**، 8 أفريل 1995.

[691] المرجع السابق.

الصحفي المدروس عن التزامه بالموقف الرسمي ومحاولة تبرير رفض إنشاء صندوق للبطالة وتأجيله حتى تتحقق نسب نمو عالية كفيلة بامتصاص الجزء الأوفر من العاطلين، وحتى تتمكن ميزانية الدولة من موارد جبائية سوف يوفرها اقتصاد السوق، ولكن عند ذلك أيضا سوف تتقلص الحاجة الاجتماعية لمثل هذا المشروع الذي قد ينهض بجملة من الوظائف الاجتماعية والتكوينية لتمهين اندماج العاطلين في سوق الشغل فيحوّلهم إلى فاعل اجتماعي مفاوض على جملة من الحقوق والمطالب تجاه غيره من الفاعلين سواء المؤطرين في تنظيمات نقابية من العاملين أو المنضوين في نقابات الأعراف.

غير أن الموقف الصحفي اعتبر أن هذه الفكرة "لا يجب أن تعطل التوجه العام نحو خلق مزيد من مواطن الشغل عن طريق دفع الاستثمار والرفع في مستوى التكوين المهني"[692]، وكأن المشروعين متناقضين ويقصي أحدهما الآخر باستمرار في التمثل الصحفي المنقاد بالموقف الرسمي الذي قد يرى فيه تنظيما لفئة مهمشة قد يخرج عن نطاق المراقبة ويتحول إلى حركة احتجاجية قد تطالب بتغيير مقاييس الانتداب وفرض معايير أكثر شفافية في مراقبة المناظرات والانتدابات وهو ما لا يتماشى مع التوجهات الزبائنية للدولة التي أصبحت عادة ما تحوّل الاندماج المهني إلى امتياز تتولى توزيعه على الأفراد كطريقة لمراقبة الانتدابات وللحصول على الولاء السياسي والإداري.

فالإيديولوجيا التنموية السائدة في مرحلتها المقبولة لا تؤمن بالمشاركة الاجتماعية وتوسيع دوائرها لتشمل كافة الفئات وتشكل اشتغالا ذاتيا للمجتمع المدني الذي يتولى التفاوض والحوار بين مختلف المصالح والقيم وتسهيل عمليات الصراع والتعاون وإخراج بعض التناقضات الاجتماعية إلى الحيز العمومي، ولا تقتنع بتوسيط الفاعلين الصحفيين في طرح القضايا وتشريع الأفكار والمبادرات بوصفها سلطة رابعة.

وإذا كانت الليبراليات الغربية قد اعترفت ببعض الحقوق المدنية والاجتماعية للعاطلين عن العمل واستطاعت أن تدمج العاطل بوصفه فاعلا اجتماعيا يمكنه التموقع داخل الفضاء المدني حتى توصلت إلى وضعية

---

[692] المرجع السابق.

"العاطل العمومي الذي يتمتع بجملة من الحقوق الاجتماعية والمدنية التأطيرية التي تتكفل بها الدولة"[693] لمساعدته على الانخراط في عملية البحث عن العمل والتأقلم النفسي والتكوين مع إكراهات سوق الشغل، فإن الليبرالية التي يدافع عنها الخطاب الصحفي لجريدة الصباح تقصي العاطلين وتدعو إلى حرمانهم من منظمة تؤطر عمليات بحثهم وتنتشلهم من "اليأس والشعور بالتهميش والتهميش"[694]، وتوفر لبعض الفئات منهم منحا تعينهم في رحلة البحث عن الشغل، وتلفت اهتمام الرأي العام لقضاياهم بتحمّل المسؤولية المجتمعية في توفير بعض الحلول. وبذلك لا تسبّق الافتتاحية المعنية التنمية الاقتصادية على التنمية الاجتماعية فقط، بل وترفض إدماج البعد التشاركي للتنمية لتحوّل شمولية التنمية إلى شمولية هرمية تتولى الدولة هيكلتها وقيادتها وترتيب أولوياتها في غياب الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بهذا الشمول المفترض عم أي دور تشاركي.

ومع تنامي الإجراءات التحررية في المجال الاقتصادي أصبح تحويل التشريعات المنظمة لعلاقات الشغل توجّه للتخلي عن بعض الضمانات الاجتماعية للعمل والتشريع لمرونة العمل بوصفها أداة رئيسة للتحكم في الكلفة الإنتاجية ومحاولة رفع القدرة على المنافسة داخليا وخارجيا على حساب الوظائف الاجتماعية للعمل، باعتبارها من أكثر الضمانات الاجتماعية قدرة على توفير آليات الاندماج الاجتماعي. وكانت جريدة الصباح تكرر الدعوة إلى مراجعة سياسة التأجير من خلال سلسلة من الافتتاحيات بما يتماشى مع منطق الاحتكام إلى السوق وما تفترضه التوجهات الليبرالية من سياسة انتقائية في التعامل مع الأجور حسب معايير اقتصادية مثل النجاعة والمردودية والإنتاجية على حساب الوظائف الاجتماعية للعمل والتأجير. وقد ذهبت إحدى الافتتاحية المختارة إلى ضرورة تغيير سياسة الأجور في محاولة تقييمية: "لقد كانت سياسة التأجير في بلادنا على مدى أحقاب تعتمد على منطق لا يقوم بالأساس على مجازاة

---

[693] Jean FREYSSINET, *Le Chômage*, Editions La Découverte, collection « Repères », Paris, 1988, p125.

[694] Serge PAUGAM, *L'Exclusion, l'état des savoirs*, Editions La Découverte, Paris, 1996, pp 13-14.

الجهد ومكافئة الإبداع بل على نوع من المساواتية التي تعيق كل تقدم وتفرض الانحدار إلى الأسفل بدل الطموح وطلب المعالي"[695]، وبذلك لا يتنكر هذا الخطاب لسياسة الأجور المتبعة في تونس منذ الاستقلال فقط، بل لأحد أهم مكونات التأجير الذي يقوم على مبدأ "نفس الأجر لنفس العمل"[696]، ولا يفرّق في الأجور حسب الجهد المبذول في محاولة لاستعادة المبادئ التايلورية خارج سياقها التاريخي والاجتماعي[697]. ولتبرير التحويرات التي سوف تطرأ لاحقا على مجلة الشغل التي اعتبرتها نفس الافتتاحية "إصلاحا لمجلة الشغل يرمي إلى تحقيق نوع من العلاقة بين الجهد والأجر لأن المعركة التنموية والاقتصادية هي معركة المنافسة الداخلية والخارجية، وهي معركة كلفة وجودة [...] والأجر هو أداة لتحقيق الحياة الكريمة من ناحية ولكنها كلفة تأثّر على الجودة والمنافسة بالنسبة للمؤسسة"[698]. وإذا ما استدعى الخطاب الصحفي مفردات المعركة في المجال الاقتصادي فلأن للحرب منطقها الخاص في تبرير التضحيات وقبول الكلفة الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والتي أصبحت تختزل فقط في عمليات المنافسة والتحكم في الكلفة، وفي أهداف تنموية حاسمة لربح معركة السوق بما فيها من دخل المنتجين باعتباره أولوية اقتصادية.

وفي نفس الإطار كان لأحداث المفاوضات الاجتماعية بين الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والحكومة الخاصة بإبرام الاتفاقيات المشتركة للزيادة في الأجور على مدى السنوات الثلاث القادمة انطلاقا من سنة 1993، أن مثلت مناسبة لإحدى افتتاحيات المدونة من أجل دعم مواقف الحكومة ورجال الأعمال في هذه المفاوضات وتبرير بعض مكونات السياسة الليبرالية المتبعة والداعمة للقطاع الخاص بكل الوسائل المالية والتنظيمية والإدارية. وانطلق خطاب هذه الافتتاحية عارضا خلفيات

---

[695] افتتاحية جريدة **الصباح**، 8 أفريل 1995.

[696] Robert CASTEL, *Les Métamorphoses de la question sociale*, Fayard, Paris, 1995, p56.

[697] M. POUGET, *Taylor et le taylorisme*, Op. Cit. p 81.

[698] افتتاحية جريدة **الصباح**، 8 أفريل 1995.

ومصالح كل من الأطراف الفاعلة في هـذه العمليـة لينتهـي إلى دعـم بعضـها عـلى حساب البعض الآخر، "فإذا كان مشروعا أن يأمـل العـاملون في تحسـين مـداخيلهم وتطوير وسائل عيشهم، فإن ما يحرك رجال الأعمال ومسـؤولي الإدارة مغـاير إذ أن التوازنات وقياس الكلفة والقدرة على المنافسـة لرجـال الأعـمال وضرورة المحافظـة على التوازنات العامة للمالية العموميـة وتقلـيص اسـتدانة الدولـة، هـي المقـاييس المعتمدة"[699]. وبذلك تربط الافتتاحية استراتيجية رجال الأعمال بالمصالح العموميـة المشتركة ضمن تقاطع مصالحهم مع المصالح "العليا للـبلاد" مقابـل إلحـاق العـمال وطموحـاتهم بمجـرد تحسـين الـدخل لفئـات محـدودة مـن المجتمـع، دون إدمـاج تطوير وسائل العيش بالأهداف العليا للتنمية. ثم يمضي المحرر في مقارنـة المواقـف وخلفياتها الاقتصادية والاجتماعيـة مـبرّرا تشـدد الحكومـة في الجولـة الأخـيرة مـن هذه المفاوضات أمام المطالب النقابية العامة منها والقطاعية: "وإذا كانـت النظـرة الفردية للزيادات في الأجور تنطلق من منطلقات ذاتية، فإنهـا مـن ناحيـة أصـحاب المؤسسات ومصـالح الدولـة تأخـذ منطلقـات ذات أهميـة شـمولية قـد لا يـتفطن لها البعض، منها بالأساس قدرتنا على المنافسـة في خضـم الصراع الاقتصـادي الـدولي أو قـدرة اقتصـادنا عـلى الاحـتمال إذا ارتفعـت نسـبة التضـخم فـوق الطاقـة"[700]. يبدو الفارق واضحا في التمثل الصحفي المنحـاز بـين المنطلقـات الفرديـة والمصـالح الذاتية لمطالب المنظمة النقابية وبين المنطلقات التي وصفها بالشـمولية و المصـالح الموضـوعية لأصـحاب المؤسسـات ومصـالح الدولـة، والتـي تتمثـل في رفـع القـدرة عـلى المنافسـة وتحقيـق الـربح الأقصى أمـام الصراع الاقتصـادي الـدولي وتجنـب احـتمالات التضـخم المـالي المفترضـة، وهـي مصـالح شـمولية تشـترط مرونـة في المطالـب العماليـة. ولتبريـر اتجـاه المفاوضـات إلى تحقيـق زيـادات في الأجـور لا ترقـى إلى الانتظـارات الاجتماعيـة للعـمال والمـوظفين مـن الفئـات الوسـطى في محاولـة للضـغط عـلى المفـاوض النقـابي حاولـت الافتتاحيـة أن تسـتدعي بعـض عناصر الإيديولوجيا التبريرية باستخدام بعـض المقـولات التبريريـة مثـل "التعويـل عـلى وعـي التـونسي" و"تفهّـم العـاملين للوضـعية الاقتصـادية" و"الـتحلّي بـروح

[699] افتتاحية جريدة **الصباح**، 19 جوان 1993.
[700] المرجع السابق.

الوطنية ونبذ المصالح الضيّقة"، لإثارة المشاعر الفردية والجماعية حين انتهت إلى مواصلة النطق باسم الحكومة ورجال الأعمال: "نحن نعتقد أن التونسي قد وصل درجة من الوعي للشعور بهذه العناصر المهمّة [...] ولابد أن تكون نظرتنا أرفع وأكثر منطقية من النظرة القصيرة"[701]. فدرجة الوعي الاجتماعي بمقتضيات التوجه الليبرالي والانخراط في الاقتصاد العالمي بطاقات مالية وتنظيمية وتكنولوجية محدودة، يجب أن تدفع العامل للترفع بوعيه عن المطالبة بتطوير مقدرته الشرائية "وتحسين وسائل العيش"، وأن يكون منطقيا وصاحب نظرة بعيدة ليواصل تقديم التضحيات من أجل التنمية الشاملة التي وإن لم تشمله الآن فسيأتي اليوم الذي ستحقّق فيه الليبرالية الاقتصادية "الرخاء والازدهار للجميع"[702]. لم يعد انحياز الخطاب الصحفي لجريدة الصباح لصالح رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات انحيازا إيديولوجيا ضمنيا غير مباشر منذ انطلاق التجربة التنموية الليبرالية، بل تحوّلت مستويات التبرير الإيديولوجي إلى مجال أكثر ارتهانا بالنخب الاقتصادية الجديدة وهو التحول الملاحظ في تبعية الحقل الصحفي منذ بداية التسعينات التي أصبحت تبعية مزدوجة سياسية دعائية موروثة تجاه الحكومة وإيديولوجية متجددة تجاه الفئات الاقتصادية ـ الاجتماعية المستفيدة من تسريع سياسة التحرير الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الإطارية التي جرى العمل بها في المفاوضات الاجتماعية التي تعتمد مبدأ الزيادة الموحدة في الأجور على مدى ثلاث سنوات، لم تكن تلزم القطاعات بعدم المطالبة بتحسين الوضعيات الاجتماعية وبالزيادات الخصوصية حسب مختلف القطاعات، ذهبت إحدى الافتتاحيات المدروسة تعلّق على إضراب أساتذة التعليم الثانوي أن "الزيادات في الأجور التي تحصل كل ثلاث سنوات لجميع العاملين والعاملات [...تجعل] من أن أي تفكير في المساس بالعمل في هذا القطاع الحساس لا يمكن إلا أن يثير الاستغراب فهو من ناحية يمثل تعليقا للحوار لا يتماشى مع الطفرة التي تشهدها البلاد والإيحاء بأن أبواب الحل أوصدت بعد

---

[701] المرجع السابق.

[702] المرجع السابق.

تقـديم مطالـب مشـطة"[703] . لـذلك يسـتغرب خطـاب الافتتاحيـة مـن سـلوك الإضراب[704] الذي اعتبرته تعليقا للحوار وإغلاقا للأبواب أمام المفاوضات، وهو ما يعبر عن طبيعة "السلوك المشط والمطالب التعجيزيـة" [705] التـي لا تـتماشى مـع "المـنهج الديمقراطي المعتمد والقائم على أسس الوفاق"، ورفض خروج المطالـب النقابيـة عـن الإجماع الـوطني الـذي أقرتـه الاتفاقيـات الإطاريـة لأن مختلـف الفئـات الاجتماعيـة مدعوة لقبول هذا الشكل التوافقي من الحوار المجمع عـلى التوجهـات الكـبرى التـي تقرهـا الحكومـة باسـتتباعاتها الإجرائيـة. وانتهـت الافتتاحيـة معترضـة عـلى إضراب الأساتذة إلى أن "نبل الرسالة التربوية [...] وقدوة رجـال التعلـيم ومسـتواهم العلمـي والثقافي يجب أن لا تسمح بهذا السلوك المشط والمطالب التعجيزية"[706] ، في محاولة لإلغاء حق المطالب النقابية باسم نبل الوظائف التربويـة والمسـتوى العلمـي والثقـافي "لرجال" التعليم ووضـعهم الاجتماعـي القيـادي المفـترض داخـل المؤسسـات التربويـة وخارجها. وبقطع النظر عـن مـدى شرعيـة هـذه المطالـب النقابيـة وأحقيـة الإضراب فـإن الحجـج التـي اسـتعملها الخطـاب الصـحفي لإدانـة هـذا الإضراب لا تسـتند إلى حجج نقابية، بقـدر مـا تسـتدعي تبريـرات إيديولوجيـة تعميميـة تتجـاوز الأحـداث والوقـائع إلى اسـتخدام بعـض القـيم التربويـة المرتبطـة بمفـردات "الرسـالة" و"النبـل" و"القدوة" و"العلـم" و"الثقافـة"... تحيـل عـلى القـول المـأثور "كـاد المعلـم أن يكـون رسـولا" وكأنهـا قـيم تتعـارض مـع سـلوك المطالبـة النقابيـة بتحسـين بعـض الشروط المهنية والاجتماعية بوصفه سلوكا مـدنيا حضـاريا يتـدرج ضـمن اسـتراتيجية الفاعـل الاجتماعي لتدعيم موقعه في الحوار والتفاوض[707] ، وهي القيم التي يوظفها الخطاب الصحفي ليجعل من قبول سياسـة الحكومـة الشـكل الوحيـد للتعبـير عـن الانخـراط الاجتماعـي والمهنـي والنقـابي داخـل هـذه المنظومـة القيميـة في إطـار "الديمقراطيـة

---

[703] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 فيفري 1995.

[704] R. GUBBELS, *La Grève, phénomène de civilisation*, in **Etudes d'économie sociale**, Université libre, Bruxelles, 1962, p 63.

[705] افتتاحية جريدة **الصباح**، 22 فيفري 1995.

[706] المرجع السابق.

[707] R. GUBBELS, *La Grève, phénomène de civilisation*, Op. Cit. p 161.

التوافقية" التي لا تقبل المعارضة ولا تتسع إلى المطالبة أو الاحتجاج تحت أي ظرف.

وبعد أن بدأت تتراءى محدودية التصدير والقدرة على المنافسة إلا في بعض القطاعات التصديرية الفلاحية والسمكية وفي قطاع النسيج بعد أن أصبحت السوق المحلية مهددة برفع الحواجز الجمركية المترتبة عن قرب تطبيق اتفاقيات الشراكة، أصبحت جريدة الصباح تدعو إلى الإقبال على الإنتاج التونسي وأعطته محتويات وطنية في تتبع واضح للخطاب السياسي الرسمي: "إن الوطنية إذا كانت يوما تتمثل في تنظيم المظاهرات أو مواجهة المستعمر الغاصب، وإذا كانت يوما تتمثل في بذل الجهد لبناء الدولة وتركيز أسسها فإنها تتمثل اليوم كما قال سيادة الرئيس في الإقبال الوطني على المنتوج المحلي باعتبار ذلك واجبا وطنيا ضروريا لتحقيق ازدهار المؤسسة التونسية وضمان مناعة الاقتصاد الوطني"[708]. وإذا ما اضطر الخطاب الصحفي لإعادة تعريف مفهوم الوطنية في ضوء المستجدات الراهنة باعتبارها سلوكا استهلاكيا يحافظ من خلاله المواطن على استقلال الوطن، فإنه يتناقض مع قوانين السوق وشروط المنافسة التي كانت نفس الجريدة تعدّد مزاياها، كما يتعارض مع عقلانية المستهلك باعتباره فاعلا اقتصاديا من حقه مقابلة العقلانية الحسابية والربحية للمنتج بعقلانية اختيار البضائع والخدمات حسب معايير مصلحية وذوقية تقوم على مقاييس السعر والجودة[709]. ولكن هذه العقلانية الليبرالية التي كانت تدعو إليها الصحيفة المذكورة لم تعد نموذجا صالحا لجميع الفاعلين الاقتصاديين والمطلوب تطبيقها بصفة انتقائية تحافظ على حق المنتج المحلي في ربط الأجور بالإنتاج والإنتاجية والتخلي عن العاطلين غير المؤهلين والتمتع بتشجيعات الدولة الإدارية والمالية، ولكنها في المقابل تطالب المستهلك "بالتشبث بإحساسه الوطني في استهلاك المواد التونسية أمام المنافسة الشرسة التي تفرض علينا"[710] والتضحية بعقلانيته في اختيار ما يناسب طاقته الشرائية وخياراته الذوقية باسم التعريف الجديد للوطنية.

---

[708] افتتاحية جريدة **الصباح**، 27 مارس 1998.

[709] G. MERMET, *Le Nouveau Consommateur*, Larousse, Paris, 1996, p 28.

[710] افتتاحية جريدة **الصباح**، 27 مارس 1998.

وبذلك تعلن الإيديولوجيا الليبرالية من خلال هذا الخطاب عن المبالغة في انحيازها إلى بعض الفاعلين الاقتصاديين على حساب الفاعلين الآخرين لتفقد العديد من عناصرها التحرريّة وتتحول إلى إيديولوجيا تنموية مفروضة تبرر التوجهات اللبرالية في مستوى الإنتاج دون مستوى الاستهلاك تقابلها الفئات الاجتماعية بالقبول دون المساندة، حتى لو حاولت الاستعادة التبريرية للمشاعر والأحاسيس الوطنية لمواجهة تداعيات العولمة على المجال الاقتصادي، غير أن ارتهان الحقل الصحفي بالحقل السياسي الرسمي من خلال تبعية الفاعلين الصحفيين المهيمنين للفاعلين السياسيين والاقتصاديين كانت تمنع الوظيفة التعديلية للحقل الصحفي بوصفه حقلا توسطيا بين جميع الفاعلين لا يمكن أن يكون محايدا بل معدلا لمختلف الاستراتيجيات ولبعض مكونات الإيديولوجيا التنموية السائدة. وبذلك كانت الكلفة الاجتماعية للسياسة الليبرالية حاضرة في الخطاب الافتتاحي لجريدة الصباح باعتبارها استتباعات منطقية وتضحيات ضرورية تفترضها الرهانات الاقتصادية للخوصصة والمنافسة والاندماج في السوق المحلية والعالمية ذلك أن "مجموع الإصلاحات وإن بدا بعضها عسيرا على البعض مثل الإصلاح الجبائي أو مسألة صندوق الدعم، فإنها تبقى ضرورية للرفع من الأداء الاقتصادي وتوفير الفرص الكافية للشراكة والمنافسة"[711].

---

[711] المرجع السابق.

الفصل السابع:
الخطاب الصحفي أمام تسلط والإيديولوجيا الإرهابية: التبرير والدعاية

I- التسلطية الجديدة: تسلطية تنموية

عرفت المواجهة بين الحركة الإسلامية والسلطة في بداية التسعينات تغيرا جذريا في سياسة الحكومة ودشنت تحولا أمنيا سوف يطبع كامل العشرية بالتشدد الأمني والسياسي تجاه كل الحركات الاجتماعية وكل معارضة حقيقية أو مفترضة، ومع اندلاع الأحداث العنيفة في الكليات والمعاهد وبعض الأحياء الشعبية كان الخطاب الصحفي لجريدة **الصباح** يتدرج في مواقفه تجاه سياسة الحركة السلفية وبدأ أولى مواقفه جامعا بين **"الديمقراطية والحزم تجاه المتطرفين"** لتعبئة الرأي العام خلف المواقف الحكومية. وفي أول ردة فعل صحفية تجاه الأحداث كتبت إحدى الافتتاحيات المدروسة: **"إن تونس مثلما كانت سباقة في اعتماد الديمقراطية كأساس للحكم ومثلما كانت سباقة في احترام مبادئ حقوق الإنسان فإنها ستكون سباقة في تحقيق الوفاق بين جميع التونسيين [...] كما تجلى ذلك مؤخرا عندما وقعت جميع فئات الشعب التونسي ضد العنف ومحاولات التعرض لمكاسب الشعب"**[712]. ومثلما يبين هذا المقتطف فإن الافتتاحية حاولت الجمع بين فهم خصوصي للديمقراطية تختزل في الاعتراف القانوني بالتعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان في المبدأ العام، وبين ضرورة بناء وفاق وإجماع حول التوجهات الكبرى والتفصيلية وخاصة ما يرتبط منها بالموقف من سياسة المواجهة الشاملة التي أعلنتها **حركة النهضة** مع الحكومة معتبرة أن أحداث العنف يجب أن تمثل موضوع إدانة جماعية لحماية **"مكاسب الشعب"**. ولتبرير الإجراءات الأمنية المكثفة التي رافقت الاعتقالات والملاحقات الانتقائية لأعضاء الحركة الإسلامية والمتعاطفين معها، لجأت إحدى افتتاحيات **الصباح** إلى توسيع المفهوم الأمني وربطه بإنجاح المشروع التنموي على اعتبار وأن **"الأمن والاستقرار شرطان لتحقيق الغد الأفضل الذي نحلم به**

---

[712] افتتاحية جريدة **الصباح**، 21 ماي 1991.

جميعا"[713]، لأن الأهداف المرسومة لا تعطلها غير الانفلاتات والهزات الاجتماعية طالما أن التوجهات مضمونة النتائج، والوسائل المستخدمة متوافقة معها، وما هذه المواجهات سوى تعطيلا للمشروع التنموي والاستقرار، بل أصبح هذا الأخير شرطا لكل عمل تنموي وسببا له في نفس الوقت، و"**إن كان ابن خلدون يشترط مبدأ العدل لكل عمران، فإن مبدأ الاستقرار في هذا العصر لا يقل أهمية عن العدل فلا بناء ولا تعمير ولا تنوير مع الزوابع والعواصف**"[714].

فالتصور الذي سيقود لاحقا إلى اعتماد الحلول الأمنية باعتبارها ضمانة للاستقرار متهيكلة داخل الإيديولوجيا التنموية كما يتمثلها الخطاب الصحفي لجريدة **الصباح**، والتي تجمع بين الليبرالية الاقتصادية والتعددية الحزبية المراقبة والأحادية المدنية المهيمن عليها بما فيها الحقل الصحفي: العناصر الثلاث المميزة "**للتسلطية السياسية الجديدة التي ميزت مرحلة ما بعد تسلطية الحكم البورقيبي**"[715]، إثر فترة من الانفراج السياسي والمدني ما بين سنتي 1987 و1990 كانت تتحمّل إمكانيات واسعة لتطوير الانفتاح الديمقراطي التداولي وإدماج المشاركة الاجتماعية والمدنية في تحديد الخيارات الكبرى ومراقبة إنجازها وتقييمها، يكون الحقل الصحفي والإعلامي وسيطها الرئيس والمراقب لالتزامات وتعهدات جميع الأطراف. ومع تغير سياسة الدولة في مستوى العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني منذ أن أصبحت المواجهة مع الحركة السلفية حجة نظرية وسياسية على ضرورة مراقبة المعارضة والمؤسسات المدنية، كان الحقل الصحفي يتراجع عن بعض المكاسب ويحوّل صراع المواقع داخله حول الرهانات الخصوصية إلى صراع سياسي ومنافسة بين الفاعلين المهيمنين على وسائل إعلان الولاء للحكومة ولرئيس الجمهورية ومساندة أنشطتها وتدعيم إجراءاتها حين اتخذ من هذه الأحداث فرصة لذلك، وعاد الفاعل الصحفي منذ بداية التسعينات للارتهان بالفاعل السياسي المهيمن تبريرا ودعاية. وفي هذا السياق المنعطف حاولت جريدة **الصباح** من خلال افتتاحياتها تضخيم التجربة الديمقراطية في تونس

---

[713] افتتاحية جريدة **الصباح**،25 جوان 1991.

[714] المرجع السابق.

[715] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, *Le Syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. pp 204- 223.

واعتبرت إحدى الافتتاحيات أن "**المشروع الديمقراطي في تونس هو مشروع حضاري يتم ترسيخه يوما بعد يوم. إنها الديمقراطية الهادئة والمتواضعة والثابتة والرصينة التي تدرك أن لعبة حرق المراحل تنقلب في النهاية على لاعبيها**"[716]، وبجملة من الاستعارات ذات المعاني الستاتيكية والتراجعية يسعى الخطاب الصحفي إلى تبرير الإجراءات المتشددة والمحاكمات التي شملت بعض الحركات السياسية "**المتطرفة**"[717]، وتدعيم التوجهات التي تراجعت عن الالتزامات الحكومية المعلنة بتوسيع المشاركة الاجتماعية والمدنية. وبذلك يتم تحويل المشروع الديمقراطي بوصفه استحقاقا تنمويا ملحا[718] بدأت تظهر بعض بوادره خلال نهاية الثمانينات إلى مشروع "**حضاري**" مؤجّل باستمرار، وبعيد الأمد يتطلب تمشيا مرحليا ويفترض استغراق المراحل العديدة والطويلة ليتحقق بوصفه مشروعا مؤجلا باستمرار حتى لا تحرق هذه المراحل الضرورية التي تصاحب عملية بناءه الطويل أمام التجربة الحاسمة "**مع الحركة الإسلامية والتي دفعت بالحكومة وبعض مكوّنات المجتمع المدني إلى مراجعة المطلب الديمقراطي**"[719] والدعوة إلى الحذر في التعامل معه أو إلى تغيير مفهوم الديمقراطية وإعطاءه معاني خصوصية تدرجية في سياسة المراحل كما فعل الخطاب الصحفي.

وبذلك كانت سنة 1991 حاسمة في التراجع عن بعض المكاسب الاجتماعية والديمقراطية التي تحققت منذ أواخر 1987 نظرا لحجم الأحداث السياسية التي جاءت لتؤكد تحول الصراع من مستواه الاجتماعي وسقفه السياسي إلى مستوى العنف المنظّم حين أعلنت **حركة النهضة** المواجهة الشاملة مع الدولة والمجتمع المدني وطرحت نفسها بديلا نديا **للتجمع الدستوري الديمقراطي** الحاكم وأحقيتها في تقاسم السلطة معه، وحاولت "**تعبئة بعض الحركات الاجتماعية والشبابية حول شعارات المواجهة**

---

[716] افتتاحية جريدة **الصباح**، 12 مارس 1990.

[717] التي شملت بالإضافة إلى "**حركة النهضة**" عدة تنظيمات سياسية يسارية غير معترف بها قانونيا مثل"**حزب العمال الشيوعي التونسي**" و"**منظمة الشيوعيين الثوريين**".

[718] Collectif, *Participer au développement*, Editions de L'UNESCO, Paris, 1984, p 43.

[719] Abdelkhader ZGHAL, « Le concept de la société civile et la transition vers le multipartisme », Op. Cit. p 219.

وسياسة الإضرابات الطلابية والتلمذية"[720] باسم خطاب يراوح بين المطالب الشعبوية ومطالب الهوية والخصوصية الإسلامية. وفي هذا السياق من تسارع وتيرة الصراع السياسي لم يكن في مقدور المجتمع المدني والحقل الصحفي مسايرة الأحداث التي تميزت باستقطاب ثنائي الأبعاد بين الدولة بمختلف مؤسساتها الحزبية والتنفيذية والتشريعية وبين الحركة السلفية مدعومة ببعض الحركات الاجتماعية الشبابية خاصة، وهو ما جعل الخطاب الصحفي يعلن بصفة استثنائية تخوفه من التراجع عن بعض التوجهات الانفتاحية التي كان يمكن تطويرها باتجاه فتح بعض آفاق المشاركة المدنية والسياسية وتوسيع بعض مجالاتها، ويؤكد المنطق التأجيلي "**للمشروع الديمقراطي**" من خلال ما كتبته افتتاحية **الصباح** تحت عنوان "**التحديات**" معتبرة أن "**تحديات الديمقراطية في بلدان العالم الثالث متعددة وتتطلب صبرا على فترات الاضطراب [...] ومزيدا من الوقت والجهد على حساب العمل الذي ينفع ويفيد الناس ويدفعهم إلى الأمام**"[721]. وكما يتضح يبدو أن هذا الخطاب موجّه إلى الحكومة حتى لا تتراجع عن التزاماتها في مجال الانفتاح السياسي أمام أحداث الاضطرابات الطلابية والتصعيد في خطاب المواجهة التي أعلنتها الحركة الإسلامية، واعتبرت الافتتاحية أن تنوع التحديات التي تطرحها عملية البناء الديمقراطي تفترض صعوبات خصوصية في مجتمعات العالم الثالث منها المرونة تجاه الحركات المتطرفة والتضحية بالعمل والجهد وإهدار بعض الطاقات وهو ما يعبر عن تخوف الخطاب الصحفي لجريدة **الصباح** من النكوص والتراجع أمام الكلفة السياسية والاجتماعية لبناء "**المسار الديمقراطي**" لأن "**الديمقراطية ليست فسحة قصيرة بعدها تفتح أبواب الجنة [...] بل هي تضحية ونضال وهي أكثر من ذلك مغامرة لن يسلم من دفع ثمنها أحد ولكنها تبقى مطلبا ملحا وهدفا ضروريا للتنمية**"[722]. فالكلفة الاجتماعية والسياسية للديمقراطية باعتبارها

---

[720] Abdelkhader ZGHAL, « La nouvelle stratégie du Mouvement de la Tendance Islamique : Manipulation ou expression de la culture politique tunisienne ? », in William ZARTMAN, (Sous la direction de), **La politique économique de la réforme**, Alif-Les Editions de la Méditerranée, Tunis, 1994, pp 197-212.

[721] افتتاحية جريدة **الصباح**، 2 مارس 1990.

[722] المرجع السابق.

مغامرة تفترض التضحية لا تلغي شرعيتها وإلحاحيتها باعتبارها هدفا ضروريا للتنمية التي لن تكون شاملة ومثمرة دون تنمية سياسية بأبعادها التشاركية والتفاوضية، ولذلك لابد من "**الحيلولة دون الوصول إلى طريق مسدود لأن ذلك لا يخدم أي طرف في أي موقع كان [...] لم يعد لنا من خيار سوى أن تنجح هذه التجربة الديمقراطية حتى تنجح في بناء المجتمع التونسي العصري**"[723].

وبهذا المعنى المتضمن في افتتاحية **الصباح** لم تعد الديمقراطية خيارا بل ضرورة حضارية وضرورة تنموية يجب حمايتها من الاصطدام بما يعوقها لأن إفشالها يتعارض مع مصالح جميع الفاعلين مهما كانت مواقعهم الحكومية أو في المعارضة، وهو ما يفترض من الجميع توافقا حول مبادئ اللعبة السياسية وما يتضمن تضحية هي إلى المرونة أقرب وحل القضايا باللجوء إلى الحوار "**وعدم فرض الآراء والتصورات والبرامج بقوة الإضرابات والتوظيف السياسي للجامعة**"[724]. وكان تخوف الخطاب الصحفي التوافقي من التراجع عن بعض التوجهات الديمقراطية في محله بما أثبتته الأحداث اللاحقة حين مضت **حركة النهضة** في نهج المواجهة والتصعيد قابلها المجتمع المدني بضعفه ومحدودية تجربته المدنية وحكم على نفسه بالتقوقع في الهامش أولا، ثم بالخضوع إلى منطق الاستقطاب الثنائي بين الحكومة والحركة السلفية ثانيا حين عجز عن التوحد في إطار مبادرة ثالثة مستقلة عن الطرفين كما حاولت بعض افتتاحيات **الصباح** أن تفعل، حين انتهى الأمر إلى الحلول الأمنية التي انسحبت فيما بعد على جميع الفاعلين السياسيين والمدنيين، وثبت التراجع عن مكتسبات المرحلة الاستثنائية والانتقالية عندما وجدت الحكومة في المواجهة مع الحركة السلفية فرصة لإعادة بسط النظام التنموي التسلطي لتعود معها الإيديولوجيا التنموية إلى وضعية تتقبل فيها الفئات الاجتماعية سياسة الأمر الواقع التنموي والسياسي لمّا تراجعت وتيرة الصراع الاجتماعي عن إفراز مبادرات احتجاجية أو سياسية.

---

[723] المرجع السابق.

[724] المرجع السابق.

وقد مثلت ثاني انتخابات تشريعية ورئاسية بعد تغيير 7 نوفمبر سنة 1994 مرحلة أساسية لتثبيت الخيارات التنموية المتبعة بالتسريع في الإجراءات التحررية الاقتصادية واستكمال بناء النظام السياسي الرئاسوي على"**أسس أمنية اتخذت من محاصرة الحركة الإسلامية أداة لبناء تعددية توافقية**"[725] مفروضة في أغلب مستوياتها، واجهتها المعارضة والحركات الاجتماعية بالقبول. وكانت إحدى افتتاحيات **الصباح** قد تعرضت لحدث الانتخابات تستشرف نتائجها وتحلل أبعادها حسب المتغيرات الجديدة المرتبطة بمعالم توجهات التنمية السياسية: "**إذ ستجري الانتخابات الرئاسية في إطار وفاق وطني عام يكرس ويجسم مكانة الرئيس زين العابدين بن علي في قلوب التونسيين، فإن الانتخابات التشريعية ستشهد منافسة حقيقية**"[726]. تبدو عناصر الثقافة السياسية التي تعبّر عنها تمثلات الخطاب الصحفي لجريدة **الصباح**، نابعة من محاولة إعادة تفعيل المشروعية الكاريزمية تحوم حول مفاهيم الوفاق والإجماع والتزكية والقبول العام[727]، استنادا إلى الحجج العاطفية والوجدانية التي أصبحت تقود عملية التنمية السياسية لتبرير أحادية الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، أما الاختبار الفعلي للمنافسة السياسية الحقيقية الذي ارتآه الخطاب الصحفي، فسيتم من خلال تفعيل الخيار التعددي لأحزاب المعارضة القانونية، ولكن المحرر سرعان ما يستدرك عندما يفكّر في نتائج الانتخابات التشريعية التي ستكون محسومة لصالح **التجمع الدستوري الديمقراطي** الذي "**لن يجد عناء كبيرا باعتبار مكانته وموقعه وعراقته في فرض نفسه**"[728].

وبذلك تتحول "**المنافسة الحقيقية**" في نفس الافتتاحية إلى اكتساح سهل للحزب الحاكم يفسره المحرر بالمكانة السياسية والدور والعراقة التاريخية في كسب أصوات الناخبين والانتصار على القائمات المعارضة، مقدّما بذلك الدعاية الضمنية الضرورية لحزب الدولة دون التعرض للأسباب

---

[725] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, *Le Syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. p290.

[726] افتتاحية جريدة **الصباح**، 11 جانفي 1994 .

[727] برتراند بادي، بيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، مرجع سابق، ص 18.

[728] افتتاحية جريدة **الصباح**، 11 جانفي 1994 .

الهيكلية لهذا الدور والمكانة المرتبطة بعلاقة الحزب الحاكم بالدولة وبالإدارة وبنسيجه الاجتماعي ـ السياسي الزبائني التي توفر له مراقبة توزيع الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتحكم في تصريف الحقوق على الأفراد في مختلف المجالات والحقول وما يترتب عن اندماج الحزب الحاكم بالدولة وبمختلف المؤسسات التشغيلية والمالية والخدمية؛ لتبقى نفس الخصائص الموروثة في هيكلة الحقل السياسي توجه التنمية السياسية التشاركية وفق آليات مقايضة الحقوق والامتيازات بالولاء والطاعة أو الحياد في أحسن الأحوال، والتي تمثل الانتخابات فرصة لاختيار التقاطع بين المتغيرات في عملية تبادل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وإن لم تكن المرة الأولى التي تشرّك فيها أحزاب المعارضة إلا أن "**الجديد هو أن القانون الانتخابي الجديد قد اجتهد لتمكين أحزاب المعارضة من الحضور** [في البرلمان] **حتى وإن لم يكن الحظ حليفها**"[729] من خلال الاعتماد الجزئي لمبدأ التمثيلية النسبية لإعطاء التعددية التوافقية ـ الاجتماعية بعدا إجرائيا شكليا كانت تحتاجه الحكومة أكثر مما تحتاجه أحزاب المعارضة الواعية بضعفها وباستحالة اقتحام المجال التشريعي والمشاركة اعتمادا على قدراتها التنافسية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الصياغة البرنامجية والمصداقية تجاه الناخبين، وعاجزة عن تقديم الخدمات والامتيازات التي تعوّد الناخب النشط الحصول عليها من الحزب الحاكم والإدارة حسب مقتضيات العلاقة الزبائنية المؤسسة للثقافة السياسية. وهكذا سوف تتمكن المعارضة من الحضور في البرلمان حتى وإن "**لم يحالفها الحظ**" الذي أصبح في الخطاب الصحفي لجريدة **الصباح** مقياسا لحسم المنافسة بين الفاعلين السياسيين، يعوض المعايير التنظيمية والسياسية في عمليات الدعاية البرنامجية والتعبئة والتأطير وتوفير الضمانات السياسية والإدارية والمالية لمختلف الفاعلين السياسيين من الأحزاب والقوائم المستقلة على أسس من المساواة والعدالة، غير أن الفاعل الصحفي لا يفوّت الفرصة لمحاولة تفعيل حقله في هذه المناسبة السياسية ومحاولة استعادة ما تيّسر من رأس المال الصحفي الرمزي[730] المفقود ليذكر بأن "**الانتخابات هي مناسبة**

---

[729] المرجع السابق.

[730] Pierre BOURDIEU, Sur la télévision, Op. Cit. p 91.

لقيام حوار وطني [...] وحرية التعبير والكلمة على مستوى الاجتماعات العامة وكذلك على مستوى الصحافة والإذاعة والتلفزيون رغم وضعها كأجهزة حكومية"[731].

فالحوار الوطني وحرية الصحافة والاجتماعات العامة هي وضعيات استثنائية ترتبط بمثل هذه المناسبات التي تفعل فيها وسائل الإعلام وتنهض بوظائفها التوسطية في تناقل البرامج السياسية والخيارات التنموية ومختلف البدائل المطروحة بصفة مؤقّتة، رغم طبيعتها الحكومية التي لا يراها الفاعل الصحفي عائقا أمام هذه العملية محاولا الجمع بين التبعية الهيكلية لوسائل الإعلام والصحافة للحكومة وبين المساهمة في هذا **"الحوار الوطني الذي يستمد روحا عالية من الديمقراطية"**[732]، ليكشف عن طبيعة الثقافة السياسية السائدة ودورها في التنمية السياسية التشاركية التي لا يمكن أن تمارس خارج الأجهزة الحكومية في إطار من **"الديمقراطية التوافقية"** المستندة إلى الإجماع وتجاوز الانقسامات حول الخيارات الكبرى والولاء السياسي مع إمكانية تطارح بعض الإجراءات التفصيلية. ورغم هذا النوع من الديمقراطية عادة ما يطبق في بعض الأنظمة السياسية لمجتمعات ديمقراطية حديثة مثل المجتمع السويسري أو الهولندي **"ذات انقسامات دينية أو إتنية عميقة [...] حيث تسوّى النزاعات بالتراضي وليس من خلال مبدأ الأكثرية"**[733]، فإن تضمينها للخطاب السياسي وحقوله التوسطية مثل الحقل الصحفي يعبّر عن بعض عناصر الإيديولوجيا التنموية المقبولة التي تستبدل توسيع المشاركة المدنية والسياسية بإيديولوجيا الديمقراطية التوافقية على مستوى الخطاب للتدليل على واقع التعددية السياسية واحتوائها بذات الوقت، باسم الوفاق الوطني والإجماع على **"سلامة الخيارات التنموية"** وقبولها اجتماعيا.

وفي نفس الإطار حوّلت جريدة **الصباح** انعقاد أول جلسة برلمانية بعد الانتخابات إلى حدث صحفي أعادت بناءه إحدى الافتتاحيات لترى في

---

[731] افتتاحية جريدة **الصباح**، 11 جانفي 1994 .

[732] المرجع السابق.

[733] برتراند بادي، بيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، مرجع سابق، ص 119.

التمثيل النسبي للمعارضة إنجازا ديمقراطيا وتحولا في المسار الديمقراطي للتغيير إذ "**لا ينبغي أن ننظر إلى هذا البرلمان وحجم المعارضة فيه بمنطق الأرقام ولكن من منطلق ما حصل من تحول وما ظهر من تطور ويكفي أن تكون المعارضة حاضرة في البرلمان لأول مرة في تاريخ البلاد لندرك مدى أهمية النقلة النوعية التي حصلت**"[734]. تحاول الافتتاحية إعادة المسألة إلى بعدها الشكلي في تمثيل المعارضة القانونية لتعتبر أن مجرد دخولها إلى المؤسسة التشريعية لأول مرة مؤشرا على النقلة النوعية الحاصلة في التنمية السياسية وتوسيع دائرة المشاركة وتفعيلها رغم ضعف هذه المشاركة ومحدودية مضامينها السياسية التي لا تخرج عن دائرة الإجماع حول الخيارات التنموية الكبرى والتوجهات المرتبطة بها، ولا عن سقف الولاء السياسي الضمني للحزب والحكومة. ولتبرير هذا النوع من الديمقراطية وهذا السقف من المشاركة يذهب الخطاب الافتتاحي المدروس إلى أن هذه الوضعية تعبر عن "**تطور ديمقراطي تدرجي عقلاني يرفض المغامرة والهزات ويضمن للبلاد الاستقرار والأمن رديف الازدهار والهناء وشرطهما الإنجازات تواصل الزحف التدريجي نحو تحقيق الهدف الاسترلتيجي**"[735]. **الضروري [...] إننا نعيش اليوم على مدى الست سنوات الماضية مظاهر الثورة الهادئة**♣" ذلك أن مقتضيات الازدهار

---

[734] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 أفريل 1994.

[735] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 أفريل 1994.

♣ استنادا إلى مؤلف جماعي يحمل نفس العنوان ويستعرض "**الإصلاحات الاجتماعية والسياسية**" التي تلت تغيير 7نوفمبر ،دون أن يحيل المفهوم على أصوله التاريخية والنظرية، أنظر:

ـ مؤلّف جماعي ، 7 **نوفمبرالثورة الهادئة**، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد اللـه، تونس، 1992.

وقد ظهر مفهوم "**الثورة الهادئة**" (*La révolution silencieuse*) في بريطانيا من خلال البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي صاغه "**حزب العمّال**" حين وصل على السلطة سنة 1945 بقيادة **كليمون أتلي** (*Clement ATTLEE*)، بعد أن استفاد من مشاركته في الحكومة الوطنية **لوانستون تشرشل** (*W. CHURCHILL*)، وقدّم برنامجه الاشتراكي الديمقراطي: "**بريطانيا الجديدة**" الذي كان يتمحور حول تجديد مؤسسات الدولة الديمقراطية والتشغيل الكامل وإعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب التصاعدية على الدخل، وليعلن من خلاله عن قيادة ثورة هادئة تحقق مطالب العمال والفئات الوسطى في إطار الاشتراكية الديمقراطية، أو ما سمّي وقتها بعصر التحولات الكبرى وذلك دون اللجوء إلى الثورة العنيفة.. ومنذ ذلك الوقت طبّق مفهوم "**الثورة الهادئة**" على التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الاسكندنافية وبعض مجتمعات أوروبا الشرقية التي تبنت الاشتراكية دون المرور بالثورات الاجتماعية العنيفة، أنظر:

- M. DEBATISSE, *La révolution silencieuse*, Editions Calman-Lévy, Paris, 1963.
- Monica CHARLOT, « Le Travaillisme », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

والهناء تفترض الشرط الأمني وما يستلزمه من تدرج "**عقلاني**" يرفض توسيع المشاركة الاجتماعية والسياسية خوفا من المغامرات والهزات وضمانا للاستقرار الذي تحول في الخطاب الصحفي المدروس إلى سبب أولي وشرط سببي لتحقيق أهداف عامة واستراتيجية في الازدهار والهناء ظلت مؤجلة باستمرار، أما التحولات الجارية فهي على بطئها تؤثر على مظاهر الثورة الهادئة التي يعيد الخطاب استخدام مفهومها الذي كان قد ظهر في بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى ليخرجه من سياقه التاريخي والاجتماعي الذي اشتغل فيه ويسقطه على واقع متخالف، معبرا بذلك عن أبرز مكونات الإيديولوجيا التنموية في هذه المرحلة التي تجمع بين التشدد السياسي والأمني وبين خطاب الديمقراطية في المجال السياسي وبين الإجراءات الليبرالية وانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي إلا لحماية الفاعلين الاقتصاديين الخواص من بعض آثار آليات السوق في المجال الاقتصادي.

فقد مثلت المواجهة السياسية والأمنية بين الحركة السلفية والحكومة التي اندلعت منذ 1991 تحولا في السياسة الأمنية الداخلية سيطبع عشرية التسعينات وهو ما يمكن اختباره في تواصل الملاحقات والاعتقالات التي طالت حتى متعاطفي الحركة الإسلامية، وشمولها لعدة أحزاب ومنظمات سياسية يسارية غير المعترف بها قانونيا، لتعرف الحلول الأمنية توجها معمما بعد أن بدأ انتقائيا. وكانت الحكومة في حاجة إلى تبرير هذه الهواجس والإجراءات الأمنية في محاولة لتبريرها داخليا وخارجيا باسم "**الديمقراطية المسؤولة**" تارة أو حماية المشروع التنموي تارة أخرى، وهي المهام التي أنيطت بعهدة مختلف الأجهزة الإعلامية الرسمية و"المستقلة" الموالية. وقد استغلت جريدة **الصباح** العديد من المناسبات السياسية والأحداث الاقتصادية للإقناع بالاجراءات الحكومية والإشادة "**بالمناخ الأمني**" المتوفر والمشجّع على تفعيل الحياة الاقتصادية وجلب الاستثمارات الخارجية مثلما حصل عند النظر في مشروع قانون المالية لسنة 1994: "**والذي جاء مطمئنا من حيث**

نسب التطور في أبواب الميزانية يبرز مجهود الحكومة في إطار قطع المراحل المرسومة بالمخطط الثامن [...] ونقصد هنا الظروف المناخية الاجتماعية الملائمة بعد أن استطاعت بلادنا تحقيق نجاح باهر على المستوى الأمني وأصبحت تنعم باستقرار يشهد به الجميع"[736]. فالمجهودات الحكومية وراء هذا النجاح يلحقها الخطاب الصحفي بالنجاح الأمني الباهر وما حققه من استقرار سياسي واجتماعي أصبح محط اعتراف من قبل جميع الأطراف المعنية به داخليا وخارجيا من خلال اتباع سياسة لا تتهاون مع أي معارضة سياسية، حقيقية كانت أو مفترضة، ومع بوادر كل حركة مطلبية أو احتجاجية ،"**حيث تم استخدام التضييق على الحركة الإسلامية حجة للتضييق على الحريات المدنية والصحفية"**[737]، لتصبح الحلول الأمنية هي الأداة الأساسية كما يصورها خطاب الافتتاحيات لضمان الاستقرار الاجتماعي والمناخ السياسي "**الملائم في إنجاح المراحل التنموية المرسومة وقطع مراحل المخطط الثامن بكل نجاح فاق حتى التقديرات الأولية"**[738].

كما اعتبر محرر نفس الافتتاحية أن النجاح الأمني والاستقرار السياسي والاجتماعي "**هو الآن العامل الأكثر جاذبية في استقطاب الاستثمار الخارجي [...] إلى جانب الخطوات الإصلاحية في تحرير الاقتصاد"**[739]، وبذلك يعطي أهمية حاسمة للعامل الأمني في إنجاح السياسة الاقتصادية الليبرالية وجلب الاستثمارات الخارجية التي ألحقت بأولوية اقتصادية سياسية خلال عشريات التسعينات. ولكن الإشادة الصحفية بهذا التوجه الأمني الضامن الوحيد أو يكاد للاستقرار الاجتماعي يخفي توجها تنمويا مفروضا على أغلب الفئات الاجتماعية التي لا تشارك في الخيارات الكبرى والتفصيلية إلا من زاوية الانخراط والقبول نظرا لمحدودية المشاركة الاجتماعية والمدنية وتبعية أغلب الحقول التوسطية للحقل السياسي الرسمي المركز من ناحية وتجنبا لأي تسييس قد تتهم به المؤسسات المدنية.

---

[736] افتتاحية جريدة **الصباح** 15 أكتوبر 1993.

[737] Larbi CHOUIKHA, « Fondements et situation de la liberté de l'information en Tunisie : Essai d'analyse », Op. Cit. p 80.

[738] افتتاحية جريدة **الصباح** 15 أكتوبر 1993.

[739] المرجع السابق.

"**وانطلاقا من الربط بين الأمن والاستقرار والتنمية مكنت السنوات الثمانية الماضية من تكريس الديمقراطية كممارسة مسؤولة**"[740]، وذلك لتبرير محدودية المشاركة الاجتماعية في الخيارات الكبرى والتفصيلية ومراقبة إنجازها من خلال التوجهات الأمنية في مراقبة الحركات الاجتماعية والسياسية والمدنية، وانفراد الحزب الحاكم بقيادة المشروع التنموي الليبرالي. كما استخدم الخطاب الصحفي مفردات الاستقرار الاجتماعي والسياسي ليجعل منها مرة أخرى شرطا وسببا لإنجاح التنمية في مقارنة ضمنية مع بعض مجتمعات العالم الثالث التي يمزقها العنف السياسي والحروب الأهلية.

أما الصيغة التوافقية للتعددية الحزبية المتبعة فقد اعتبرتها نفس الافتتاحية "**ديمقراطية مسؤولة**" ومجمعة على الخيارات الكبرى والتفصيلية وملتفّة في أغلبها حول النظام السياسي ومواقفه الرسمية "**وبفضل الوفاق والأمن والاستقرار وسلامة الاختيار والتعلق بخصوصيات تونس [... فستتمكن] من البلوغ إلى مرتبة الدول المتقدمة [...] مع نهاية القرن**"[741] ، فلا حاجة إذن إلى الديمقراطية بوصفها توسيعا للمشاركة المجتمعية حتى تشمل جميع المجالات والحقول وتخترق جميع العمليات والمراحل التنموية الوطنية منها والمحلية، وبوصفها نظام حكم تداولي يسمح بالاشتغال المستقل للمجتمع المدني[742]. ولكن الحاجة الهيكلية للاستقرار الاجتماعي والأمن السياسي كضرورة تنموية تفترض في الخطاب الصحفي المدروس وفاقا وطنيا وإجماعا حول الأهداف ووسائل الإنجاز والتقييم كما تفترض تحويل مجرد التعددية الحزبية المراقبة إلى ديمقراطية مسؤولة سوف تكون بوابة "**الانتقال إلى مرتبة الدول الديمقراطية**" في المدى المنظور، وبذلك تحاول افتتاحيات جريدة **الصباح** تبرير الخيارات التنموية لا فقط في مستوياتها الاقتصادية بل أيضا في المجال السياسي لتجعل من ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي حجة لتبرير التوجهات الأمنية وتضييق

---

740 افتتاحية جريدة **الصباح**، 7 نوفمبر 1995.

741 المرجع السابق.

742 عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، مرجع سابق، ص 292.

مجالات المشاركة المدنية والسياسية التي تنعكس على طريقة تصريف المشروع التنموي والانفراد به تصورا وإنجازا وتقييما.

ومنذ منتصف التسعينات أصبح البراديغم التنموي يستند إلى بعض العناصر المفككة من مفهوم التنمية البشرية الذي كان يسود المؤسسات العالمية ذات العلاقة بالسياسات والبرامج التنموية[743]، وقد خصصت جريدة الصباح جملة من افتتاحياتها منذ منتصف التسعينات بموضوع الثروة البشرية باعتبارها المادة الخام للتنمية البشرية، ولكنها كانت في أغلبها تختزل هذا المفهوم في بعد واحد ألا وهو التعليم والتكوين، "**فالثروة البشرية ذات التعليم والمستوى والكفاءة العالية هي أهم ثروة في معركتنا من أجل التنمية في وضع تونس في مكانة مرموقة بين دول العالم المتقدم خلال سنوات قليلة من الآن**"[744]. وبذلك ينتقي الخطاب أحد العناصر المكونة للتنمية البشرية ليجعل منه مؤشرا يختزل بقية العناصر الموازية مثل أمل الحياة عند الولادة والدخل الفردي[745]، ويعتبره الاستثمار الأساسي في الثروة البشرية التي أصبحت بعدا أساسيا في العملية التنموية كما تمارس في أكثر المجتمعات نجاحا: "**فبالتعليم الأكاديمي والتعليم التكويني التطبيقي فإن بلادنا لا تكتفي فقط بفتح الآفاق أمام كل أبناءها بل تلتحق بالدول الكبرى المتقدمة مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة**"[746]. وبمجرد تنويع التعليم إلى صنف أكاديمي وآخر تطبيقي، أصبح من الممكن للمجتمع التونسي أن يلتحق خلال بعض السنوات بما حققته المجتمعات المتقدمة بضمان الخطاب الصحفي لجريدة الصباح، الذي يقفز عن السياقات التاريخية والاجتماعية للمؤسسات التعليمية الغربية ويجعل منها نموذجا يمكن اللحاق به في المدى المنظور من خلال بعض الإصلاحات المتعاقبة رغم أنها لم تستغرق في أغلبها من التجربة ما يسمح بتقييمها، غير ما هو ثابت من تطور نسب النجاح في مختلف المستويات وأغلب الاختصاصات، "**من أجل إتاحة الفرصة لجميع المتعلّمين وفتح الآفاق الواعدة أمامهم**".

---

[743] Rapport Mondial sur le développement Humains, Op. Cit.

[744] افتتاحية جريدة **الصباح**، 9 سبتمبر 1995.

[745] Rapport Mondial sur le développement Humains, 1994, Op. Cit. p 34.

[746] المرجع السابق.

غير أن ديمقراطية التعليم كما أرست أسسها المدرسة الجمهورية لم تعارض بين مبادئ إجبارية التعليم ومجانيته وبين مبدأ الاستحقاقية[747] الذي لا يحقق أهداف الرفع من مستوى التحصيل والتعلم إلا باتباع نظام يضمن حق المجتمع في النخبة حين يضمن حق الجميع في إتاحة نفس الفرص، وبذلك تمكنت المنظومات التعليمية الغربية من الاندماج في السيرورة التنموية الشاملة التي وفّقت بين مختلف أبعاد التنمية البشرية في التعليم والصحة والدخل والمشاركة المجتمعية وحقوق الإنسان التي تبناها برنامج الأمم المتحدة للتنمية لاحقا[748].

2 ـ "الديمقراطية التوافقية" تجاه المجتمع المدني وخطاب حقوق الإنسان

مثلت الذكرى الخمسين لتأسيس **الاتحاد العام التونسي للشغل**[♣] مناسبة لجريدة **الصباح** سنة 1996 لقراءة السياسة التوافقية والإجماعية التي سلكتها الحكومة منذ بداية العشرية المدروسة التي تمكنت من خلالها تحييد القيادة النقابية في بعض الصراعات الاجتماعية المترتبة التوجهات اللبرالية وإجراءات ربط الأجور بالإنتاج والإنتاجية، وخاصة تلك النتائج المرتبطة بسياسة التأهيل الشامل و تسريح العمال، وذلك رغم ما صاحب هذه الإجراءات من صراعات عمالية معزولة تمثلت في بعض الإضرابات والاعتصامات والعرائض دون أن تتمكن من تغيير مواقف القيادة النقابية تجاه السياسة الاقتصادية التحررية. ولئن أشادت الافتتاحية المخصصة لهذا الموضوع بالمواقف الرسمية الإجماعية للقيادة النقابية، فأنها دعت إلى مزيد من التضحيات لإنجاح الخيارات التنموية المتبعة، فما "**أظهرته المنظمة النقابية العمالية من روح مسؤولية عالية خلال السنوات الأخيرة في ظل الوفاق الوطني الذي توفر بعد تغير السابع من نوفمبر لهو أمر في غاية**

---

[747] Philippe RAYNAUD & Paul THIBAUD, *La Fin de l'école républicaine*, Editions Calmann-Lévy, Paris, 1990, p 41.

[748] تقرير التنمية البشرية 2000، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، نيويورك، المطبعة الشرقية، البحرين، 2000.

♣ بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيسه سنة 1946.

الأهمية [...] يتطلب مزيدا من العمل والجدّ ومزيدا من التضحيات لضمان غد مشرق مزدهر للمجموعة"[749].

فالمسؤولية الاجتماعية والسياسية للقيادة النقابية تظهر في تصور الخطاب الصحفي من خلال التزامها بالتوجه الاقتصادي التحرري وما افترضه من إجراءات لم تكن في صالح بعض الفئات العمالية التابعة للقطاع الخاص أو تلك العاملة في المؤسسات الحكومية التي تمت خوصصة أغلبها وتفكيك بعضها الآخر، ولكن ذلك لا يكفي في نظر المحرر الصحفي، إذ أن هذا الالتزام التوافقي من قبل أغلب مؤسسات المجتمع المدني المجمع على الخيارات التنموية الاقتصادية يفترض مزيدا من تقديم التنازلات النقابية والتضحيات العمالية من أجل الأهداف المستقبلية التي سوف ينعم بها الجميع عمالا كانوا أو عاطلين أو حتى مسرّحين. وكالعادة يتم استدعاء هذا الصنف من الأهداف العامة مثل "**الغد المشرق**" و"**الازدهار الجماعي**"...أو الأهداف الاقتصادية كتمكين "**الاقتصاد الوطني من القوة والمناعة والصمود[...] يهدف إلى كسب أسواق جديدة"**[750]، وهي أهداف لا تخلو من المضامين الإيديولوجية التبريرية والدعائية التي كان الفاعل السياسي الرسمي يحتاجها سواء لتبرير التضحيات أو لمراقبة الالتزامات النقابية المعلنة تجاه السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرسمية، أو لضمان قبول الفئات الاجتماعية المتضررة بسياسة الأمر الواقع في المجال التنموي الشامل.

وكان لإصدار قانون جديد يؤطر نشاط الجمعيات المدنية التي مثلت ملاذا للعديد من الحركات السياسية أمام انحصار الحقل السياسي، أن أثار ضجة عند بعض الفاعلين المدنيين بمنع الأفراد ذوي المهام السياسية من الانخراط في الجمعيات المدنية والتنموية، وقد شاركت جريدة **الصباح** في هذا السجال من خلال إحدى افتتاحياتها التي اعتبرت أن "**العمل الجمعياتي أصبح في بلادنا ركنا أساسيا من أركان التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ينشد بلوغ مراحل متقدمة من تطور المجتمع**

---

[749] افتتاحية جريدة **الصباح**، 18 جانفي 1996

[750] المرجع السابق

المدني♣"[751]، وهو ما يؤشر على توسع النشاط المدني_مقابل تراجع في النشاط السياسي المستقل عن التوجهات الرسمية. وحاول خطاب الافتتاحية أن يختزل نشاط الجمعيات في جملة من الوظائف أهمها "**إعطاء أفراد المجتمع الوسائل الكفيلة بصهر تضامنهم في وحدة صمّاء تزرع الخير والمحبّة وتنشر الوئام وتولد حصيلة نقية من الأفكار تشكل الأداة الناجعة لمعاضدة مجهود التنمية**"[752]، فهي أدوات لتأطير التضامن بين الأفراد ضمن وحدة سياسية توافقية إجماعية هدفها الأعمال الخيرية وتطوير المحتوى الأخلاقي للعلاقات الاجتماعية، وذلك بإنتاج الأفكار النقية من المواقف السياسية التي قد تتجه إلى معارضة مجهود التنمية كما صاغها الفاعل السياسي الرسمي واختيار وسائل إنجازها ومراقبتها وانفرده بتقييم نتائجها وآثارها. أما الوظائف الاتصالية والتشاركية التفاوضية التي ارتبطت بنشأة الجمعيات المدنية وتطورها في التجارب الديمقراطية الغربية[753] فهي غريبة عن خطاب المدونة الصحفية المدروسة، بل أن نفس الخطاب الافتتاحي يعتبر أن تحييد النشاط الجمعياتي عن كل خلفية سياسية ما عدى تلك المرتبطة بتدعيم الخيارات الرسمية والتوجهات الحكومية، هو "**مفهوم جديد [...] لعمل الجمعيات المدنية العصرية في أي بلد متقدم في العالم**"[754] من خلال مقارنة ضمنية غير متكافئة الوظائف والأدوار بين مكونات نسيج المجتمع المدني الذي يشتغل في استقلالية سياسية وتنظيمية ومالية عن السلطات السياسية في المجتمعات الديمقراطية أين تكون وظائفه التأطيرية والتفاوضية بوصفه جملة من السلطات المضادة التي تحد من تسلطية السلطة

♣ بالاستناد إلى مؤشر أعداد الجمعيات التي أحدثت ما بين 1987 و 1994 والذي بلغ 4000 جمعية جديدة.

[751] افتتاحية جريدة **الصباح**، 24 أفريل 1994.

[752] المرجع السابق.

[753] Gilles LIPOVETSKY, Le Crépuscule du devoir : l'éthique indolore des nouveaux temps démocratiques, Gallimard, Paris, 1992, p 129.

[754] المرجع السابق.

وتراقب مصالح منخرطيها[755] والفئات التي تنشط باسمها وتدافع عنها بتشريكها في صياغة المخططات وتقييمها.

وبمناسبة خطاب رئيس الجمهورية في اليوم الوطني للجمعيات حاولت إحدى افتتاحيات جريدة **الصباح** أن تعلق على هذا الحدث وتتناول الوظائف التنموية التي تمثلتها للجمعيات **"لابد أن يكون لها دورها وإسهامها في المسيرة التنموية للبلاد لتؤقلم المجتمع مع العولمة"**[756]، وذلك بتصريف النتائج المترتبة عن الإجراءات الليبرالية محليا والتخفيف من آثار عولمة الاقتصاد في مستوى مساعدة الدولة على إنجاز المشروع التنموي المتبع، كيف ذلك؟ إنه من خلال **"ما أكد عليه الرئيس زين العابدين بن علي [...] عندما دعا العاملين في الجمعيات إلى الاجتهاد في استنباط طرق* العمل الكفيلة بتعزيز إسهاماتهم في حركية التأهيل الشامل وتوسيع مجالات تدخلهم"**[757]، وبذلك تكون الجمعيات المدنية مطالبة بمساهمتها في تخفيف آثار سياسة التأهيل الشامل التي طالت بعض الفئات العمالية التي تم تسريحها من العمل ومساعدتها على الاندماج من جديد في العملية الإنتاجية بالتأطير والمساعدة الفنية والمالية حسب اختصاص كل صنف من الجمعيات. وتنتهي الافتتاحية إلى إبراز بعض الوظائف التي تدعو إلى إلحاقها بالنشاط الجمعياتي باعتباره **"مجالا آخر لتجسيد روح التضامن والتآزر ومساعدة الآخرين وهو في نفس الوقت رافد لعمل الدولة ومكمل له"**[758]. ولئن كانت الوظائف التضامنية والإدماجية المستقلة عن الأجهزة التنفيذية والحزبية من المكونات الأساسية لنشاط الجمعيات في مختلف التجارب الديمقراطية الحديثة، فإن إخضاعها للهيمنة السياسية والحزبية وإلحاقها بمعاضدة سياسة الدولة في تنفيذ برامجها وتصريف آثارها الاجتماعية والسياسية غير المرتقبة، يفقدها هذه الوظيفة ويحوّلها إلى الاشتغال حسب المنطق الزبائني

---

[755] عزمي بشارة، **المجتمع المدني، دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، مرجع سابق، ص265 .

[756] افتتاحية جريدة **الصباح**، 24 أفريل 1996.

* المقصود هنا "طرائق العمل"

[757] المرجع السابق.

[758] المرجع السابق.

في مستوى الانتقائية التي يتم على أساسها توزيع الخدمات الجمعياتية مقابل إعلان الولاء النشط. وهو التصور الذي يمكن تبيّنه من خلال ما اعتبره الخطاب الصحفي "**رافدا لعمل الدولة**" في تداخل مع أجهزتها التنفيذية الإدارية والحزبية ومكملا لهما، وبذلك تتحول الوظيفة التشاركية المستقلة لأحد أصناف المجتمع المدني إلى وظيفة تنفيذية تواصل تنفيذ سياسة الدولة وتكمّل ما نقص منها لتعبر عن التصور الصحفي للمشاركة الاجتماعية المدنية في العملية التنموية الذي لا يميز بين الأجهزة التنفيذية المسؤولة عن تطبيق سياسة الدولة وبين الجمعيات المدنية الطوعية المسؤولة عن خدمة بعض الأهداف الخصوصية لفئات اجتماعية تشترك في جملة من الخصائص المهنية والاجتماعية والثقافية، وعن تأطير المشاركة الاجتماعية الحرة والمستقلة عن النشاط الحزبي والسياسي سواء كان في الحكومة أو في المعارضة.

لقد تواصلت القضايا الأمنية لتمثل أحد الهواجس الثابتة لجريدة **الصباح** من خلال ما تنفرد به بعض افتتاحياتها من مضامين أصبحت منذ منتصف التسعينات تلحقها استراتيجيا بالمشروع التنموي بعد أن كانت تمثل مجرد أدوات لضمان الاستقرار واقتلاع الاعتراف الدولي بالشكل الانتقائي للتعددية الحزبية والطبيعة التوافقية للديمقراطية المعلنة. وبمناسبة انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثانية عشر اعتبرت إحدى الافتتاحيات التي تعرضت للتعليق على هذا الحدث أن "**التجارب التي مرت بها أغلب دول العالم النامي أظهرت مدى أهمية العامل الأمني في العملية التنموية حيث أنها فشلت في تحقيق ما كانت تصبو إليه شعوبها من تقدم ونمو اقتصادي واستقرار اجتماعي وظهرت أمراض طفيلية [...] مثل الإجرام والمخدرات والإرهاب بشتى أنواعه**"[759]، إذ أن ظواهر الانحراف الاجتماعي والسياسي هي التي أصبحت العوائق الأساسية للتنمية من خلال تعميم يشمل أغلب دول العالم الثالث، لتعوض أسباب كانت تبدو في الخطاب الصحفي مرتبطة على التوالي بثقل التخلف ثم بأخطاء المراحل السابقة وأخيرا بنتائج طبيعة القطاع العام وتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية . غير أن هذا التحوّل في مستوى الخطاب الصحفي كان يعبر عن تحول في

[759] افتتاحية جريدة الصباح، 5 جانفي 1995.

طبيعة الإيديولوجيا التنموية السائدة التي لم تتأثر بوتيرة الصراعات السياسية مع الحركة الإسلامية بقدر ما تأثرت بأدوات فرض النمط التنموي الليبرالي لصالح فئات اقتصادية واجتماعية على حساب فئات أخرى أكثر توسّعا من حيث القاعدة الاجتماعية للطبقات الوسطى والشرائح الدنيا من المجتمع، والاستجابة إلى احتياجات الدولة لتبرير اختياراتها الفوقية وإجراءاتها المنفردة في تطبيق السياسة الاقتصادية التحررية وذلك من أجل استباق أي حركة اجتماعية مفترضة قد تتحوّل إلى حركة احتجاجية ثم تشوّش على هذا التوجه التنموي متسارع المراحل والإجراءات. وحين تفكك الافتتاحية مظاهر الانحراف المعيقة للتنمية، يظهر المغزى السياسي للخطاب الصحفي والطرف السياسي المقصود بالانحراف: "**فالدول العربية الإسلامية أصبحت مدعوة لمواجهة ظاهرة تتجاوز في خطورتها خطورة الإجرام والمخدرات التي تضر الإسلام كدين تسامح**"[760]. ويتضح أن الخطاب حول "الإرهاب" كان منذ أواسط التسعينات يؤثث التمثل الصحفي للحركات السياسية الدينية التي باتت تفترض مواجهة أحد أهم المخاطر التي تهدد مشاريع التنمية في كل الدول الإسلامية نتيجة ما كان يجري في الجزائر على الحدود من عنف أوشك أن يوقع المجتمع الجزائري في حرب أهلية.[761]

وكانت العديد من افتتاحيات المدونة المدروسة التي تعرضت إلى المسألة الديمقراطية تستبطن تصورا توافقيا للديمقراطية يجعل منها ممارسة محدودة في الاعتراف الشكلي بالتعددية الحزبية والمشاركة المحدودة في البرلمان أو في بعض المجالس البلدية بشرط إعلان الإجماع حول الخيارات الكبرى وحتى التفصيلية منها. أما ما يكمن في "اللاوعي السياسي"♣ **للفاعل الصحفي المهيمن فيحيل على أن الديمقراطية حتى في محدوديتها التعددية ليست خيارا سياسيا محليا بقدر ما هي ضرورة تمليها**

---

[760] المرجع السابق.

[761] Le mal algérien,

♣ وهو المفهوم الذي استخدمه **ريجينس دوبري** للتدليل على جملة الآليات المتحكمة في "**السلوك الجماعي للجماعات المنظمة كالقبيلة والحزب والأمة والتي تتخذ مظاهر سياسية إيديولوجية ورمزية مميزة**": أنظر:

- Régis DEBRAY, *Critique de la raison politique*, Gallimard, Paris, 1981, pp 51-52.

شروط التحولات العالمية وإكراهات بعض عناصر العولمة السياسية ذلك أنه "لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عما وصلت إليه الممارسة السياسية من تطور وتحديد لمهام مختلف مكونات المجتمع المدني"[762]. **ولما كانت هذه الافتتاحية قد عبرت عن حدث افتتاح المؤتمرات القاعدية** للتجمع الدستوري الديمقراطي **فقد ربط محررها بين الديمقراطية الحزبية داخل الحزب الحاكم و**"الديمقراطية في البلاد" **معتبرا أن** "الممارسة الديمقراطية التشاركية تتطلب حلقات عديدة وبيداغوجية تربط بين القرار السياسي الرشيد لصالح البلاد من جهة [...] وبين الوعي الجماهيري المجتمعي خاصة لدى النخب من جهة أخرى"[763]، **حيث يكون الحزب الحاكم هو الوسيط البيداغوجي في عملية الوعي المجتمعي والنخبوي بالقرار السياسي الرشيد لتتحول المشاركة الاجتماعية إلى نوع من التعلّمية♣ الدعائية ذات الأبعاد الهرمية. وما يمكن استنتاجه أن الديمقراطية التي يتمثلها الخطاب الصحفي لجريدة** الصباح **ليست نظاما للحكم يعتمد مبدأ حيادية الإدارة والتعددية الحزبية والتداول على الحكم في تصريف الشأن العمومي، بقدر ما هي** "مسار تطوري" **مؤجل النتائج بما فيها المشاركة السياسية والمدنية في صياغة المشروع التنموي واختيار وسائله ومراقبة إنجازه وتقييم نتائجه، ضمن إطار تحاوري تفاوضي قادرا على إدماج مختلف**

---

[762] افتتاحية جريدة **الصباح**، 6أفريل 1997.

[763] المرجع السابق.

♣ بمعنى (*La Didactique*) في اللغة الفرنسية التي تعرّفها الموسوعة العالمية على النحو التالي:

« la didactique se présente comme une discipline plus restreinte, qui est particulièrement concernée par les problèmes de théorie et méthodologie de l'enseignement (comment concevoir et mettre en œuvre des contenus et des manières d'enseigner qui soient adaptés au niveau des élèves ?). Elle se distingue, ce faisant, des approches ayant trait aux dimensions politiques, économiques et structurelles des institutions de formation, ainsi que de celles ayant trait aux aspects éthiques ou psychosociologiques de toute relation pédagogique ». *Cf* :

- Jean-Paul BRONCKART, Jean-Louis CHISS, « La Didactique », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

المصالح الاجتماعية وتسهيل عمليات التعاون والصراع باعتبارهما من العمليات الملازمة لكل مشروع تنموي شامل.

فبعد أن تمتعت أحزاب المعارضة بامتياز التمثيلية النسبية في مجلس النواب بالحصول على 20 % على الأقل من العدد الجملي من المقاعد منذ الانتخابات التشريعية لشهر أكتوبر 1989[764]، تم تنفيذها بنفس الامتياز في المجالس البلدية في انتخابات نهاية العشرية إذ **"بفضل الإرادة السياسية لرئيس الدولة يمكن للمعارضة أن تحرز على 20 % من مقاعد المجالس البلدية إذ ما تحصلت على 3% من أصوات الناخبين [...] ومن أجل دفع البناء الديمقراطي، فإن رئيس الدولة وفر لها فرصة التمثيل"**[765] مقابل التزامها **"بالوفاق الوطني الشامل حول القضايا المصيرية"**.

ولكن اللاوعي السياسي للفاعل الصحفي المهيمن داخل حقله والممثل في محرري افتتاحيات جريدة **الصباح** كان ينكشف في بعض إنتاجه الصحفي ليؤكد تمثله لهذه **"الهبة"** الممنوحة لأحزاب المعارضة بوصفها سيفا مسلّطا حتى على سلوكها الداخلي، وقد استغل الخطاب الصحفي حدث تجميد أحد أعضاء المكتب السياسي **للحزب الاجتماعي التحرري** ليحوّله إلى موضوع افتتاحي أعاد من خلاله تعريف الديمقراطية كما يتمثلها الفاعل التوسطي مذكرا بتلك **"الهبة"** القابلة للسحب في أي لحظة. فالديمقراطية المقدمة حسب التعريف الجديد **"ليست ممارسة خاصة من قبل السلطة وحدها وليست انتخابات عامة حرة ودورية أو تداولا على الحكم [...] أو الاستشارات الشعبية العامة، بل الديمقراطية ممارسة منغمسة في أعماق الفعل اليومي لدى مختلف طبقات الشعب وفي مقدمته الأحزاب السياسية"**[766]؛ إنه تعريف سلبي في عمومه يقابل بين أفكار الديمقراطية كنظام حكم تعددي وتداولي وتشاركي وبين تأكيدها من ناحية، وبين ممارستها كسلوك اجتماعي يومي تشترك فيه كافة فئات المجتمع وكممارسة تنظيمية داخل التنظيمات السياسية المعارضة، وكأنهما نوعان من الصفات المتعارضان ينفي أحدهما الآخر باستمرار.

---

[764] **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، القانون الأساسي عدد 93 بتاريخ 6 نوفمبر 1989.

[765] افتتاحية جريدة **الصباح**، 10 مارس 2000.

[766] افتتاحية جريدة **الصباح**، 6 أفريل 2000.

وبقطع النظر عن طبيعة الممارسة الديمقراطية داخل الحركات السياسية والاجتماعية التي تأثرت بالنموذج التسلطي المشخص للزعيم المهيمن منذ بناء الدولة الوطنية سواء كان في الحكم أو في المعارضة أو حتى في أغلب الحركات الاجتماعية والنقابية[767]، فإن **"استعمال معضلة الطرد والتجميد وغيرها من عبارات الإقصاء التي غالبا ما يتولى فيها الزعيم الأمر والنهي وكأنه يتصرف في قطيع ليس له إلا أن يصطف وراء أفكاره ومواقفه"**[768] ليس حكرا على أحزاب المعارضة بل تضرب بجذورها في الثقافة السياسية السائدة منذ ما قبل تأسيس الدولة الوطنية وما بعدها. فقد كان **الحزب الحر الدستوري** ثم **الحزب الاشتراكي الدستوري** غالبا ما يستخدمها للتخلص من المعارضين من الداخل للسياسة الرسمية أو حتى المعترضين على مزاج الزعيم♣، وهو ما أضاف عائقا أمام توسع المشاركة السياسية والمدنية وشجع "**المواطنة السلبية**" كمكون أساسي من مكونات الثقافة السياسية والمدنية.

وللتأكيد على ضعف أحزاب المعارضة وضرورة انضباطها **"لهبة"** التمثيلية النسبية التي منحت لها حتى تكون في حجم **"المسؤولية"** كتبت نفس الافتتاحية تمّن عليها هذه النعمة: **"لا يغرّن تلك الأحزاب ما نالته من مقاعد في البرلمان أو ما ستناله من مقاعد في المجالس البلدية فذلك نابع من الإرادة السياسية وليس من صناديق الاقتراع مما يفرض على تلك الأحزاب أن تلقى نظرة واقعية على وضعها"**[769]، وهو الوضع الذي بقدر ما يعبّر عن ضعف المعارضة وتقلص تأثيرها البرنامجي والسياسي، فإنه يكشف بالمقابل عن هيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسية والتداخل الهيكلي مع الدولة وأجهزتها الإدارية والذي يمكن مسك بعض مؤشراته من

---

[767] Badra B'CHIR, « Logique de l'Etat et dynamique interne des mouvements sociaux : Invariants et variable », Op. Cit. p 307.

[768] افتتاحية جريدة **الصباح**، 6 أفريل 2000

♣ مثلما حصل في عديد المحطات كان أولها إبان الخلاف اليوسفي البورقيبي منذ ما قبل الاستقلال ثم مع السيد **أحمد بن صالح** في 1970 **والسيد أحمد المستيري** في 1972 ... وغيرهما كثير، أنظر:

- منير الشرفي، **وزراء بورقيبة، دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي**، مرجع سابق ص ص 126- 127.

[769] افتتاحية جريدة **الصباح**، 6 أفريل 2000.

خلال توزيع أغلب الامتيازات وحتى بعض الحقـوق مقابـل إعـلان الـولاء السـياسي الذي يمرّ عبر الانخراط النشط في حزب الدولة.

أمـا بـراديغم الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان فقـد بـدأ منـذ بدايـة عشريـة التسعينات يشق طريقـه داخـل الخطـاب الصحفي لجريـدة **الصباح** تحـت تـأثير المطالبات العالميـة التـي كانـت تعتـبر التحـولات التـي عرفتهـا الأنظمـة السياسـية التوتاليتارية في مجتمعات **الاتحاد السوفياتي** وأوروبا الشرقية سيرورة متواصلة لابـد أن تشمل مختلف الأنظمة التسلطية والتسلطية الجديدة في دول العـالم الثالـث[770]. وكان لخطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الاجتماع الإقليمي للندوة العالمية لحقوق الإنسـان المنعقـدة في **تـونس** أن تحولـت إلى حـدث صـحفي في إحـدى افتتاحيـات الجريدة المدروسة معتبرة أن اختيار **تونس** لانعقاد هذه النـدوة "**يعكـس الانتقـال مـن احـترام تجربتهـا في مجـال الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان إلى اعـتراف دولي وإقليمي بمجهوداتها في التوفيق بين حقوق الإنسـان والتنميـة**"[771]. وبـذلك تعكـس حركة الانتقال من الاحـترام إلى الاعـتراف تـدرجا وتطـورا في "**التجربـة الديمقراطيـة التونسية**" كما يتمثلها الفاعل الصحفي متعمّـدا الخلـط بـين الديمقراطيـة بوصـفها نظام تشاركي وتداولي للسلطات الثلاث يكون فيـه الخيـار الحـر بـين المرشـحين هـو المقياس السـياسي لاختبارهـا، وبـين حقـوق الإنسـان باعتبارهـا "**منظومـة حقوقيـة تشريعيـة تمثـل أحـد تفرعـات النظـام الـديمقراطي وتجليّاتـه المدنيـة وضـماناته السياسية**"[772].

إلا أن أهم ما يشدّ الملاحظة هو ما اعتـبره الخطـاب الصـحفي مجهـودات الدولة في التوفيق بين حقـوق الإنسـان والتنميـة وكـأنهما مشروعـان متناقضـان أو متخالفان في التمثل الصحفي تحت فعل تطبّع سـياسي وإيـديولوجي يسـتند

[770] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, *Le Syndrome autoritaire, Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. p31.

[771] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 نوفمبر 1992.

[772] Georges BURDEAU, Gérard COHEN-JONATHAN, Pierre LAVIGNE, MARCEL PRELOT, « Droits de l'homme », in **Encyclopédia Universalis**, Op. Cit.

إلى تسلطية تنموية تفترض أن الجمع بين الحقوق المدنية والسياسية والتنمية يتطلّب مجهودات إضافية في حدّ ذاته، رغم أن تفكيك متغيرات المفهومين ومؤشراتهما يحيلان على التطابق والتكامل في أغلب المستويات النظرية والتطبيقية لأن التنمية بوصفها ظاهرة كلية هي تفعيل لمنظومة حقوق الإنسان بما تعنيه من حقوق فردية ومدنية وسياسية واقتصادية متكاملة ومعمّمة على جميع الفئات و الأفراد[773]، لتعكس أهم المتغيرات المميزة للتنمية البشرية وما يرتبط بها من توسيع دوائر المشاركة الاجتماعية في هذه التنمية الشاملة المفترضة. ولكن الخطاب المدروس غير قادر على اكتشاف هذه التقاطعات والترابطات الهيكلية بين المجالين بحكم تطبع منتجيه من الفاعلين المهيمنين داخل الحقل الصحفي الذين تعودوا على ممارسة التنمية بوصفها مشروعا تفرضه الدولة على الجميع حتى ولو أدى ذلك إلى تجاوز الحقوق المدنية والسياسية وإلغائها باسم إنجاح التنمية في شموليتها، مثلما تعودوا على أن المطالبة بمنظومة حقوقية وما تضمنه من ضمن آليات احترامها وتفعيلها، هو إلغاء لحق الدولة الوطنية في فرض تصورات نخبها السياسية الحاكمة وخياراتها العامة التفصيلية على جميع الأفراد ومراقبة انخراطهم في سياساتها مع ما يفترضه ذلك من إلغاء دائم لحقوقهم في المشاركة الاجتماعية والسياسية في مختلف المراحل التنموية تصورا وإنجازا ومراقبة وتقييما. ولتبرير بعض التحفظات على ما يمكن أن ينجرّ عن توظيف سياسي لحقوق الإنسان من قبل "بعض التيارات الهدّامة التي يجب إيقافها وعدم ترك الحبل على الغارب"[774]، تسعى نفس الافتتاحية في آخر ما تستنتجه إلى ربط التنمية بمفردات الأمن والاستقرار والمناخ الملائم، وتطالب بأن تكون مسؤولية الدولة والمنظمات الأمنية والجهوية مسؤولية مشتركة[775] لإيقاف هذه التيارات الهدامة المتمثلة في بعض الحركات السياسية غير القانونية التي تسعى إلى التغيير السياسي أو التأثير في بعض توجهات الدولة؛ ذلك أن هذه المسؤولية المشتركة إنما يراها الخطاب السياسي كما الخطاب الصحفي من زاوية أمنية لمحاصرة خطر المعارضة الراديكالية

---

[773] تقرير التنمية البشرية 2000، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، نيويورك، المطبعة الشرقية، البحرين، 2000، ص 27.

[774] افتتاحية جريدة **الصباح**، 3 نوفمبر 1992.

[775] المرجع السابق.

وخاصة منها الحركة الإسلامية السياسية إذ "لا مفرّ من التعاون لمقاومة الإرهاب والعنف والتطرف الديني التي بدأت تتفشى وهي عدوة للديمقراطية"[776].

وحين تم تحويل قضية حقوق الإنسان إلى إيديولوجيا عالمية انتقائية لتبرير آليات التدخل الخارجي في السياسات الداخلية والخارجية لبعض الدول وتجديد طرائق الهيمنة السياسية والاقتصادية للنظام العالمي الجديد منذ بداية التسعينات، كان الخطاب الإعلامي يواجه المنظمات والهيئات الحقوقية باستراتيجية إيديولوجية بدورها مستمدّة من مفاصل الخطاب السياسي وعاكسة لمواقفه التي لا ترفض المنظومة الحقوقية لهذه القضية بل تحاول إعادة تعريفها باسم المقتضيات التنموية تارة أو استخدام مقولة الخصوصية طورا آخر. وفي أغلب الافتتاحيات التي تعرضت إلى مسألة حقوق الإنسان بداية من منتصف التسعينات حتى نهاية القرن العشرين يلاحظ توسيعا شاملا لهذا المفهوم وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال إحدى نصوص الافتتاحية التي حاولت توسيع حقوق الإنسان لتشمل "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعناية الموصولة ببعض الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية**"[777]، وبذلك توسّع هذه الافتتاحية، كمثيلاتها، من المفهوم الحقوقي وتغرقه في العموميات حتى أصبح فضفاضا ينطبق على كل شئ لكي لا يحيل في النهاية على الحقوق الفردية والجماعية ولا يعني حرية الصحافة بما تختزله من حريات التفكير والتعبير والنشر، ولا على حرية التنظيم أو حق المشاركة في تصريف الشأن العمومي، لأن هذا الإفقار للمفهوم وتجريده من مضامينه السياسية والمدنية والهروب به إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي هو الكفيل إيديولوجيا بالهروب من دائرة النقد والاتهام.

وهكذا كان الخطاب الصحفي للافتتاحيات المدروسة كلما تعرض لقضية حقوق الإنسان يحاول توسيع مفهومها والانزياح بها عن مضامينها السياسية الحقوقية والتشاركية مثلما هو الشأن بمناسبة إحداث **اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان** التي سوف تدمج تدريس هذه المسألة بصفة

[776] المرجع السابق.

[777] افتتاحية جريدة **الصباح**،10 نوفمبر 1995.

مباشرة وآلية في التعليم العالي وفي مدارس الشرطة والأكادميات العسكرية وبصفة غير مباشرة في المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية، استغلت افتتاحية أخرى هذا الحدث لتجعل منه أولوية صحفية تشيد من خلالها **"بالحرص الرئاسي على مزيد ترسيخ حقوق الإنسان [...] وهذا التطور لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار من جانب المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان التي ـ من المؤسف ـ تحصر حقوق الفرد في جوانب معينة وتهمل جوانب أخرى لا تقل أهمية عنها"**[778]. ويظهر الرد السجالي على المنظمات الحقوقية المحلية والعالمية التي تنتقد الوضعية الحقوقية في **تونس** من خلال دعوتها إلى الاعتراف بالتطورات الحاصلة في هذا المجال ومعارضتها لحصر حقوق الإنسان في الجوانب السياسية والتي تتضمن الحريات الأساسية كحرية التعبير والنشر والتنظّم، والحقوق المدنية في المشاركة الاجتماعية بما فيها المشاركة السياسية في صنع القرار ومراقبته وتقييمه، أما الجوانب غير السياسية الأخرى فهي لا تقل أهمية ولذلك يحاول الخطاب الصحفي المدروس أن ينزاح إليها للخروج من المجال السياسي إلى المجال الاجتماعي والاقتصادي الأوسع أين يمكن توسيع المفهوم حتى يتعالى عن تعيناته الإجرائية في مجال الحقوق السياسية والمدنية التي تتردد الافتتاحية في الخوض فيه تجنّبا للإحراج وتفعيلا للإيديولوجيا التبريرية.

[778] افتتاحية جريدة **الصباح**، 5 أفريل 1996.

خاتمة

تبيّن من خلال تحليل الخطاب الصحفي لافتتاحيات الصباح أن الوظائف التي ألحقت بوسائل الإعلام والهيمنة التي خضع لها الحقل الصحفي تعبّر عن انفراد الدولة الوطنية بصياغة مختلف الأنماط التنموية وتنفيذها[779]، وعن آليات اشتغال المؤسسة الإعلامية المستندة إلى تاريخ الحقل الذي تأسس على قاعدة توظيفه في خدمة المشاريع الكبرى حيث انتقل من التوظيف الإصلاحي إلى التوظيف الوطني وانتهى إلى توظيف تنموي تقاطع مع استبدال التنمية بإيديولوجيا تنموية تقفز عن الشروط الهيكلية المحلية والعالمية وترسم أهدافا طوباوية مغرقة في التجريد والإطلاقية. ورغم ما كانت قد استندت إليه المقاربة التنموية من نواة معرفية علمية، فإن مركزية المشروع التنموي الذي مثّل "نقطة التقاء هامة بين الأنظمة العربية وشعوبها"[780] في بناء المشروعية السياسية لنظام الحكم وتجديدها سرعان ما حوّلتها إلى إيديولوجيا في خدمة السلطة، بدأت مسنودة جماهيريا بفعل ضغط الطموحات والانتظارات التي رافقت مرحلة الاستقلال والخطاب التحديثي الذي استطاع تجميد حركة الصراعات الاجتماعية، ثم تحولت إلى إيديولوجيا تنموية مقبولة حين تبيّنت محدودية الإنجازات وتضرر عديد الفئات من سياسة التعاضد التي آلت رغم ذلك إلى الفشل وقوبلت بلامبالاة ما فتئت تتوسع خاصة مع دخول إجراءات التحرير الاقتصادي حيز التنفيذ منذ مطلع السبعينات. أما المرحلة الإرهابية التي دخلتها إيديولوجيا التنمية فقد ارتبطت بتفاقم التوترات الاجتماعية وانتقال بعض الحركات الاجتماعية من مستوى اللامبالاة والقبول بسياسة الأمر الواقع إلى مستوى المبادرة الاحتجاجية جرّاء الكلفة الاجتماعية للتوجه اللبرالي لمرحلة السبعينات، ورغم سياسة الانفتاح المعتمدة خلال النصف الأول من عشرية الثمانينات، فإن الطابع الإرهابي ظلّ ملازما لإيديولوجيا التنمية نظرا لارتفاع وتيرة الصراعات

---

[779] عبد الستار السحباني، "الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي، أزمة التنمية ورهانات العولمة"، **المجلّة التونسية للعلوم الاجتماعية**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، عدد 124، تونس 2004، (ص ص 45- 89)، ص ص60- 61.

[780] المرجع السابق، ص 63.

الاجتماعيـة وانحيـاز الدولـة إلى صـفّ الفئـات المسـتفيدة مـن سياسـة التحريـر الاقتصـادي. ولـئن مثّـل انقـلاب 1987 تراجعـا مؤقتـا عـن هـذا الطـابع الإرهـابي للإيديولوجيا التنموية الحاكمة، فإن تحوّل الصراع الاجتماعي إلى صراع سياسي جدّي لا تسمح به التسلطية الجديـدة التـي أظهـرت تشـددا تجاه المجتمـع المـدني وكـل الحركات الاجتماعية، إضافة إلى تبني الدولة لسياسة اقتصادية أكثر لبرالية استجابة لشروط العولمة[781]، كان يحرم هذه الإيديولوجيا مـن المسـاندة الاجتماعيـة والـدعم المدني رغم شعارات الإصلاح والتغيير.

لقد كان الخطاب الصحفي لجريدة الصباح شاهدا على هـذه التحـولات في البنية الإيديولوجية التي رافقت مختلف الأنماط التنموية المتبعة ونتـائج كلفتهـا الاجتماعية وتداعياتها على الحقول التوسطية، وهـو مـا حـرم مختلـف المشـاريع التنموية من توسيع دوائر المشاركة الاجتماعية وتفعيل البعـد السـياسي للتنميـة، وأثبت الحقل الصحفي من خلال جريدة الصباح تبعيته الهيكلية للحقل السياسي الرسـمي وارتهـان خطابـه الافتتـاحي بالخطـاب السـياسي مهـما كانـت طبيعـة الإيـديولوجيا التنمويـة السـائدة. إذ تبـيّن مـن خـلال دراسـة الشروط التاريخيـة والإنتاجية للحقل الصحفي أن التنميـة التـي انفـردت الدولـة والحـزب بقيادتهـا وتوجيهها كانت خالية مـن متغـيرات الثقافـة السياسـية التـي تـم إقصـاؤها مـن المجال التنموي سواء من حيث طبيعة المشـاركة المدنيـة والسياسـية وحجمهـا في صنع الخيارات الكبرى والإجراءات التفصيلية، أو من حيث الهيمنة عـلى الأفضـية العمومية والمؤسسات التوسطية. وتبدو التجربة التونسية غير شاذة عن نظيراتهـا في المجتمعات العربية وأغلب مجتمعـات العـالم الثالـث حيـث يلتقـي أغلبهـا في الخطـاب الشـمولي للتنميـة واختـزال مؤشراتهـا في المجـالات الاقتصـادية وبعـض المجالات الاجتماعية بطريقة انتقائية واضحة، تتركز كما جاء في الخطاب الصحفي المـدروس عـلى المـؤشرات المرتبطـة بالـدخل ونسـب النمـو وحجـم الاسـتثمارات والعمليـات الماليـة. أمـا التنميـة الاجتماعيـة فتختـزل في مـؤشرات كميـة لنسـب التعلـيم والتغطيـة الصـحية والـتحضر والسـكن وبعـض الإجـراءات القانونيـة والاستثنائية لفائدة بعض الفئـات ذات الاحتياجـات الخصوصـية، في حـين يقـاس

[781]Jean Robert HENRI « Les Etats maghrébins à l'épreuve de la mondialisation », in **Etat et développement dans le monde arabe**, Editions du C.N.R.S, Extrait de l'annuaire de l'Afrique du Nord, Paris 1987, p 32.

مستوى التنمية الثقافية ببعض المؤشرات المرتبطة بالإنتاج الثقافي والفني والتغطية الإعلامية.

هكذا يتضح أن التنمية في التمثل الصحفي لجريدة الصباح ليست شاملة في مستوى المفهوم وفي مجال التطبيق حيث يستثنى المجال المدني والسياسي بوسائطه الإعلامية والصحفية، عبرت عن وضعية الصحافة التي كان يشكو منها الخطاب الصحفي وعن وضعية المجتمع المدني ومختلف الحقول التوسطية التي لم تشملها هذه الشمولية المفترضة للتنمية. ورغم التغيير الحاصل في عشريتي الثمانينات والتسعينات في الانفتاح على المجال السياسي عملا بتوصيات المنظمات الحقوقية والأممية التي أصبحت تدمج "الديمقراطية والتعددية والحريات الفردية والعامة"[782] في قياس التنمية، إلا أن الممارسة التنموية كما يشهد الخطاب الصحفي ظلت وفية لتقاليدها التدخلية والمركزية والانتقائية المحافظة. فإذا كان حجم المشاركة ونوعيتها يتحددان بطبيعة النظام السياسي السائد، فإن مؤشراتها الأساسية يمكن مسكها من خلال آليات اشتغال الحقل الصحفي الداخلية والخارجية ودرجة الحرية التي تتمتع بها الصحافة باعتبارها حرية تختزل جملة من الحقوق المدنية والحريات الفردية والعامة نظرا لدورها التوسطي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في توسيع دوائر المشاركة الاجتماعية وتطويرها لما تفترضه من حريات التفكير والرأي والتعبير والنشر والحق في إعلام نزيه. فقد هيمن نموذج "السياسة الشرعية" على حساب السياسة المدنية في الموروث العربي الإسلامي حتى تسرّب إلى مفاصل الدولة الوطنية في أشكال من التسلطية والتسلطية الجديدة، فارتبطت الدولة بالمقدّس والسياسة بالمحرّم من خلال إيديولوجيا تنموية مفروضة، واقترن مفهوم الثقافة والتنمية الثقافية بمعاني "التهذيب والتشذيب"[783]، في المصطلح العربي، بمفهوم السياسة والتنمية السياسية استنادا إلى كونها "استصلاح الخلق

---

[782] عزام محجوب، "وجهة نظر اقتصادي عربي في قضايا الثقافة والتنمية" مؤلّف جماعي، **الثقافة ودورها في التنمية**، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، تونس، 1996، (ص 8- 15)، ص 8.

[783] ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، الجزء السادس، ص256.

بإرشادهم"[784] وقيادتهم وتوجيهم. تبدو الثقافة السياسية من خلال تحليل الخطاب الصحفي تدخلا من الحاكم المؤتمن الذي يحكم بأمر التنمية المتعالية تجاه محكوم مؤمن بالخيارات ومطيع للإجراءات بتوسط الحقل الصحفي الذي أصبح مقابل وظيفيا للتوسطات الدينية والفقهية التقليدية. وهي ثنائيات اختزلت التجربة الصحفية في تونس وناءت بها عن وظائف الوساطة المدنية لصالح الدعاية على منابر الأعمدة الصحفية والافتتاحيات حتى تضاعفت في الخطاب المدروس أعباء المحكوم تجاه الحاكم الذي ينصب نفسه وصيا على الدولة والمجتمع والتنمية، ويجعل من شخصه بطلا تنمويا استثنائيا لا يعوض[785]. وكان لتميّز التسلطية الجديدة التي تركزت بعد 1987 ببعض الخصائص في تصريف المجال السياسي والمدني[786] أن جعل من التعددية الحزبية بوصفها أحد تمظهرات الديمقراطية الحديثة تعددية شكلية محدودة ومراقبة، عبّر عنها الخطاب الصحفي "بالديمقراطية التوافقية" التي تضمن الوحدة الداخلية والحفاظ على السلم الاجتماعية بواسطة الإجماع حول الخيارات الكبرى والتفصيلية والقبول بمنطق الإيديولوجيا التنموية السائدة التي ينفرد حزب الدولة الحاكم بتعبئة الفئات حولها وفق العلاقات الزبونية التي تحكم المنطق الداخلي لاشتغاله بما يحتكره من موارد مالية وبشرية ومدنية وبما يستند إليه من وسائل إدارية وإعلامية ينفرد بتوظيفها في توزيع المنافع المادية والرمزية على أعضائه وقواعده بل على أغلب الأفراد الذين يعلنون مساندته في المحطات الانتخابية خاصة.

ورغم الدور المفترض للصحافة والإعلام في تشغيل آليات التنشئة السياسية والمدنية فإنها اختزلت في التجربة التونسية في الوظائف التعبوية والدعائية ولم تتمكن من ولوج الأدوار التوسطية لما اقترنت به عناصر الثقافة السياسية من توزّع بين سياسة رسمية تجبر الصحافة على مبايعتها، وبين سياسة غير رسمية مهمّشة تعتمل في إرهاصات الحركات الاجتماعية وبعض المؤسسات المدنية المستقلّة، تتجاهلها الصحافة تبعا لتجاهل البعد

---

[784] أحمد عبد السلام، **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978، ص12.

[785] برتران بادي، بيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، دون تاريخ، ص 17.

[786] Michel CAMAU, Vincent GEISSER, *Le syndrome autoritaire*, *Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*, Op. Cit. p 39.

التشـاركي في التنميـة حتـى غـدت "أزمـة التنميـة مقترنـة بأزمـة الديمقراطيـة والمشاركة"[787]. فقد تبيّن من خلال المدونة المدروسة أن الخطاب الصحفي كان معنيا بإنتاج ثقافة سياسية متوحدة مع إيديولوجيا السلطة التسلطية من خلال عمليات التعبئة والدعاية والتبرير مهما كانت التوجهات الرسـمية وطبيعـة الـنمط التنمـوي المعتمد، وتم إخضاع الحقل الصحفي لمبدأ "توحيد القناة في اتجاه واحديـة النظام السياسي تجاه مواطنيـه [...] وتغيـب فيـه قضـايا الثقافـة السياسـية وتطـوير دور المواطنين في المشاركة والتعبير"[788]. وهـو مـا يكشـف عـن أهـمّ مكوّنـات السياسـة الإعلاميـة المتّبعـة التـي لا تسـمح بالتـداول العمـومي للأخبـار والمعلومـات والآراء والمواقف المرتبطة بالتنمية خارج ما تضبطه السلطة السياسية وما تمليـه مـن أدوار صحفية ووظائف إعلامية يشتغل وفقها الحقـل الصـحفي بقيـادة أغلـب الفـاعلين الصحفيين المهيمنين من أصحاب إستراتيجية المحافظة والولاء المعنيين بإنتاج خطاب صحفي هو أقرب إلى الدعاية والتبرير منه إلى إثارة القضـايا التنمويـة حـين يحـاول صنع متلق يفترضه سلبيا ليردّ عنـه "هجـمات المشـكّكين وأصـحاب النوايـا السـيئة" و"كيـد الكائـدين المتربصـين بـالوطن". فالمواطنـة "الصـالحة" التـي ارتآهـا التمثـل الصحفي المحافظ هي تلـك المتفهمـة لسياسـة الدولـة ولتبريـرات اختياراتهـا مهـما كانت فوقية، والمواطن وفق هذا التوجه التسلطي هو المواطن "المعـترف بالجميـل" والمقتنع بالإنجـازات والمنخـرط في منطـق مقايضـة الـولاء السـياسي النشـط بـبعض الامتيازات والذي يعكس شبكة العلاقات الزبونية الموروثـة عـن السياسـة المخزنيـة للدولة البياتية والسياسة الاستعمارية في اختراق البنيات الاجتماعية.

مهما كانت الأسباب التي قدّمها الفاعلون الصحفيون لتفسير ثقل الرقابة والرقابة الذاتية على الممارسة الصـحفية تصـوّرا وإنتاجـا، ومهـما اختلفـوا في تحديد عواملها الموضوعية والذاتية حسـب المواقـع التـي يحتلونهـا، فـإنهم لا ينكـرون فاعليتهـا في إعاقـة المسـاهمة المفترضـة للصـحافة والإعـلام في المشروع التنموي، باعتبارهـا أحـد المرجعيـات النشـيطة في تحديـد اشـتغال منطق الفعل الصحفي وتناوله للقضايا التنموية حتى أنها أصـبحت معطـى

---

[787] حلمي شعراوي "دور الثقافة السياسـية في التنميـة" مؤلـف جماعـي، **الثقافـة ودورهـا في التنمية**، المنظّمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، إدارة الثقافـة، تـونس، 1996، (ص 292-344)، ص 307.

[788] المرجع السابق، ص 325.

أساسـيا في الاكتفـاء بالإسـترتجيات الدفاعيـة دون التجـاوز إلى نظيراتهـا الهجوميـة القادرة عـلى ضـمان الحـد الأدنى مـن هـامش اسـتقلالية الصحافة وشـحن حقلهـا "بسلطة رابعة" رمزية، تكون برلمانا لا يشرع القوانين بقدر ما يشرع الآراء والأفكار ويعطي الكلمة لمن لا تتوفر له فرص الكلام العمومي. كما مثلت خصوصية الحقـل الصحفي أحد مجالات التعيين الإجرائي لعلاقتـه بالدولـة اسـتنادا إلى تاريخـه الـذي جيّره دائما لخدمة قضية معينة بدأت إصـلاحية فوطنيـة ثـم تحديثيـة وانتهـت إلى قضية تنموية تسقط شمولية التنمية على شمولية التوظيـف الإعلامـي، إذ تتقـاطع هذه الشروط التاريخية مع الشروط السياسية للدولـة الوطنيـة التسـلطية لتشـكل بنية الحقل الصحفي في تونس منذ مرحلة البناء الـوطني عـلى أسـس مـن التطبـع الخصوصي وهيكلة المواقع وتبلور الرهانات المكونـة لهويـة مهنيـة مهزومـة داخـل استراتيجياتها الدفاعية حسب الوزن المتزايـد للاكراهـات السياسـية الخارجيـة عـلى حساب الاكراهات المهنية الداخلية. ورغم ذلك لم يتحول الحقل الصحفي إلى مجرد "جهاز إيديولوجي" يفقد الفاعلين كل إمكانية للمقاومة، إلاّ خلال بعض المنعرجات والأحداث التي أعلنت فيها الدولة حالة الطوارئ الأمنيـة والسياسـية مـثلما حصـل إبان التراجع عن المشروع التعاضدي أو خلال أحداث جانفي 1978 وخلال ما سمي "**بانتفاضة الخبز**". وبالمقابل عرف الحقل الصحفي بعضا من الوضعيات الاسـتثنائية لحرية الصحافة التي غالبـا مـا كانـت تختـزل جملـة الحريـات السياسـية والمدنيـة والفردية، عبّر من خلالها عن بعض الوظائف التوسطية وحتـى النقديـة ووصـل إلى حد وظائف المراقبـة تجـاه بعـض مـن مسـتويات الفعـل السـياسي الرسـمي وغـير الرسمي، متلمسا لملامح هوية مهنية واعدة بالاستقلالية والحرفية والمصـداقية كـما هو الشأن خلال المرحلة الاستثنائية الممتـدة بـين 1987 و1990، وكـما هـو الشـأن بعد سقوط بن علي.

غير أن التطور المستقبلي لبنية الحقل الصحفي وتغيير تطبّعه الانطباعي يظل مرتهنـا بالطبيعـة السياسـية لنظـام الحكـم الـذي سـوف تـؤول إليـة الدولـة بعـد صـياغة الدسـتور ونوعيـة المشروعيـة التـي سـوف يسـتند إليهـا النظـام السياسي إن كانت مدنية ديمقراطية أو دينية تسـلطية، رغـم مـا أصـبح يتـوفر عليه الفاعلون الصحفيون من إمكانيات واعـدة لتبنـي اسـتراتيجيات هجوميـة وإدارة معارك الاستقلالية استنادا لما ستفرزه الحركات الاحتجاجية وتطور وتيرة

الصراعات الاجتماعية من أفاق سياسية قادرة على اختراق الاستقطابات الحالية. لقد كانت الصحافة ولا تزال محاصرة ومهيمن عليها نتيجة عاملين أساسين: أولهما تاريخي ارتبط بوظائفها التعبوية والدعائية الحزبية إبان مراحل الإصلاح والتحرر الوطني، وثانيهما معرفي مازال مشدودا إلى النظريات الاتصالية الأولى التي كانت قد أعطت للباث سلطة مطلقة في التأثير في المتلقي، وفي كلا الحالتين مازالت الصحافة والاعلام يلحقان بالوسائل الخطيرة والحاسمة والسلاح ذي الحدين. وإذا لم تتجاوز الثقافة الصحفية السائدة عقيدتها التطبعية وسلوكها المهني في هذه "الخطورة" المفترضة وتنسيبها أولا، ثم تمريرها إلى داخل الثقافة المدنية والسياسية، فإن الحقل الصحفي سوف يظل محط رهانات سياسية أيديولوجية وسجين إكراهات خارجية لن تعفيه من مواقعه الدفاعية تجاه الحقل السياسي ومن علاقات التبعية والهيمنة التي أودعته سجون الدعاية والتزلف والانطياع.

الببليوغرافيا العامة

لائحة بأهم المراجعة المكتوبة باللغة العربية:

أبو زيد (فاروق)، **الصحافة المختصة**، منشورات عالم الكتب، القاهرة، 1986.

أحمد إسماعيل علي (محمد) ، "الإيديولوجيا العربية والتنمية المجتمعية"، **مجلة الوحدة**، عدد75،ديسمبر1990، ص 87 ـ 101.

الأرشيف الوطني، جريدة الصباح التونسية.

الإعلام والتنمية في البلاد العربية، الجمهورية التونسية، وزارة الإعلام، ندوة المركز الثقافي الدولي بالحمامات، 30 - 31 مارس غرة أفريل، 1982.

أمين (سمير) "مضاعفات إخفاق إيديولوجيا التنمية"، **مجلة الوحدة** عدد 22 ـ 23، السنة الثانية، سبتمبر 1986،(ص48 ـ 54).

أومليل (علي) ، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، المركز الثقافي العربي، الدار لبيضاء،1985.

بادي (برتراند)، بيرنبوم (بيار)، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزيف عبد الله، جورج إبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، دون تاريخ.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، جامعة أكسفورد، نيويورك 1991.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك المطبعة الشرقية، البحرين، 2000.

بشارة (عزمي)، **المجتمع المدني، دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2000.

البكوش (الطيب)، "تطور العلاقة بين السلطة السياسية والحركة النقابية في تونس"، كراسات **مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية**، سلسلة علم الاجتماع، عدد15، تونس، 1989، **النقابة والمجتمع**، (ص ص11-20).

بن جلون (الطاهر)، "العرب وعلاقتهم بالتاريخ والإعلام"، ملتقى: **العرب أمام مصيرهم**، تونس، من 27 إلى 31 أكتوبر 1981، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1982.

بن عثمان (المنجي)، "الوسائل السمعية البصرية ودورها في النهوض بالتنمية"، ندوة **الإعلام والتنمية في البلاد العربية**، المركز الثقافي الدولي بالحمامات، 30- 31 مارس

غرة أفريل 1982، الجمهورية التونسية، وزارة الإعلام، **الإعلام في خدمة التنمية**، تونس، 1983.
بن قفصية (عمر)، **أضواء على الصحافة التونسية 1860 – 1970**، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس، 1970.
التركي (فتحي)، "الإيديولوجيا الإنمائية والوحدة المغربية"، **كرّاسات السّيراس، سلسلة الدراسات الاجتماعية**، عدد9، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1983، ص 217-229.
تقرير التنمية البشرية 2000، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، نيويورك، المطبعة الشرقية، البحرين، 2000.
تقرير التنمية البشرية 2000، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، نيويورك، المطبعة الشرقية، البحرين، 2000، ص 27.
التيمومي(الهادي)، تونس والتحديث، أول دستور في العالم الإسلامي، دار محمد علي للنشر، سلسلة "مسالك"، صفاقس، 2010.
جعيط (هشام)، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، دار الطليعة، بيروت، 1984.
حسن (مصطفى)، **الاتصال والمجتمع، الخطاب الافتتاحي ووظائف المكتوب الصحفي الصادر باللسان العربي في تونس (1888ـ6195)**، مركز النشر الجامعي، تونس، 1999.
دوبرييه)ريجيس(، **محاضرات في علم الإعلام العام- الميديولوجيا**، دار الطليعة، بيروت، 1996.
دي طرازي (فليب) ، **تاريخ الصحافة العربية**، المطبعة الأدبية، بيروت، 1913.
الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد19، الصادر في 18 و21 مارس 1975.
زكريا (الصغير)، "سوسيولوجيا الخبر العربي"، **الإعلام العربي، دورية الدراسات الإعلامية**، العدد 2، السنة الثالثة، ديسمبر، 1983.
سبيلاً (محمد)، **الإيديولوجيا، نحو نظرية تكاملية**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992.
الشرفي (منير)، **وزراء بورقيبة، دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي**، مطبعة تونس قرطاج، تونس، 1989.
شعراوي (حلمي)، "دور الثقافة السياسية في التنمية" مؤلف جماعي، **الثقافة ودورها في التنمية**، المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، تونس، 1996، (ص 292- 344).

صنّ (أمارتيا)، **التنمية حرية**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة "عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.

عبد السلام (أحمد)، **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978.

عبد اللطيف (كمال)، **العرب والحداثة السياسية**، دار الطليعة، بيروت، 1997.

العروي (عبد الله)، **العرب والفكر التاريخي**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1988.

العروي (عبد الله)، **مفهوم الأدلوجة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1988.

عمايرية (حفناوي)، **الصحافة وتجديد الثقافة، تونس خلال القرن التاسع عشر**، الدار التونسية للنشر.

عمر التير (مصطفى) ، "نظريات التحديث والبحث عن النموذج المثالي"، مجلة **الوحدة**، عدد57، السنة الخامسة، يونيو 1989.

العياري (الشاذلي)، "التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص: تجربة تونس"، **المستقبل العربي** عدد139، سبتمبر 1990، ص ص154- 182.

غليون (برهان) ، **مجتمع النخبة**، دار البراق للنشر، تونس، 1989.

فيبر (ماكس)، **رجل العلم ورجل السياسة**، مرجع سابق، ترجمة نادر ذكرى، دار الحقيقة، بيروت، 1982.

قرم (جورج) ، "تهافت إيديولوجيا التنمية والتعاون الدولي"، **الفكر العربي المعاصر**، عدد1، السنة الأولى، بيروت.

القصيفي (جورج)، "التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون"، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

قيراط (محمد)، "ستون عاما من دراسة القائمين بالاتصال، الدروس المستخلصة والاتجاهات المستقبلية"، **المجلة التونسية لعلوم الاتصال**، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، عدد32، سبتمبر1997، ص 14-170.

لبيب (الطاهر)، "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ فرضيات حول علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، مؤلف جماعي، **دراسات في الثقافة والمجتمع**، منشورات المعهد العالي للتنشيط الثقافي، كتاب غير دوري، تونس، 1994، ص ص36-37.

مجلة الصحافة.

معتوق (فريديريك)، "خطاب وسائل الإعلام ومفهوم الحرية"، الفكر العربي المعاصر، عدد32، تشرين الأول، 1997.

هرصلاني (عماد) ، "نظريات التنمية ومأزق الخطاب الإيديولوجي"، مجلة **الوحدة**، عدد 84، يونيو 1994.

الهرماسي (عبد اللطيف)، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، دار سيراس للنشر، سلسلة "آفاق مغربية"، تونس،1993.
وناس (المنصف)، **الخطاب العربي الحدود والتناقضات**، الدار التونسية للنشر، سلسلة "موافقات"، الدار التونسية للنشر، 1992.
اليوسفي (الأمين) ، **الحركة النقابية في تونس 1900-1981**، منشورات التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، صفاقس، 1983.

لائحة بأهم المراجع المكتوبة باللغات الأجنبية:

AMIN (Samir), *Le développement inégal, Essai sur les formations sociales du capitalisme périphérique*, les Editions de minuit, Paris, 1973.

ANSART (Pierre), *Idéologies, conflits et pouvoirs*, P.U.F. Paris, 1977.

ARON (Raymond), *Démocratie et totalitarisme*, Editions Gallimard, Paris, 1966

B'CHIR (Badra), « Logique de l'Etat et dynamique interne des mouvement sociaux : Invariants et variables », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 307-328, p307.

B'CHIR (Badra), « Violence symbolique, Exclusion et mouvement social, Comment lire un mouvement social ? », in **Cahiers du C.ER.E.S.** série Histoire, n°6, **Les mouvements sociaux en Tunisie et dans l'immigration**, Tunis, 1997, pp 73-84.

BADIE (Bertrand), « Etat et légitimité en monde musulman : Crise de l'université et crise des concepts », in Habib EL MALKI, Jean-Claude SANTUCCI, **Etat et Developpement dans le monde arabe, Crises et mutations au Magreb**, Editions du C.N.R.S. Paris, 1990, pp19-30.

BALLE (Francis), *Médias et société*, Editions Montchrestien, Collection « Université Nouvelle » Paris, 1980.

BEN ROMDHANE (Mahmoud), « Fondements et contenu des restructurations face à la crise en Tunisie, Une analyse critique », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb**, Editions du C.N.R.S. Paris, 1990, pp149-176.

BERGERON (Richard), *l'Auti-Développement* : *Le prix du libéralisme*, L'Harmattan, Paris, 1992.

BESSIS (Sophie), « Banque Mondiale et F.M.I. en Tunisie, Une évolution sur trente ans », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL

MALKI, **Etat et développement dans le monde arabe**, (Sous la direction de), Editions C.N.R.S, Paris, 1990, pp 135- 148.

BOUDON (Raymond), *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Editions Fayard, Collection « Point », Paris, 1986.

BOUKRAA (Ridha), « Humour et idéologie dans la presse d'avant l'indépendance, Essai de sociologie culturelle », **Cahiers du C.E.R.E.S.** n°17, 1983 (pp223-241).

BOURDIEU (Pierre), *Questions de sociologie*, Cérès Editions, Collections « Idéa », Tunis, 1993, (Edition originale, Minuit, Paris, 1984).

BOURDIEU (Pierre), *Sur la télévision, Suivi de l'emprise du journalisme*, Editions Liber./Raisons d'Agir, Paris, 1996.

CAMAU (Michel), « Changements politiques et problématique du changement », in Extrait de **l'Annuaire da l'Afrique du Nord**, Tome XXVIII, 1989, Editions du C.N.R.S, pp3-12.

CAMAU (Michel), « Etat, espace public et développement : Le cas tunisien », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI, (Sous la direction de), in **Etat et développement dans le monde arabe, crises et mutations au Maghreb,** Editions du C.N.R.S. Paris, 1990, pp67-78.

CAMAU (Michel), « Tunisie au présent, Une modernité au-dessus de tout soupçon », in Michel CAMAU, (Sous la direction de), **Tunisie au présent, Une modernité au-dessus de tout soupçon**, Centre de Recherches et d'études sur les Sociétés Méditerranéennes, Collection « Connaissance du Monde Arabe », paris, 1987, pp 9-49.

CAMAU (Michel), *Le Syndrome autoritaire* : *Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali, Editions Presse de Sciences politiques*, Paris, 2003.

CHARRON (Jean), *La production de la réalité*, Editions Boréal, Québec, 1994.

CHENNOUFI (Moncef), *Le problème des origines de l'imprimerie et de la presse arabe en Tunisie dans les relations avec la renaissance Nahdha*, (1847- 1887), M.T.E, Tunis, 1979.

CHOUIKHA (Larbi), « Fondements et situation de la liberté de l'information en Tunisie, Essai d'analyse », in Worlfgang S. FREUND (Sous la direction de), **L'Information au Maghreb,** Cérès Productions, Collection « Enjeux », Tunis.

CHOUIKHA (Larbi), Kamel LABIDI, Hassen JUINI, « Etat de la liberté de la presse en Tunisie de janvier1990 à mai1991 », in Ouvrage Collectif, **L'Information au Maghreb**, Cérès Productions, Collection « Enjeux », Tunis, 1992, pp94-119.

CROZIER (Michel), Erhard FREIBERG, *L'Acteur et le système*, Editions du Seuil, Paris, 1977.

DEBRAY (Régis), *Critique de la raison politique*, Gallimard, Paris, 1981.

DEFOURNY (Jean), *Démocratie coopérative et efficacité économique*, La performance comparée des S.C.O.P. françaises, Editions De Boeck – Wesmael, Bruxelles, 1990.

DUPONT (Claude), *La négociation, Conduite, Théorie, Applications*, Editions Dalloz, Paris, 1982.

Ellul (Jacques), *Histoire de la propagande*, P.U.F. Paris, 1967.

Encyclopédia Universalis, France, S.A . Version CD ROM 10, 2010.

F.N.S. (Fond National de la Solidarité 2626), Conférence national sur **Le développement aux zones d'ombre**, L'E.N.A. Tunis, 1996.

FERJANI (Riadh), « Internationalisation du champ télévisuel en Tunisie », in Tristan MATTELARD, (sous la direction de), **La mondialisation des médias contre la censure, Tiers Monde et audiovisuel sans frontières**, Editions De Boeck, Bruxelles, Larcier, 2002, pp155-175.

FOURASTIE (Jean), *Les trentes glorieuses*, Editions Pluriel, Collection « Le livre de poche », Paris, 1980.

Francis FUKUYAMA, *La fin de l'histoire et le dernier homme, Editions Flammarion*, 1992.

HABERMAS (Jürgen), *theorie de l'agir communicationnel*, T2, Fayard, Paris, 1987.

HAMDEN (Mohamed), *Le droit de l'information en Tunisie*, C.N.U.D.S.T. Tunis, 1989.

HENRI (Jean Robert) « Les Etats maghrébins à l'épreuve de la mondialisation », in **Etat et développement dans le monde arabe**, Editions du C.N.R.S, Extrait de l'Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris 1987.

HOUIDI (Fethi), Ridha NAJAR, *Presse, Radio et Télévision en Tunisie*, Maison Tunisienne de L'Edition, Tunis, 1983.

J.O.R.T. n°83, du 24 - 12 – 1982, p2841.

JANDOUBI (Mehdi), *Journalisme d'agence, journalisme de* base, Editions de l'I.P.S.I. Tunis, 1984.

LARIF-BEATRICE(A.), « L'Etat tutélaire, Système politique et espace éthique », in Michel CAMAU,(sous la direction de), **Tunisie au présent, Une modernité au-dessus de tout soupçon**, Editions de C.N.R.S. Paris, 1987.

LEARNER (Daniel), *The Passing of Traditional Society : Modernising The Middle East*, The Free Press of Glencoe, U.S.A. 1962.

MAHJOUB (Azzam), « Etat, secteur public et privatisation en Tunisie », in Jean-Claude SANTUCCI, Habib EL MALKI,(Sous la direction de), **Etat et développement dans le monde arabe, Crises et mutations au Maghreb,** Editions du C.N.R.S. Paris, 1990, pp299-216.

MAJED (Jaafar), *La presse littéraire en Tunisie de 1904-1955*, Publications de l'Université de Tunis, 1979.

MASMOUDI (Mustapha), *Economie de l'information en Tunisie*, Editions Dar Assabah, Tunis, 1975.

NEVEU (Eric), *Sociologie du journalisme*, La découverte, Collections « Repères », Paris, 2001.

NONJON (Alain), *La mondialisation*, Editions S.E.D.E.S, Collection « Théma Prépas », Paris, 1999, p 45.

PADIOLEAU (Jean), « Rhétoriques journalistiques », in **Sociologie du Travail**, n°3, Volume XVIII, pp 265-282.

PARITO (Vilfrédo), *Les systèmes socialistes*, Tome V, Les Œuvres Complètes, Editions, Busino, Genève, 1965.

PAUGAM (Serge), *L'Exclusion, l'état des savoirs*, Editions La Découverte, Paris, 1996.

POUGET, (M.), *Taylor et le taylorisme*, P.U.F., Paris, 1998.

Rapport du 5ème congrès de **Néo–Destour**, Sfax, 15-19 Novembre1955, Publications du Ministère des Affaires Culturelles et de l'information, Tunis, 1971.

Rapport Mondial sur le développement Humain, 1990, P.N.U.D. Editions Economica, Paris, 1990.

Rapport Mondial sur le développement Humain, 1999, P.N.U.D. Editions Economica, Paris, 1999.

Rapport Mondial sur le développement Humain, P.N.U.D. Editions Economica, Paris, 1994.

Revue « Réalités », n°731 du 29 – 12, 1999.

ROSANVALLON (Pierre), *La nouvelle question sociale, Repenser l'Etat providence*, Editions du Seuil, Paris, 1995.

ROSTOW (Walter), *Les étapes de la croissance économique*, Editions de Seuil, Paris, 1963.

S. FREUND (Wolfgang), « Information et Développement », in Wolfgang Slim FREUNM (Sous la Direction de), **L'Information au Maghreb**, Cérès Productions, Collection « Enjeux », Tunis, 1992, pp13-38.

SETTHOM (Hafedh), *Pouvoir urbain et paysannerie en Tunisie*, Editions Sérès, Tunis, 1994.

SMIDA (Monji), *Aux origines de la presse en Tunisie du « **Raid** »*, Editions I.O.R.T, Tunis, 1979, pp24-25.

SOURIAU-HOEBRECHTS (Christiane), *La presse Maghrébine*, Editions du C.N.R.S, Paris, 1975.

VOYENNE (Bernard), *L'Information aujourd'hui*, Armande Colin, Collection « U. », Paris, 1992.

WALLRSTEIN (Immanuel), *Impenser la science sociale, Pour sortir du XX siècle*, P.U.F. Trad Française, Collection « Pratiques Théoriques », Paris, 1995.

WEBER (Max), *Economie et société*, (1922), Editions librairie Plon, Paris, 1971.

WITTFOGEL (Karl), *Le despotisme oriental*, Trad. Française, Editions de Minuit, Paris, 1964.

ZGHAL (Abdelkader), « Le concept de la Société Civile et la transition vers le multipartisme », Extrait de **l'Annuaire da l'Afrique du Nord**, Tome XXVIII, 1989, Editions du C.N.R.S, pp207- 228.

الفهرس

تمهيد 7

الفصل الأول: الصحـافة المكتوبة من التوظيـف الوطني إلـى التوظيف التنمـوي 11

I ـ نشـأة الصحـافة في تـونس 11

1 ـ ظهـور الصحـافة.. 11

2 ـ من التوظيـف الإصلاحي إلـى التوظيف الوطـني 19

II ـ تشكّـل الحقـل الصحـفي فيما بعـد الاستقـلال 21

1 ـ الإطار التشريـعي ومركزيـة التنظـيم الإداري 21

2 ـ أحاديـة المصـادر والتبعيـة الماليـة للدولـة 28

الفصـل الثاني: تطور الإيديـولوجيا التنمويـة في تـونس 41

I ـ التنمـية وإيديولوجـيا التنمـية 41

1 ـ التنمـية من التنظـير إلى الأدلـجة 41

2 ـ معالـم إيديولوجيـا الدولـة الوطنية 46

3 ـ الهيمنـة الإيديـولوجيـة... 51

II ـ الإيديـولوجيا التنمويـة في خدمـة التسلطـية السياسـية................ 56

1 ـ مرحلـة البنـاء الوطنـي 1956ـ1964: إيديولوجيـا التحديـث المدعـوم 56

2 ـ مرحلـة الإيديولوجيـا التنمويـة المقبولـة 63

3 ـ منعطـف السبعينـات والتحـوّل إلى الإيديـولوجيا الإرهابـية........... 68

4- ربيـع تونـس 1987 ـ 1989 والعـودة إلى الإيديولوجيـا المقبولـة 79

الفصل الثالث: هيكلة الحقل الصحفي في تمثلات الفاعلين 91

I ـ تبعـية الإعـلام للـدولة... 91

1 ـ في عـلاقة التسلطـية السياسـية بالمجتمع المدنـي 91

2 ـ دولنة الإعلام والتطبّع الخصوصي... 100

3 ـ توظيف الحقل الصحفي والهيمنة المزدوجة............................. 103

II ـ إكراهـات الحقـل الصـحفي وملامح استراتيجيـاته................... 109

1 ـ الإكراهـات الخارجـية وأحاديـة المصادر 109

2 ـ الإكراهات الداخلية وتقلص هامش المناورة 119

III ـ خصـائص الحقـل الصـحفي 127

1ـ الهيمنـة والرقـابة.. 127

2 ـ الحقل الصحفي بين التبعية والانقطاع 138
الفصل الرابع: الاستراتيجيات الصحفية والتنمية 147
I ـ استراتيجية الولاء والمحافظة.. 149
II ـ استراتيجية المعارضة والانسحاب 168
III ـ الإستراتيجيا التوفيقية.. 180
الفصل الخامس: تشريطات الفعل الصحفي بين الخطاب الافتتاحي وتمثل الفاعلين الصحفيين....................................... 197
I ـ الحقل الصحفي من خلال افتتاحيات "الصباح"..................... 198
1 ـ التوظيف السياسي والتهميش التنموي 198
2 ـ الانفراج "الديمقراطي" 1987 ـ 1990 والعودة إلى توظيف الحقل 219
II ـ في خصوصية العلاقة بين الإعلام والتنمية وتنوعها 232
1ـ "الصحافة قاطرة للتنمية ومرآة للمجتمع 232
2 ـ مركزية التنمية في الخطاب الصحفي... 242
III ـ إعلام في خدمة التنمية أم تنمية في خدمة الإعلام ؟............ 245
1 ـ الإعلام التنموي: إعلام في خدمة التنمية 245
2 ـ التنمية الإعلامية والتنمية الشاملة.. 247
3 ـ المعوّقات التنموية للفعل الصحفي.. 257
الفصل السادس: عولمة التسعينات في الخطاب الصحفي: البديل اللبرالي عن التنمية 263
I ـ خصائص العولمة في الخطاب الافتتاحي لجريدة "الصباح"....... 263
1 ـ خطاب العولمة 263
2 ـ خطاب الانسحاب: "الواقعية" التبريرية 272
II ـ من التنمية إلى العولمة.. 297
1 ـ الأهداف الجديدة للتنمية في ظل العولمة 297
2 ـ الكلفة الاجتماعية والسياسية للبرالية التسعينات ونتائج "التأهيل الشامل" 310
الفصل السابع: عولمة التسعينات في الخطاب الصحفي................. 327
I ـ التسلطية الجديدة: تسلطية تنموية.. 327
II ـ "الديمقراطية التوافقية" وخطاب حقوق الإنسان 340
خاتمة 353
البيبليوغرافيا العامة 361

الصحافة والإيديولوجيا التنموية

تحت النظام التسلطي

يتناول الكتاب علاقة الدولة الوطنية بالإعلام والصحافة المكتوبة منذ الاستقلال حتى سقوط النظام السياسي متقصيا معالم الإيديولوجيا التنموية خلال مختلف مراحلها المدعومة أو المقبولة أو الإرهابية، التي سادت تصريف الصراعات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية بالتوازي مع الأنماط التنموية المعتمدة على مدى عشريات القرن العشرين. ويحاول تلمس العوامل السياسية والإعلامية التي جعلت من الصحافة المكتوبة متغيرا تابعا للتنمية وللدولة من ورائها، ومعبرا عن إيديولوجيا تنموية تبريرية للممارسة التسلطية تستبدل في خطابها العمليات التنموية بخطاب حول التنمية وتقفز عن الشروط التوسطية للإعلام وعن الأبعاد التشاركية للتنمية، كما يبحث في الطبيعة التسلطية للدولة الوطنية التي طالت الحقل الصحفي باحتكار المصادر الإعلامية وهيمنة الإكراهات الخارجية للحقل على حساب إكراهات الداخلية المتمثلة في المصداقية والحرفية. أما أهم النتائج التي خلصت إليها المقاربة الكيفية المعتمدة، فقد تركزت حول ارتباط الممارسة الإعلامية بتاريخ الحقل الصحفي في تونس وبالتطبع الزبوني الذي تراكم في مفاصل التنشئة الصحفية أكثر من ارتباطها بالعوامل الأخلاقية للفاعل الصحفي، إلى جانب ما طبع تاريخ الصحافة التونسية التي كانت دوما في خدمة قضية مجتمعية بدأت إصلاحية ثم تحديثية وانتهت تنموية تسقط شمولية التنمية على شمولية التوظيف الإعلامي في الأهداف الدعائية، ومهما كانت طبيعة الاستراتيجيات الإعلامية للفاعل الصحفي، فقد أجمعت على مركزية التنمية في النشاط الصحفي وعلى دوره الحاسم في إنجاحها أو إفشالها.

لا شك في أن أغلب ما طرحته الثورة التونسية من شعارات ومطالب لا يخرج عن إشكالية التنمية باعتبارها طريقة في إعادة توزيع الثروة بين الجهات والفئات وعن مسألة الإعلام والصحافة بما هما السمة الأكثر تعبيرا عن طبيعة النظام السياسي طالما أن حرية الصحافة تختزل جملة الحريات العامة والخاصة كحريات التفكير والتعبير والنشر، وهما الإشكاليتان اللتان مازال حسمهما يتطلب كثيرا من البحث في تاريخ العلاقة بين الإعلام والتنمية.

ISBN: 978-9938-07-051-4



السعر: 18 دت
18 €

